



الاقاب

میر باقر داماد

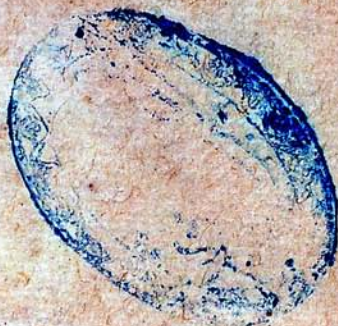
ع ۳۶۳۲

وام بود



یہ نامہ الوجود کتاب موسوم بہ افق البین فلسفہ و حکمت میں سلطان الحکام میر محمد باقر داماد کی  
 تصنیفات سے ہے مصنف مدوح شاہ عباس صفوی و شاہ صفی کے معاصرین شیعہ اہل  
 میں عرفہ شاہ صفی زمارت عبات عاببات کو گئے اور مقام نجف و فات بائی فن ساعی بن  
 اشراق تخلص کرتے ہیں اور زمرہ حکامین مسلم ثبات کی لقب ہی ذکر کے جاتی ہیں یہ لحمہ مصنف کا  
 لکھا ہوا ہے اگرچہ متن کتاب سے نام کتاب و سند کتاب دریافت نہیں ہوتا لیکن جو اشقی کے  
 معارف سے بخوبی معلوم ہوتا ہے کہ یہ لحمہ مصنف کی حیات میں سلطان احمد جلی نے جو مصنف کے  
 تلامذہ میں سے ہیں لکھا اور مصنف کے بقایا ہوا اور جو اشقی تحریر کے اس پر بن حاشیہ درج ہیں  
 ایک دودھ جو مصنف نے تحریر فرمایا میں کتاب کے اوپر علامت (سند) قرار دی دوسری وہ جو  
 جو مصنف کے ہنگام درسیں فرمایا میں کتاب نے اذ کو لکھ کر لفظ سمع لکھا ہے تبہری وہ  
 جو اشقی میں جو خود کتاب فی وضاحت کتب ضریح لکھی ہیں اوپر علامت کے ہی کمن انا بدرا نام  
 سلطان احمد اور کمن صرف لفظ احمد لکھا ہے اسکے ثبوت کیلئے بعض جو اشقی کا پتہ دینا سارے  
 صفحہ اول (لکھا فالہ المصنف ظاہر) ص ۳۳ (سلطان احمد جلی) ص ۳۴ (لکھا افادہ اللہ علی سلطان  
 المحققین بحکم الحکیم ایمانیہ بقول) ص ۳۳ (سمعت عند الدرس) ص ۳۴ (سمع منہ) (قولہ مدخل) ص ۳۵  
 (سمعت منہ مدخل و جہا آخر) ص ۱۱ (قولہ ادام اللہ تعالیٰ) ص ۱۲ (سمع الفاط من المصنف) ص  
 ۱۰ (ملخص کلام المصنف مدخل) ص ۱۲ (قولہ مدخل) ص ۲۰ (وندہ الجواب انما يخص المصنف القاد اللہ  
 علی مذہبہ و معارف کتاب کا عہد مصنف میں تحریر ہوتا ہے جو کمال صحت کے دلیل ہے اسناد مذکورہ کا بنا  
 یہ نسخہ نامہ درکار ہے اپنی قد سناس کی جستجو و تلاش میں جیل عامل میں منتقل ہوا نامہ ارام کی کتاب میں موجود  
 حررہ اللہ المفسر الی اللہ الخلیل حافظ محمد اسلم لکھنؤ جو عہد کتابت معلوم نہیں کیا ارام





5-13178

15/11/51  
م. 13178



٢٢٠  
فق الميسر



فَهَذَا حُكْمُ اللَّهِ لِلْمُتَّبِعِينَ وَنُورُ فِي السَّبِيلِ الْمُسْتَبِينَ إِذَا مَا الْقَوْمُ ضَلُّوا فِي سَبِيلِ هَذَا لَمْ يُؤْخَذُوا بِهِ  
وَأِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْكَ فِي مِثْلِهِ أَرَاهَا السَّرْبَ مَا حُطَّتْ لَيْمِينِي فَإِنْ أَصَحَّحْتُمْ كَظَمِ سُدِيدُهَا فَهَذَا جُزْءٌ مِنَ الْمَالِ الْمُسْتَبِينِ  
كَأَنِّي كُلِّ مَعْقُولٍ عَوِيضٍ أَرَى لَهَا بِأَمْرٍ أَرِيعَ بَيْنِي وَإِنْ جَهَلُوا حُرْمَتَهُمْ سَمَوْنِي فَهَذَا سَمْتُ فِي الْعَرَبِ  
فَإِنْ حَاوَلْتُمْ التَّوْبَةَ بَخْ قُولُوا وَنَمْسُ الْعِلْمِ فِي الْوَقْتِ الْمُبِينِ وَمَنْ شَرَفَتْ تَصْنِيفُ كَرَامَتِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ الْوَقْتُ الْمُبِينُ  
لَهُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَالْمُعْتَصِمُ بِالْعَزِيزِ الْعَلِيمِ مِنْ طَرَفِي الْكَافِي قَدْ  
هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عَلِيهِ السَّلَامُ هَشَامُ هَادِيٍّ لَمْ يَكَمْ وَتَوَلَدَ وَأَعْرَفُوا  
لَمْ يَعْضَلْ لَهُ وَإِنْ أَعْظَمَ النَّاسُ قَدْرَ الَّذِي لَا بَرِّي الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ حُطْرًا أَمَّا الْبَدَا نَكَمَ لَيْسَ  
الْمُجْتَنِبُ فَلَمْ يَتَّبِعُوا بِأَعْيُنِهَا فَلَمْ تَكُنْ رَوَّاحُ السَّمَاءِ وَتَدْرِي فِي شَرْحِ جَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجَنَّةُ ثَمَنُ  
الْبَدَنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ثَمَنَ جَوْهَرِ النَّفْسِ الْمَجْدُودَةِ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ تَكَانَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَالَ أَمَّا إِذَا أَبَدَا نَكَمَ ثَمَنُهَا الْجَنَّةُ فَلَمْ يَتَّبِعُوا بِأَعْيُنِهَا وَأَمَّا نَفْسُ سَكَمِ الْحَرَمِ  
وَأَرَادَ أَحْكَمُ الْقَدَسِيَّةَ فَاتَّخَذَهَا هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَاعْتَصَمَ بِالْمَطْلُوقِ فِيهِ وَفِي  
مُشَاهِدَةِ نُورِ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ فَلَمْ يَتَّبِعُوا بِأَعْيُنِهَا وَبِالْجَمَلَةِ أَضَافَةً  
الْبَدَنِ إِلَى صِفَةِ الْخَطَابِ كَمَا فِي قَوْلِهِ مَنْ قَائِلٌ فِي النَّزِيلِ الْكَرِيمِ فَالْيَوْمَ نَجْعِدُكَ  
بِيدَنكَ لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً تَنْصِيصٌ عَلَى أَنَّ النَّفْسَ السَّاطِقَةَ إِلَى  
هِيَ جَوْهَرَاتُ الْإِنْسَانِ حَقِيقَةُ وَبِهَا الْخَطَابُ وَعَلَيْهَا الْحَسَابُ جَوْهَرُ  
آخِرُ وَرَأَى لِبَدَنِ الْجَوْهَرِ وَأَنَّ أَدْنَى مَقَامَاتِ الْعُرَفَاءِ السَّالِكِينَ وَالْهَكَاءِ الرَّاسِخِينَ  
خَلَعَ الْجَلِيَابَ الْبَدَنِي وَنَضَوُ الْغَشَاءَ الْحَسِدَ إِلَى وَاقِصَاتِهَا غَيْبُوتِ جَوْهَرِ  
النَّفْسِ عَنْ نَفْسِهَا فِي شَرَفٍ مَعَا نُورِ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَاحْتَرَفَ سَخِّ ذَاتِهَا رَأْسًا فِي



سَطوع شعاع وجهه الكريم

ومن نوافير شأؤ وكرائم ارفاده ايضا خلد ظلاله

بسم الله الرحمن الرحيم

كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ

قد بسطنا القول في تصوير في سدره المنتهى وفي الرواشح السماوية ومحرم  
تأخيصة الصغير المتصل أمّا أنه لله سبحانه وأند الشئ وعلى الأول فالوجه بمعنى  
كما أنه في قولهم أكرم الله وجهك وقد قال عز من قائل وعَنْتُ لَوْجُوهَ إِي خَضَعَتْ  
الذوات للحق القيوم وإذا تحقق الحروف الذواتي مُسْتَبَيِّبُ النُبُوتِ كَمَا فِي سَوَا  
الامكان فكل شئ هالك الوجه باطل الذات في حد ذاته از لا وابد الاوجه  
الكريم الحق الذي وهو تحت نور الوجود الحقيقي القيوم الوجه بالذات فالهراق  
يَسْمَعُ نَدَاءَ بَطْلَانِ عَالَمِ الْإِمْكَانِ مِنْ هَيْتَافِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَدَهُ مَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ  
بَدَّهِ الْوَحْدَ الْقَهَّارَ عَلَى الْإِتِّصَالِ وَالِاسْتِمْرَارِ وَلَا يُؤْخِلُهُ يَوْمَ الدِّينِ وَنَهَارِ  
الْبَعْثِ وَفِيَامِ السَّاعَةِ وَلَا يَسْتَوِيهِ إِلَى حِينَ مَسْطَرٍّ وَأَجَلَ مَرْتَقِيٍّ وَوَقْتُ مَرْتَقِيٍّ  
وَأَمْرٍ مَضْرُوبٍ بِلِإِنَّ ذَلِكَ الْمَدَاءَ لَيْسَ لِفَارِقِ سَمْعٍ عَقْلِهِ وَصَوَاحِغِ غَرَانِدِ أَصْلِهِ  
فَكُلُّ يَوْمٍ بِالْقِيَّاسِ الْبَيْتِ ظُهُورِ سُلْطَانِ الْحَقِّ يَوْمَ الدِّينِ وَكُلُّ نَهَارٍ تَهْلِيلِ الْمُبْعَثِ  
وَكَلُّ وَقْتٍ وَقْتُ قِيَامِ السَّاعَةِ وَعِنْدَهُ كُلُّ مَعْلُولٍ بِلِسَانِ مَلْهَمَةِ يُشْهِدُ بِدَلَامِ  
لَيْسَتْهُ وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُعْنَى بِوَجْهِ الشَّيْءِ جِهَةً اسْتِنَادِيَةً إِلَى بَارِئِ الْحَقِّ  
إِي كُلِّ شَيْءٍ هَالِكٌ فِي حَدِّ نَفْسِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فِي الْأَنْزَالِ وَالْأَبَادِ الْأَمْنِ وَجْهَهُ  
هُوَ جِهَةٌ اسْتِنَادِيَةٌ إِلَى جَاعِلِهِ كَمَا فِي سَائِرِ جِهَاتِهِ وَحَيْثِيَّتَانِهِ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا  
وَجْهٌ حَيْثِيٌّ ذَاتُهُ وَجْهٌ مَبْنِيٌّ وَحَيْثِيٌّ أَنْ يُدَامَ بِهِ مِنْهُ هُوَ حَقِيقَةٌ  
الْحَقُّ وَذَاتُ الذَّوَاتِ هُوَ فَاعِلُ كُلِّ وَجُودٍ وَجَاعِلُ كُلِّ حَقِيقَةٍ وَمُذَكِّرُ



ومذوّت كل ذات ومفيض كل شيء فيكون مصير النفس على هذا ايضا الى الوجه  
 الاول والتعريف ذاته سبحانه بوجه كل شيء لان وجه كل الشيء هو اول ما يظهر منه  
 ويواجه به ويناله الادراك والراسخون في العلم يعقلون المبصرة يدركون الحقائق  
 الحق اول ما يتقليون منه الى مراتب المبعولات في نظام الوجود على الترتيب  
 النازل منه في سلسلتي الابد والعود طولا وعرضا على ما هو سنة العقل  
 الصريح في البراهين الثبوتية الحقيقية فهم يستشهدون بالحق على الخلق  
 بالخلق عليه وهم القائلون حق ما راينا شيئا الا وراينا الله قبله فهو الظاهر  
 للحق والوجه المطلق لكل شيء الا منه الابد ووجه البقاء واليد المصير والله  
 سبحانه اعلم باسرار كلامه ورموز خطابه ولطون وحيد وحائق تنبئ بالبر  
 ادحق الله كاس اقبال السيد المجيد الميمون الميمون الميمون الميمون الميمون  
 ورفي مجد رفعة ذروة الى الفضل والافضل وكين من



1859

والمسيره من السير الى بيت الله الحرام على عالم فاضل فاضل من تلامذته ميرزا محمد باقر  
وفد اعلاه والى عليه و قد تم في اواخر شهر رمضان سنة ١٢٨١ هـ



وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَارَكْنَا فِيهِ  
وَبَارِكْنَا فِيهِ بِالْأَوَّلِ

يا حيُّ يا قَيُّوْمُ يا ذا الجلال والإكرام يا حيُّ يا قَيُّوْمُ يا ذا الجلال والإكرام  
الوصف وبارئنا من فوق السَّاء لا هو الحات ولا انت الحات هُوَيْكَ النَّبِيَّةُ  
لِحَاطِيَّةٍ ظَهْرِيَّةٍ وَاسْتَيْكَ هُوَيْةٌ قَبِيْمَةٌ نُورِيَّةٌ لَاحِقُ الْحَقِيَّةِ وَالْأَحْمَدِ  
اسْتَيْكَ بِأَجْمَلِ الْمَهَيَّاتِ الْمَجْوْهَرِ وَيَا مُؤَيَّسَ الْآثِيَاتِ الْمَتَّيَّةِ لَا أَوْفَى لِعَمَلِكَ  
وَأَوْفَى مِنْ سَوَاكَ وَإِنِّي أَلْقُوهُ وَجْهَكَ وَلَا أَسْأَلُ إِلَّا مُسْتَقْرَضَاكَ إِن  
هَذِهِ النَّفْسُ لَهِيَ الْهَابِطَةُ النَّائِيَّةُ الْمَجْزُوءَةُ الْحَاوِيَّةُ فَتَحَقَّقْ رَحْمَتَكَ عَلَى غَضَبِكَ وَبَعْدَ  
بَسْطِكَ عِنْدَ قَبْضِكَ الْحَقُّهَا بِالْحَقَائِقِ الْعَادِسَاتِ الْوَصْلَاتِ وَالصَّافَاتِ الْحَقِ  
الْقَارِعَاتِ وَقَدْ سِ اشْرَفَ الْوَسَائِلِ إِلَيْكَ وَالْفَضْلِ الدَّلَائِلِ عَلَيْكَ سَيِّدَا الدُّعَا إِلَى  
طَرِيقِكَ وَخَيْرِ الْهَادِيْنَ لِسَبِيلِكَ وَجَامِعَةِ الْأَقْرَبِيْنَ وَخَاصَّةِ الْأَجْبِيْئِ بِشَرِيفِ  
تَحِيَّاتِكَ وَخَصَّصَهُمْ بِكَرَامِ صَلَوَاتِكَ إِمَّا لِعَدِّ فَاذْ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا  
بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَآيِدِ نَانِيَّةٍ وَخَصَّنَا بِمَجْدِهِ فَوْقَنَا بِأَمْثَلِ مَا ضَمَّنَا مِنْ تَصَحُّحِ  
الْفَالَسَفَةِ وَتَيَمُّنِ نَفْضِ الْحِكْمَةِ فِي الشَّرْطِ الْكُلِّيِّ مِنَ الْعِلْمِ الْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ سَيِّدُ الْعُلُومِ الْغُرَبَاءِ  
الْأَقْتِنَا صِدْقَهُ وَأَفْضَلِ الصَّنَاعَةِ الْحَكْمِيَّةِ الْأَكْثَرِ زَكَاةً وَأَتَيْنَا بِأَصُولٍ مُسْتَوْنَةٍ بِالنَّبِيِّ  
تَامَّةِ الْقَوَامِ كَامِلَةِ الْعِبَارِ فَا ضَلَّةَ النِّظَامِ صَحِيحَةً الْمَنْزِلِ قَوْمِيَّةِ الْمَعْيَارِ  
كَاسْطَرَهُ لَا بَابَ عَقْلِيَّةٍ تُرْصِدُ بِهَا أَرْقَاعَاتُ كَوَالِبِ الْحَقَائِقِ وَنُقْطَةُ  
بِهَامِيسَاتِ أَفْلاكِ الْعُلُومِ فَالَّذِي أَبَانَ أَنَّ نَدْرَجَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ النَّفْسُ وَقَدْ نَسِيَ  
لِلْعَقْلِ وَتَنْقِيَّةٍ لِلذِّهْنِ وَتَصْفِيَّةٍ لِلشَّرِّ وَتَقْوِيَّةٍ لِلْعَزِيْزَةِ وَتَنْقِيَّةٍ لِلْبَصِيْرَةِ  
وَتَضْيِيْقٍ لِلسَّجِيَّةِ وَتَلَطِيفٍ لِلْفَرِيحَةِ إِلَى أَنْ تَقِيَّ إِلَى مَا يَجِبُ عَلَيْنَا مِنْ مَحَابِلِ  
تَصَحُّحِ الْفَلَسَفَةِ وَتَقْوِيْمِ الصَّنَاعَةِ وَتَضَاجُعِ الْعِلْمِ وَتَرْمِيمِ الْحِكْمَةِ فِي الشَّرْطِ الْبَاقِي سَيِّدُ الشَّرْطِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَارَكْنَا فِيهِ  
وَبَارَكْنَا فِيهِ بِالْأَوَّلِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَارَكْنَا فِيهِ  
وَبَارَكْنَا فِيهِ بِالْأَوَّلِ



وكرم القسامين وهو سوق النظر الى القول في المسائل الربوبيات والمعارف <sup>التي</sup>  
لهباق محض الحق القراج ووفاق ما يقود اليه صرف الجحش الصادق والبرهان  
الحال على شريعة المنهج اليمانية والمجته اليمانية متكفلا لضبط حد ودهان  
افواج عقود الشكوك وسد لغورها على عساكر فتن الاوهام واحكام  
زلاقات قد زكت فيها اقدام اعظم المحققين بعرض الفلسفة من الغلظة  
النجاء الكرام كبر اويونايتهم ورث ساء اسلا ميثهم بقواعد اساسات او  
اعتبارات ذهلت عن لفظها البصارهم فراغت او عجزت عن دركها عقولهم  
فضاقت او حادت في غموض مسائلها او طامهم فناقت الى ما يسلك نحوها  
سبيل السبل وانكاف على ضد الحق فلذلك لم اربأسا بتشتيت شملهم وفتح  
ضوابطهم ولا جناحا في شق عصاهم وخرق جوامعهم مرموا  
للم شعث الحق وجمع ما تشتت من امر العلم بشتات حال الحكمة فيفضل ما جعله  
الله قسطن من رحمة فتعت دار الاشكال فيما اشكل عليهم وقلعت باب  
الاعضال فيما عضل الامر بهم ولكن على شيء ما قال سيدي ومولائي  
امير المؤمنين وسيد المسلمين عليه صلوات المصلين بقوة ربانية لا تقبل  
انسانية وما حاولنا تاصيله وتأسيسه بالاستنبات او تصحيحه وتزجيده  
بتميز وجوه الاعتبارات من قبل في اذى الفطرة الملقحة بلباح الحكمة من  
المستكرين لهلك ما تغطي به الفلسفة من السفطة وكشف ما يتغشى  
به البرهان من المغلطة انشاء الله البديهي البديع العليم الحكيم وهو  
القيوم الواجب بالذات وفي السابقات العاليات وولي الباقيات <sup>الصال</sup>  
للمسافة التاسعة من كتاب الافق المبين وهي اول المسافات المعقولة  
بالقول في المسائل الربوبية والمعارف <sup>التي</sup> <sup>فذكر</sup> فيها اقسام البراهين واولها باطله اليقين



# البقيّة اخاذة حقيقة البرهان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 سبحانه اللهم جلّ جلالك وعزّ مجدك ياربّ العاقبات العالمة والسافرات  
 وباقوم السائرات الحائرة والثابتات الدائرة يا نور النور وبامدبّر الامور  
 وببّ يعلمك وتوّهت بفضلك يا ملّون الكون ومشيئ الشئ كوّنت بحولك  
 وشيئت بطواك رفعت فوق الحاويات الراسيات وخفضت فوق الدائر  
 الحاويات انت جاعل النور والظلمة وفاعل المهيّات والانيات الفيض شرعتك  
 والجود طرقتك انت باسط الجود ومفيض الوجود البط سُنّتك والخير مشيئتك  
 انت خالق كلّ شئ منك البدؤ والسّطوع واليك العود والرجوع اذكر كني  
 بحيل صنعك ويؤاني في منيع صفّك وصل على افضل وسائلي اليك و  
 منهي مسائلي اديك مبلغ رسالتك ومنهم سفارئك محمد واهل بيته الاطهر  
 الاطائب وحامته الاخاخر مفاخر الاصلاب والترايب مواضع سرك ونزل  
 وحيد ربّ بدآت قمت يا واهب المحبوة خلقت فاهد قضيت فاعف  
 ملكك فانعم واعجب فيقول احوج المرعوبين الى ربّ الغني  
 محمد بن محمد الملقّب باقر الداما والحسيني ختم الله له بالحسنى خلة  
 الخلة النورانية واقر بآية التروحاتية ان هذا امرع عقلا في  
 ومرصد رباني جازم في السّر بانوار صادى العقلية وراز في  
 افكر باطواراد وارى الرّسوميّة لم اشدّه فيه عن مرّ الحق بسعد الشّهر  
 ولم اشفّه عن صرف فطرة الحكمة بجليط سوء الفكرة واذ قد اصطفاني  
 ربّي على الاتيان والارتاب من شركاء الصّناعة ورؤسائها في الملة  
 الاسلاميّة والدّورة البيوتانيّة بشرح الصدر لايمان واجد منهم

تاج الحسنيّة في بيان  
 راسدات ورايات



وَأَدْرَاكَ مَا لَكَ الْحَقُّ عَلَى هَذِهِ الدِّمَةِ الرَّبُّوبِيَّةِ ٢

لا صلياً الحق بالبرهان وبلغ بضايي الى حيث فلك العُقَد وسبكت الافكار  
 وخلق العلوم ولقدت الانظار وفضل منة ورحمة ارحمت اسقام الافهام  
 وشرحت صدور عنوامض الاحكام وانجحت الحكمة وابلجتها وانجحت الفلسفة  
 وانجحتها فازاء لاختص ما من البروق لهذا الموهبة الربوبية وضعت هذا  
 العلق المبين والعرق الوبي شريعة لشارعني وذريعة للبارعني عسى الله  
 ان يجعله الافق المبين والسبيل المبين فيد ام الاوار العلمية وام الاسرار الحامية  
 وبرهان سطوع العقل والحكمة في ساهرة الدين وابتاد نجوم الحق والحقيقة من  
 مشرق اليقين وامن الله فلفقد ان انه وحان حينه ولم يكذب ارام بوضعه الا المذلة  
 الى ان يعرف سبل جناب الربوبية حيث ما يجد ربه من الوجود والصفات ونسبة  
 المبدعات اليه كيف منه البدو وبه البقاء واليد الرجوع على شاملة ما انجحت  
 من المنهج البرهانية والفلسفة اليونانية حتى استوت حكمة يمانية ايمانته  
 حسب اقصى ما يتهم اليه ابن البشر بعقله المخدج وقسطه السميع استعمل الشريعة  
 للحدس واقتصاصا تشبكه البرهان مع غمضة المطلب وصعوبة المسلك و  
 تلويح السطوع وقصور الباع وما ريم لكرم بغية والكبر وجهته من ابواب العلم  
 وما هو الا العلم الاعلى وحكمة صافق الطبيعة الممتمة بعلم الاوار والمفارق فان  
 اتفق احصاف لاصول من سائر المقاصد لم يكذب يستوجب المطلب المقصود  
 فليس على الاستمرار الا حق وبالقصد الثاني والاستيفاء لنيل الحقائق والمعاني  
 من رب الاول والثاني ومن اليه مصير المآخذ والثاني واذا لم اتق فيه الا  
 بالمهمين على كل الامور حفظ العقول من هلكات الدوائر وعاصم النفوس عن  
 سقطات العتور ولم يتبع به الا وجه العلم بذات الصدور او قل ان  
 يحكم من افضل ما يعصم بحوله من الخداج والقصور واجزل ما يقدّم



ما يقدّم من طول الحياة نشأة الشؤرانه جديرا لاجابة قد ير على الافاضة  
 الملك الامر بيد الجود والخبر وهو على كل شئ قدير وكل شئ عليم وحزني  
 الحقائق في الكتاب تنظم ابوابها صرحان في كل منها مسامات في كل  
 منها فصول في كل منها عنوانات مناسبة لجواهر المطالب ومسالك المآرب  
 الصرح الاول في كتاب الحق المبين وهو فلك العلم  
 وسماه اليقين في النظر الكلي من حكمة ما فوق الطبيعة المطبوعة  
 من الصرح الاول في مقدمة جملة تجري مجرى البادي في التقديم والنصدي  
 فضله تجديد الحكمة التي هي فوق الطبيعة  
 وتحصيل موضوعها واقتول لا اذ لما اوتيت من الحكمة اليمانية النضجة  
 والفلسفة الایمانية البهيجة الناطق بقوارع فضاهما الشارف لسان  
 هذا الكتاب المبارك الفارق شأنا قد سبأ واجاهها مكتوبا  
 ومكانا عقليا ومقاما روحانيا عينا لم يكن

اصح انفسكم من اجل الحق  
 الصرح الاول في كتاب الحق المبين  
 وهو فلك العلم















ابي صوره نفس الميتة في ظرف لا لا مغنه ما ينظم الي الميتة او يتبع منها فيجعل مناطها الصريح المستخرج الموجود في كل  
 مفهوم الموجود فالحال التحقيق ليس طرف الوجود والانفس الميتة غير العقل فغيرها التحليل منع منع الموجود  
 والصورة المصدرية وبعدها وبجملتها على ان مصدرها اصل ومطابق الحكم وهو نفس الميتة غير ذلك الطرف لا  
 زائد يقوم بها نفس المحل فان اوسع الامور ان قد استعملت في الذاتيات حيث ان مصدرها اصل ومطابق الحكم  
 هناك ليس لانفس ذات الموضوع والوجود من العرضيات الله حقيقة بل يخص عن ذلك ان ذات الموضوع هو  
 ان من غير النظر في آية حتمية كانت غيرا وانما جعل الموجود في نفسه ذات الموضوع لكن ليس حتمية بل باعتبار  
 جاعلة لا بعد لما اذا تعرفت بصورة ابرهات من جعل الوجود قطعاً وما بقاها الى الحكم بها شدة ترتباً  
 الميتة عليها ستعرف ان ما هو مصدر المحل كحق الحكم بغير المحل لان ترتباً لما مصدر المحل في نفسه كحقه في  
 محل الذاتيات من تلك الجهة نعم قد عرفت في غير المحل في سائر العرضيات او ليس في العوارض ما منه في كل الوجود  
 وايضاً الوجود ديان سائر الاعراض فان كل عرض فان وجوده في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه واما العرض  
 الذي هو الوجود في حقيقة نفس الشيء الذي له الاعيان او في الذات المحل في الشيء او في غيره كذا في الاعيان او في الذات  
 فوجوده بعينه هو وجود موضوعه ولا يستعمل العقل ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه في  
 ان له وجودا في كونها في الوجود بل في الوجود في موضوعه نفس الوجود في موضوعه مما خلافت  
 كل عرض غيره فان وجود العرض في موضوعه نفس الوجود في ذلك العرض ومنه هناك تستعمل في السقف الوجود  
 مختلفا في الاعراض في جهتها اذا الوجود حتى يكون موجوداً واستغنى الوجود عن الوجود حتى يكون موجوداً  
 او وجود الوجود هو الميتة الموجودية وان الفاعل اذا اوجب شيئاً فادى وجوده لا حقيقة وادى الوجود  
 الوجود ادنى حقيقة لا وجوده لا حقيقة ان موضوعه في الاعيان او في الذات المحل في صوره الميتة في  
 المعاني في طبيعة الوجود في مشترك المبدئي فقط ولم يتبين منه ذلك الكون في الاعيان هو الميتة كونه في  
 ثم الفحص في البرهان او حبان بعض الكون في الاعيان هو في ما وبعضه لا يقتصر في الشيء لان الكون في  
 الاعيان الذي لا يلبس لو كان متعلقاً في المكان في ذلك الشيء سلباً لذلك الكون وقد فرض ان لا سلب



[illegible]



الحق في كل شيء  
والصواب في كل شأن  
والعدل في كل حق  
والبر في كل عمل  
والإيمان في كل دين  
والجود في كل خلق  
والكرم في كل شأن  
والعزة في كل حق  
والجلال في كل شأن  
والإكرام في كل خلق  
والعظيم في كل شأن  
والجليل في كل حق  
والعظيم في كل شأن  
والجليل في كل حق

والصواب في كل شأن  
والعدل في كل حق  
والبر في كل عمل  
والإيمان في كل دين  
والجود في كل خلق  
والكرم في كل شأن  
والعزة في كل حق  
والجلال في كل شأن  
والإكرام في كل خلق  
والعظيم في كل شأن  
والجليل في كل حق  
والعظيم في كل شأن  
والجليل في كل حق

والصواب في كل شأن  
والعدل في كل حق  
والبر في كل عمل  
والإيمان في كل دين  
والجود في كل خلق  
والكرم في كل شأن  
والعزة في كل حق  
والجلال في كل شأن  
والإكرام في كل خلق  
والعظيم في كل شأن  
والجليل في كل حق  
والعظيم في كل شأن  
والجليل في كل حق

ونفيض نوره وبعبر عن تلك النسب المحجولة بمقدور الذات ونوام المهيبة ونهيتها وانما مولف وجعل الشيء شيئا وبغيره  
اياد واثرة المرتبة عليه هو مفاد الميتة الثرية الطليعة ولا تتعلق بشي واخذل المحجول ومحجول اليه وهو المحجول  
اياد واثرة ما يتكهن ان لم تحل ذلك من التنازل الى جعل سبطا بالنسب الصبورة او الالفاظ او الالفاظ والالفاظ  
لمفهوم ما في بعض المراتب سافط بان النسبة التي هي الصبورة او الالفاظ في هذا النحون الجبل انما يلحظ بها المحجول  
والمحجول اليه على الهناقرة مملوطة احداهما بالآخر لعل ان توجه الالفاظ اليهما بربابتهما وانما وجودها في متعلق  
اجعل بالعرض من تلك الجهة فاذا لوحظت على الاستقلال بالالفاظ من حيث انها مهيبة ما انزل النظر  
من الطرفين الا بالعرض والنظم متعلق اجعل المؤلف وعاد الحكم بان هذه المهيبة بل تفقد في نفسها الى جماع انفسها  
او لتفقد لان شأن المهيبة الاستغناء كجفا بقا التصور يتبع اجعل والانتهاز اليه في اخطا بالاجل  
قوامها مقصودا الى البر بان النسب قد فرغ سموك التصور والتصديق نوعان من الالفاظ مختلفان بحسب  
احصيه لا يجب المتعلق فقط اذا التصديق لا يتبع الا بغدا والهيئة المحمية مفهوم هو وجود التصور متعلق بكل شئ  
والنسبة انما تدخل في متعلق التصديق بالتبعية حيث يوجد الموضوع متعلق بالمحجول وانما التصور محض  
الشئ وانما التصديق كون النسبة شيئا وكذلك الوجود المحجول والوجود والباطل نوعان متباينان  
احصيه بحسب المتعلق بحسب ما يتبع فاحكم بان شاكله اقول بان في هذا الاحكام تلك الشاكله ثم اجعل المؤلف لا يتوسط بين  
الشيء وبين نفسه كقولنا الان في الحق ولا يابنه وبين شئ من ذاته كقولنا الان في جود الان لا يخطأ في  
المهيبة حيث هي في التناول في اصل قوامها بل يخص بالعرضيات سواء كانت لوازم المهيبة كقولنا الان في جود  
او العوارض المحكية لان قولنا الان في موجود واجب ان يمتد في الذات عمنها في مرتبة التصور من حيث سببها  
المهيبة من حيث هي وطولها في مرتبة متاخرة وانما اجعل البسيط فافتقار المهيبة الى نفس الذات ونقد قوام  
هو حرم مختلف بين اتم الحكم من الشائبة والرفقة والاشرفية مع الاتفاق على امتناع الشئ التصور  
لحقه سبب المحجول من نفسه عاصدا ما يتوجه اقوام من المتكاملين **سبب** لعل الحق لا يتجدي محمية المهيبة  
البسيط كما في القوان الغر من قوله من فاعل وجعل الظلمات والنور على معنى ان انتر اجعل محمية  
يبدعه اولا وابتدات هو نفس المهيبة ثم يستخرج ذلك جعل المؤلف للهو ودية مفاد وخطا الوجود والمهيبة وصدق  
الوجود في كل شأن



[illegible]



والحق القول ليس المتحقق ان سلب الشيء من نفسه لا يخرج مطلقا اذا كان وجوده في ذاته  
 غير متصلا او ايا في الوجودات الممكنة فانها مع اعتبار الوجود فقط ارفع سلب المعهود من عن نفسه فليس له الوجود  
 وبما تصدق الوجودات في موضوعها وذات الممكن لا يابى العدم ولذلك لم يكن سلب الشيء من نفسه ممكن  
 وكان العدم المطلق هو المبدأ الاول وحده في الوجود لا يتبعه ما هو باس من يابى ان لا يكون له في نفسه عدم  
 الجعل في الشيء والعجز عنه وبما هو خارجا ثم انما وضع من قبل الوجود خارجا عن الميت الممكنة في الوجود  
 نسبة الوجود فكيف تجعل مصدران جعل الوجود وعما ذوات الممكنة نفس مهيبة وهي في الوجود كونه المهيبة بالقياس  
 الى ما يدخل في الوجود وبما لا يمكن ان يكون عايشا لكونه لازما للميت ايضا ثم تحصيل سبق المهيبة على  
 الوجود وعلا القدر في غير ما بان خلط الذات والذاتيات لا يكون مقتضى او اقتضاء ليس النظر الى المهيبة  
 من حيث هي غير ممكن الا ان لا يكون بمعنى طائفة ذاتياتها واما ما يلحق فانما هي تلقا مقتضى او اقتضاء  
 فتمت لها وجود المهيبة فقولنا ان ان او حيوان لا يخرج صفة الى اجزاء جهة فخلط وان احوال الى  
 طائفة تقرر الموضوعه في الوجودية انما هو تفرقة في الموضوعه **استفاد** الصدور عن العبد بل التفرقة حتى  
 لو امكن التفرقة نفس الذات من جهة كلفي على ان ذلك ايضا ليس من جهة افتقار خصوص اخلط باعتبار  
 خصوصية الطرفين بل من جهة استدعاء مطلق طبيعة الرب الايجابي فاذا نوقف صدق خصوص احوالها  
 المهيبة بخصوصية خاصية الموضوع والمحول على محولية نفس المهيبة وجودا في احوالها هو بالعرض  
 على سبيل الاتفاق في جهة نفس عدم تفرقة المهيبة الا مكانة نفسها ومطلق كون الرب ايجابيا لا يابى الى  
 من جهة خصوص اخلط وخصوصية خاصية احوالها فلا يخلط ابا توسط جعل مولف للخلط بين الطرفين ولا الى  
 اعتبار جعل بسط للذات فالي على بقول مهيبة الان ان ثم هو بنفسه ان وحيوان لا يجعل مولف  
 اصلا ولا بنفسه لك جعل البسط وهذا اصل غامض من لم يبرز في القصة ولم يكن لتوجيه سبيل الى  
 الغفول عنه فخليل انه نقض بان صدق احوال نفس حول المهيبة لا يجعل متان فان احوال غفلي او  
 بنفس المهيبة ثم العقل يشرح منها كونها في او بعض ذاتياتها ومصدر احوال هو نفس حول المهيبة ويزعم ان  
 ذلك مذهب الاشراقية وهو على شرف معرفة القهين والسحافة فقد تحققت ان مصدر احوال خصوص نفس

الغفول عن الشيء كلفي على ان ذلك ايضا ليس من جهة افتقار خصوص اخلط باعتبار  
 خصوصية الطرفين بل من جهة استدعاء مطلق طبيعة الرب الايجابي فاذا نوقف صدق خصوص احوالها  
 المهيبة بخصوصية خاصية الموضوع والمحول على محولية نفس المهيبة وجودا في احوالها هو بالعرض  
 على سبيل الاتفاق في جهة نفس عدم تفرقة المهيبة الا مكانة نفسها ومطلق كون الرب ايجابيا لا يابى الى  
 من جهة خصوص اخلط وخصوصية خاصية احوالها فلا يخلط ابا توسط جعل مولف للخلط بين الطرفين ولا الى  
 اعتبار جعل بسط للذات فالي على بقول مهيبة الان ان ثم هو بنفسه ان وحيوان لا يجعل مولف  
 اصلا ولا بنفسه لك جعل البسط وهذا اصل غامض من لم يبرز في القصة ولم يكن لتوجيه سبيل الى  
 الغفول عنه فخليل انه نقض بان صدق احوال نفس حول المهيبة لا يجعل متان فان احوال غفلي او  
 بنفس المهيبة ثم العقل يشرح منها كونها في او بعض ذاتياتها ومصدر احوال هو نفس حول المهيبة ويزعم ان  
 ذلك مذهب الاشراقية وهو على شرف معرفة القهين والسحافة فقد تحققت ان مصدر احوال خصوص نفس

راجع



المهنية بما هي التي تقرر في اسمها المهنية مجبولة بمعنى جعلها اعمى به ان جعل المهنية هو بعينه جعلها في مجبولة في  
ذواتها جعلها بسببها اعمى على جعل البسيط الواحد في تعلق اولها بالذاتيات والمفوضات  
ثم بالمهنية وهذا منسلك الاخرية والرافقة وانما حاولنا ترميمه وتقويمه بالحكمة الهمانية لان ذلك جعل  
اعتبار العقل بين المهنية ومقوماتها للخطا وخطا وصدق اعمى وكذلك مصدر اعمى نفس المهنية المجبولة  
ومجبولة فان بين الاعتباري زواجا ان التشكيك لا يختص بالرافقة بل بغيرها ايضا فلا يخبر  
بنوع الايمان في التوفيق لكن اتيح المتسائفة رعا فيقتضون ايضا بان محسب المودوم عن نفسه انما  
يستلزم الرضا الايجابي وجود الموضوع لا النوعية فصدق اعمى في الذاتيات لا بتوقف على جعل  
اي جملة موجودة ابل اعمى تنزيمه ويستتم لو فذلك بالمساواة بين مرتبي الفعلية والوجودية  
الى الحق العيني ان لا يبعد تعالى ثم الواحق منها لوزم المهنية ومصدق اعمى نفس المهنية  
مع مفهوم الجمول مع اقتضاء من المهنية للخطا لا المهنية باعتبار المجبولة فضلا عن الوجود المتخرج عنها ان  
المهنية في الصانع وشبهها فاحفظ المجبولة اعمى اليها في صدق اعمى الوجود الموضوع في الطابع الاستحالة  
ولا ذات متفرقة له الا بالمجسدية لانه حزين ان ذاته احدى حاشية هذا اعمى بخصوصه ولا مستعدا مطلق الرضا  
الايجابي بما هو مطلق الرضا الايجابي ذلك لاستحالة التوضيحية الا بالعرض على نفس ما تفرقت وما غرضنا لا في تمييز  
فمنه التشكيك غيره انه يلزم اعمى اكون الوجود في لوزم المهنية وهي تكون من حيث هي مؤثرة في لاس  
بمنشئ موجودة او معدومة فزيف بان عدم اعتبار الوجود في المهنية عند اتضاها صدق البتة انما كان  
عن الوجود وحالة الاتضا فان التماثل في الوجود وهو محال فضلا عن ان تكون مؤثرة فاذن لا يتصور  
مؤثرة في الوجود والذي لا شك حاله ان نزع عنه ولا كذلك اعمى في صفة اخرى لشيء لم يمتد به  
من الوجود ولا يكون بحسب الخطا بالصفة وان كان الا تفرق في الاعيان لا واما لان ذلك باعتبار  
مطلق الوجود فيكون مصدر اعمى اعمى الموضوع المتفرقة بالجعل ومفهوم الجمول اتضا المهنية باعتبار مطلق الوجود  
للخطا وان كان خصوص الوجود في محال عرض له ومنها عوارض كمنتهى التفرق ومصدر اعمى حكمة المهنية



في نفسه كما هو في الذاتيات لكون الوجود غير داخل في نواتها بل في حيزها صورية بنظر راعى ان الوجود لا يحل في نفسه  
 حقيقة هو حيزه الصدور بل يحل البسيط فان كان كذلك ان يظهر ذلك المذهب لم تصدر عن الوجود لم يحل على شئ اصلا فانها  
 صدرت من ذاتها او ما هو في ذاتها ولكن ليس حيزها بل ما صدرت عنها من المعاني لا التوقف انما هو في  
 باعتبار ما في نفسه حيزه في صدرت ولكن حين ما صدرت فذلك لم يكن شئ من الممكنات هو المطلق بل انما يحل في  
 نفسه او بعض في ذاتها حين المحيوية ويصدر في وجوده واثباته باعتبار المحيوية في المبدأ الاول كما ذكره في المثال  
 ولم يكن هو الا هو وكان يكون الكون مشيئيا لكون الكون مشيئيا في ذاته كما هو في الوجود والى  
 حل الذاتيات من وجودها من وجودها بل في حيزها المذهب من كل الوجوه من حيث هي في سبب المذهب على الوجود وسبق  
 بالمذهب وما به السبب في الوجود بالظهور والعلية وما به السبب في الوجود او عارضة الى الوجود بل ليس مرتبة  
 ووجودها كسببها سلب الخط بالوجود واما الماهية فقلت وتقر ليس كما هي في بعضها مرتبة الشئ الوجوداني  
 الموجودات المصدرة بل انما هي مستبعدة عن مرتبة الشئ او في ذاتها مطلقا وذاتيات الماهية ايضا لا تقدم بالمذهب  
 عليها من حيث التقر ونعلم العقل بان جعل البسيط المتعلق بالمذهب بالاصدار اما الحق ان يعلى بالاصدار او  
 بها في المذهب كما ان لما تقدم ما بالظهور ايضا على المذهب في الوجود في فقد اتضح فيها حيزها من تقدم ثم ان هناك  
 فخصا على شئ في موضع كانا قد سبقنا اليه فظاننا ان الماهية ومرتبة الصدور هي في نفسها مرتبة التقر تاخر عن  
 وتقدم على الوجود فيكون نسبة الوجود والذاتيات الى الماهية على العكس ولكن على سبيل ان نعلق الحيز البسيط  
 بالمذهب متأخر عن تعلقه به بالذات ومن تقدم حيز تلك المرتبة بعضها على متعلق احوال المؤلف للوجود الى  
 ان الماهية موجودة **قلت** اقول على حيز المؤلف متعلق به فان صدق هذه الماهية الماهية بنفسه مستبعدة تعلق  
 احوال البسيط بالمذهب لذلك جعل المؤلف متعلق به متأخر عن احوال البسيط للمذهب او في مرتبة اذ تلك ليست الا نسبة  
 سائر العوارض في الوجود في الذاتيات ليس تقدم على حيز المؤلف يتوسط بين الماهية وبين ما هو ذاتي لها  
 فقد عرفت استحالة ولا على متعلقه كقولنا الان ان جملون فقد عرفت انه لا يستبعد هناك بل مجرد اقران

في الماهية

في الماهية

في الماهية



على وجه الاتفاق واذا لم يحط بالوجود على ان لا يصح متعلقا للجبس البسيط الى الموجودات من حيث انها معلوم بالاشياء  
ان المنة موجودة وما يتعلق بها من الجبسات المتعلق بالمنة ولا يثبت عليها على سبيل اللزوم  
وهذه المسائل حكمة لا اصول علمية التي هي آثار التجار والمفتة بالمشقة شمس الانعام والتوفيق **وهم**  
**وتبين** وما يجب ان يثبت في بعض مقالة ابحاث المنة من ان العلة الموجبة الى العلة في الامكان  
وهو كيفية نسبة الوجود الى المنة فالموجودات هي المنة فقلت لتستحق ان يقال لك انك انت من اهل  
التحصل لاصول تلت عليك والا لم تستحق فاستثنت ان ذلك بعد ان ورثت حقيقة الوجود وكيف  
نسبة الى المنة وفي حجة انما هو مع الشك في الاتفاق كسببه وبني توار المنة هو الذي افضى الى استجاب  
الموجودات بنفس المنة على ان القول في الامكان ارفع مما نضجه الحكماء والامة واما ان المنة من حيث هي كيف  
تنصف بالموجودات في من خواصها والمنة من حيث هي ليست الا في فلفد استبان نظيره في الوجود ان  
المنة من حيث هي لا يثبت على انما يلحق ان توجد بالوجود الذي توحد في لا يثبت بالخط وعدم الخط فلك  
المنة من حيث هي لا يثبت على انما يلحق ان توجد بالوجود الذي توحد في لا يثبت بالخط وعدم الخط فلك  
تفريق بين اصل الجبسات في الوجودات مسائل حكمية منها مطلب على ان المنة هي التي وهى التي  
موجود على الاطلاق وهى التي موجود على حصة وليس ان الحق ما يستر بالمنة البسيطة هو الاول والمنة المنة  
ضربان بالاضافة وعلى الاطلاق ولواصل على جعل البسيطة من البسيطة على حقيقة وهى المنة الشئ في نفس  
منه وبسيطة على الاضافة وبالقاس وهى المنة الشئ في نفس الوجود في نفس والمركبة بمنة الشئ في صفة فلفظ  
وكان من آمن بجعل البسيط اما اهل نفس الشئ في نفس الوجود في نفس الوجود على التفرق الى اني اعتبار  
الفضل منها في الوجود ثبت التفرق لكن المرتبتين مختلفتان ولتنتج من كل منهما لواحق واحكام فاعمال  
مفوضة في المعايير العلمية والاعتبارات التصورية والادعائية والاعتقادات احدية والبرانية ومنها جعل  
البسيط انما يثبت في العلة الفاعلة على الى فاعل المهيئات ومقتضى الوجودات على الاطلاق واما سائر العقل  
فانما يثبت اليها الذمول فاما توقف عليه في الموقوف الى علم الوجودية واما توقف نفس المنة وقوامها  
عليها فلكم وكون بالعرض فاذا استتم ما يتوقف عليه وجود المعلول بل ان الاستعداد ونهاية وارجح الفاعل بسيط

۲۰ کین

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible][illegible]



الواحد فاذ كان المجلول على سائر ذاته يكون ذلك ستمراتنا في نفس المنة بالاصدار على ان يكون نفس المنة  
في تمام زمان تقريرا و هو زمان شخصي بوجهه الذي الى الزمنة او انتمج منه انات حكم العقل ان المنة  
زمانا زمانا او انانا فانما بفصل الجواب والى اذا كان المجلول الصاف المنة بالوجه فزم الاستمرار المجلول تحصل  
وجوده في زمان شخصي بوجه زمان وجوده وادخله الذي الى الزمنة او انتمج منه انات حكم العقل ان  
العلة تقضي الوجوه وتخصله زمانا زمانا او انانا فانما بفصل التحصيل الاول المنة في حدها ليست على الله من العقلية  
لا فعلية قوام المنة وتقريرا ولا فعلية الوجود ولا فعلية صفه الصفات اللازمة والاصحبة اليها من حيث تنفها في  
حيز القوة الضرورية وبقيت العلة المحضة خفية لا افاضة من اجل المنة ولا وجود المجلول في عالم السمر حولها على السمر  
قوام المنة ولا اعتبار الوجود والاستمرار ذلك كونها على ما بناه فعله على محو كون المجلول زمانا في نفسه وسكنف  
لك من ذي قبل ان المنة في محو من ذلك الموجودات الممكنة في ذاتها من حيث ما هي مهيأتها وما عيارها  
وبجميع ما لا في اللوازم واللواحي ودلوية من حجاب الموجودات التي الواجب الوجود التي المتقرر بذاته او ذاتها  
مستودع الحكمة وعارضة استعارها عالم التفرع من كبريا جفزة فاذن له ما في السموات وما في الارض ومنها ما ليس  
مفردة الاحيان او في ذين ما في الا زمان الساطة والعالية تلبس من عالم الامكان على من المستحقات بالذات  
فان سلب تقرير المنة على الاطلاق وان امكن بالنظر الى نفس المنة والى الواحي ما في مفردة الا ان اجازك  
الطرح عن المنة بان فعلها وينقص تقريرها وقوامها في الاحيان او في ذين ما في مطلق التقرير مطلق الوجود  
ولذلك لم يكن في نفس الممكنات مود ومطلقا الا بالامكان بالنظر الى ذاته لا بالقول كسب فافضة المبدأ والا  
عز محو وخصوص التقرير في الاحيان او في ذين مخصوصه انما يكون بجعل المنة هناك في المبدع سبحانه  
الا زمان العالمة والمفارات العقلية واخرها من الليس المطلق بان قول النفس في الاحيان في وعار الدهر  
والسرمد واستترة ان المنة وقول قوام جملة المهيأت وتقريرا في تلك المدارك مما هنا حصول شيء  
من تلك المهيأت في الاحيان او في ذين ما سالف فعل نفس المنة هناك بجعل البسيط فانتمج منها الوجود في  
او في ذلك الذي ان فاذن ما كتب من تخصيص اجوب البسيط ما في العدم المطلق والسلب المستوجب ومحو افاضة  
المنة المنة في الذان في الاحيان من مخرجه بجعل الاثر المولف بجعل في اثره من تحصيل

مما لا ينفك عنه

اللازم



شيء في طرف ما انما الضمى بالضماء الصفه الى الموصوف في ذلك الطرف لا محالة لئلا يثبت اثنتان في طرف  
 في الاعراض العينية واما انتم فاعلم بان يكون الموصوف في طرف الانصاف بحيث لا يعقل اذ لا يعقل ان يكون  
 علمين الاحوال هناك ان كل شيء غير متغير فيه فصفه به حسب حاله في ذلك الطرف كما في الانصاف في السبب في السعة  
 في قولنا السماء فوق الارض وزيد اعمى مثلهما على انهما من القضايا الخارجية مقصدان اهل السماء وزيد حسب الوجود في الخارج  
 على وجه يطابقه انتم الصفه بان يلحق العقل بحال الموضوع في ذلك الوجود فبما انتم في ذلك الوجود فبما انتم في ذلك الوجود فبما انتم في ذلك الوجود  
 اضافة مخصوصة في كل بالفوقه او بينه وبين مفهوم ما كالبصر فيجد مسلوبة باللفظ ما قبله بالقوة النوعية فيحكم عليه بالصفه  
 بالعلمي والصدق لوجود الموصوف في الاعيان على ما يطابقه انتم الصفه تحته وذلك فقط حسب السلوب في الوجود في  
 ذلك الطرف لا الانصاف الذي افترض ان كل كلمة الان في مثل الوجود موجوده في خوفه انما في طرف الذي على وجه خاص يصير  
 لا انتم الصفه منه ثم علمه المنق منها عليه وهذه النسخه الانصاف لا يثبت اثنتان في طرف الانصاف بل اثنتان  
 الموصوف فقط او ليس منه الالكون وجود الموصوف في الاعيان او في الاوثان على نحو يكون مبدء الصفه انتم الصفه  
 ومطابقا للعلم بها عليه فهو الحكي عنه الصفه والواقع الذي تعتبر مطابقا لعمليكم حتى يوصف بالصدق واما ثبوت الصفه  
 ظرف الانصاف فليس بالتزام ذلك الانصاف ولا بما يتوجب قطره او برهان بل القدر الضروري هو مطلق الوجود  
 للصفه فان لا يكون موجودا في نفسه اصلا يستحيل ان يكون موجودا في شيء ولكم في فطري والفرق بين مطلق الوجود  
 وبين خصوص الوجود في ظرف الانصاف غرضي وان كان مطلق الوجود لبعض الصفات كخصوصها اتفق ان كان  
 بالحصول في الاعيان الا ان خصوصيات متغايرة من جانب الصفه فيما تستدعيه طبيعة الانصاف لاس من جانب الموصوف  
 او غير خصوص وجوده في ظرف الانصاف بالنظر الى استعداد طبيعته فان اوجها ان الانصاف نسبة في بعضه وجود  
 الموصوف فذلك البعض وجود الصفه قبل مطلق تحقق الانصاف لئلا يثبت مطلق تحقق اثنتين وكذا تحقيقه في  
 انجابه او الذهن لئلا يثبت اثنتين في الذهن فان قد استقر ان ثبوت شيء انتم لئلا يثبت ثبوت الميث في  
 ظرف الانصاف فذلك ثبوت ثبات فيه وان كانت الاعراض والادوات العينية تخضع لهما بحيث لا يمكن الانصاف  
 شيء لهما على ان يستتب ترتب الآثار الوجودية في الاعيان وفيها هناك المعروضات **مقدور** **محل** **كان**

ان كان مطلق الوجود لبعض الصفات كخصوصها اتفق ان كان  
 بالانصاف في الاعيان الا ان خصوصيات متغايرة من جانب الصفه فيما تستدعيه طبيعة الانصاف لاس من جانب الموصوف



منه بترك الـ قول من ينسب هذه التشكك فيقول ان العلم من الفوقية مثلا موجودة في الاعيان فلم يصدق قول الفيلسوف  
ثابتة للشيء في الخارج خارجية والاصرف الرطب الايجائي بانها الموضوع فيصدق الفوقية ثابتة للشيء في الخارج خارجية  
مطرد في الخارج الوجود والاتصاف فكيف ينسب ثبوت الشيء في نفسه مع عدم حصول الصفه في ظرف الاتصاف والذي حال  
العقد هو ان الفوقية مثلا لما كانت معدومة في الاعيان لم يلزم عقد خارجية في موضوعها فلذلك صدقت ليست الفوقية  
ثابتة للشيء في الخارج خارجية وذلك لان في كون السماء المتخفة في الاعيان بحسب الوجه للعقل استحالة عين حالها في الاعيان  
بالفوقية المنتزعة منها بحسب تلك العقدة اذ هذا ايضا ضرب من ثبوت الصفه للموصوف في الاعيان بحسب الموصوف  
في الاعيان فان الامر في غير هذا من ان يكون ثبوت الصفه للموصوف كما ينسب في حال الصفه في الاعيان وجب ان يكون  
ايضا ليس كما ينسب في حال الموصوف في الاعيان فاما المنسب بحسب الوجه للصفه في الاعيان هو الاتصاف الانضمامي في الاعيان  
لاخر فاذن للاتصاف بين السماء فوق الارض والسماء متصفه بالفوقية في الاعيان خارجية على ان يكون موضوعها السماء  
ليست الفوقية ثابتة للشيء في الاعيان خارجية على ان يكون موضوعها الفوقية لم يوصف ليست الفوقية ثابتة للشيء في  
الخارج على ان موضوعها الفوقية خارجية وذهنية مطلقا لم ان كذب ايضا السماء فوق الارض في الخارج خارجية لان الاتصاف  
السماء بالفوقية في الخارج وثبوت الفوقية للسماء الاعيان انما يتحقق في الذهن بحسب السماء في الوجود العيني وذلك احد ضربي الا  
انما جري فلم تحقق الفوقية في الاذن وان لم يوجد ثبوتها للسماء في الاذن انما جري في السماء في الاعيان لم يصدق الحكم بان الاتصاف  
السماء بالفوقية الاتصاف خارجي والاتصاف العيني ليس للاتصاف بين الفوقية في الاعيان في الاعيان كقوله في الاعيان  
كثبوت البياض للحجر المنتزعة وبوجه ثبوت الصفه للموصوف في الاعيان كقوله في الاعيان كقوله في الاعيان كقوله في الاعيان  
في الذهن لكن المحل في هذا ومطابق الحكم انما هو وجود الموصوف في الاعيان في الخارج في الاول طرف الثبوت ووجوه في الثاني  
جهة الاتصاف مطابقة واما في السنة وسأؤلف والمرجع الى كون الخارج طرف تحقق الموصوف في حيث هو موصوف وعلى ذلك  
يقاس حال الاتصاف في تلك الوجودات هذا مستخرج من التحقيق ومستودع الحكمة واما ما تجزم به بطريق من خارجة  
لاستحالة ثبوت الفوقية في الاعيان في طرف نفس السنة كالاتصاف والثبوت وخرجها وبان كون الخارج طرف ثبوت الصفه للموصوف  
ولك حال الذهن فاما المصير في سائر ما يتعلق عليك وما يخفى لذلك الى منتهى وجهه انما تعرف ان موضوع الوجود ليس في حق  
نفس الشيء في الاعيان او في الاذن انما يستتبع ما يستتبع في تلك الاول انقول بالوجه ان لو دعي عني الى كمال العشرة في

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]







موضوع السابعة ان كان اعم من موضوع الموجبة المودلة او السالبة المحمول تحقق التناقض لتباين افرادها  
 ان لم يكن احدهم الفرق قبل اعم باعتبار المذكور ولا يلزم منه تباين الافراد اذ العموم مجتنب وهذا  
 جليز له وليس صمم افراد ولا يلزم منه زوال الفرق لكونه اعم اعتبارا وان لم يكن اكثر ثناء ولا  
 ومن هذا السلك فيك العقدة حيث يقال ليس في الاصول ان اذ حمل شيء على شيء يحمل القول على كل  
 ذلك الشيء على ثالث ذلك الحمل حتى يكون طرفان وواحدة فان الاول حمل على الثالث كالحيوان متوسط  
 الان على زيد وقد عُد ذلك من المزوجات بل قول عايد وجود في حكمه بان الاول يكون على كل  
 حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا كان فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور التي في  
 اللون فلا كليا ويوصف بها اللون وصفا عاما والا كان في ذلك الشيء بعض ولم يكن له لون كان  
 ذلك لبياض ليس بلون فلم يكن حمل اللون على البيان بل على الكيفية وحدثت فيه طبعه عوض من اللون  
 فتوجب فيه تابع الامور التي توصف بها ذلك العرض وصفا كليا ثم ان اعم قد يخلف في قول على حيث حمل على الحيوان  
 والحيوان على زيد والان ليس حمل على زيد لان في محسم بان ابيض الطيور ليس حمل على  
 طبيعة الحيوان كما هو حيوان بل الذي يحمل عليه طبيعة ابيضية طبيعة الحيوان من جهة القاء اعتبارها بها فحمل  
 وذلك ان يخطها الذين بالنسبة الى احوال المستوفى المنحص لا ينطبق اطلاقا والتجريد وهذا الحائط منها اعتبار  
 احص من اعتبار الحيوان هو حيوان فقط الذي هو طبيعة ابيضية فان الحيوان كما هو حيوان اعم اعتبارا  
 من الحيوان وهو مخطط لا ينطبق اطلاقا والتجريد فلطبيعة ابيضية اعم اعتبارا من الطبيعة الحيوان لا ينطبق اطلاقا  
 والتجريد اعتبارا احص وبالحقيقة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض من الوسط وعلى  
 البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر ويجب ان يكون المقول على الموجود في هذه الامة كليا فانك  
 اذ اجوزت اجزى حتى يكون الاكبر على بعض من الوسط لم يجب اتفاق القولين بل ان يقال الاكبر  
 على الاصغر فان الذي على بعض ابيضية ابيضية على كل فرس على و ليس يلزم ان يحمل  
 الذي على الفرس على وهذا الطبيعة مطردة في العلم والاحص بحسب الزمان وحسب اعتبار مجموعتي  
 الاحص باعتبار فرد يكون موضوع الفضة اجزى كما لا احص بحسب الزمان ولذلك انه لا يصدق

لا بد من ان يكون  
 الموضوع اعم من  
 الموضوع الموجب  
 في موضوع السابعة



قولنا حيوان كما هو حيوان ليس حيوانا للشيء طائفي مرسله وجزئية كما لصديق الصديق قولنا ابراهيم  
حيوان للشيء طائفي مرسله وجزئية وان ما يبري اليك كما على العنوان في جزئية او المرسله فهو مرسل  
يكون من الاخرى الحقيقة غير اللائق وان كان قد حصل للمطلع او الاعتبارية التخصيصها بحال الاعتبار  
وبالجملة انه ليس من قولنا حيوان عام ماصدق عليه حيوان من الاخرى الشخصية بل ماصدق عليه وان لم  
يكن منها كطيران الذي جنس وحيوان الذي هو جنس كالتبعية ولان العام لصديق على كل حال  
من جزئية فصدق ان لخص حيوان جنس من غير ان يسمي النوع او الجنس على ما لفظ من انه لو كان  
قولنا حيوان من مرسله كما ذهب اليه رؤساء الصناعة ثم ذلك فان اوجبت ذلك فخطبه ان يبار  
التمط ليس على مسلك ما سطر في الصناعة من ان الاعتبار راو ايضا المعتبر وهو مفهوم كونهما كذا  
في طبيعة حيوان الذي هو جنس الطبيعة كذا انما اعتبر في العبارة والمفهوم دون العناية والمقتود  
ان ماصدق عليه مفهوم المبدأ للشيء طائفي وقولك المعتبر المطلق وحيوان من حيث هو هو الى غير ذلك  
من التغيرات بيان للاطلاق لفظا لتوهم التقييد للتقييد بالاطلاق وعدم التقييد فاجز وكم وكذا  
ان حيوان من حيث هو هو وان لم يكن بغيره في لفظه ان يكتفى بالصدق لكل العقل في لفظه  
من حيث هذا العنوان وتارة كما هو حيوان في غير الاعتبار للدول خص وان صدق به على المصطلح بالاعتبار  
الثاني وكان نفس الامر هو بعينه حيوان كما هو حيوان واما ما في ان مرجح المطلق لا موصولة  
كما دائما فجانبا الى صوابه جزئية فعليه من جانب العام ويذكر من ذلك صدق قولنا كل حيوان  
بل قد حيوان كما هو حيوان دائما وهو نفس كما هو حيوان ليس حيوانا بل قد بالصدق على كل حال  
فما انزع بعدم التمسك فان المنقضي بالفعل اعلم لان مع انه لا صدق كل ان منقضي  
بالصدق كما بل المرجح الى موافقته مقتضا ومثيل اما موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة  
كل ان منقضي بالفعل وبطل المستفاد بالفعل ليس ناديا كما او غيرهما كما في عموم المنكسفات  
ليس في ان الضرورة الذاتية او دائما ولا جزئية في صدق قولنا لخص حيوان ليس حيوانا فبطلان  
لعم لا صدق مالم يخط لعملي الاعتبار على ان صدق الكلمة من ان كل صواب غير لازم الذي في القضا المحامرات

قولنا حيوان كما هو حيوان ليس حيوانا للشيء طائفي مرسله وجزئية كما لصديق الصديق قولنا ابراهيم حيوان للشيء طائفي مرسله وجزئية وان ما يبري اليك كما على العنوان في جزئية او المرسله فهو مرسل يكون من الاخرى الحقيقة غير اللائق وان كان قد حصل للمطلع او الاعتبارية التخصيصها بحال الاعتبار وبالجملة انه ليس من قولنا حيوان عام ماصدق عليه حيوان من الاخرى الشخصية بل ماصدق عليه وان لم يكن منها كطيران الذي جنس وحيوان الذي هو جنس كالتبعية ولان العام لصديق على كل حال من جزئية فصدق ان لخص حيوان جنس من غير ان يسمي النوع او الجنس على ما لفظ من انه لو كان قولنا حيوان من مرسله كما ذهب اليه رؤساء الصناعة ثم ذلك فان اوجبت ذلك فخطبه ان يبار التتمط ليس على مسلك ما سطر في الصناعة من ان الاعتبار راو ايضا المعتبر وهو مفهوم كونهما كذا في طبيعة حيوان الذي هو جنس الطبيعة كذا انما اعتبر في العبارة والمفهوم دون العناية والمقتود ان ماصدق عليه مفهوم المبدأ للشيء طائفي وقولك المعتبر المطلق وحيوان من حيث هو هو الى غير ذلك من التغيرات بيان للاطلاق لفظا لتوهم التقييد للتقييد بالاطلاق وعدم التقييد فاجز وكم وكذا ان حيوان من حيث هو هو وان لم يكن بغيره في لفظه ان يكتفى بالصدق لكل العقل في لفظه من حيث هذا العنوان وتارة كما هو حيوان في غير الاعتبار للدول خص وان صدق به على المصطلح بالاعتبار الثاني وكان نفس الامر هو بعينه حيوان كما هو حيوان واما ما في ان مرجح المطلق لا موصولة كما دائما فجانبا الى صوابه جزئية فعليه من جانب العام ويذكر من ذلك صدق قولنا كل حيوان بل قد حيوان كما هو حيوان دائما وهو نفس كما هو حيوان ليس حيوانا بل قد بالصدق على كل حال فما انزع بعدم التمسك فان المنقضي بالفعل اعلم لان مع انه لا صدق كل ان منقضي بالفعل وبطل المستفاد بالفعل ليس ناديا كما او غيرهما كما في عموم المنكسفات ليس في ان الضرورة الذاتية او دائما ولا جزئية في صدق قولنا لخص حيوان ليس حيوانا فبطلان لعم لا صدق مالم يخط لعملي الاعتبار على ان صدق الكلمة من ان كل صواب غير لازم الذي في القضا المحامرات

قولنا حيوان كما هو حيوان ليس حيوانا للشيء طائفي مرسله وجزئية كما لصديق الصديق قولنا ابراهيم حيوان للشيء طائفي مرسله وجزئية وان ما يبري اليك كما على العنوان في جزئية او المرسله فهو مرسل يكون من الاخرى الحقيقة غير اللائق وان كان قد حصل للمطلع او الاعتبارية التخصيصها بحال الاعتبار وبالجملة انه ليس من قولنا حيوان عام ماصدق عليه حيوان من الاخرى الشخصية بل ماصدق عليه وان لم يكن منها كطيران الذي جنس وحيوان الذي هو جنس كالتبعية ولان العام لصديق على كل حال من جزئية فصدق ان لخص حيوان جنس من غير ان يسمي النوع او الجنس على ما لفظ من انه لو كان قولنا حيوان من مرسله كما ذهب اليه رؤساء الصناعة ثم ذلك فان اوجبت ذلك فخطبه ان يبار التتمط ليس على مسلك ما سطر في الصناعة من ان الاعتبار راو ايضا المعتبر وهو مفهوم كونهما كذا في طبيعة حيوان الذي هو جنس الطبيعة كذا انما اعتبر في العبارة والمفهوم دون العناية والمقتود ان ماصدق عليه مفهوم المبدأ للشيء طائفي وقولك المعتبر المطلق وحيوان من حيث هو هو الى غير ذلك من التغيرات بيان للاطلاق لفظا لتوهم التقييد للتقييد بالاطلاق وعدم التقييد فاجز وكم وكذا ان حيوان من حيث هو هو وان لم يكن بغيره في لفظه ان يكتفى بالصدق لكل العقل في لفظه من حيث هذا العنوان وتارة كما هو حيوان في غير الاعتبار للدول خص وان صدق به على المصطلح بالاعتبار الثاني وكان نفس الامر هو بعينه حيوان كما هو حيوان واما ما في ان مرجح المطلق لا موصولة كما دائما فجانبا الى صوابه جزئية فعليه من جانب العام ويذكر من ذلك صدق قولنا كل حيوان بل قد حيوان كما هو حيوان دائما وهو نفس كما هو حيوان ليس حيوانا بل قد بالصدق على كل حال فما انزع بعدم التمسك فان المنقضي بالفعل اعلم لان مع انه لا صدق كل ان منقضي بالفعل وبطل المستفاد بالفعل ليس ناديا كما او غيرهما كما في عموم المنكسفات ليس في ان الضرورة الذاتية او دائما ولا جزئية في صدق قولنا لخص حيوان ليس حيوانا فبطلان لعم لا صدق مالم يخط لعملي الاعتبار على ان صدق الكلمة من ان كل صواب غير لازم الذي في القضا المحامرات



[illegible]

فان كان الطين فان ما هو من تلك الطين هو ما هو  
فان كان الطين فان ما هو من تلك الطين هو ما هو

[illegible]











الى الوجود والى الالف المحمودية التي تنسب الى العقل المهيمن والى النفس المحمودة والمصدر الى الالف  
 في وجودها بالهيئة سوى الخصائص المغيبة بالانتماء او بالوصف كالوجود الذي لا يسلب والوجود  
 خصوصية الالف في الالف ما يتبع هو منه ولا يتخصص الالف بالانتماء اليها فاستشروا ان الالف  
 المتباعدة لا تخد في الوجود وكيف يتخرج من احد ما يتبع من الالف الاخرى مع اختلافها وتقوم المعنى بالانتماء  
 الى ما يتبع هو منه ولا ذلك انهم يجوزون بان الواحد بالانتماء لا يختلف بالطبيعة كما لا يمكن الا يكون منسباً  
 بالانتماء الى الحقيقة وحده بالانتماء الى ما هو حده بالانتماء الى الحقيقة والفرعية كما تكون الى امر متحدة  
 في الهيئة من جهة الكمال في الحقيقة فينبغون عليه لطلال انفسهم في مظهر في الالف من غير انفسهم الى كمال  
 فيكون الالف فانه في علم العقل وعدا ذلك في الالف فيسطع البرهان فالحال اذا استقصيت ذرات الالف والموضوع  
 والوجود في الوجود والذات هو من الالف الى الالف في الالف اذا كان حقيقة واحدة بالذات متحدة بالذات بالذات  
 الى الالف في المصدر الى الالف المتخصص الى الالف المتخصص بالذات لا قبل كيف يتصور الالف في الالف من المتباعدة بالذات  
 في حقيقة الموضوع والوجود الى الالف في الالف بالذات كالذات والوجود الى الالف في الالف في الالف في الالف  
 كذلك في الالف بالذات وان كان الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 الوجود والالف كذلك في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 مطلقاً هو في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 مبدء الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 بذاته من غير الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 كقولهم في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 ورفع الالف الى الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

منزل النجاشي من الحنفية والشافعية والحنابلة  
عالم الانبياء محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



والاعتدال بين مناهي الانسحاب هذه المقصودات المصروفة في حلال الدين والموجع والمزج والافضل  
 والافضل والافضل والممكن وطالب الحكم بهما على الموضوعات لمباوئ تلك الانسحابات ثم مناط كل  
 من قيام المبدأ اما بنفسه فهو قيام مجازي مرجعه سلب القيام بالوجع في حلال الموجع على الاول الواجب  
 بذاته كذا او بالموضوع على انه غيره وهو قيام شئ بسبب حقيقة اما الصما كما وحل الكس على ان لا يتبع ما انشأ  
 وهو الصا اما ان يكون معنى ما يلحق مع الموضوع يستتبع ان يتبع الموضوع المصدر الذي هو من ان صحت  
 الحكم في حلال الفوق على السماء او على ان لا يكون امرا اما يلحق مع الموضوع بغير ذلك المصداق اصلا  
 بل كس هو هو بعينه ولا يصح ان يخل مع ذات الموضوع في مصدران احدهما يتمم لهما وحل الكس  
 بغير الحكم من رد الفلاسفة الذي سلمه محل الحكم الشئ في الصاع ان يفتي في حلال اخرى  
 على اخرى حقيقة كذا الكاتب في هذا الكتاب وحل اخرى احصى على الكس الذي هو من افراد وحل الكس  
 على الكس كما ان الطبع في المقصود وحل الكس على اخرى احصى الذي هو من افراد بالذات او بالوصف  
 وقيل ذوق العقل للذات ان لا يتغير بل ربما في الفحص اعضاءه باطراد بل ان احسن  
 لم يكن وصفه وانثنية صفة بل في اصدائها طائفة الاعمال وانما وحل اخرى من الكس الوصف  
 في معنى الحكم انه منكر من احسن منسب الى احسنين **نبي** لا يتصور في الحكم الاول  
 كذا اخرى حتى ولا في حلال الشئ على نفسه كما يدبر يد ائمة لاصدي احسنين اصلا للعلوم  
 ولا للعلوم كذا الاعتبار انما في الاول ثبوت اعتبارية بغير عمومته في الثاني ثبوتية او كس  
 هو على ان يحل الافراد كان حيثين او لقبين للمدرك في الف ليس في حلال الوصف حقيقة  
 كس في حلال الفوق ولا يتخصص جهة الاحكام بخصوصه احدى احسنين بل يتولى بهما  
 جميعا في الحول واما احكام الشئ في الصانع فيلحق بحسب اليوم اما افراد او كس باعتبار وجهه  
 كذا وقد يكون المرضي بخصوصه وقد يكون المحمول بخصوصه وقد يكون شيئا ثالثا **فائدة** فيها اساسات  
 لتفصيلات الحكم على موجب سالب النسبة السلبية بغير نسبة الدجائية والمدركات المترتبة اجزاء

حقوق الناس في انفسهم في حلال  
 حقوق الناس في انفسهم في حلال  
 الحقوق والاصول في حلال  
 الظواهر والاصول في حلال  
 ذلك

حلال



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

القضية فلهذا لما نسبتها الى ما هي متحدة في الباطن بين الشئيين لا يمكن ان يقال ان المعطيات بالذات او  
يتوجه اليها اللغات على الاستقلال في حال تلك الحالة ولا يثبت ذلك احدكم في تلك  
الصناعة وصحة الرصد ان لا يعتبر هذا المعنى الباطن بالذات في ما هو متعلق بالذات على ان  
يتعلق بالذات وان لا يثبت في العقل الى مذهب ومجمل ونسبة الباطن بينهما بالخطا او سلبية  
الحكم على الياس مثلا بالوضعية وسلبية اخرى الى ان الياس عرض في الواقع وليس كونه في  
الواقع وليس هذا ما يري منه النقيب باذراك ان النسبة واحدة اولست بواحدة لان كمال  
النسبة محكوم عليها بالواقع او سلبية فان ذلك لا يتيسر الا بالغاظة بالنسبة بالذات لذلك  
حيث هي رايطه ملحوظة بالتعبية فان لاحظت مستقلة وحول الطرفان ملحوظة في فرض محض انها  
حاصلة لما كان حكم عليها بالواقع او سلبية لازما لتعلقها بالذات كمتعلقة في القضية المدل  
للا يراجع الله ذلك عند التفصيل ومن المقتضى من الفرق بين ما يدرم الشئ وبين ما ينحل هو اليه  
لم يقال ان محض المعنى احرى من ان يكون الة رايطه بين الحاشيتين محكوم عليها بالذات فم  
ان معطى الرصد بالذات ليس بالنسبة الملحوظة بالعرض على معنى ان هناك امرا مجملا لفصل  
العقل بالنسبة يحكم عليها بالواقع او سلبية اي ان النسبة واحدة اولست بواحدة وارجع  
البين عرض مثلا ليس الى البين عرض مطابق للواقع او ليس البين عرض مطابق  
للواقع فبنيه في غير احدى وجوبه عن الصناعة اختلف حكم على ما لا يلحظ بالذات او ينحل  
الشئ الى ما هو خارج عنه لانه لا يمكن ان تكون له شخصية وطبيعية واحدة ومرسلة واحكم في شخصه  
على ان يكون في الحقيقة على الطبيعة من حيث لا تصلح للاطلاق على الافراد فلهذا  
لم يبرأ حكم اليها في امارة على الطبيعة من هي صالحة للاطلاق على افرادها كلها او بعضها وذلك  
لانه لا يبرأ حكم الامور الطبيعية وموضوع امارة ثم احكم بالذات وان كان محض حال امور  
في الاعيان سواء كان محض اصل اقر الطبيعة او محض الوجه كانت الجملة خارجية وسواء لم يكن  
صداء الجمال من الامور العينية او من الامور المنسقة من الموضع على ما هو عليه في الاعيان وان

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is written in a cursive style and is arranged in two main columns. The top column is written on a lighter background, while the bottom column is written on a darker, possibly stained, background. The text is dense and covers most of the page.



في خصوص التفرع والوجود الذهني للموضوع كانت ذهنية وان كان يجب على التفرع والوجود الذهني  
 في نفس الموضع غزل النظر في خصوصيات الظروف والاعتناء من الاعيان والاذنان واخراج ملاحظات وهي  
 في الازمنة والافات او على الزمان او الدهر والسرمد سميت حقيقية وكل الموضوع في مطلق احتمالية  
 هو نفس طبعه ما يوقض العقل بالبعد في نفسه من فرض الشيء لا من فرض الشيء شيئا ان لم يكن عنوان هذه  
 الطبيعة المفروضة باهرى من غير ان تثبت بل بظاهر حينية باسم التقييد والالتقييد والتوقيت والدلتوقيت  
 اصلا حتى لو امكن ان روي شي من ذلك اخبر المكن قد خولف فيه ما استعدت له طبيعة عقد الموضوع كما هي طبيعة عقد  
 الوضع ومطلق الربط الايجابي في طبعه كما هو ربط ايجابي استيجابا ان يكون مسبوقا بتفرع الموضوع مستلزما  
 لوجوده سواء في ذلك الاجاب المحصل والاياب البديوي والاياب سلب المحمول وبعض الاياب  
 يستلزم وجود الموضوع من جهة خصوصية المحمول ايضا كما استلزمه كما هو ربط ايجابي وذلك في المهنومات الثبوتية  
 وبعضها غير مثبت وذلك لثبوتها على ما هو ربط ايجابي فقط وذلك في السلب المحمول بعقد الموجبة السالبة المحمول ومنه  
 المحمولات ما بخصوصية يستلزم التفرع من وجود الموضوع وان لم يكن يستوجب حتمية الربط الايجابي الاستلزام  
 كموارد الملية بحكمه من الوجود في فادق قد استبان الفرق بين السلب في كان في القضية الموجبة كان  
 جزءا من المحمول وهو المحمول معينة وبين السلب في كان فاعلم للسلب الايجابي فان الاول لا يصح على المعلوم  
 من حيث هو معدوم او لا بد للثابت من ان يكون على الشيء من حيث هو ثابت بخلاف الثاني اذ النفي من  
 المعدوم قد يكون من حيث هو معدوم كما نعرف من فلي قال له البسيطة ان من الموجبة المعدولة او الموجبة  
 المعدولة السالبة المحلول ولكن السالبة المعدولة من الموجبة المحلولة اذ ان كانت الاخرى واثبت ان السالبة  
 في هذا الفرق انما هو في الشخص لا في القضايا المحلولة ولعله ان كانت لا تفسر احتمال  
 الوضع في احده على عقد كل هو حمل المنوان على الموضوع المتعول على وكلمة لازم السالبة والموجبة المعدولة  
 لا استدعاء الالبه ايضا وجود الموضوع من جهة الاجاب المضمن في عقد الوضع وان لم يكن ذلك  
 من جهة عقد الحمل فيقول ايضا وجود الموضوع في الموجبة متكررا من جهة كسبي التوقييد في السالبة من جهة عقد  
 الوضع فقط وليس ذلك في الشخص لغير ما عسى هذا العقد ولعل ان لا يتعدى الحكم بان عقد الوضع لا يلزم

[illegible]



ان لو خذت كسبا حلياً لم يمنع تحقق الحكم في شي من طرف القسط والارستطراطي لان ما يتعلق بالحكم بالنسبة الى  
بين الاشارة الى المحل الطبيعي على الذي دللنا ان الحكم عليه في القوة هو الطبيعة من حيث تنطبق على الزاد  
بالايجاد بالفعل والوصف العنوايي غير ملزم على ما هو الموضوع على عارضة موضوعه كان عقداً على  
عقد المحل من حيث ان كسبه لا يفي الاشارة الى تركيب خبري ولذلك انما يميز في الزاد في عقد محلي وان روي  
الصناعة بوجوب اعتبار الموردي في العقد يجر عقد الموضوع البضاعة فيها تعتبر كعقد المحل للتعامل بالاغفال في  
عن ذلك ان ذات خبر الموردين والعقد والقياسات المخططة وليست محض زان كون موضوع الالب ابتداء عن موضوع  
الموجبة جبراً لا زاد واللازم تحقق التناقض فلذلك كان لازم وجود موضوع الالب في امره من حيث يجب  
لازم ان كسبه لا يفي في تركيب عقد الموضوع نفسه وانما عقد الموضوع نفسه كان له سبب عقد المحل عنه من حيث كانت  
بذلك الاجاب ما تحقق في المسئلة من القول وما ينبغي ان يعرف ان موضوع الالب وان كان اعظم من  
موضوع الموضوع الالب المحمول حيث ان كسبه ما تحققه الا ان بينهما لازمة من جهة اخرى ومساوقة  
انها قد يما هو الواقع اما الملازمة فلا موضوع الالب محمول كونه متشابه في وجوده ووجه وان لم يكن  
لان ذلك لا يعتبر في كسبه الحكم اسدي ليس المحل عليه كسبه عليه الحكم الذي يباي سبب المحل ان  
كان انما في كسبه الى اعتبار بؤنة دون الاول فلا يمنع من سبب المحل عن كسبه الى سبب المحل اصل الحكم  
القبضي ان يكون الحكم عليه متشابه في وجوده ووجه ما هو حكم نقطه من جهة خصوصية الحكم سبب الحكم  
الاجبي في اللازم المستوي ذلك هو حكم ما هو حكم الاجبي جميعاً واما المساوقة الاثباتية فلا في الطالع و  
الموتى ما رت على الاذعان الثابتة والقوى المعارضة لموضوعات جميع المساوآتية ورتي يعتقد الالب  
تعتقد اجاب سبب العموم ثم الحكم في الطبيعة ان كان بالايجاد دعا البت حيث يتبين وان كان بالايجاد بالفعل  
على تقدير ان الطباع بطبيعة العنوايي عارذوا ما يحصل في رتبة الموضوع ووجودها سميت حلياً غير متشابهة  
للمشروط لا رجوع اليها كما يكون فكيف وقد حكم لها بالايجاد بالفعل عارذوا ما يحصل في رتبة الموضوع  
او المفيد من كون قدر في موضوعه وتم فرضه في نفسه ثم خصص الحكم عليه توفيت او تقيد اي هو الحكم  
عليه ان يكون هو الطبيعة المتوهم او المفيدة الى ما عدا سبب التعيين المنعم فرض الموضوع في نفسه

الاجاب في كسبه  
الاجاب في كسبه  
الاجاب في كسبه

بما هو حكم  
بما هو حكم  
بما هو حكم



هذا هو المقدم المطلق مجردا عن جميع الخصال الوجودية كان هذا المقدم غير مخلوط بنسبة غيره الموجودات فلهذا  
 الاعتبار وهذا هو مناط الاستيعاب الحكم عليه مطلقا وحسب ان هذا الاعتبار هو بعينه جوهر الخصال الوجودية وهذا هو  
 فكان هو مخلوقا كالوجود في هذا المبدأ فلهذا هو مناط طهارة الحكم عليه بسلب الحكم او باي  
 ذلك السلب فاذا نفي حقيقة شيئا نفى حقيقة الحكم وسلبها ولو كان ذلك ما لم يقول بعض  
 في سلب الحكم في الحقيقة فلهذا هو مناط طهارة الحكم عليه بسلب الحكم او باي  
 ذلك السلب فاذا نفي حقيقة شيئا نفى حقيقة الحكم وسلبها ولو كان ذلك ما لم يقول بعض

[illegible][illegible]



لها



[illegible]



هذا العقد انما يكون فردا الموضوعه من حيث انطبغ الكلام في هذه الساعه مع فريد ما يخص تلك الطبعه لا من حيث  
محل ان يخص من الجمل هذا الموضوع فان ذلك مناط حصوله الفردية لا معيار نسخ الفردية عما لا تعرف من قبل ذلك  
لست اظنك متفكها ان كل سريه الحكم على العز ان الاما من افرادها انما هو نسخ الفردية لا خصوصية  
الفردية فان خصوص كون الشيء الفردية خصوصه اعتبارا فغير اعتبارا كونه فردا او الاعتبار ان مفصولا اصدما على  
في لحاظ العقدين والابهام الذي هو لعينه طرف الخط والنقبة باعتبارين وما يجب به سريه الحكم على العز ان الفرد  
انما هو اعتبارا كونه فردا امته لا اعتبارا به الفردية خصوصه وليس ذلك محال لا يتجاوز من قبل على فطرة غير مستقيمة ففلا  
عن كون في لفظة طابعه للفلسفة والعقلية اشعة من غير الحكمة فاذن نفس العقد مع عزل النظر عن خصوص الجمل  
يدخل في نسخ ما هو فرد هذا العنوان فاما سري الحكم اليه من تلك التسمية عن خصوصية ذلك الجمل بخصوصه او خصوص الجمل  
انما هو محض اعتبار خصوص الفردية وسميت السريه محض لك الاعتبار وانما استلزام الصدق للكتب بالعكس باعتبار  
خصوص الجمل لا اعتبار الذي بحسب سريه فاذن قطع ذلك القوم الذين ظلموا انفسهم بآيات الحكم واثارة الظلمة  
واحد للرب العالمين فبمثل ذلك يخل عقد العضال فيما شصع من تشكوك الواو الا حطبا حمرع لم يثبت  
لست بعينها لست اعني مقروض الهيبة الاجتماعية وحينئذ نسبة هذا الجمل الى كل من العاضه واختاره فيه لكونها من  
النسب فكون مقدمه عليه تقدم اجزاء على الكل مع ان النسبة يجب ان تكون خارجة عن التنسب في عناصره ومنها  
احل ان تلك النسبة من حيث انها متعلقة بالتنسب بل بخصوصها من خارجة عنها ومن حيث انها متاخرة عنها  
من حيث النسبة لا لا لحاظ خصوص التنسب احذر في الجمع اذ المخطط او القدر النسبة بما هي نسب لا من حيث خصوصها  
المنسب بساوسخ الفردية لا يكون من جهة خصوص التنسب في الخارج انما هو من جهة التعلق بهما باعتبار حصول  
وهو مناط حصول الفردية والاعتصام بحبل الله والفضل كله بيد الله تعالى ولقد **فصل** في توضيح  
لفظ من حكم الوجود وما يلحقه ان يذكر من احوال العدم **كقوله** فيها انكسارات فرق ما بين الجمل ولدت  
العقلية ومباينها التي هي الدترة اعتبارات الذهنية وبين ثواني المعقول فالتطلع الى المصدرية المحذرة  
ولوارم المبدأ وسميت الاضافات المتفرعة من الجملات العقلية واما المعقولات الذاتية والذاتية  
فقد تلي في سبب والاضافات المتفرعة من الجملات العقلية واما المعقولات المنسبة اليها في سالف القول

هذا العقد انما يكون فردا الموضوعه من حيث انطبغ الكلام في هذه الساعه مع فريد ما يخص تلك الطبعه لا من حيث محل ان يخص من الجمل هذا الموضوع فان ذلك مناط حصوله الفردية لا معيار نسخ الفردية عما لا تعرف من قبل ذلك لست اظنك متفكها ان كل سريه الحكم على العز ان الاما من افرادها انما هو نسخ الفردية لا خصوصية الفردية فان خصوص كون الشيء الفردية خصوصه اعتبارا فغير اعتبارا كونه فردا او الاعتبار ان مفصولا اصدما على في لحاظ العقدين والابهام الذي هو لعينه طرف الخط والنقبة باعتبارين وما يجب به سريه الحكم على العز ان الفرد انما هو اعتبارا كونه فردا امته لا اعتبارا به الفردية خصوصه وليس ذلك محال لا يتجاوز من قبل على فطرة غير مستقيمة ففلا عن كون في لفظة طابعه للفلسفة والعقلية اشعة من غير الحكمة فاذن نفس العقد مع عزل النظر عن خصوص الجمل يدخل في نسخ ما هو فرد هذا العنوان فاما سري الحكم اليه من تلك التسمية عن خصوصية ذلك الجمل بخصوصه او خصوص الجمل انما هو محض اعتبار خصوص الفردية وسميت السريه محض لك الاعتبار وانما استلزام الصدق للكتب بالعكس باعتبار خصوص الجمل لا اعتبار الذي بحسب سريه فاذن قطع ذلك القوم الذين ظلموا انفسهم بآيات الحكم واثارة الظلمة واحد للرب العالمين فبمثل ذلك يخل عقد العضال فيما شصع من تشكوك الواو الا حطبا حمرع لم يثبت لست بعينها لست اعني مقروض الهيبة الاجتماعية وحينئذ نسبة هذا الجمل الى كل من العاضه واختاره فيه لكونها من النسب فكون مقدمه عليه تقدم اجزاء على الكل مع ان النسبة يجب ان تكون خارجة عن التنسب في عناصره ومنها احل ان تلك النسبة من حيث انها متعلقة بالتنسب بل بخصوصها من خارجة عنها ومن حيث انها متاخرة عنها من حيث النسبة لا لا لحاظ خصوص التنسب احذر في الجمع اذ المخطط او القدر النسبة بما هي نسب لا من حيث خصوصها المنسب بساوسخ الفردية لا يكون من جهة خصوص التنسب في الخارج انما هو من جهة التعلق بهما باعتبار حصول وهو مناط حصول الفردية والاعتصام بحبل الله والفضل كله بيد الله تعالى ولقد فصل في توضيح لفظ من حكم الوجود وما يلحقه ان يذكر من احوال العدم كقوله فيها انكسارات فرق ما بين الجمل ولدت العقلية ومباينها التي هي الدترة اعتبارات الذهنية وبين ثواني المعقول فالتطلع الى المصدرية المحذرة ولوارم المبدأ وسميت الاضافات المتفرعة من الجملات العقلية واما المعقولات الذاتية والذاتية فقد تلي في سبب والاضافات المتفرعة من الجملات العقلية واما المعقولات المنسبة اليها في سالف القول



القول في قول المفسر  
في قوله لا ينفك  
عن الوجود

ما لا ينفك امره فالا ان يعيد عليك على ضرب آخر موزون مستو قد استوتشت الضنون وهو شئ الا ونام  
في الناس من يرفعونها المعقولات في الدرجة الثانية الى في الدرجة الاولى عارضة لما تعقل قبل وتبينت بالبرهان  
ويقص نارة ويمنع التام بل لاوم القبلية راسا اخرى ومنه يتوهم اسمنا العوارض الذهنية للمعقولات  
من حيث معقولات على ان يكون الذهن طرفا للعروض والوجود الذهني مخصوصه فذا اعتبر في الموضوع والفضة  
وصفة بحسب الوضوح ولا يرى الوجود وما اشبهه في ان المعروض له هو الممتدة من حيث هي لكن في الذهن  
لا هو الوجود الذهني معقولا ثانيا ويقول يكون ما من فزاده الوجود القيام بذاته الواجب بنفسه حقيقة المعقولات  
الثانية ومنه يتوهم انما هي ما تعرض للشئ في الذهن على ان الذهن فقط طرف العروض وطرف الوجود  
الذهني مدخلية فيه على النظرية لا على الدخول في الموضوع وكفى ثواني المعقولات بالشتات دون في  
وكتب ان الشئ قد يكون معقولا ثانيا بحسب خصصه الانتراعية ومنه لا يجب زده الفينة وكفى المعقولات  
التي تحملها الوجود والامكان ونظائرهما على الاطلاق ذهنيات ومنه تحمل اسمنا الجولات التي لا تكون ذاتيات  
لشئ من الحقائق المتصلة في الاعمى اصله وليست مباديها الا العوارض العقلية التي لا ياتي بها كذا في الخارج  
ونظن ان لوازم الممتدة من المعقولات الثانية وان العقود التي تحمل منها اخرى على الذات العينية لصدق  
خارجية وان لا فرق في ذلك بين قولنا زيد جزئي في الخارج وبين قولنا زيد شئ او علة في الخارج وهذه  
تجسستها بنوعيات وتوحيات لتست اجد حصة من الحق في استقواب شئ اسمها والذي يستبين يا ولينيه  
ان يرفع الحكم ليس تجزؤه ولا ما استسنة الفلاسفة الاسلامية حاقين حول عرش العلم من الراساء والمعادين  
وحقيقة الاتبعده هو ان المعقولات الثانية ريثما تستعمل في حكمه ما قبل الطبعه كما بقى من الوجود والشيء من  
المعقولات الثانية وان الاولى لوخذ اخضع بحسب المفهوم والصدق من الثانية فالمعقولات الثانية والثالثة  
حيث لوخذ موضوع حكمه الميزان هي الجولات والعوارض العقلية التي يكون مطابق الحكم والحكي عنه في حملها على المفقولات  
وانتراسها منها هو تصور المفقولات في الذهن ونحو وجودها الذهني على ان القضايا المعقولة مباديها ذاتيات  
في كمال الوضوح والكلية والجزئية والفردية والحقية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والنوعية ولك  
الجولات الماخوذة من هذه المبادي كالجمل والموضوع والحكي والجزئي والفرد والحق والذاتية والعرضية والجنسية

في قوله لا ينفك  
عن الوجود  
القول في قول المفسر  
في قوله لا ينفك  
عن الوجود

في قوله لا ينفك  
عن الوجود  
القول في قول المفسر  
في قوله لا ينفك  
عن الوجود

في قوله لا ينفك  
عن الوجود  
القول في قول المفسر  
في قوله لا ينفك  
عن الوجود

القول في قول المفسر  
في قوله لا ينفك  
عن الوجود



الشيء هو الذي  
يكون له وجوده  
في ذاته

والشيء الذي  
يكون له وجوده  
في غيره

والشيء الذي  
يكون له وجوده  
في كليهما

والشيء الذي  
يكون له وجوده  
في كليهما

والفضل والنوع والفضية والهيئة والتماثل والعكس والفرق والوسط وقابض المحضه التصور  
 المقصد في فلسفتي معقولات في الدرجات الاول كابلون والماضي والماضي للآن ونسب  
 هذه المعقولات الذاتية وتعرض مقوماتها في الذهن ولا تقع الا في الحق والذات لان الحكم على  
 والموضوعات الكلية والجزئية منسوبة للشيء في الاعيان شي واحد ولذلك يجب الوجود في الذهن الا في  
 الشيء الذي هو طرف الخط والعري فليس المستحيل ان يكون له في الحقيقة ما يخصه من المقومات الجوهرية او الحواس  
 في الاعيان او في الذهن انما هو ما لا يتغير بغيره وجوده في ذلك الطرف على انه هو ممتد اعظم من  
 في الاعيان او في الذهن لا يتميز بغيره بل هو الموضع ولا الطبيعة علم الفرد ولا الذات في الذات والموضوع  
 الكلية عن الجزئي انما هي في ذلك الوجه الذي لا يخلو الفرق فاذ ليس مطابقا الحكم بشرم هذه المقومات الجوهرية او  
 المسبوبة العارضة الدخول في المقومات المحكوم عليها في طرف الخط والعري كما في الخطات الذهنية ثم  
 بعض المعقولات لا يمكن ان يكون لها في المقومات الداعية وجوده في الذهن كالكيفية والهيئة والكم والعدد  
 وما شاكلها ونفسها لم يفسد بان ان يتغير عنه وجوده في الاعيان لو امكن ان يكون هناك جسم معتقدا  
 ذلك لكنه مخلوط بغيره من اجزاء الاعيان فلذلك لا يتغير عنه ذلك كجسم الاعيان ويجب ان يكون العقدة  
 ومطابقا لغيره في الموضوع ونحو وجوده في الذهن مفردا غير مخلوط بغيره في ذلك مثل الجزئية والذاتية والطبيعية  
 وماضيا بحيث ان متساو الفرق بين القبلين غامض ليعطيه ويعقد زيد جري في الخارج مثلا فانه  
 ولم ينطق ان المراد في الخارج او في الذهن كجسم الخارج سر واحد يصلح لان يحلله العقل في الحظا الخفية  
 الا ما هو جرمي والى طبيعة تعرضها الكلية في لحاظ العقل وانما الجزئية من احوال الشيء كما هو متميز بغير مخلوط  
 فانه في الاعيان لا يعلو ان يكون له جرمي او طبيعي بل ان سر واحد مخلوط ليعلم ان جسمه  
 جميعا وان من الصفات ما لا وجود له في العلم في الذهن كالبياض ومنها ما ليس لها وجود  
 ووجوده العيني هو انهاء الذهن كالتوبة الجوهرية على الذات واورثة الجسم على زيد وحملا  
 زلوا جزئي في الاعيان ان الجزئية لها صفة في الاعيان قائمة بغيره فذلك ليس معناه ان المراد في الذهن  
 كما هو في الاعيان جزئي في لحاظ العقل وانما الصلة ان يكون له ان ما في الاعيان كما هو في الاعيان ليعلم العقدة

الشيء الذي  
يكون له وجوده  
في ذاته

الشيء الذي  
يكون له وجوده  
في غيره

الشيء الذي  
يكون له وجوده  
في كليهما







بنفس الذات بنفس حقيقة مصدر حمل الموهوب عليه ويطأ في استنزاع الموهوب منه لا ينفذها حقيقة ذلك  
 كما ان الحقيقة المنقورة من اجعل بنفس حقيقتها المنقورة من اجعل مصدر انما ويطأ في الاستنزاع لا يستنفذ  
 تأثير من اجعل او باقتضاء من المنة لمجوله وان للعقل سبيلها سبيلها في الطبقات المحيطة لها طائفة الحقيقة  
 واستنزاع الموهوب منها ولا سبيل الى ذلك في الحقيقة المنقورة بنفس الذات بل انما يشترط العقل ان يتلقى  
 سمعة الحاكوي فيستخرج ان المراد ان ينطبق بلبنة القدسي النوري ان لا يصادف شدة الدهن وينتج من غير الخط  
 سبيلها لا ينفذ طائفة القدوس في المنقورة بنفس حقيقة واستنزاع الموهوب من نفس ذاته بذاته فاني انه لا حظ  
 والمنزوع بالذات في ذلك انما يوجب بالبرهان لا العقل فاذن ليس الموهوب اعم من افر لوشي مما به حقيقة  
 والعقل وحده معقولة المصدر الحقيقة في ذلك كجانب المقدس لا يقبل الا الوجه المطلق الذي هو الطائفة  
 المصدرية لا تستر اعني نعم الحسك ان تتعرف اعم بما جفت لك فقد مرت بما صحت له ازم الطائفة  
 المعقولات الثانية فان هناك اقتضاء من المنة يقوم مقام الناصب كما ان كون الاستنزاع بحسب  
 نحو الوجه العيني في القوة والعلم يقوم مقام العينية او تحت كما ان المعقولات الثانية بهذا الوجه العام  
 لا يلزمها ان لا تقع الالة في القوة والذاتية اذ كما يكون مطأ في الحكم والمحاكمة بنفس الحقيقة المنقورة  
 كما هي منقورة في نفسها لا كما هي معقولة موجودة في الدهن كحقيقة كانه الوجه العينية والاصح والوجه  
 واستنباطها وان كان ظرف الوجود بل هو مصدر ان الحكم في الموهوب وليس له المنة ولا مقتضى الالة  
 حقيقة كقولنا الدال ان موهوب او شيء او ممكن بالذات او واجب في مصدر ان الحمل في الموهوب وليس  
 المنة المنقورة من اجعل وفي الممكن بالذات المنة كما هي ليست بنفسها منقورة وللاستقراء وليس لها  
 ضرورة الموهوب ولا ضرورة الامم موهوب وفي الواجب بل هو شيء من حيث هي مستندة الى العلة واما كون  
 المحل في المنة المنة في الاعيان كما هي متقولة على هي في الاعيان في طائفة العقل لا الوجه في الالة  
 والعينية في الاعيان وامكان الوجه العينية ووجوب الوجه العينية وان لم يكن المنة العينية  
 في نحو الوجه العينية عاوض محال او شبهة فانه بالقياس لا شيء آخر عني لا يكون في القوة والعلم وذلك  
 لم يكن العلة بها خارجة المصدر كما هي طائفة العقل نفس الحقيقة المنقورة في الاعيان ولا مستندة في الاعيان

هذه الالة  
 في الحقيقة المنقورة من اجعل بنفس حقيقتها المنقورة من اجعل مصدر انما ويطأ في الاستنزاع لا يستنفذ  
 تأثير من اجعل او باقتضاء من المنة لمجوله وان للعقل سبيلها سبيلها في الطبقات المحيطة لها طائفة الحقيقة

في الحقيقة المنقورة من اجعل بنفس حقيقتها المنقورة من اجعل مصدر انما ويطأ في الاستنزاع لا يستنفذ  
 تأثير من اجعل او باقتضاء من المنة لمجوله وان للعقل سبيلها سبيلها في الطبقات المحيطة لها طائفة الحقيقة



في الاعيان في حياطة العقل كما في الوجود في الاعيان والثبوت في الاعيان والوجود في الاعيان  
 في الاعيان وان لم يكن الماهية العينية من حيث كونها في الوجود العيني عاوض معين او نسبة خاصة بالقياس لاشي آخر  
 عيني كما يكون في القوقية والتم ولذلك لم تكن العقود بها خارجة لمصدر ان احوال منها لحاظ العقل فليس  
 حقيقة المتقوية في الاعيان من احوالها او حقيقة المتقوية في الاعيان بما هي في نفسها متقوية في الاعيان  
 ولا متقوية في الاعيان وحيث بدلتها ضرورية المتقوية في الاعيان ولا ضرورية المتقوية في الاعيان  
 او الماهية المتقوية في الاعيان من حيث اقتضاء احوالها والقضايا المعقولة بها هي حقيقتان صارتا  
 مصداقاً لها والمعقولات الثانية بالمعنى الاول قسم من المعقولات الثانية بهذا المعنى وقد درست ان  
 القضايا المعقولة بها لا تكون الا ذهنيات فاذن قد استبان لك ان المعقولات الثانية  
 علم ما قبل الطبيعة تنفع بها العقود بل هي في الحقيقة الذهنية دون الخارجية لانها انما قد في حيث  
 يكون ظرف الانصاف هو الخارج بخصوصه على المعنى المسلف فانه وان قلنا ان الممكن او ممكن  
 بالذات يصدق حقيقة لا ذهنية وكذلك قلنا زيد موجوداً في الاعيان او ممكن في وجوده العيني هذا  
 حقيقة لا ذهنية كما زعم ولا خارجة كما زعم بل هي كذلك لانها لو ازم الماهية او ليس لها صفة  
 احوال الوجود محلياً في صفة في الحكم بها على الماهية والقول اقتضاء الماهية لها ينوب فيها من انما حصل  
 بذلك تنحاز في المعقولات الثانية وكان محي القول قد بين انما من القادمية وحده وحمد  
 بتدوينه **استقصاء** بل انت متذكر كما سبقنا فطاعتك اليه في امر الوجود حقيقة وكيف يستدل بها  
 الى الماهية وهل هو الامع واحد لا يتكلم لا يتكلم موضوعاً فاصح انه لا يتصور فيه شئ او لا يتوقف  
 ولا كونه ولا نقص ان يتكلم ان يسمي الى الماهية الثانية الى الان من جهة ان ليس  
 هناك صفة لا تتفق المحل سوى نفس ذات الماهية وان بارئتها من حيث ان الماهية بما هي  
 هي لا باعتبار ان فعلها كما علم وافاضها بالجمال البسيط لا في الحقيقة في احوالها من خلاف ما هي  
 بالقياس الى الثانية والذات المحل والحيوانية والحيوان المحل ثم ان هناك سبيل آخر للنظر في  
 حقيقة طبيعة كذا علمنا ما ذكره في اخذه وهم المحل من رؤساء الفلاسفة اليونانية والاسلامية والارسطية

في الاعيان في حياطة العقل كما في الوجود في الاعيان والثبوت في الاعيان والوجود في الاعيان  
 في الاعيان وان لم يكن الماهية العينية من حيث كونها في الوجود العيني عاوض معين او نسبة خاصة بالقياس لاشي آخر  
 عيني كما يكون في القوقية والتم ولذلك لم تكن العقود بها خارجة لمصدر ان احوال منها لحاظ العقل فليس  
 حقيقة المتقوية في الاعيان من احوالها او حقيقة المتقوية في الاعيان بما هي في نفسها متقوية في الاعيان  
 ولا متقوية في الاعيان وحيث بدلتها ضرورية المتقوية في الاعيان ولا ضرورية المتقوية في الاعيان  
 او الماهية المتقوية في الاعيان من حيث اقتضاء احوالها والقضايا المعقولة بها هي حقيقتان صارتا  
 مصداقاً لها والمعقولات الثانية بالمعنى الاول قسم من المعقولات الثانية بهذا المعنى وقد درست ان  
 القضايا المعقولة بها لا تكون الا ذهنيات فاذن قد استبان لك ان المعقولات الثانية  
 علم ما قبل الطبيعة تنفع بها العقود بل هي في الحقيقة الذهنية دون الخارجية لانها انما قد في حيث  
 يكون ظرف الانصاف هو الخارج بخصوصه على المعنى المسلف فانه وان قلنا ان الممكن او ممكن  
 بالذات يصدق حقيقة لا ذهنية وكذلك قلنا زيد موجوداً في الاعيان او ممكن في وجوده العيني هذا  
 حقيقة لا ذهنية كما زعم ولا خارجة كما زعم بل هي كذلك لانها لو ازم الماهية او ليس لها صفة  
 احوال الوجود محلياً في صفة في الحكم بها على الماهية والقول اقتضاء الماهية لها ينوب فيها من انما حصل  
 بذلك تنحاز في المعقولات الثانية وكان محي القول قد بين انما من القادمية وحده وحمد  
 بتدوينه **استقصاء** بل انت متذكر كما سبقنا فطاعتك اليه في امر الوجود حقيقة وكيف يستدل بها  
 الى الماهية وهل هو الامع واحد لا يتكلم لا يتكلم موضوعاً فاصح انه لا يتصور فيه شئ او لا يتوقف  
 ولا كونه ولا نقص ان يتكلم ان يسمي الى الماهية الثانية الى الان من جهة ان ليس  
 هناك صفة لا تتفق المحل سوى نفس ذات الماهية وان بارئتها من حيث ان الماهية بما هي  
 هي لا باعتبار ان فعلها كما علم وافاضها بالجمال البسيط لا في الحقيقة في احوالها من خلاف ما هي  
 بالقياس الى الثانية والذات المحل والحيوانية والحيوان المحل ثم ان هناك سبيل آخر للنظر في  
 حقيقة طبيعة كذا علمنا ما ذكره في اخذه وهم المحل من رؤساء الفلاسفة اليونانية والاسلامية والارسطية

في الاعيان في حياطة العقل كما في الوجود في الاعيان والثبوت في الاعيان والوجود في الاعيان  
 في الاعيان وان لم يكن الماهية العينية من حيث كونها في الوجود العيني عاوض معين او نسبة خاصة بالقياس لاشي آخر  
 عيني كما يكون في القوقية والتم ولذلك لم تكن العقود بها خارجة لمصدر ان احوال منها لحاظ العقل فليس  
 حقيقة المتقوية في الاعيان من احوالها او حقيقة المتقوية في الاعيان بما هي في نفسها متقوية في الاعيان  
 ولا متقوية في الاعيان وحيث بدلتها ضرورية المتقوية في الاعيان ولا ضرورية المتقوية في الاعيان  
 او الماهية المتقوية في الاعيان من حيث اقتضاء احوالها والقضايا المعقولة بها هي حقيقتان صارتا  
 مصداقاً لها والمعقولات الثانية بالمعنى الاول قسم من المعقولات الثانية بهذا المعنى وقد درست ان  
 القضايا المعقولة بها لا تكون الا ذهنيات فاذن قد استبان لك ان المعقولات الثانية  
 علم ما قبل الطبيعة تنفع بها العقود بل هي في الحقيقة الذهنية دون الخارجية لانها انما قد في حيث  
 يكون ظرف الانصاف هو الخارج بخصوصه على المعنى المسلف فانه وان قلنا ان الممكن او ممكن  
 بالذات يصدق حقيقة لا ذهنية وكذلك قلنا زيد موجوداً في الاعيان او ممكن في وجوده العيني هذا  
 حقيقة لا ذهنية كما زعم ولا خارجة كما زعم بل هي كذلك لانها لو ازم الماهية او ليس لها صفة  
 احوال الوجود محلياً في صفة في الحكم بها على الماهية والقول اقتضاء الماهية لها ينوب فيها من انما حصل  
 بذلك تنحاز في المعقولات الثانية وكان محي القول قد بين انما من القادمية وحده وحمد  
 بتدوينه **استقصاء** بل انت متذكر كما سبقنا فطاعتك اليه في امر الوجود حقيقة وكيف يستدل بها  
 الى الماهية وهل هو الامع واحد لا يتكلم لا يتكلم موضوعاً فاصح انه لا يتصور فيه شئ او لا يتوقف  
 ولا كونه ولا نقص ان يتكلم ان يسمي الى الماهية الثانية الى الان من جهة ان ليس  
 هناك صفة لا تتفق المحل سوى نفس ذات الماهية وان بارئتها من حيث ان الماهية بما هي  
 هي لا باعتبار ان فعلها كما علم وافاضها بالجمال البسيط لا في الحقيقة في احوالها من خلاف ما هي  
 بالقياس الى الثانية والذات المحل والحيوانية والحيوان المحل ثم ان هناك سبيل آخر للنظر في  
 حقيقة طبيعة كذا علمنا ما ذكره في اخذه وهم المحل من رؤساء الفلاسفة اليونانية والاسلامية والارسطية



في العلم من الحكمة الالهية الدائمة حاقين حول عرض الحكمة الحقة النفسية حيث ان الحركة القطعية موجودة في زمان  
 شخصي هو زمان مجموع تلك الحركة المتصلة الشخصية وكذلك الزمان الممتد الشخصي موجود في وعاء الدهر والتميز  
 ينبت في ذلك الزمان الشخصي بغير غير فار من المقولة التي منها الحركة منطوقية على الحركة الشخصية المتصلة والزمان  
 الممتد الشخصي ويتشعب منه افراد واقعية اذ انية ازال لا تشترع الدجاء والكمات من ذلك الزمان  
 ليس بل في كل الدهر تلك الشخصيات بالفعل بل بالقوة من جهة الصلوح للتحليل والاشتراك ويجزئهم  
 العقل في بعض زمان وجود الحركة القطعية بحكم التحليل واثبات متوهم فيقول لا تشترع اش ما دامت  
 الحركة التوسعية مستمرة الذات البسيطة غير مستقرة لسنبة المختلفة الى خده وما فيه الحركة بالموافاة  
 متوسطة بين لا خله الدنية المكنة لا تشترع بحيث متى ما انبتت لهم هو واحد منها بالفعل فليس يمكن ان يتحرك  
 اش في لا يتوقف هو هو الدوان له ذلك بالفعل كالوجود والصور كجهرية والالم بين في بعض زمان  
 الحركة واثباته متوقفا ولم يستمر هو هو وعادت الحركة فذال لا يمكن انه المتحرك ولقد كنت في سالف القول  
 سبطناك في الحركة في جوهري ما ان تذكرت لكفاك اما ما تهنه العامة وهم يتردد من مصدرة  
 المتفلسفين في فحجمهم التفلسف طائفة من متفلسفة المتأخرين وهذا الصنف منهم عن حقيقة الحركة والاش  
 فلا يوجد الا الحركة التوسعية البسيطة الغير القابلة للانقسام بوحده اصله والكن السبيل المظن عليها ولكن  
 للمتحرك في زمان بغير غير فار من المقولة في شخص زمان الحركة وكذلك من افراد الدنية وحدود  
 له فادام متحرك التوسط بين تلك الافراد الدنية وبذلك يفرق ما يفرض متحرك في الكتم والكشف والادب  
 والوضع معاذ هو متحرك فيها عما يفارق تلك المقولات والحركة فيها فامر في الحركة فيما لا يتوقف اش  
 هو هو الدوان ذلك بالفعل سهل عما يخرصون ولكن الحق احمى بالاتباع وان لم يكن اكثر من  
 يحملون **تقرير في الشرح وتوضيح** انك اذا درست ما مع الوجوه رايت لا يتطرق في قول  
 بتشريك بالندة والضعف والزاوية والنقصان لا يطبقه الوجه كما هو وجوده وانما في طابعه  
 ان يختلف في التقسيم والتأخير العملية والمعلولية والاولوية واللا احتقبة للاستغناء والاحتجبة  
 والوجود الدوان فالوجود موجودية حقيقة واقعية في الفهم متخيلة بالماهية والنقصان

في العلم من الحكمة الالهية الدائمة حاقين حول عرض الحكمة الحقة النفسية حيث ان الحركة القطعية موجودة في زمان  
 شخصي هو زمان مجموع تلك الحركة المتصلة الشخصية وكذلك الزمان الممتد الشخصي موجود في وعاء الدهر والتميز  
 ينبت في ذلك الزمان الشخصي بغير غير فار من المقولة التي منها الحركة منطوقية على الحركة الشخصية المتصلة والزمان  
 الممتد الشخصي ويتشعب منه افراد واقعية اذ انية ازال لا تشترع الدجاء والكمات من ذلك الزمان  
 ليس بل في كل الدهر تلك الشخصيات بالفعل بل بالقوة من جهة الصلوح للتحليل والاشتراك ويجزئهم  
 العقل في بعض زمان وجود الحركة القطعية بحكم التحليل واثبات متوهم فيقول لا تشترع اش ما دامت  
 الحركة التوسعية مستمرة الذات البسيطة غير مستقرة لسنبة المختلفة الى خده وما فيه الحركة بالموافاة  
 متوسطة بين لا خله الدنية المكنة لا تشترع بحيث متى ما انبتت لهم هو واحد منها بالفعل فليس يمكن ان يتحرك  
 اش في لا يتوقف هو هو الدوان له ذلك بالفعل كالوجود والصور كجهرية والالم بين في بعض زمان  
 الحركة واثباته متوقفا ولم يستمر هو هو وعادت الحركة فذال لا يمكن انه المتحرك ولقد كنت في سالف القول  
 سبطناك في الحركة في جوهري ما ان تذكرت لكفاك اما ما تهنه العامة وهم يتردد من مصدرة  
 المتفلسفين في فحجمهم التفلسف طائفة من متفلسفة المتأخرين وهذا الصنف منهم عن حقيقة الحركة والاش  
 فلا يوجد الا الحركة التوسعية البسيطة الغير القابلة للانقسام بوحده اصله والكن السبيل المظن عليها ولكن  
 للمتحرك في زمان بغير غير فار من المقولة في شخص زمان الحركة وكذلك من افراد الدنية وحدود  
 له فادام متحرك التوسط بين تلك الافراد الدنية وبذلك يفرق ما يفرض متحرك في الكتم والكشف والادب  
 والوضع معاذ هو متحرك فيها عما يفارق تلك المقولات والحركة فيها فامر في الحركة فيما لا يتوقف اش  
 هو هو الدوان ذلك بالفعل سهل عما يخرصون ولكن الحق احمى بالاتباع وان لم يكن اكثر من  
 يحملون **تقرير في الشرح وتوضيح** انك اذا درست ما مع الوجوه رايت لا يتطرق في قول  
 بتشريك بالندة والضعف والزاوية والنقصان لا يطبقه الوجه كما هو وجوده وانما في طابعه  
 ان يختلف في التقسيم والتأخير العملية والمعلولية والاولوية واللا احتقبة للاستغناء والاحتجبة  
 والوجود الدوان فالوجود موجودية حقيقة واقعية في الفهم متخيلة بالماهية والنقصان

القس  
 الكندي  
 على  
 اقرض











وبالجملة الشرب بالذات هو فقدان شئ ما كما لو كان من حيث هو فقد ان اد من حيث هو فقد ان غير من حيث هو فقد  
 فكل سببه بالعرض لتأديتها اليه ولذلك على الاطلاق الردية التي هي من المبادىء كالمركب والادوية و  
 كذلك اللام فانها ليست لغيره من شئ بل هي اورا كات للامور وليس حيث وجوه تلك الامور في نفسها  
 او صدورا عن عليها وانما هي شرور بالقياس لا الملائم الفاعل لافضل عضو من ان يتقبل حيث  
 ذلك فقد ان بما هو فقد ان في نفس الامر او بما هو غير موثر عن ذلك احتسابا او الفاعل لا يلحق الفاعل  
 بل بالنفس الناطقة من حيث فقد ان اللاتي بها كما هو ذلك فقد ان في نفس الامر او بما هو فقد ان اللاتي  
 او لا لم تترك فقد ان الشرب في ما يتصل به كغيره وعدم وجهه او عدم كماله كغيره بل هو يلقى في وجهه وفي وجهه ان  
 يتصل بذلك الكمال من حيث انه عدم الكمال اللاتي به كغيره نفس الامر او من حيث ان ذلك العلم  
 غير للاتي او غير موثر عنده لان الموجهات ليست حيث هي موجهات لغيره وانما هي شرور بالقياس  
 الى الله تعالى العاديه كما لا بد لها للذات وانما هي موجهات بل لا يتلقى من كونها مؤدية الى ذلك العلم  
 فالشروا امور اضافية مقيمة لا لظلمات متخذه للفرق بخصيصا وانما هي خاص بعبادتها وتلك الامور  
 الاضافية اما شرور بالحققة بمعنى انها شرور لتلك النقصات بحسب نفس الامر او بالقياس بمعنى انها شرور  
 لتلك النقصات عندها كغيره من اثار الطبائع والنفس اياها وهي باي ما اتخذ من المعين انما هي  
 بل لا النظمات لخصية من حيث تحفة النظم الجزئي واما بالقياس الى الكل والنظم الجزئي فليس هو  
 في نفس الامر بالنسبة ولا عند من المرفق تحقيقه لك من ذي قبل ان الله تعالى الشرب على ان  
 النظم الجزئي ليس يمكن ان يتصور على ما هو افضل وانما هو عليه وتقرر نظام فوق تجوهر النظم  
 غير الفضل وانما من المحتقات بالذات وانما يتحقق لذات ان هذا المفهوم عنوانه بحسب التقدير وكذلك  
 النظم الموجود في عالم الطبيعة الصماء انما يمكن ان يكون واقله ولا نظام انما منه في افي الله مكان  
 بالذات وانما ليس الموجهات امر ما لا يتفق بل كل ما طبيعي بحسب ذاته كانه الى اسفل واما طبيعي بالنظر  
 الى ذات الكل وطبيع النظم الجزئي وان لم يكن طبيعيا بالقياس لادانته وبالنظر الى طبائع النظم  
 الجزئي كوجه الاصل الى الله تعالى وكل الجزئي فانه طبيعي بالقياس الى طبائع شخص النظم الجزئي الشريف الكريم التام

انما هو نفس الناطقة  
 التي هي نفس الناطقة

انما هو نفس الناطقة  
 التي هي نفس الناطقة

انما هو نفس الناطقة  
 التي هي نفس الناطقة

انما هو نفس الناطقة  
 التي هي نفس الناطقة



الافاضل ان لم يكن طبيعيا بالقياس لا شخصية النظام الجبري بطبيعة الفرد في ثم حق لمسته عما اوى الى المباشرة

فانما هو

الافاضل ان لم يكن طبيعيا بالقياس لا شخصية النظام الجبري بطبيعة الفرد في ثم حق لمسته عما اوى الى المباشرة

الافاضل ان لم يكن طبيعيا بالقياس لا شخصية النظام الجبري بطبيعة الفرد في ثم حق لمسته عما اوى الى المباشرة  
النظر لطبيعة الفلسفة وفتح النقاش ونبوغ الفلاس في بيان نفع الحكمة نفجا بجنى ان المليات الداهية  
بما يتفرع منها من طبيعة الامكان من لوازمها المسبوقية في نحوها من الحقيقة وتقر في امورها في تاليس ذواتها  
بالدليل المطلق البسيط المستوعب مسبوقة وهرية اراء السبق ايجال عليها متعاقبا بحسب ما يجب وعكس الدهر ولهم  
وذلك من جهة احد وث الالهاري ومقلب ذلك السبق بحيث يجرى بهر الملية ويتفرع بان يبدعها ايجال  
معينة سرمدية واما الفحين ماهي متفرعة مسبوقة بذلك العدم المستوعب مسبوقة بالذات وبالاجال مسبوقة  
بالمعلومية مع المعينة السمدية وذلك من جهة احد وث الالهاري واكملان يستوفان قاطبة الحركات فالملية  
الحكمة حين ماهي بالفعل من جنسية جود ايجال لها مع ما يطلق بالقوة من جهة فقر الذات فلها في الدال و  
الذات وشيرة العدم بالامكان من حيث الذات وان كانت هي لينها بالفعل من جنسية فضل العلة اي علة  
وهي جنسية اخرى بالفعل واما الفحين ماهي متفرعة العدم عليها ذلك السبق كما ان في نسخ طباعها مسبقا عليها  
بالذات بحسب المرتبة في لحاظ العقل حين اذهي متفرعة مخلوطة بالدليسية بحسب نفس الامر وشايقا بالذات الشرطين  
من اللوازم الضرورية للمخلوقات ولتلك عند حكم العقل مع استنبات الملزمات في طاعة اللذين  
كسائر لوازم الملية المتضمنة لها من حيث سلك الزوايا عن المثلث كما كانت من لوازم ذات المعلولة طبيعية  
ولكن لا يمكن ان تغتفر مثل هذه الشرية لعلها فيها لكونها غير عينية عن اقران اخرى من جهة الدليسية بالفعل  
وان كانت جنسية ايجال فيوع عنها بقرية الذات ويطلاد الحقيقة ولفضان الملية فذلك ما انار بها لك  
بل استصح ان لية ما في عالم اللووار وهو عالم الملكوت اعسر اللووار العقلية والمعارف النورية  
عن وجوه الشرية بل انما لها في حد حقايقها من حيث هي هي فاقه الذات ويطلاد الحقيقة لادنها حقايقها  
متناسية بالفعل وان كان لها من ماهي بالفعل ان العدم البسيط المستوعب قد سبقها سبق السمدية و  
ان في حقايقها مع ما بالقوة من حيث سلك الذات لاد من جهة فضل ايجال ورحمة وحيث ان ليس لغير  
يكون لها مع ما بالقوة اذ كل في طباعها امكان ان تتحمل في ذواتها فقد تترتب حقايقها بالفعل وكذلك  
من كان وبها مشيطة لولس بالذات وحيث ما باستعد لها الشرية لا يفرى الشر لان يكون هو ما يقع تحتها



معنى ما بالقوة ويكون له معنى ما بالقوة جميعا وليس كذلك الا اهل عالم الظلمات وهو عالم الملك فيكون  
 يخص الاختلاف بها بالمجوسين في كورة الزمان والسجونين في سجن الهوى ويتعاضف بتكبرها القوة  
 حيث تشاب حيثية فعلية التي تبا هي فعلية ذلك التي يتضمنها لحيثية القوة ولا يكون حظ من الية  
 الالوجود على وصف الوحدة المبهمة والاعتداد المطلق وتخص ذلك حقيقة الهوى فكم اكثر لموجودا واشد تأثيرا  
 واقلمها وضعف خيرته واذا ريت ان حيثية خيرية على الإطلاق من حيثية وجود الفيوم الوجه بالذات  
 وظل خيرية الحق وتوحيض حقيقة المحضة فنبه المسئلة ان يقال لخير ما حقيقى واما اضافى ولخير حقيقة وا  
 لا يتكسر وهو الاحد الذي هو وجوده وتقرر بذاته تام وفوق التام نفى لخير الاضافى ما عداه ومنه  
 خيرية ويرتبط كالموجودات فعل ما خيرية اكثر فهو خير مما فيه لخيرية اقل وخير لخيرات الاضافية سلسلة  
 البعد واقر بمحبوب لا غير حقيقة اليه فاما ان ما داره واكثر كما لا بد بالفعول فهو اقرب بالوجود مما ذلك بالقوة  
 وكل ما فيه بالقوة اقل فهو اقرب بالوجود مما فيه بالقوة اكثر وعلى هذا التدرج الى ان ينتهى مراتب الوجود  
 في جانب نقصان الى ما لا يكون له حصه في الوجود لا الوجه فلف يكون من جميع الجهات بالقوة الى  
 جهة نفس نسخ التقر واصل الوجود وهو الهوى ثم ترتب يكون وجهه كما لا بد بالقوة فيكون ما بالقوة  
 اقرب الى الفعل اولى بالوجود مما كانت بالقوة بعد وتبين التدرج في هذا الجانب ايضا الى ما ينتهى وخصه  
 كماله مهية تصورية واما بخلق الذهن ان بعض منصورات مهية لذلك العدم اصل جوهرية  
 فيدراس مطلق الية فلذلك الخيرات الهية ترتب الى ان ينتهى في جانب نقصان الى  
 ما يتوحي عن لخيرية بالفعول والضميمة من لخيرية فعلية فخيرية وبعد ذلك ترتب الشرور فيما فيه شر  
 اقل خير مما فيه شر اكثر الى ان ينتهى الى ما هو شر من جميع الجهات لذاته ولا خيرية فيه لا بالفعول ولا بالقوة  
 وهو كمتن ولا تقرر له حتى في التوهم بل انما يفرض العقل ان مفهوم ما باذرية على التقدير وقيل ان  
 الغضبية ما زاعت عنها البصار الفعول الفلكية المتكسرة باثبات القدم للمعلول بالفعول عندها  
 والكانوا لم يقفوا على خفايا الدقائق ولم ينالوا احبايا الكسار على حقوقها الانشوب الشرية  
 بحسب دوت الدوى فان ذلك ما آتاه ربي من الحكمة وخلقني لان احاول ان افهم حق من اعمال القوي







[illegible][illegible]



تاریخ ۱۳۰۵

برتبة الوجود وكذلك يتعلّق بمرتبة التّقرّر والعقلية وهو سلب نفسيّة فوجب لها نفساً بل سلباً هو الذي  
 يستلزم سلب الوجود على قياس التّقرّر والوجود فإني لا أرى أن الرفع مقصور البتّة على الدّوافع إلى  
 النّيات فإنّ الصّحيف في ظاهر الأمر إلى شئ يرجع عندها لتحقيق إلى نبوة فاستفت وقل في الذي  
 وبازداد ابتداء في جعل نفس الهيئته وما القابل للأزمنة مرتبة على ذلك اللّبدء الأوّل وبالذات وهل يستلزم  
 عدم جعل البسيط الدّرجة ما هو متعلّقه وأثره وأهذا الجواب بالنسبة إلى اللفظ في ذلك السّلب استعمال في الصّناعة أو هو  
 حقيقة السّلب أو في ما يستفاد من مطلق كلمة النفي عن غير الوجودية المصدرية وكيف يكون ما ذكره من الدّلائل  
 والسّلب البسيط هو نفس الهيئته وما هو سلب الوجودية وليست هذا اللّغة بقوله اتباع المشايخ  
 على أن أولئك لا يعلمهم الصّادك إذ هم يفقهون مرتبتي العقلية والوجودية ويقرّون بين الأحكام  
 ثم من اصطلاح تخصّص لعدم برفع الوجودية هيئته إذا لم تتعلّق لم تتعلّق لجعل موقوف إلى موجودية  
 الهيئته وجعل اللّبيّة المطلقة والسّلب البسيط لرفع مرتبة التّقرّر إذا لم تتعلّق لجعل البسيط  
 هيئته وهو من قد حصل أن السّلبية أي السّلب البسيط والعدم وهو رفع الوجود إلى سلب الوجودية  
 كما ساقه للهيئته التركيبية سلباً في متساوٍ غير مكلفي الانسلاخ غير لازم لمقارنته في التّحقق نفساً  
 لجعل اعتبار العقل على سبيل أن اللّبيّة المطلقة هي سلب الوجودية فلا جنس عليه فيما اصطلاحاً  
 بل أنت متذكّر ما تحقق لديك أم الوجود فإني أفتنّه التّوبة في القول في العدم ولتوفّر أن العدم هيئته  
 سلب الوجود حقيقة سلب صيرورة الهيئته في الدّعيان أو في الذّهن لا على أن تكون الصّيرورة ملوّنة  
 بالذات حتّى تكون العدم سلب الصّيرورة بل على أن يكون الملوّن النفس الهيئته في الدّعيان أو في الذّهن  
 فإني لا أرى حقيقة العدم السّلبية بمعنى انفائها في نفسها الدّعيان أو في الذّهن وحكم العقل بأنّه  
 يتبنّى قولاً للهيئته وسلبية تقرّرها في جهة عدم جعلها في نفسها جملتها بسيطاً فإنّ الطّبيعة لا مكانة لها  
 بما هو طبعه أمكانه التّقرّر ولا اللّذات في حدّ حقيقة الامكان سلباً ساقياً وليس بسيطاً مطلقاً  
 لا في الوجود ولا في العدم ولا في الوجودية ويتبع ذلك حكم العقل أن لا في الوجود ولا في العدم  
 أشدّ بطلان طبعه هو أرفق القوّة الصّرفة السّادّة التي لا تتعلّق بحسبها فعلية الوجود ولا فعلية سلب



سلب الوجوه ولا فعلية لهية ولا فعلية لهية حسل مجبر من مثل هذه الطبيعة الباطنة ونحوها  
من ظلمات هذه القوة المتراكمة الغسق الى نور فعلية حقيقة ونحو ههنا ههنا ونحو شبيه الذات والوجود  
**نحو كشف** كما ان كان ما اصغيت اليه بغير عقل متدبر ان يفرغ العدم بحد ما ووجه سلب  
متصل لا فيه الفصل ولا تميز ولا في الواقع اعدام متميزة لمعدوما متغيرة ولا حصص السلب متميزة لمسلوبا  
متعددة وكما ان المعدوم في طرف ليس هو شيء في ذلك الطرف لك العدم في طرف ليس شيئا فيه وانما التميز  
العدم في جهة ان العقل يتصور شيئا نصفه لغيرها مفهوم العدم فتقوم حصص بالضافة فقال لها اعدام  
متكثرة عند العقل العدم في نفسه بغير سلب واحد لا يتخصص الا بالضافة ولا يمكنه الا يتكثر موهوبا  
متميزة في الذهن فالعقل يتصور العدم والمعلول والشروط والاضد والاضد وتسمى مفهوم العدم  
اليها فيحصل عند عدم العدم متميزة عن عدم المعلول ومختصة بمحلية العدم بالعلية له وتميزه عدم  
عن عدم بشرط وغير سائر العدم وتخصصه ينافي وجهه بشرط ولك عدم الضد تميزه وبشرط  
يصح ووجه الضد الآخر اعم من النظر على لفظ العقل فله تميز عدمه عن عدمه على عدمه وعدمه وعدمه  
ومعدوم اصله والوهم كجزء البعد مثلا محتان عن الرجل في الايمان فيعلق ويقول عدم الوجود  
الرجل في الايمان ولو كان الامر كما هو الحق لكان في كل شيء اعدام متضاعفة الى الابدانية والسلب  
في مراتب الاعداد ههنا فاذا كان زيد في الدار مثلا كان في الدار اعدام متميزة لا  
متضاعفة الى الابدانية وبالحكمة بالتميز في ارفع العدم من جهة الوجود وانما تميز العدم  
بالمكان في حكم العقل بما هو ثابت في الذهن لا بما يصدق عليها العدم وتنسفي بها الملكات فان لم  
في العوالم اما يقال بغير الابدانية والحقيقة ويرجع للشاهد العددي ولكن على ان لا يعنى النفي  
بمرتبة مخصوصه ولا يتجدد الانتها بالوقوف على احد بعينه بعد ان يتحقق طبعه الشاهد العددي  
الواقعة واما العدم رتبيا فيعمل عدم بعدم كعدم العتقاء مثلا لعدم علته وعدم علته لعدم علته  
علته الاحتمال يحفظ العقل هو ان ليس في كذا العقل في العدم هذا او عدم ذلك تفصيل لا تفصيل  
المفصل الواحد لا في الجوز وذاك الخ في ان ليس المفصل الواحد كثر في فضل الامر وانما تحصل الكثرة

الافعال



باعتبار العقل فذلك ليس بالبدن كونه كثره في نفس الدم واما يلحق التنكس في اعتبار العقل فكما ان الوصول للثبوت  
 يصح حكم بالتقدم والآخر من تلك الاخر المحالين فذلك لعدم يلحق التنكس يصح حكم بالتقدم والآخر من تلك  
 العوارض بالعلية ومعلولية وكما ان الالتهام ينفذ الاخر المجمع عدم تعين الالتهام بالوصول الى جزء لا يكبر  
 جزءا اخرى في المجمع فخلية امور غير متناهية العتب فذلك التنكس في الاعداد بمنزلة عدم الالتهام الى عدم لا يصح  
 للعقل اعتبار عدم آخر مقدم عليه بالعلية لا بمنزلة امور غير متناهية في كل من مفروض معتبر عليه كونه  
 ليس الالتهام في احد غير ممكن بل ليس الالتهام في احد غير ممكن في معنى انه ليس يتحقق في ما لا يتحقق في  
 ليس نفس الدم في هو عدم وكذلك لا يجب ان يكون في سوانا هو فاذن مرجع عرض عدم الى عدم عرض  
 وعدم عرض الوجود ليس عرض فرد في عدم **حل في شكوا راجحة** عدم كما انه عرض لغيره فذلك الصديق  
 نفسا شفا فان العقل يتصور عدم مطلق وكما انه معدوم في الخارج ولعلك تقول فاذن يحصل ايضا لعدم  
 الى نفسه عدم عدم ويكون في عدم ولو نوعا وبشيئا تدافع لان النوعية توجب حمل هو نفسا ما هو النوع  
 وعلى الحمل عليه النوع مواطاة لثبوتها فاذن لكل مخصوصه فما اظهر ان عرض النوع بل الانفس مطلقا  
 يلزمه عرض لغيره او طبيعة الامم مطلقا بل ان عرض هو بعينه عرضة وما اشتد سخية وهم من يتوهم ان  
 النوعية يحمل مواطاة ومقتضاها الصديق والتقابل للحمل الكشفا في عنانها وسبيل امتناع الاصحاب بحسب  
 ذلك الثالث فيقول لك ايضا ما تحمل عقدة الاضلال فيه بانامل ما اصابه في قسطا لفراديه وهو  
 مستعصا الشكوك المعصية اذ ليس ان تجد ان حكمت بالقسطا لفراديه عدم عدم فردا لفراديه باعتبار  
 طبيعة ان طبيعة عدم مع قيد لا من حيث خصوص القيد في نحو لفظ التعيين والابهام فانه من حيث تلك  
 خصوصية هو هذا الفرد بخصوصه هو شيء هو غير طبيعة الفرد في ذلك اللحاظ ومقابل له من حيث خصوصية  
 جهة مطلق الفردية ولا اظن يكلمك فيما يحكم به فطرة العقل ما لم يكن سقيما الطبع وهو انما التدرج اما  
 هو بين التقابل وسخ مطلق الفردية لاسبابه وبين التخصص بخصوصية فردية على التميز فغير ان  
 يجعل النظر نحو لفظ بل في لفظ فردية غير متميزة عنه والكان ذلك السخ ومنه لخصوصية متماثلين  
 الوجود فلهذا سبيل اختلاف كنهية التقيدية فيه فلا نكسر من القاصرين او **ثم ثم ثم** **انما لفظي**



يدل بلفظك حديث من يمتنى التفتي في موضوع النوعية نفس مفهومه وهو ما عين مسماه في الذهن  
 قد يتناول ما عين هو به وهو حاصل منه في الذهن كالمفهوم فيطلق اللفظ الموضوع للمسمى عليه تحقيقه وقد  
 لا يتناول كالمفهوم اذا حصل منه في الذهن مفهوم فيطلق عليه اللفظ الموضوع لمسماه المقابل للمفهوم  
 النوع فلفظ عدم العدم يطلق على مفهوم في الذهن وهو العدم كلفظ في النوع مسماه الذي هو  
 موضوع التقابل وهو اللاحق حقيقة في مختلفان ولست ادري كيف يفرق بين المفهوم وبين ما عين  
 المتحصل ان الالفاظ انما توضع للصور الذهنية بالذات للصفات التي عنوانات لها بالعرض الجوز افعال  
 وتذكر ان شيئا لا يسلب نفسه كل مفهوم يحمل على نفسه الذي ثم طائفة من المفهومات يحمل نفسها على  
 ان في الصغار ايضا ولذلك اعتبر في وحدات التناقض وصحة تحمل فوق الوحدات الثمان وانك  
 نبأ من يصدق في السد ثغور الحكمة وتقوم باصلاح في الفلسفة ثم قول في دفع في الاعضال ان النوعية  
 من حيث انه عدم مقيد والتقابل من حيث انه رفع للعدم ولا يفرق بينهما بكثر المحبة وانه لا يوجب في اشبه  
 الاكثرية الحينية التقيدية لموقعه كثر اذ ذات لموضوع دون التعليدية الغير المتجدة لتحصيل الكثرة فيما  
 الامر لا كثره واسمعت الذي يتفرض بان العارض للعدم هو حصة من العدم محصورة في خصوص العارض  
 بالمعروض وهذا التقابل العدم بل هو نوع منه ومعرضه عدم والتقابل له هو عدم العدم الذي هو حصة  
 بالعدم بل هو العوض ولا يصير بعد اعتبارا وظيفه لعدم العدم ومعرضه موجودا لمعنيين المتقابلين  
 ولا يتوهم ان معرض الاختيار لم يتصرف بالعدم المطلق المقيد بدون المطلق وان تصف به كان  
 موجودا او معدوما لانه متصرف غير متصرف في ما هو معدوم وهذا المعنى لا يقابل الموجود اما المقابل له هو  
 ما سلبه الوجه ويعرف بعدم حصة مادة التشكيك ان لو قيل ان عدم العدم الذي يخصه بالعدم بل  
 على العوض عدم مقيد بقيد فيكون نوعا منه ولا يمتنع مع العدم في موضوع فيكون مقابله الثاني ثم  
 يقول الحق ان هذا المقيد من حيث انه عدم مقيد بقيد مع قطع النظر عن خصوصية القيد نوع منه  
 ومن حيث انه عدم رفع للعدم مقابل له فالمنظور اليه الاعتبار الاول هو كونه عدم مقيد بقيد  
 وفي الاعتبار الثاني هو كونه رفع للعدم وسلبه لموضوع مختلف بالاعتبار كما يقال في معالجة الشخص

الاولى

اللفظ الموضوع لعدم العدم وهو اللاحق حقيقة في مختلفان

بغير تخصص بالانواع والاشياء  
بغير تخصص بالاشياء والاشياء



ان من حيث ان معانيه من حيث ان مستعمل في المنزلة النفس من حيث ان لها من ملكة المعالجة والمنا من حيث  
 ما لها من قبول العلل وفي علم النفس انها من حيث حضور مجرد عند العالم ومن حيث انها مجردة عن كل محدود  
 معلوم فموضوع العالمية لغاير موضوع المعلوماتية بالاعتبار ولا يستعمل ان المقيد باعتبار مطلق التقدير من غير  
 النظر عن خصوصية القيد اذا كان نوعا من عدم بمعنى الاختصاص منه كان باعتبار الخصوصية اخرى ان يكون ذلك  
 نوعية الاول باعتبار ان لا يطبقه عدم غير مدافعة لان يكون الثاني ايضا نوعا منه بل محقة لذلك كقولنا  
 ان نطق ان علم الجود بذاته مما يخرج الى تكثر جهة تقييده فيه ان يكون في ذاته من بازا العالمية واخرى  
 المعلوماتية ولا يخفى من كون دور التخصيص في الصفة فضلا عن ان يرخصه في نفسه نوع طائفة للفاسفة ونوع  
 ضوء منضج الحكم فكذا سببان لدولي البراعة في العلم ان معقولة التي هو كون مهية الجود في وعافلية  
 مهية مجردة في له بل شرط ان يكون ذلك الشيء هو او غيره ووجه المعقول في ذاته هو وجهه لدرجه ووجهه  
 نفس معقولة في حيث ان الجود كان ووجهه لذاته بخلاف ما في فان ووجهه في ذاته هو وجهه للمادة فكان ووجهه  
 عقله لذاته ومانته بازا العالمية هو كونه بازا المعقولة الا انك اذا قلت منه وبين الذوات العاقلة  
 المعقولة غير اسمية باعتبار ان ذاته لها هوية مجردة عاقل وحكم ان ذلك منه بازا العالمية  
 وباعتبار ان الهوية مجردة لذاته معقولة ووضعت في امانة بازا المعقولة لا على ان في ذاته احد الازهار  
 بخلاف ذلك فاختلاف الاسم يتبع اختلاف الاضافة لخاصة بالمعقولة ولو كان كما لفظ للجزء  
 فاعبر اعتبار ذات همداء الاول القيوم الواجب لذات تعادله بذكره بالعباقلة والمعقولة وب  
 الشئون والصفات الى تكثر بحيث في ذاته قدس محض وهل هذا الاشرار صريح ورنه فوضوح في  
 معرفة الجنب لاروبا وهل حكم البرهان الذي ان يتعالى عن مثال ذلك صقع قدوسية و  
 يرتفع عن اشياء به شدة احدية فليس كذلك الا تكثر الاسماء باعتبار السلوك والاضافات اللازمة من  
 المقابلة بين وبين غيره وحمية الوجوب لذات اعني القيومية بعينها جملة لحيثيات التقيدية  
 بحيث يكذب تصور حيثيتين كما لبتين في الاطلاق والصدق اطلاق اسماء لحيثيات الكمالية  
 بالاسم لحيثية الواحدة المحقة ان لا تكثر اعتبار الذات ويكون انما تكثر حيثية



فقط وكبرياء واعلى من ذلك وسينى عليك من الخط من الحكمة على السبيل للقول في المساق الرئوس  
النشأ الله تعالى **استئنافاً** في العدم المقيد لشيء ما يكون معقولاً لذلك الشيء وبصحة طوق الاستئناف  
العقلية بـ من حيث هو معقول فالامر العدم ليس على ما مضى بل هو عدم مقيد بوجوده وهو من حيث هو كذلك  
نائب في العقل فيصح ان يكون علته ما هو منه كما قال عدم العلة على العدم وبصحة ان يكون شرطاً لوجود معلول ثابت  
على الاطلاق وبصحة جزء من المفهوم عن علة التامة اذا كان ذلك المفهوم مركباً من العقل والذي عن يده كنه هو  
ان عدم العلة اذا صار معقولاً صح الحكم عليه بانه في نفسه علة لعدم المعلول لا من جهة انه تمثّل في الذهن بل من جهة  
عند العقل فان وجود الحكمي عند بالعلية في الذهن وخصوع عند العقل فيصح ان يصير محكوماً عليه لمطابق  
الحكم عليه بالعلية اذ مطابق الحكم والحكمي عنده بالعلية هو رفع العلة بما هو رفع العلة وانه وان لم يصح الحكم بانه علة  
حين ما هو معقول لكنه ليس كالحكمي عنده بالعلية من حيث هو معقول او اعدم معلول حين ما هو معقول فانما  
يصح ان يحكم عليه بانه علة لعدم العلة من حيث التمثّل في الذهن وخصوع عند العقل لا بما هو رفع معلول  
ورفع العلة ليس ان رفع العلة يوجب رفع المعلول فيكون رفع العلة فوجب رفع المعلول واذ ارفع  
المعلول لا يجنب في العلة بل يكون قد ارفعته حتى ارفع المعلول ورفع العلة واثباتاً سبباً للمعلول  
واثباتاً ورفع المعلول واثباتاً دليل رفع العلة واثباتاً فالمعلول وخصوع مع العلة وبالعلية  
وجود ما مع المعلول ولكن ليس للمعلول وقولنا عدم فعدم قد قصد منه ان خصوع كل منتهى عند العقل  
يجب حضور الآخر عنده وهو بهذا المعنى صادق سواء كان المعلوم هو عدم معلول واللازم عدم العلة  
عكس فعدم العلة حين ما هو معقول اعتبار ان اعتباراً في نفسه شرط اي مع العقل النظر عن كونه  
عند العقل او غير حاضر عنده واعتبار كونه حاضراً عند العقل كما بهما لعدم المعلول ايضا حين ما هو معقول  
وليس لعدم معلول عليه لعدم العلة الا بالاعتبار الثاني وعلية عدم العلة لعدم المعلول ليس للاعتبار  
الدول فقط ولكن كذلك في ذلك من مظهره لذلك في عليك الشئ الله ان معلول انشئ بالذات  
قد يكون علة لبعض مواضع ذلك الشئ واعتباراته كما حصول الحرارة للنار معلول طبيعة النار وعلته  
حصولها فوق وكما لو كانت علة الزمان ثم الزمان يفيد كون الحركة ذات مقدار متناه او غير متناه

قوله معلول طبيعي ان ذلك متصل بالذات  
وقوله لا يحصل ما لا يكون له معلول عليه  
ورفع العلة بالاعتبار الثاني

قوله معلول طبيعي ان ذلك متصل بالذات  
وقوله لا يحصل ما لا يكون له معلول عليه  
ورفع العلة بالاعتبار الثاني



وكما العلة تفيد ذات معلول ثم معلول غير التصاف ذات العلة بوصف العلية لمصايف للمعلولة فضلا  
لمعلول بالعرض اعني عدم معلول من حيث هو حاضر عند العقل اذ ليس هو معلول بالذات بما له تلك الصفة  
المعلول بالذات لعدم العلة هو عدم معلول بما هو عدم معلول **وهو وثيق** فان اعتراك ان تلك  
فتقول ان عدم العلة غير متميز عن عدم معلول **الحاج** بل محط الظاهر العقل فقط وعليه شيء محض في الاستدلال  
بما يتبعه بالتميز وعدم المعلولة في ذلك الطرف فان لا يلزم الحكم بالعلية بين عدم العلة وعدم معلول **الحاج**  
خصوص النبوت في الظاهر العقل من الطرفين مستند فله يكون هناك في كسوف ردك بالتبعية على  
ان عدم التمايز **الحاج** انما هو للذات وفقد تلكها وربطها بشيئية العدمات وما تباها بالعلية  
محط في انما هو للذات بالتأخر في ذلك الطرف لعدم التمايز لطلدان الذات لوسية التسمية  
فعدم العلة على نفس الامر لكنه لم يتحقق هو ولا ملكة الا في الذهن كان التصاف بالعلية فمن جهة التسمية  
الذهني ولا كسوف النبوت الذهني بخلاف عدم معلول فانه علة بالنبوت الذهني **الحاج** وبمحضور العقل الى ان  
عدم معلول والحكي عنه بها هو خصوص وجهه الذهني لنفسه ما يورق معلول فليس هو حركة المقتضى علة لطلدان  
حركة اليد بل لا يلزم ان تبطل حركة المقتضى **الحاج** وقد سبق لطلدان حركة اليد وكذلك في جميع العلل فان  
رجح الامر لا كون العلم بعدم معلول علة للمعلم لعدم التعللها في نفس الامر واما عدم العلة فهو حكمه عليه  
بالعلية في حد نفسه لكنه لا تصاف بهما في الوجود الذهني على النظرية البعثة لانه ان لم يخصص هذا القول  
مداخل في هذا التصاف لذلك كان عدمها علة لعدم معلول في نفس الامر وبحسبها حشر انه لو وجد  
العدمان في الامكان فضلا لخصيص ايضا عدم العلة بالعلية وعدم معلول بالمعلولة وربما تجرد  
استيفاء ذلك بثبوتهما شيئا متكهما في الدار اذا كان فيها شيء اذ ثبوت المتكلم فيها بار  
مخصوص بالان وثبوتهما شيئا باعتبار اشتغال الانسان على الحيوان لا في جهة خصوصية لو كان  
بدله النور مثل الثبوت ايضا فيها ما شيئا دون المتكلم فان يكون الاستدلال لعدم العلة على عدم  
المعلول ملما وبالعكس كما في الوجود بين وطبيعة العلة بما علة تقضي استناد معلولها الى الشيء  
في حقيقة وخصيصة جميعا بخلاف المعلول فان طلبه ما هو معلول لا يستند استنادا الى علمتها الشخصية

هذا ما لا يشك في كونه

الاضحى انما هو  
العلم بعدم معلول  
علة للمعلم لعدم  
التعللها في نفس  
الامر واما عدم  
العلة فهو حكمه  
عليه



الشخصية بخصتها ولا يأتي ان يكون العلة بالحققة بهر الطبيعة المشتركة بين تلك الهوية الشخصية وبين  
هوية شخصية أخرى ولمتفلسفة بل العامة من الفلاسفة المتشبهة بالعلماء يظنون في ازارهم الحكم ان طباع  
المعول لا يستدعي العلة ما ويعنون لسويع كون العلة متعقدة على التبادل لا وحق العلة بالطبيعة  
النوعية وان لم يكن وجه الوحدة الشخصية والترقب للفرض الجاهل في مستقبل القول لا الله وكذلك  
بطاعه يستدعي رفع الاستدعاء طبع المعول لم حيث طبعه لمعول **بقاعدة** الاشياء المترتبة في العموم  
وجود انعكاس ما سوا كان ذلك الصدق وحمل كما في الفن ولحيون او على التحقق والافتقار  
كما في الحيوة والنطق ولما وان يحمل او متكررا في التحقق الجاهل متساويان بحسب الحمل او متكررا  
بحسب التحقق اذ لم من صدق النفس محله ووجهه النفس تحقق صدق الدم محله ووجهه الدم تحقق ولا  
ومن كذب الدم محلي وعدم الدم تحقق كذبة النفس محلي وعدم النفس تحقق ولا عكس صدق احد المتساويين  
محله او كذبه يستلزم صدق الآخر او كذبه وكذا ان ثبت احد المتساويين تحقق او استلزم ثبت الآخر  
الآخر او استلزم نفي نفي النفس محله او تحققا اعم من نفي نفي الدم محله او تحققا ونفيها متساويين محله  
محله ونفيها متساويين تحققا متساويان تحققا في الشرط الاتصالي اذ كان الاتصالي اعم من ان يحمل لينة  
وسايت مقدم تالية والعقد الاتصالي موجب صدق وكذا في العقد المحلي وفي المتساويين يصح ان يحمل  
بالمكمل منهما مقدما او موضوعا وسايت الآخر تاليا او عمولا والعقد موجب صدق **تشكيكات وتخصيب**  
بما يتشكك بان السالبة للمعولة المحمول اعم من موجبة محضلة لصدقها بانها الموضوعية محضلة وموجبة وقد يكون  
نقيض مفهوم ما لا يصدق على ما يشكك بالنفس الامر كالدش والدم كمن وسايت نفي نفيها في السالبة فلا  
تستلزم الاحكام لصدق نقيض النفس عما يفرض صدق نقيض الدم عليه اذ كان معدوما فيصدق  
فولنا ليس بعض الدم حيوان بل ان بانها ذلك البعض في نفسه وتنتظم بذلك جملة ما حكم به في القاع  
وينقض الحكم بتعكس العموم والخصوص في نقيض الدم ولا نفس وكون نقيض المتساويين متساويين وانما هو حسب  
الكل كلف على النقيض وغيره في القاع في نقيض الطبع السالبة فالان في نفس من كذب بالمكان  
وليس الدم يمكن بالمكان العام نفس من اللان لعدم صدقه على شئ ما فلا يصدق كل لا يمكن عام لان

الاشياء المترتبة في العموم

الاشياء المترتبة في العموم



ايجاباً وبصدق سببه الشئ والحكم العام متساويان ولا ذلك الشئ والا يمكن العام لذلك فصدق كل الشئ  
 لا يمكن عام ايجاباً وباطل بل سلباً فقط ويصح في الشئ بانحداراً في العقد عارداً ايجاباً سلباً في المحل وفصل المتطلب  
 السلب للمحل عن الموضوعات بغير اقصاء وجود الموضوع والخاصة بالسوابك بغير عدم الاقصاء وتخصيص الاحكام  
 باعتبارها بقول الطابع المحقق الشئ وذلك كلمة من مجازفات المتأخرين وبجملات متعقدة المتكلمين وسبب الحكمة  
 ما صدق بالشيء صالحاً بفضل العدان رعية الشئ ليس بجر العوم الشئ في كل العوم بالاعتبار ولا يتناول موضوعاً  
 مالا يتناول موضوعاً الموضوعات واما يصح الحكم بسبب عموم الموضوع الموضوع ويصدق في غير حيث ما جاز ان يؤخذ في الموضوعات  
 الوجود وان كان الموضوع في العقدين هو المقرر والموجود والمحمول عليه وان الربط الالجابي باهور ربط ايجاباً  
 في طابعه استيعاباً بقدر المقر والوجود مساوياً كان تحصيلها وعدولي المحل ايجاباً سلباً للمحل وان الوجود المعبر  
 في مطلق الحق الالجابي به هو مطلق الشئ المتناول للشيء والعقود والفرص وبصدق الحكم مع طائفة في سوابك  
 العقود وهو ما يهاهله وبذلك يقع اساس الشئ في غير صدق تلك العقود وحملات عبرت بقاء وان اللازم في  
 موضوعاتها بغير الغرض وان لم يكن له وجود عينية ولا وجود عقلي اذ المراد بالوجود والعينية والوجود والعقلي  
 هو ما يكون من غير ايراد الوجود في نفس الامر والوجود الفرعي هو ما يجزئ الغرض والتقدير ومطابق الحكم كسب  
 نفس الامر من كانا هو كونه طبيعة العنوان بحيث لو انطبقت على شئ كانت مخلوطة بالمحل بغير ان يلزم الوجود  
 العينية والعقود والحكم في تلك العقود وثبوت المحل لذلك الموضوع في العين او في العقل عارداً بغير الشئ  
 والاعم من الشئ هو ما لو وجد ذلك الشئ في مادة ما بغير الامر وجب الشئ كلياً من دون الحكم والشيء هو  
 يكون ذلك كلياً من حيثين وليس ذلك استيعاباً للجماع في ما قد انفس الامر بالفعل وليس شرط ان  
 الامر في تلك العقومات على غير السنة ثم قد شكك في صدق قولنا كل ما هو ممكن بالامكان في موضوع ممكن  
 العام وهو ظاهر ويصدق ايضا قولنا كل ما ليس ممكن بالامكان خاص فهو ممكن بالامكان العام لا يمكن  
 بممكن بالامكان الخاص فهو ما واجب بالذات او ممكن بالذات وكل منها ممكن بالامكان العام فلو جوب  
 ان يكون نقيض العام مطلقاً اخضع من النقيض الخاص مطلقاً يلزم بمقدمة الدوالي كل ليس بممكن بالامكان  
 الامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وصار ضرورة المقدمة الثانية وانتهج القياس مؤلف منها كل

مجلس المجمع  
العلماء  
الذين  
اجتمعوا  
في  
البحر  
المنير  
في  
البحر  
المنير  
في  
البحر  
المنير

بالدكان العام وهو ظاهر واصرف اليه قولنا  
كل ما هو مكنز ايد بالدكان الخاص فهو مكنز



لا بد من معرفة النسيئة كل ما ليس يمكن بالاجتناب  
 من باب الاحتياط في كل ما هو من صغرى العباد  
 على ما روي

[illegible]

عکس

[illegible]



هذا هو الوجه في كونها  
مجردة عن كل ما هو  
موضوع للحواس  
فهي لا تتغير  
بالتغير في  
الحواس  
بل هي ثابتة  
في ذاتها  
وغيرها  
فهي لا تتغير  
بالتغير في  
الحواس  
بل هي ثابتة  
في ذاتها

اما ان يعبر عن كل من الوجه والشيء ضروري احد الطرفين فقط فيكون ما ليس يمكنه خاص فيقسم الى قسمين احدهما  
ضروري الطرفين فلهذا ان ما هو ضروري الطرفين محسوب للضرورة عما هو غير واقع في طرفيه واما ان  
يعبر عن كل منهما ضرورة احد الطرفين بلا شرط آخر من اعتبار ضرورة الطرف الاخر او عدمها فلهذا ان  
كل من محسوب للضرورة عما هو غير واقع في طرفيه او ضروري الطرفين متحقق وليس فيه ذلك وقد يخرج  
قولهم كل من يمكنه بالامكان في محسوس فلهذا بالامكان العام بانه لا يصدق على المحسوس من حيث يتبعه كالممكن بالامكان  
خاص ولا يصدق عليها من تلك المحسوسات الممكنة بالامكان العام ايضا ولست ارضيه اذا المقصود التصديق  
بالضرورة وان لم يكن لبعض الاشياء فلا محذور وكما يتبين من مراتب المحسوسات في لحاظ العقل بعينها  
**اشارة تبيين** ان الشيء كذا العدم هو بطلان الذات وفقد حقيقة الوجود هو وقوع الذات في الحقيقة  
ولذلك تنقسم منها من جهة الذات فلهذا تصور بطلان الذات وحده ولا حصولان طبقية بعينها فاذ  
لا توجد ذات بعينها مرتين ولا تقعد حقيقة خصوصها فقد بينا فالعدم لايجاد بعينه حتى تبطل ذاته المستمرة ثم  
تتفرقة اخرى على الاستيفاء في هي تلك الذات كتمثيلا فالباطنية بعينها كيف اذا كانت الذات  
تلك بعينها كان الوجود هو نفس صيرورتها المصدرية هو ذلك بعينه كان الوجود متناهي فاما هو متناهي هو  
لمتبدل بما هو متبدل بعينه كذا الذات متناهي فاما متناهي بعينه الذات المتبدلة بما هو متبدل فاما هو متبدل  
الا وقوع تلك الذات في هي بعينها فلو تغير الوجود ان والذات هي تلك كان الوجود كثر بالامتناعات وخصا  
لا بالاضافة فلم يكن طبيعة الوجود نفس وجودية الذات وحصولها بل هي ما به الحصول وقد كان البطلان استقصا  
الخص من قبل وكذلك القول في العدم اذا كانت الذات لا تأتي ان تبطل تارة اخرى من بعد استيفاء الوجود  
ثم ان لم يكن ذلك النسبة الى الذات لم يكن في طبيعة الذات مبدءا لاستحيان ليقف ذلك على احد بعينه فلم  
تأب الذات ان تتفرق ثم تبطل ثم تتفرق الاستيفاء في هي تلك بعينه ثم تبطل ثم تتفرق الاستيفاء  
وهكذا الى لا نهاية اذ لم يصح في شيء من مراتب المتناهي بعد استيفاء اوله واصل تلك الا فاحسنة عقلية  
لا تسجلها الا من رضى لنفسه ان يتبعه من طبعه الذاتية وهم واي من لعلك تقول ان كثير من الاشياء  
الزمانية ما هو معدوم ثم توجد ثم يعدم فيكون عدوان لذات وحسب مع ان شاكلته شاكله الوجود



بمعنى بسيط وصادق لا بعدد الابد بالاضافة الى متكررات وقد جعلت سبيلهما واحدا في امتناع الاستينافات  
بعينها فاذا جاز في العدم ذلك فليخرجها الوجود ايضا وسترهم عن الحكم عليها بالاضافات فيقتل العدم ليس في  
الذات عما ان يكون هناك شيء ايهم ان يستر من العدم كما في الوجود بل هو بطلان مطلق للذات وبيان  
مرته ساذجة واما يحصل عند العقول ان يعين ذاتا فيصنف اليها مفهوم اللبس فلا يعد وعند العقل لا يتكرر الملكات  
فلا ذات قبل الوجود ولا بعده حتى يلقاها واما واحدة بعينها او متعددة متماثلة واما يعبر العقل بانه رفع الى الذات  
الموجودة قبل الوجودية وبعد ما يحصل في الاعتبار رفع الذات قبل الوجود ويحكم العقل انه رفع الى ذي الوجود  
بعد الوجود ومنه الذبايعات المحمودة كذا في الظاهر ان رفعه الى ذي الوجود لا يرفع الى الامور ذاتا ولا ذات واحدة  
وحيث ان الوجود هو حصول الذات ولا يتصور الذات شخص بعينه حصولا في طرف واحد وعام معين  
فلا يصح عدمان طاريا في اوانها في اعتبار العقل الذات واحدة شخصية في طرف بعينه وعام بخصوصه اصلها في  
يعقل عدم ان لا وجود وعدم طر في كثرين ووسطا لا غير ولو ساع استبان العدم الطار في انهم  
استبان في الوجود ايضا وليس في نظره من وجود ان كان بعيدا ان وجود النقطتين لا يتوحد  
الجوهر الفرد واما كثرته النقطتان المتقابلتان في ذلك حراطة النفس اليونانية في باء النظر على كثرته  
وذلك الامر وذهول عنه التبرع على الحكمة اليونانية ومجهر الصانع البرهانية جسم هو على نفس  
العلم الحكيم في المسئلة ما سبقت في ان الله ان كل ذات متفرقة فعلمها على على طر في وجوده فليس  
ان تباير من ارض الوجود وخرج من صفة التفرق اصلها في ان كثر حذيرة الثبوت بحملها على اوان  
كانت من الزمانات وتقطع حصولها في اوقات الزمان فان الزمانا بما يختص بالتفرق في زمان او ان ما لا يوجد  
في سائر الازمنة والآفات التي بعد ذلك الزمان والآن وعدم وجوده فيما بعد زمان وجوده مستمر الى الابد  
الابد وبقدره في زمان بقدره فوري لا يرفع عن ذلك الزمان حتى يكون فيه المن تضافا في ذاتها  
وجود الى ذات الزمان في زمان واحد فيلزم ان العدم عليه بعد ذلك الشخص كيف ان ذلك العدم في الازمان  
والآباد وان الوجود في زمان الوجود لا يرفع عن عام الدور ولا يترتب منه ضرورة الجاعل وان انقطع المحسوس  
في اوقات الزمان العدم الغيضان عن الجاعل فيما بعد لا ارتفاع ذلك الوجود في الغايض بالجدى الى ذاتها بل الوجود



يصف الوجود الذي به في قطعة بغيره من الزمان وذاته باطله من تفرقة في غير زمان ووجوده بحسب الوجود لا بالزمان  
الى الابد ولا يتصور عدم طارعه الذات المتوفرة اصلها في اختصاص بقدر الذات ببعض من الزمان فبعضها الجاهلي  
غير ان ذلك ليس في ذات ما عدم طارعه لا ذات في العدم قبل الوجود بل ذات في شخصه في زمان بعينه ووجوده  
ما يخص في كل زمان ويتبين ان يكون وجوده في تلك الذات الشخصية بعينه في زمان آخر بل يكون لو كان مثل تلك الذات  
لا بالشخصية والاحكام ووجوده في موضع شخص بعينه وان لم يكن كذلك في ذات في ذلك الموضوع الشخص في ذات العقل  
ان يكون لا بعينه ووجوده في تلك الذات في زمانه في رتبة حجرة غير رتبة وليس على تلك القوة النظرية مع الامة  
الغريزية لطبيعية الفطرة العقلية فاذن لا بعد للمعدوم لا بعينه **الاستقصاء** ان ما نحن له هو كسب على  
بعضه الحكمة الباطنية وان شئنا انما الذين سبغونا بالصناعات البرمانية فمرورنا الفلافة الاسلمية  
والبنوانية قد حاولوا تبين الاصل بالاضافات محضه حكيمه است برادهم عن شئ منها بل هو كسبهم وكن  
عليهم كما سبغوا النظر في الوجه الدوني وبلغوا بالبحث الدقيق على انضمام منهم باستغفار المفوض عنه في  
الظهور في ذلك كله وما اعترض عليهم من سبغوا بها من كان له لم يزل الوجهه ولم يحجب اسبل لكونه في العقل في  
فطرة الوجه غير مستأهل السهر ان يكون من مواضع العلم ومدارك الحكمة فلذلك وجوب تلك الاضافات  
منها ان لو اعيد معدوم بعينه فرضا بذكره في هويته وفي جميع له من قبل ذاته ومن قبل غيره من  
الافاضات والعوارض سوي ما يوضع انه مبدا وذاكر معا فيكون هذا ان المتشابهان من جميع الجهات  
على نسبة وجهه بالقياس لانك الهويته متعديته والدم يكن التفاهي من كل جهة بل كانت الهويته التي  
بها استحق احدىها الاختصاص بهادون الاخر بعينه هي جهة الخالف المفروض الانتفا فليكن احداهما  
باني يكون هو بعينه تلك الهويته التي كانت حتى يكون معاد او الاخرى بانه ليس هو تلك حتى يكون مستاقا  
فان كان المعاد بما هو معاد مستاقا وتختلف بما هو متالف معاد او العلة الموجبة ووقع المعاد هي الموجبة ووقع  
المتالف بما هو معاد ما يؤمن بان العدم متوقف الذات والاطلاها وليس للمعدوم ذات متوفرة كما في تلكه قوم  
ليسوا مع فروق التميز وتفضل ان لا يميز في العدم ولا تتمايز المعدومات بما هي عدومات ولا تتباين ولها  
الاستان العقلية في تلك الجهة كما يظن قوم آخرون يتبين انه لا يكون موضوع الوجودين والعدم شيئا حرا

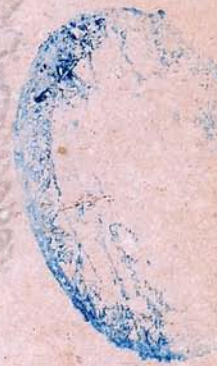
بعضه الحكمة الباطنية  
الاستقصاء



وحفظا وصلة الذات في العدم بل ليس لاكثر بلاشئية الصرفة فامتياز المعاد عن مستألف الموضوع  
 وانما به وانتهى صيانة معاد الكائن من جهة الذات حال العدم فالمعوم لا ذات له والكائن لا كائن  
 موجودا الا لا دون لنفسه فهذا عين النسبة التي تقع النظر في امكانها فان صح فلم يكن ذلك مستألفا  
 وبها متويا في استحقا في ذلك بل هو الاخذ المطلوب في بيان نفسه والكائن من جهة الاسباب مؤدية  
 موحدة الى وقوع المعاد فلم يكن هي بعينها كسبب وقوع مستألف بدله عنه وبإي العقل الا ان يكون ذلك  
 منصوصا فقد اكتمل التوقع للشيئية الصرفة بل اما ان يكون كل منها معادا او لا يكون ولا وجه منها  
 فاني خارجا وصحكت وان عدت الذات في جانبها لكنها تبقى مسمرة في نفس الامر ووجهها الذهني فتتحفظ  
 بذلك الوجه كما لو كان ثابتا في العدم فالوجه الذهني باز ذلك الثبوت الذي يتوهم من ليس من الممثلة  
 فقبل لك الريف فحصلت من قبل ان الموجود في الذهن باطبقة هو الهوية المكتشفة بالمتخصص بالذهنية  
 والاتحاد مع الموجود في الالهيان بل هي انما بعد التجريد عنه الذات والذات في محفوظ في انحاء الوجود وانما  
 الهويات في حقيقة هي المتباعدة فليست الهوية الذهنية هي عين الهوية العينية مطلقا بالفعل وانما ليس كما في المعوم  
 المعاد في ذلك موجود في الذهن كالمستبدا المفروض بذكره موجود فيه انما فليس نسبة المعوم السابق  
 اليها ولى من نسبة الى ذلك المبتدأ المفروض وهذا الخط هو اربعة شريكي السابق بما قاله في الشفا  
 وفي التعليقات فراجعنا ثم اذا وضعه لديك يلزم ان يكون مستألف هو معاد فيكون هو الموجود في  
 بعينه وجدت ان ايجاد مستألف الذي هو اعان السابق الموجود في ذلك الوقت فيلزم ان يكون  
 للوقت وقت من تلك الجهة وهذا العينة في بعض عندك لكن يتوهم تأمل صادق وتوفيقه من النظر  
 بعد ما لم يكن طبع العقل سقيما في فطرة الوجه ومنها ان لو عييد بعينه لزم ان يكون عدمه سقيا  
 وسابقا بالقبس الى شئ واحد بعينه هو وجهه بقا زانيا وان يتخلل العدم بين ذاته الوجه لان ذلك  
 اذا كانت محفوظة في حال الوجه دون العدم فاذا وجد ذلك في الزمان الاول كان ذاته فيه ولذا  
 عدم في الزمان الثاني بلطقت ذاته ولم تتور فيه ثم اذا وجد في الزمان الثالث كان ذاته بعينها فيه فيلزم  
 تخلل العدم بين ذاته الوجه وكنت وجهها مفروضين الذين هما وجه وجه بعينه لذات وجه



بعضها فاذن اذا جاز العادة كان **أ** مثلاً سابقاً على عدمه وهو بعينه سبق ذلك لعدم فيكون هو قبل  
قبله بالزمان وذلك كخبر الدور الذي هو تقدم الشيء على نفسه بالذات ولا حرج ان لو كان ذلك الدور الذي  
وهذا بالدور الثاني فان اعتكف الوهم ان اللازم لكل عدم بين وجودي شيء واحد بعينه فاعتقل ان اختلاف  
الوجود و **ق** اختلفت الذات بالضرورة القطرية فان الشيء الواحد لا يكون له وجودان اذ الوجود هو  
لكل شيء هو عينه معنى انه ليس بالذات شيء بخلاف الوجه والكان غير محتمل من العقل واعتبار منه  
الانتمائية ولبنة الوجود لا أهمية لبرسب العوارض المتواردة التي يتصور تبدلها وتقلدها مع الحفاظ  
الذات لبرسب الذات اللامعة وصره الوجه ثم ولو قدر ان يكن وحدة الذات مع اختلاف الوجه فله  
الصحة الفرق بين أهميته والوجه في جواز الاعاق فلم لا يكون الوجه لنفسه **د** ويكون الوقت ايضا معاداً  
فيكون له وقت ايضا معاداً فيكون ليس هناك وجودان ولا وقتان ولا حدودان اثنان بل واحد  
بعينه معلوم كيف يكون العود ولا انشئية وكيف يكون انشئية ويجوز ان يكون المعاد بعينه الاول وقول  
من يريد ان يبرهنهم ويقول الوجه صفة والصفة لا توصف ولا تعقل ولبسب شيء ولا موجودة  
وان الوقت وبعض الاشياء لا يحتمل الاعاق وبعضها يحتمل لا يبرهن ان فرض الاعادة للمعوم قد يجعل  
غير معاد ويجوز ان يكون ما هو معاد ليس حاله ان اصل قول ملحق بقضية البحث المحصل واما توهم الانتهاء  
بالبقاء فمن السخيف الساقط اذ الذات المنقورة مستمرة في زمان البقاء ولا يكثر تجليل الذهني اليه  
الاجزاء التي يدخل اليها ذلك الزمان في الوهم ويستبعد ذلك تكثر اضافة الذات المنخفضة اليها بالرفع  
فيها فلهذا لم يخل الزمان في الشيء ونفسه انما تحلل في الشيء باعتبار وقوعه في الزمان الاول وبينه باعتبار  
وقوعه في الزمان الثاني وذلك كجمع الحقيقة لا تحلل الزمان في الصفات العارضة للذات والذات  
بالسبب الزماني والذات في ذلك الحق بالحق انما هما الزمان بالذات والشيء بالعرض كحصوله بوحدة محظوظة  
لمستمرة في الزمان لان النفس ذات المنقورة من حيث هي لا تتأثر مستمرة وحيث هي وهذا انه لو عرفت بعينه  
الشخصية لم يحد وقت لا يجانب تلك الهوية بشخصيتها الوقوع في ذلك الوقت بعينه لا محضها به اقصاها  
وكم تعدادها الحاملة لتعدد وبنائها واما ان وجودها في غير ذلك في السبب المتوقفة الى وجودها الشخصي





مسح للخاص بالوقوع في ذلك الزمان بعينه فليس احد من هؤلاء شخصه كان انما ذلك هو معلومها المحصورة التي بها  
حصل الوجه الشخصي تلك الهوية فيكون ذلك مستحيل في ذلك الزمان الشخصي بعينه تارة اخرى اذ هو من لوازم  
تلك الهوية الشخصية فاذا لم يكن ما قد فرض انه معاد هو ليس كذلك لعدم السبق بعينه وذلك السبل لا فوجه بالزمان  
من الشخص الى الامور التي لها مدخل في الشخص وهو من الظنون الكاذبة فانها تباطى به الشخص التي هو نحو وجوده في  
و يكون بحسب شخص امارات لا يصح ان يحد الوقت ومنها بالزمان انما هو ظرف الشخص لا غير انتم الذي بعض الامور  
وبعض الاعتبارات من حيث الخصوص فان اولئك الحمل في الهيئات تتغير باختلاف حواصلها وبالزمان ان  
الحمل كسوادين حصل في موضع واحد ولكنهما بعد بطلان الآخر فالحمل من الشخص بمقتضى ما يقتضيه اليه الوجه  
الذي هو الشخص والزمان هناك من الشخص بمقتضى الامور التي هي امارات الشخص ومطابقة التمايز في ظاهر العقل  
ومصحح عرض الشخص مختلف على انه يصح ان يؤخذ الزمان من اعتبارات ذات الحمل وبقية الهوية  
ومقتضى عملية اللفظة اليها فيرجع الامر الى تكملة الحقيقة التقديرية واختلاف حمل السوادين بالاعتبار  
التقديري فيدخل الحمل بذلك الاعتبار فيبقى التقديرية باختلاف هو في السوادين بالشخص معاد في العلم  
ان لا حصول مثل صورة عرض في محل لثقة الميزة في الحاصل والزمان ولا يمكن ايضا ان يحصل احداهما في زمان  
والآخر في زمان **ب** على ان يستمر ما حصل في زمان **ب** الى زمان **ب** فيجاء الاخوان اذ عند بطلان الارضية  
تبطل الدفاتر اليها واذا بطلت الدفاتر فقد نفق الميزة وكذلك يصح للشئ الزماني تغير زمان وجوده بغير اعتبار  
اي بوحدة الاتصال المعينة بما هو تلك الوحدة الاتصالية ظرف حصول ذلك الشئ فيقال انه بذلك الاعتبار  
من امارات الشخص ذلك الشئ فاذا انقطع اتصاله من حيث هو زمان الوجود بالقطع ذلك الوجود لم يبق الشخص بل بطلت  
الذات في سائر الازمنة بطلت في الذي شخصه بنفسها او ان لا يحدوث من حيث هو ان حدوث ذلك الشئ في زمان  
وتعلقا ارتباطا بشخصه ولا بعد ذلك التي في الزمان تلك البساطة باستحفاظ ذلك الشخص في اتصاله من حيث هو  
زمان الحصول ومنها ان لو عرفت شخصه وانما يكون ذلك باعادة زمانه فيكون ذلك الزمان بعينه قبل وبعدية  
بعد قبلية باطله ليصح وقوعهما في امتداد كالتعجب وليس ذلك السبل السبق الزماني ولا يتصور الا ان يكون  
الشئ ذا الزمان الذي هو موضوع ذلك السبق بالذات فاذا لم يكن للزمان زمان لم يعطف النظر اليه وليس في

تتغير امارات الزمان بالاعتبار  
على ان الشخص  
بغير اعتبار



التي يحصل ازمنة الي للذهنية وهو بين الكسبية فاعلم انه اذا اخذ النوع والحل فيها لمحل فلد فارق اللازما  
واذا كان الزمان متمتع العود فمخصص كذلك العينة ومنها ان لو صح ان تعداد تلك الهوية لم يخصها لم يكن  
الجزم بان الحادث في هذه النشأة وفي كل نشأة انما هو من نفسا فلما فاضه جود القيوم الواجب الذات على  
الابتداء في كل حادث قبل له ابتداء الحكي والكنى ان يقال انه اعادي وهكذا فيما يحولهم قبله في القرون الخالية  
وذلك اعظم الجواد لطريق التسامح ومنها ان اعادة الهوية الشخصية انما يتصور لو اعيدت اجزاء علمها التامة  
التي اقتصرت واستعدادها كان لها بخصوصه وغير ذلك من مضمحي تلك المعلومات وتمت تلك العملية اذ لو لم تكن العلة  
تلك بعينها والاستعداد هو ذلك بعينه لم تكن الهوية لمعاودة به تلك التي كانت بعينها اذ في تلك الشخصية  
ما هو غير علة بعينها فيكشف في ذلك قبل قساده لشار الله وكيف تعا الهوية في غير استعداد المادة لذلك او  
كيف استعداد المادة الهوية في غير تلك المستندة السابقة وتكون المعادة الفاضلة عليها كدليل الاستعداد في تلك  
فلو لم يكن الاستعداد والعلة هما بعينهما لم يكن المعاد والمفروض اعاد يابلي ما يكون كسيتين في تلك الممانعة لذلك  
السابق ويؤمن انه اعادي على العينين له فاذن انما تكون هوية ما عادية لا كسيتين في لوعادات الاستعداد  
والدوار والحركات والدوام والجملة جملة ما سبق في النظام الحكي مما توقف عليه تلك الهوية في الوجود والابتداء  
التي يباينها واعيانها فيكون اذا اعيدت هوية ما صار النظام الحكي لكل من الهويات لمعاودة ولعل غير سبعة الذ  
يقر بان ذلك باطل الظنون واكاذيب اللوام ولذلك بعد هذا الدليل من العظايات بالنسبة للزمان المتوفاة  
**اشارة مختصرة للاشارة خلاص** ان امتناع بعض الحاء الوجود بخصوصه بالنظر للحقيقة لا كونه حقيقة فيتوفاها  
بالذات بل هو الذي يتوحد حقيقة وغير متوحد الحقيقة اذا كانت ممكنة بالذات في حدود لوعة الدهكار لا ليس  
يتا فيه بل في حقيقة ويؤكد ذلك امتناع بعض الحاء العدم بخصوصه بالنسبة لهوية ليس جهرا غير طبيعة الدهكار و  
بالقياس الى امتناع بالذات ليس نافية للامتناع الذاتية ولذلك ان امتناع على القيوم الواجب الذات غير ممكن  
يكون له وجود دمجها ووجه مسبق لعدم او وجوده ران له الحق وانما ذلك لخصوص تلك التقسيمات او امتناع  
على عتبة ممكنة ان تصف بالوجود الواجب او يكون لها وجود هو نفس ذاتها او من ذاتياتها او وجود غير مسبق  
بالعدم سبق بالذات او وجود لا يكون مسبقا بالعدم سبقا دهريا وسرمديا ما هو الصراط المستقيم بالحكمة الالهية



فيمكنه الجوهرية ان يكون لها الوجود في الموضوع وعلى الوض ان يكون له الوجود لنفسه وجوده ونفسه  
 وجوده في الموضوع وذلك من جهة نفسية الناعية وعلى العينية الغير القارة بالذات اعني الزمان  
 لتوحيد الوجود القاري على الزمان بالنظر لا نفسية ان يتقدم بالعدم القاري الى الوجود بالوجود  
 سبقا بالزمان اذ فيه فرض عدم الشيء مع وجوده والكان على مسلك الحكمة اليونانية لم يمتنع بالنسبة لا النفسية  
 لعدم بعد الوجود بعدية دهرية فان استحالة ذلك ليست من جهة نفسية الزمان كما كان امتناع لعدم القاري  
 بعد الوجود بعدية زمانية من تلك الجهة بل انما هو منسب الى آخر وهو انه لا يتصور وعاء الدهر امتدادا كما يتصور  
 فيه الضياء امتدادا مثل ما هو للوجود الزمانية او للذات في الامور التي قبلت في ارض الزمان فذلك يكون  
 في وعاء الدهر الداس بن مسبق فوفقا للسابق على مسبق يكمن ان يصير بقا ثالث فان ذلك من خواص  
 وعاء الزمان الذي هو اقل التخصيص والتحديد ووفقا للشيء انه لا يخصه الى بطبيعة الزمان بل الموجودات  
 كلها سواء نسبت الى جهة من جهة بل كالتقسيم وعاء الدهر وكذلك يمتنع على امتنع بالذات العدم مسبقا بالوجود  
 ولا يصح دمه لامتناع الذات بل هو الذي استحق ذلك واستوجبه فاذا تولفت ذلك فاعلم ان امتناع العود  
 الى استحالة وجود الشيء المستحق لعدم بالعدم مسبق لوجوده بعينه لم يلزم مبادئ الهويات الشخصية فاطلعه اذ  
 يمتنع ذلك على كونه لذاته ولا يخرج من حيث من حيث طبيعة الامكان ومن خواص ارض الزمان ايضا اذ لا يتصور  
 بالنظر لاممية الزمان عودا من جهة اي وجوده في حد آخر غير ما هو حده وبالجملة وجوده مرتين او مرة واحدة  
 في غير حرج وان اعادة الهوية الشخصية المتخصصة بجزء ما من الزمان بعينها المستلزكة لعادة زمانها بعينه  
 كما ان امتناع العدم مسبقا بالوجود مسبقا بالعدم سقاده رايه او الوجود مسبقا بالعدم مسبقا بالوجود  
 السابق بالنسبة الاشياء مطلقا فضلا عن الهوية الشخصية بعينها من خواص وعاء الدهر فقط لانه لو لم  
 ايضا اذ لا يتصور وعاء الدهر بقاات مسبقا من مرتبة بل انما ساقية وحرث مسبقية بازائها  
 فهو لعدم بعينه يمتنع من سبلين عدم امكان ذلك بالنظر لا العينية واما وعاء الدهر ان يطاعه في ذلك  
 ونبتا في ذلك مخصوص بعينه الوجود كونه بعدا لعدم بعد الوجود فاذا ان يؤخذ الشيء بعينه من حيث هو  
 ويقال ان طبعه يقتضيه امتناع ذلك الوجود بالنظر اليه يؤخذ الشيء المتين الشخص من حيث هو لعدم الوجود

بقا العدم بعد الوجود



وقال هو باعتبار التقدير بهذه الحقيقة منسج الوجه المعقود بعد عدم وذلك المنسج ليس لهية ولا لدمزول غير لهية بل  
هو لازم لهية الموصوفة بالعدم بعد الوجه وليس ذلك خرق لما يقتضيه طبع المكان وانما خرق طبع المكان  
ان تحت النظر لما ذوات الحكم وجودا في الاطلاق او خصوصه او الوجود في وقت ما في الاطلاق او خصوصه فان  
ذلك فوجب لنا يحصل له يزاره ديانا ذلك الوجود في ذلك الوقت ايضا امتناع وجود او عدم خصوصه فلا  
صاد عنه بل ربما يوفق البه الغرض فاذن المعدوم بعد الوجه بمنسج ان يحكم عليه بهجة العود والتكليم بان الحكم  
على المنسج بانه لا يهكم الحكم عليه فيكون متناقضا قد كنا اسلفنا في العقد فيه بان الحكم على ما بمنسج بانه لا يهكم  
وجوده بمنسج من حيث كونه متناعا وممكن من حيث كونه متصورا من جهة الامتناع ولا تناقض بينهما لا خلاف في  
وقد فاس بعض لفظة الحق المتشبهة بالمتكلمين اعادة المعدوم عن التذكر فقال متصور بعد زواله وعوده في  
التذكر قد يكون واحدا فالمعدوم كذلك في ذلك باطل لان التذكر لا يتصور الا مع بقاء التذكر في الذهن وكل  
العدم من الالتفات الاول اليه الالتفات الثاني فلا يكون هناك حصولا فضلا عن الاعادة وحينها  
لم يكن ان يكون شي بابقا اصلا ان الواحد هناك هو معلوم لا العلم به اي الصورة الذهنية بما علم و  
المعلوم لا يستلزم وحين العلم افليس العلوم معلوم وحده متشبهة **محمد** امتناع العود له في  
التي يشبه ان تكون شرط الفلسفة في لفظة من امثلة امتناع ان يكون له بعينه وجود ان زمانه  
يتخلل زمان ليس هو فيه موجود الامتناع ان يوجد له بعينه بعد عدمه وعاء الدر بعد الوجه فانه يرجع  
ادعاء الامتناع لمصلحة في انه ادعى تصور ارتفاع الوجود وعاء الدر اصلها  
الواقع والمتصور هو ارتفاع عدم عن وعاء الدر فقط فالوجود ليطر على اللبس وادرياما جوة  
في وعاء الدر فلا يميز عليه عدم فيه وان انقطع وجوده في اثنى الزمان لا يخصا به زمان معين هو  
الامتداد الزمان ولا امتناع وجوده في المعين بعد ارتفاع وجوده عن اثنى الزمان بحسب الواقع الى امتناع  
وتجوز بعد ما يتجهما هير في لفظة عدم الطاري فانه ايضا يؤول الى عدم عدم حصوله في تقدير امر هو غير  
محصل في نفسه فقد في سمعك ما هو مرق في معنى عدم الطاري وسبعا من ضرب من البسيط ان التغير  
العلم وفي الفضل والرحمة والانت لدارك العائمة الوهانية غير متعوضة الرجعي الى عالم تالفه من حقائق العلم ودرار

في تقدير حصول

الوجه الثاني



واسرار الحكمة **وعسى** ان الله يفضله بملء لسانه المصاب من اكمال الدين واتمام النعمة بشروق شمس حق وظل  
 افق اليقين من مشارق النوار والافق المبين فبينت لك حيث يحسن ان يسطر القول في معاد النفوس  
 وكيف يجمعها الى بارئها في الشئتين ان الحشر الجسمانية الشاة الاسخرة انما يكون بان يجمع عبده الاجزاء  
 لهاوية من اجسادها الباقية بحكمة وتيقن عليها صورة هائلة صورتها التي كانت مع عليها في هذه الشاة  
 فخرج اليها بحسبك الصور تعلق النفوس الباقية تحت المجردة وبامرنا بارئها ملائكة تلك الاجساد وارسلنا  
 ما اشارت في امرنا الحشرية احوالها بان ولى امورنا في السيادة والمعاد على ما ينبغي منه الايات الغريبة  
 في الكتاب المجيد والحداديت الصحيحة في السنة الشريفة فترقب الخازن الوعد بفضل الله في بعض المساق  
 من ذي قبل اني لمك رغبة ربي لمن شتر قبيل **بذلك تصوير** من اناس من تعوذ التقليم لم يأت في النظر في الحكمة  
 والدجهد في العقليات وسع الحكماء الكرام والفكر في العظام يقولون كل ما وقع سمع من غرائب عالم  
 الطبيعة فذرة في بقعة المكان ما لم يدرك عنه قائم البرهان ولم يميزه المكان بين الجواز العقلي اى عدم  
 الضرورة لاحد الطرفين عند العقل في المكان الذاتا وهو سلب ضرورة الطرفين في ذاته فظهر ان الاصل  
 فيهما لا يميز بين وجوده او امتناعه هو المكان وحيث لم يكن لغزيرة مسلك السبل ما حاولنا لبط تبيان  
 لا يروق اصله مثبتة الاغراض في ارض الغزيرة الانسانية وهو امتناع وجوده وعدم بعينه تثبت بهذا  
 الظن الذي هو اوهن نتيجته عنك بكون الوهم بربنة في المكان فيقال لهذا المشتبه وان لم يكن باهذ  
 يستحيل ان يستحق فضل الشئ فيكون طنة ان اريد بالاصل في قوله كذا ما هو متبع الكثرة المرجح فكون  
 اكثر ما لم يتم دليل على احتماله ووجوبه ممكن غير لا ولو فرض كذلك فغير نافع اذ يجوز ان يكون هذا امر  
 الاقل وان اريد به معنى ما لا يؤيد عنه الدليل على ما هو مستعمل في صناعة الفقه واصول الفقه فهو ما  
 بهن اذ الوجوب والامكان والامتناع ليس شئ منها اصلا بهذا المعنى بل كل منها مقتضى كثرية موضوعه فاعلم  
 البرهان بان الشئ من اى حكي لم يعلم حاله وما قال شركا ما الت بقول في الصناعة معناه ان ما لا يربط على  
 ولا على امتناعه لا ينبغي ان ينكر بل يترك لبقية الامكان العقلي الذي مرجعه الاحتمال في باودي الاما والامكان  
 العام بالاعتناء بالواجب والامتناع لا ينفك عنه لانه لو اعتقد امكانه لذاته افليس اقوالهم ان من تعوذ الصدق من غير

على الخلق والاعمال

بذلك انما اشار الى انما ينفذ  
 انما صدر من تعوذ من غير  
 من انما فعل القبح في غير ذلك

بذلك انما اشار الى انما ينفذ  
 والامتناع من التعوذ من غير  
 وهو انما يقال ارجو

الاعتناء بالامام تأملوا بعض  
 علم المصنف اليه ١٢



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
في الحقيقة والواقع  
في الحقيقة والواقع

دليل فقد انسلخ عن الفطرة النبوية وتعجنى الفاظ شريكنا السابق الفاضل لما عالج الباري افضل محمد بن موسى  
 اليونانية من الفلاسفة الاسلاميين الرئيس الجليلي بن سينا حيث يقول في كتاب الاستبصار ان يكون تكسك  
 تبرؤك عن العامة هو ان تبرؤك عن كل شيء قد كنت في غيرك وليس في غيرك بل فيك قد جليت ذوقك  
 في نقدك لم تلم بمن يدرك شيئا بل عليك الاعتصام بحبل التوقف وان ازججت استغفاراً وادعاً سمعك لم يزدك  
 تبرؤك احتمالاً لك فالصواب ان تستر في امثال ذلك البعثة الامكان لم يزدك عندنا قائم البرهان  
**خاتمة مسكبة** طريقه الطيبي محمد بن محمد بن اللطيف بن العنبر وغيره الكسار بالظواهر في الفلسفة اليونانية  
 اعلم اني لم يصب الحكمه باطبيعة وانما هي شئ حكمه ولا حقيقة العلم وانما هي شئ معرفة ان لمهية قد تولى  
 في الآتي فمن جهة الوجود في الدعيان ولا تتصور مطلقاً عن الوجودين معاً كما انهما رجا عريت عن السالحي  
 من جهة الازل عن الوجود في الاشياء الخارجية ولم تعرف تلك جهة عن الوجودين معاً على الاطلاق والتعوي في الوجودين  
 معاً عن جهة في الفلاسفة منسج بالنظر لا مهية بالغير وعلى سبيل الاتفاق من جهة ان جملة الطبائع وقاطبة  
 منقولت مرتبة في الازمان العالوية اية الالابالذات فان لمهية كما لا تأتي ان تتصور عن الوجودين معاً  
 بعد ان كانت تلبس بمطلق الوجود وانما يتبع عليها ذلك جهة علمه خارجية الامهية الزمان فانها تسخنا تأتي ان  
 تتصور عن الوجودين معاً عن مضمون في الاعيان ايضا بعد ان كانت تلبس عنه تلك بسيرة منهم يتبع ذلك في الالابالذات  
 بالنظر لا اية مهية كانت فان الاضاف بطبيعة الوجود الى ارتفاعه والعدم ممكن بالنظر لا اكل مهية امكانية  
 ثم العدم الظاهري بالقياس لطبيعة مطلق الوجود الى ارتفاع الوجودين معاً عن مهية من بعد التلبس منسج بالنظر لا  
 اية مهية كانت واما العدم الظاهري بالقياس الى الوجود العيني فلم يتبع بالنظر لا مهية اصلا الا الزمان فانه  
 يتبع العدم العيني الظاهري عليه بالنظر لا نسخ مهية وليس كذلك تجوهر البسيط المجردة كالفلسفة الناطقة المجردة مثلاً  
 فان عدمها العيني الظاهري انما يتبع من جهة عدم المادة كاحدة لا مكان ذلك العدم قبل حدوثه لا بالنظر  
 لانفسه حقيقة ولا اري امتناع التعوي عن الوجودين معاً بالنظر لا امهيات مطلقاً ممكنة التبرؤ عن اهلهم  
 واما الذي يهدر الى الصراط المستقيم وهو محجة الحكمه الالهية البيضاء وشبه ان يكون باطبيعة طيبي للفلسفة  
 اليونانية فسيب ان يقال ان اوجبة الوجود مختلفة الطبائع ومختلفة الاحكام وان بنى التعوي وبني التعوي

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

في الحقيقة والواقع  
في الحقيقة والواقع

في الحقيقة والواقع  
في الحقيقة والواقع  
في الحقيقة والواقع  
في الحقيقة والواقع



العربي عن الوجود كذا في الدونية فقام فامرته بعد ما ان تقرر وتجوزت جعل الحاصل قد تصور عن الوجه العيني  
في انفي الزمان بالاضافة الى الاشياء الزمانية واما في وعاء الدهر فاما لا تصور عن الوجه الدهري بل انما  
وجودها ولها العيني عن الوجه غير ذلك الزمان على معنى عدم التلبس بالوجه في زمانه وعاء الدهر  
والضابطان لتصور عن الوجه للمواد الزمانية كما يمكن بالنظر لا يحدث اذا كان ماديا لمجرى الزمان  
ويرجع معناه في الحقيقة الى الاختصاص بزمان ما واما بحسب عاء الدهر فيتم تصور لهية عن طريق مطلق الوجود  
ارتفاع مطلق الوجه عنهما بعد ما ان تقرر وان امكن لها بالنظر اذا كانت العدم رسا وعاء الدهر  
لا تصور اصله وهو العدم ان عدم التلبس بالوجه فان العدم الطاري على الوجه في وعاء الدهر غير متصور  
على انما يتصور في وعاء الدهر العدم استبقى على الوجه فقط واللازم ان يكون بحسب عاء الدهر طافا واما  
وذلك يستلزم الامتداد في وعاء الدهر والقول بسنفا به في جهالة واما ان ذلك لا ينسحب على مطلق  
الاصلي وعاء الدهر فقط فمهمة عدم متصور في الامتداد فيه او بالنظر لا نسخ ذات لهية ايضا  
ان است اذا تجوزت حقيقة التصورية لا تبطل بل لا يفقد بل هو نفس الامر ان لا يصح ان لا يكون  
له حقيقة كلف للعدم وقد صار هو ذا حقيقة في نفس الامر في كل اسباب النظر وموقع اعمال للتوجيه وعلل الغرض  
اهتمت في نفسه بالجدس الصائب ثم العدم العيني الطارئ على لهية في وعاء الدهر ايضا من كمال العدم  
بالقياس الى الوجود في معانيه لعين ما كثر عليك عدم متصور في الامتداد فيه بل يحدث الزمان الذي يثبت وجوده  
بالقطع استمراره في الزمان ليس تصور لعدم عيني طار في وعاء الدهر وانما هو متصرف في وعاء الدهر لوجوده الذي  
في زمان وجوده بعد العدم وهذا الوجه كخطا في جهة من وجه عا هو وجه لا با هو كثر او غير كثر وهو من جهة  
وجه دهر في ثارة باعتبار انه متصرف في الزمان ومرتبط بالوقوع فيه وهو بهذا الاعتبار وجه زمني فيقول  
الكثر واللافتى ولا يتلبس بكسب الوعاء متفقد من غير النقص والتجدة وبالوجه في زمان آخر  
اصل في الازال والاباد وذلك الوجه اعتر الدهر هو في زمان حصوله لا كما يصح العدم الطارئ بالقياس  
العدم سبيلين احدهما عدم الامتداد في وعاء الدهر وثانيهما ان ذلك انما يتصور بالقياس الوجود  
ذلك الشيء هو وجه في ذلك الزمان اذ الوجه في غير ذلك الزمان مرفق في الازال والاباد فكيف يكون فظا

اصلا في الزمان وعاء الدهر غير متصور  
ان يكون له كماله في نفسه  
فان في وعاء الدهر الطارئ على الوجه  
انما هو كثر او غير كثر وهو من جهة  
وجه دهر في ثارة باعتبار انه متصرف  
في الزمان ومرتبط بالوقوع فيه وهو بهذا  
الاعتبار وجه زمني فيقول الكثر واللافتى  
ولا يتلبس بكسب الوعاء متفقد من غير النقص  
والتجدة وبالوجه في زمان آخر اصل في الازال  
والاباد وذلك الوجه اعتر الدهر هو في زمان  
حصوله لا كما يصح العدم الطارئ بالقياس  
العدم سبيلين احدهما عدم الامتداد في وعاء  
الدهر وثانيهما ان ذلك انما يتصور بالقياس  
الوجود ذلك الشيء هو وجه في ذلك الزمان  
اذ الوجه في غير ذلك الزمان مرفق في الازال  
والاباد فكيف يكون فظا



وذلك ما هو متفق عليه من ان النفس هي التي لا يكون لها الصفة بطبيعة الوجود الباني يكون موجودا في زمان  
جميع الازمنة وان صرح بذلك الاعتبار عن ذلك الوجود وانما الاعتبار في هذا الاعتبار في ظاهر العقل  
باني يؤخذ به وهو ذلك ان النفس لا يمكن ان يكون في الزمان وهو بهذه الطبيعة  
في عوار الدبر والزمان كسائر الكليات الممكنة في ان طرأ العدم عليها في عوار الدبر طرأ اذ هو ثابت  
حيث ان عوار الدبر يرتفع شأنه عن صفته لتصور الطرفين والوسط والامتداد واللاتماد فيه لا خصوصية زائدة  
لمية الزمان ليس في تلك الطبيعة وانما خصوص مية الزمان فيفرض امتناع طرأ العدم على الزمان فيكون الوجود  
طرأ زمانيا يكون كالجسم قبل العدم قبله رتبة فان ذلك يتحقق في طبيعة الزمان بنفسه وليس  
سائر كميات في هذه الحالة كما يتحقق عليه بنفسه ان يسبق ووجود الوجود بزمانا وانما يكون  
في ذلك النظر لاسخ طبيعة السابق الدبر فقط وليس هذه السمة كسائر الكميات وهذه المعاني اثبات  
في ثقافة البصرة وشهادة السجود وانما المراكز العامة المحذرة العزلة بقية لصاب السبل في الجرم  
من ادراك في تلك الحقائق ونظائر فعلك استنفاة غشاوة الوهم والتمسك بالضرعة الي واهب  
العقل فان تلك الدرجة من العروة الوثقى لهذه النفس المحذرة وبها النسبة لنا بالروح لا بفكر العلوم  
في وعاء النفس الدائمة ولقد تدرت العالين المسافة التي منتهى من الصراحة الاولى من كتاب الاقضية



في العقل لا يمكن ان يكون العقل **مجردا** بل هو **مركب** من **مركبات** بسيطة  
 من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة  
 بل هو **مركب** من **مركبات** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة  
 بل هو **مركب** من **مركبات** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

الامر وانما جهة العقل لا يمكن ان يكون العقل **مركبا** من **اشياء** بسيطة بل هو **مركب** من **مركبات** بسيطة

النسبة بينه وبين **اشياء** بسيطة **مركبات** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

مشهور في العقيدة **بسيطة** وهي مركبة من **اشياء** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

العقل البسيط فهو من **اشياء** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

ويرجع الى كون تلك الصفة له او كونه على تلك الصفة من **اشياء** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

نفس وتقررت حقيقة في مرتبة المعقدة على مرتبة الوجود وهي القادر على ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

العقل اصلا ومشهور في مرتبة المعقدة على مرتبة الوجود وهو القادر على ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

الاعيان او في الذهن وهي مرتبة المعقدة على مرتبة الوجود وهو القادر على ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

اولي هو الوجود على الإطلاق او ليس هو الوجود شيئا **مركبا** من **اشياء** بسيطة من الاشياء فان العقل لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

او ليس عدم تلك المقام باعمال البسيط في العقل البسيط وهو الحق بالاعتبار ثم باعتبار البسيط في

مغلط في المعارف النظرية والعلوم التصديقية ومفهومها ان المقامات الحدية والبرهانية والكانت

كمرتين في الحقيقة في غير الحاظ الذي هو طرف المخلط والعترة في طرف الوجود فاسول عن جوهر الحقيقة

يقال هل العقل اي عقل مرتبة العقل والجواب نعم اي بعض مميزات جوهرية هي العقل وهي مرتبة هي اجتماع

التقيضين والجواب بلسل لا ممتدة متجوهرية هي اجتماع التقيضين واذا ثبت ان الشيء كالعقل مثلا

وقد كانا نريد ان نذكر ان العقل البسيط هو الذي لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

فان كان العقل البسيط هو الذي لا يمكن ان يكون **مركبا** من **اشياء** بسيطة

كمرتين في الحقيقة في غير الحاظ الذي هو طرف المخلط والعترة في طرف الوجود فاسول عن جوهر الحقيقة











فان قيل لو كان الوجود هو نفس الموجود لكان له مصدرية لا تنزاعية ومطابق لكم بعبارة همدية نفس ذات همدية الواسعة  
فان قيل لو كان الوجود هو نفس الموجود لكان له مصدرية لا تنزاعية ومطابق لكم بعبارة همدية نفس ذات همدية الواسعة  
فان قيل لو كان الوجود هو نفس الموجود لكان له مصدرية لا تنزاعية ومطابق لكم بعبارة همدية نفس ذات همدية الواسعة

بان الوجود مطلق الفطري هو نفس الموجودية لمصدرية لا تنزاعية ومطابق لكم بعبارة همدية نفس ذات همدية الواسعة  
طرف الوجه لا همدية الواقع مع مفهوم ما غير ما الضمير والتميز والتمييز السفلي والتميز حيث يرتفع من ان  
الوجود هو ما به الحصول لا نفس الحصول واذا لم يحصل ما نلناه عليك حسب ذلك ان ذلك العزق ليس من صفات  
النسبة الحكمية عن غيرة الهلالية البسيطة بما به عود ولا يستحق احد لكل عقد عند قدام العداة متوافق مع الوجود  
فان قيل في النسبة والنسبة الداجية والنسبة وعدة مختلفة فيكون في ما رتبوا اجزاءها من اجزاءها اهم ان نسبة الترتيب  
هو مورد الحكم بينهم وكانت قد توفيت اية رتبة فاصح فالمسقط في الاعتبار هو الوجود او العدم والربط بين  
لفظة في احد الجانبين وهو رتبة النسبة الحكمية الربط بينهما واجزاء القضية هي الحاشيتان والمركبة الربط بينهما  
وانما الافتراق بحسب طلة الدخار جمعاً البسيطة والتلف احد في المركبة والمركبة في الوجود والعقد في ما غير  
ثم ما استثنى في ما يتوهم ان العدم اذا اخذ في خبر الحمول كقولنا زيد معدوم لا يتصور العقد للموجود بما في الوجود  
للموضوع وان لو اعتبر سلباً كان مفارقة سلب القدم عنه وهو صفة مقصود اذ لو ترجع السلب لذات  
الموضوع كان معنى سلب الموضوع غير نفسه وهو ليس معنى العدم بل هو معنى آخر غيره ولهم تعليله بان يقال  
هو سلب في نفسه لانه معدوم وانفسه فقلت قد تحققت الزمعة العدم هو سلب في ذاته وانفسه  
في نفسه لا سلب في نفسه وسلب الوجه عنه فان ذلك في خبر الهلالية المركبة ومعنى زينة معدوم هو انتفاء  
في نفسه وهو من سوابق الهلالية البسيطة لا نبوت انتفاء في خبر يكون من موجبات الهلالية المركبة وليس  
استغراب اذ عارض في السلب مع استغراب ان يتصور لمرتبته الحقيقية في نسخ ذاتها مع عزل النظر  
عن الوجه وسلب في نفسه دون اضافته الى نبوت ذلك الشيء ليس مقابل التوراه صادر عن حال  
هو الحقيقة في جوهر مع عزل النظر عن الوجه فراجع ان جرت في السلب من المشيئة الهية  
لا يتكررون ذلك لتصلهم الى الوجه هو تحقق نفس الذات لا نبوت في صفاتها فالعدم الهية سلب  
نفس الذات انتفاء في نفسها لا سلب مفهوم ما عليها ومن حيث تعرفت فاحكم ان كل عقد محلي  
بما هو عقد محلي فحقه ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب  
العقد اما ليس عقد ابا بل عقد اعتبار تلك النسبة اذ بها يرتبط الحمول بالموضوع وبغيره من صفات العقد افعال

فان قيل لو كان الوجود هو نفس الموجود لكان له مصدرية لا تنزاعية ومطابق لكم بعبارة همدية نفس ذات همدية الواسعة

الحاشيتان للتصديق والتكذيب



بالقول محمد المصدق والكذب والصحة متعلقان بالادراك التصديقي كما با وسلبا **يا** قول بني متعلق بالادراك لا كما  
كما يقول من ليس من حزب الحق ولا من رجال الحكمه تجري الموضوع والمحمول في العقد المحل مجرى المادة والنسبة بينهما  
تجري مجرى الهيئة التي هي اخرى الصدوق ولهذا ما نه يجب محلهما العقد المحل الذي له صلوح ان يقع متعلقا  
للتصديقي او الكذب وهي مضمنة في متعلق التصديقي وملاحظة بالتبعية لا عيا الاستقلال وليست حين ما يتعلق  
الادراك التصديقي بالتصديقي متصور بل انما يكون ذلك لو كان قبل او بعد او في صورة ان لا يكون له  
من العقود جزاء خارج من النسبة بل ان يكون في الهيولى المركبة هي الحاشيتين تنقسم نسبة اخرى هي الوجود والعدم  
الابط وليست في الهيولى البسيطة ولذلك ما نه يخرج مفادها الى تحق الموضوع البسيطة في نفسه ومفاد السلبية  
الى تحق المحل للموضوع او انتفاء عنه واما ما احترقته المتبعة وسكتة الوقوع واللاوقوع واعتبره اجزاء الراجح  
فلت اري اضافة الوقت بالحق عنه ولو بالتوهم من سكتة المحصلين واما هذه في الفلسفة من احدث  
مفلسفة الحديث **تبيين عقلي** نسبة ان يكون نسبة عقود الهيولى البسيطة الى العقود الهيولى المركبة فباب  
التصديقي نسبة احد الى السوم في باب التصور فلما ان احد وتغير الذوات في التصور والسوم الواحد  
فذلك عقود الهيولى البسيطة تحيط الذوات في التصديقي والعقود الهيولى المركبة اوصاف الذوات وعرضها  
ففي نسبة التشبيه الهيولى البسيطة كما انها واحدة وتصديقية واحدة وكما انها هيولى بسيطة وتصورية وهيولى المركبة  
كما انها رسوم تصديقية والسوم كما انها هيولى مركبة وتصورية ثم كان ايجز من هذه النسبة الهيولى البسيطة الحقيقية  
ما يوطئه هو التصديقي بجوهر الذات بحسب نسخ التجوهر دون المتصور وان كان هو ايضا يعطى التصديقي  
بنفس الذات في ظرف الوجود **التمهة وقصيلة** وان سالت الصواب فتبين ان لا يعيب الا سهل  
البسيطة الحقيقية فان مطلب هي البسيطة الحقيقية يستتبع مطلب هي البسيطة المتصورى كما وسلبا هو الا واما  
ولا يتصور ان يقيم من قولنا في الهيئة البسيطة الحقيقية الان ان يتوهر او العقدة متصور مثله انه يتم بحد  
ثبوت التجوهر والصور للموضوع بل ان غير اعطاء التصديقي بنفس تجوهر الموضوع في ذاته ونفوره في نسخة  
المستبعد لكون المصدر المستبعد واما تجزئتم ايراد المحل للظروف العقدية فان طابع العقد تنضم  
طابع التصديقي يقتضى التعلق بالعقد لانه حوول محال مفهوم ما عليه سواء كان نفسا او شيئا او ايقانة

الحيث



او من عوارضه انه حيز لغير العقد مملوكا فالعقل نجبره مفهوما واورا بقصد الحكماء عنه وحاول اعطاء  
 التصديق به للضرورة للائحة للعقد جهة طبع العقد لا بالقصد الاول واما في الهلية لمركبة فانها  
 الموضوعي وتقوم بالعقد الاول وان كان المحمول نفس موضوعه كما في حمل الشيء على نفسه او حيث يقصد الحكماء  
 بنفسه فيكون مرتين بلما ظاهرا بعينه فيكون موضوعه وفي حيزه مملوكا بالقصد الاول فاذن قد استبان لك ان  
 المحمول في الهلية لمركبة بالقصد الاول وفي الهلية البسيطة لمركبة طبعه ما يتعلق بالقصد في جهة ان  
 طبع العقد لا يقع اقصد اعطاه الا بذلك الاعتبار **اذا كانت اساسية** الوجه الرباطي يقع بطلب  
 على معنيين باشتراك اللفظ احدهما ما يقابل الوجه المحمول اى وجه الشيء في نفسه ما يستعمل في مباحث لغوية  
 وما يقع رابطة في الهلية المحلولة والاشكالية الدخالية التي هي جهة العقود ووجه الشيء نسبيا  
 ويماين بالحقبة النوعية الوجه المحمول اى تحقق الشيء في نفسه الذي هو وجه الشيء على الإطلاق والآخرة  
 هو احد اعتباري وجه الشيء الذي هو وجه الشيء النسبية في نفسه وليس معنى التحقق الشيء في نفسه ولكن  
 على ان يكون في محل او فئان او حادثة عند او غير ذلك اعني بذلك ان تحققه في نفسه من جهة اللابان يكون  
 كذا انه كما في تحقق الحقيقة القائمة بنفسها على سبيل شأن العقود المحصلة للطابع المبهمة لانه المحقق الرباطي كذا  
 هو تحقق الشيء في نفسه وذلك يقال وجهه البياض في الجسم وجهه المعلوم للعرض او وجهه المعلوم عند العالم  
 اذا امراد هو وجهه البياض في نفسه لكن في الجسم اذ وجهه العرض في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه  
 ووجهه المعلوم في نفسه كذا ان يكون منتسبا الى العلة فمن متحقق ان وجهه المعلوم في نفسه  
 من حيث هو معلول هو بعينه وجوده منتسبا الى علة وجوده المعلوم في نفسه كذا بما هو مكتشف في  
 العالم فاذن هذا الوجود الرباطي ليس طابعه ان يباين تحقيق الشيء في نفسه بالذات بل  
 انه احد اعتباراته التي هو عليها واما الوجه الرباطي الذي هو احد الرابطين في الهليات  
 المركبة من العقود في طبعه نفس مفهومة ان لا يفيد تحقق الشيء في نفسه اياك اعني بقوله  
 ان الوجه الرباطي بالمعنى الاول بما هو كذا يقع في الهليات البسيطة حتى يكون فوكذا السبيل  
 موجود في الجسم عقد اهليا بسيطا فان ذلك لا يكاد يصح بوجه بل انما اعني وجه الشيء الذي

الا ان المالك لا يملكه  
 الا ان المالك لا يملكه  
 الا ان المالك لا يملكه



هو كودنيكول  
او الفاني هو الفانيك  
طبيخ الحبوب هو الحبوب  
الحبوب هي الحبوب

[illegible]



في مستقبل القول ان وجوده لا يتوقف على وجوده بل يتوقف على وجوده بل يتوقف على وجوده بل يتوقف على وجوده  
معلول مطلقا هو وجوده لعلته وان وجوده لا يتوقف على وجوده بل يتوقف على وجوده بل يتوقف على وجوده  
فان لم يكن حرا ما وياتها ومفارقاتها موجودة لا لذاتها بل لغيرها الذي هو فوق الذات المتفوقات و  
مستقبل القول الى المستغليات عنده محض وحمل ذكره فاذن لا وجود لذاته الا اذا كان الوجود لا موضوع  
له فيكون هو وجوده بنفسه لا وجوده بشئ غريب فاذن لا وجود لنفسه في محال الامكان كما لا وجود بنفسه محال  
ففيها الوجود المحمول الذي هو رابط غيبا بغير الوجود رابط الذي ليس محمول بوجه ما اصلا فاذن  
لذاته ليس ان العيوم الواجب بالذات جل جلاله كما ان الوجود بذاته ليس هو وهذا السد من كرام  
المسائل الايوبيات ومن شرافات الايات العقلية البينات التي برزوا في مشرق في سموات النفوس  
العائلات الفادسات وهي مستوفات في رحمتها الروحانية وتبليها لينا اكرم البقية النورية في عالم العقل  
بما فيه من البهجات المعجيات ولذلك ربما تجلنا بالالفاظ الالهية بذكرها والجداب التستر السبا **وقد**  
ربما لو كانت اذ كان الوجود رابطا في العلية المركبة ورجع مفاد العقد الى ثبوت المحمول للموضوع فيزعمون  
وجود الوجود للغير لا يتحقق فيه فلا يلحق اثبات العدميات للموضوعات ثم ان ثبوت الموضوع ثابت ايضا  
للموضوع فيكون له ايضا ثبوت ثابت هو ايضا للموضوع الى اللانهاية وانا قد كشفنا فيما نلونا عليك من قبل  
فسيروا الان فقد تكلف ان ثبوت المحمول للموضوع ليس هو وجوده في نفسه ولكن للموضوع كوجوده  
لما لها جبر سيزم وجوده في نفسه بل انما هو انصاف موضوعه الى الوجه رابط فيجوز ان ينصف المحمول  
بالعمى عما له ثبوت في ذهن ما و اللانهاية في ثبوتات ثابت بانبات اعتبار العقل في المحل فثبوت  
للموضوع بالذات ولم يتحقق بالعقد لم يكن ان ينسب الى الموضوع وحكم بنبوته له فاذا اقلنا ان كانت  
فقد تعقد مفهوم ثبوت الكتاب للذن على انه اداة ليلي طحال الان في الكائنات و مرة لتعرفها لا على  
انه ملحوظ بالانفاس ومقول بالعقد فلا يمكنه عند الاستعقالات من احوال ذلك الثبوت والاعتقاد  
ان ينسب الى الموضوع بالثبوت واللائثوت فاذا قلت ثبوت المحمول للموضوع كذا فقد جعلته منطوقا  
النه بالانفاس و ملحوظ بالعقد لا بالنبوة وليس انصاف الموضوع بالمحلول الذي لا يقع الا بين اثنين

هذا هو الوجود المحمول الذي هو رابط غيبا بغير الوجود رابط الذي ليس محمول بوجه ما اصلا فاذن  
لذاته ليس ان العيوم الواجب بالذات جل جلاله كما ان الوجود بذاته ليس هو وهذا السد من كرام  
المسائل الايوبيات ومن شرافات الايات العقلية البينات التي برزوا في مشرق في سموات النفوس  
العائلات الفادسات وهي مستوفات في رحمتها الروحانية وتبليها لينا اكرم البقية النورية في عالم العقل  
بما فيه من البهجات المعجيات ولذلك ربما تجلنا بالالفاظ الالهية بذكرها والجداب التستر السبا  
وقد ربما لو كانت اذ كان الوجود رابطا في العلية المركبة ورجع مفاد العقد الى ثبوت المحمول للموضوع فيزعمون  
وجود الوجود للغير لا يتحقق فيه فلا يلحق اثبات العدميات للموضوعات ثم ان ثبوت الموضوع ثابت ايضا  
للموضوع فيكون له ايضا ثبوت ثابت هو ايضا للموضوع الى اللانهاية وانا قد كشفنا فيما نلونا عليك من قبل  
فسيروا الان فقد تكلف ان ثبوت المحمول للموضوع ليس هو وجوده في نفسه ولكن للموضوع كوجوده  
لما لها جبر سيزم وجوده في نفسه بل انما هو انصاف موضوعه الى الوجه رابط فيجوز ان ينصف المحمول  
بالعمى عما له ثبوت في ذهن ما و اللانهاية في ثبوتات ثابت بانبات اعتبار العقل في المحل فثبوت  
للموضوع بالذات ولم يتحقق بالعقد لم يكن ان ينسب الى الموضوع وحكم بنبوته له فاذا اقلنا ان كانت  
فقد تعقد مفهوم ثبوت الكتاب للذن على انه اداة ليلي طحال الان في الكائنات و مرة لتعرفها لا على  
انه ملحوظ بالانفاس ومقول بالعقد فلا يمكنه عند الاستعقالات من احوال ذلك الثبوت والاعتقاد  
ان ينسب الى الموضوع بالثبوت واللائثوت فاذا قلت ثبوت المحمول للموضوع كذا فقد جعلته منطوقا  
النه بالانفاس و ملحوظ بالعقد لا بالنبوة وليس انصاف الموضوع بالمحلول الذي لا يقع الا بين اثنين



الحسين له حاشية للمعنى فلذلك امكنك ان تنسب الى الموضوع وتقدر له نبواً او موحداً كيرجى الامر لان يكون  
ذلك النبوة الاخرى ان تعرف حال النبوة الاول فلا يكون معقولاً لكونه لا يوافق اولاً انفساً اليه  
نبوت النبوة كذا فقد فاقك كما شئت ان لا بالعرض وامكنك ان تعتبر للنبوة الاخرى نبوتاً ثانياً وهذا  
فاذن تعقل النبوة الثانية يتوقف على تعقل النبوة الاولى بالصدق وتعقل الثالث على تعقل الثاني كذلك  
والعقل متناهية طاعة فثبت **النسبة الحقيقية** الى الخلق ما حكم به نزلنا وما السابون ان المحول باهر هو لا ليس  
وجوبه في انفسها الا وجود الموضوعات انما في نفسه بذلك وجهه في انفسها هو عينه وجوداً لموضوعاتها  
في الارض اذ المحول باهر هو محمول ليس له وجهه في نفسه كونه لموضوعه ذلك المحول بل انه لا يوجد في نفسه وانما يتصور  
هناك الوجه الى الابن لموضوعه والمحمول فانه نبوت للموضوع لا وجهه في نفسه ووجهه في نفسه هو انه ثابت  
للموضوع فوق بني قولنا وجهه في نفسه هو وجهه لموضوعه وبني قولنا وجهه في نفسه هو انه موجود لموضوعه  
ومدلول الاول انه موجود في نفسه وجهه في نفسه هو موضوعه لانه لا يقوم بذاته بل بموضوعه ومدلول الاول  
انه موجود في نفسه وجهه في نفسه هو موضوعه ومدلول الثاني ان ليس وجهه في نفسه موجودية بلية  
هو في موضوعات في انفسها بل هو موجود لموضوعه وذلك ما ثبت بموجودية في نفسه **نسبة موقعية** الى  
سلك الفلاسفة فيما عقلوا ان النسبة الحكمية في كل عقد موحداً كان او لا نبوتية وان لا النسبة العقد  
التي رآها النسبة اللاجبة التي هي في العقد الموجب والبر مدلول العقدان ليس مفادة هو تلك النسبة  
وغيره في كل نسب محيل وانما يقال له محيل على المحل في النسبة لانه مادة للعقد السابق للنسبة  
وانما تكون هاتان النسبتان اللاجبة في ذلك لا تختلف هاتان في المحول والى النسبة اللاجبة  
والنسبة السلبية وراى ذلك اخذت من مفلسفة المحققين في طرقة ان في الولى النسبة السلبية وراى  
النسبة اللاجبة وان مادة تكون النسبة السلبية كما تكون النسبة اللاجبة وان  
مادة النسبة السلبية هي لفظة مادة النسبة اللاجبة ولا تخلو شي منها من امور الثالث ان كان  
امثله اعتباراً في النسبة النبوتية فضلها وشرها ولدان رازها ما يعتبر في النسبة السلبية فيها  
اذ واجب الوجود هو متنع الوجود ومنه الوجود هو واجب الوجود وممكن الوجود فالحق



المادة في حال الجمول في نفسه عند الموضوع من وجوب صدق او استناد صدق او امكان صدق وكذب وثبوت  
 المطلق الهلته البسيطة ترجح الى حال الموضوع في تجويز اونه وجوب نفس في انه التجويز في حال الجمول في  
 نسبة الى الموضوع وثبوت له في نفسه قوة الذات وتلك التجويز وثباته الوجه وخصايه التي هي اضعف  
 الذات وسماوية احصيه واثبات الوجه وطلبه التحقق في الهلته المركبة في حال الجمول في نسبة الى الموضوع  
 وثبوت له باعتبار وثباته النسبة اضعفنا ونسب في السالب الانقضاء الموضوع في نفسه او انقضاء الجمول عنه  
 على انه ليس هناك شيء الا ان هناك شيئاً هو الانقضاء فليس في ما لا دور له فان الدب رفع الذات او قطع الربط  
 لانتمت الرفع او القطع حتى يغلب الجا با فان لا يتصور الماتة الا بحسب النسبة الالمانية وكيف يكون كما ليس  
 بما هو في حال دائم يكون للشيء كما هو في الجا ليس هو في فاما كان وكانت تسع عند الاوالتك التوتية  
 والافد مسبق في نفسه الاستدلال عنصر احوال الموضوع في نفسه بالاجابات بحسب كيفية احصية في التجويز  
 وفي الوجه من استحقاق دوام التجويز او استحقاق دوام اللد تجويز او لا استحقاق دوام التجويز واللد تجويز  
 واستحقاق دوام الوجه واستحقاق دوام الوجه او لا استحقاق دوام الوجه واللد وجه او حال الجمول  
 في نفسه بالقياس الالجابي الى الموضوع بحسب ثبوت الموضوع ولو دل على العنصر بلفظ لكان يدان بجهة  
 وقد يكون الوجه ذاته في لف العنصر اذ العنصر يكون بحسب نفس الامر واجتهاد بحسب بياننا ونصحنه باللفظ  
 فاذا قلت كل ان يكون كائناً ما كان فانه في من الواجب العنصر من الممكن وما في نفس الامر لا يختلف  
 بالاجابة السلب في العهد السالب لتوحيد الجمول الى التبرير عند الموضوع بالنسبة الالمانية بعينها فان  
 يكون مستحقاً عند الالجاب احد الامور المذكور وان لم يكن اوجبه ما لو كان العنصر الذات على تقدير جواب  
 العدم جمولاً في الذات على تقدير جواب الجمول فكذا الذات على تقدير جواب العدم رابطة يكون في الذات  
 على تقدير جواب الوجه رابطة ولم يستخف منفرد عن اخذ قولنا زيد معدوم مثله موجب وجهاً انه ينبغي له  
 غير ان يكون سلباً قولنا زيد موجود ونسب في العهد الا موجب سلب الجمول وان لم يكن الالجاب سلب الوجه  
 لذلك يختلف العهدان في العنصر فاني مفنوم اخذ فان له بما هو جمول حالاً عند الموضوع بالنسبة الالمانية  
 لا يتغير عند سلب النسبة في ان حال زيد في نفسه بالاجاب الوجه الى عنصر البسيطة بحسب استحقاق واللد

في كل واحد من هذه الامور المذكورة  
 في كل واحد من هذه الامور المذكورة  
 في كل واحد من هذه الامور المذكورة



والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فان الحق لا يخفى في نفس الامر سواء اوجب او سلب فكذلك حال ثبوت الوجه لا يميز احي حال مفهوم  
الوجه بالقياس الى زيد بالنسبة الاجابية وهو غرض هليلج كونه بحال التحقيق والصدق لذلك لا ينفك في نفس الامر  
سواء اوجب او سلب لا ينبغي ان يؤخذ زيد معدوم حين ما يرام سلب وجهه في نفسه **الاجاب** بل يجب ان يعلم  
بانتفاءه في نفسه سلبا في وجهه ليكون العقد محمولا بالهليات البسيطة لا بثبوت سلب الوجه له  
يعبر العقد متوجبا من الهليات المركبة والاجابية ولا سلب الوجه عنه ولا سلب نفسه عن نفسه حتى يرجع الى ان يكون  
سواء الهليات المركبة ولذلك لا يفتقر الى شرط كونهما الشان في الحكماء القدمين ان محمول العقد محمولا  
كان موجبا او سلبا قد يكون ثبوته وقد يكون عدمه في الخارج واما في الذهن فله ثبوت وان يكون ثابتا في الخارج  
لحكمه بالايكون متصورا واما موضوعه سواء كان موجبا او سلبا فلا بد وان يكون له ثبوت في الذهن لا في الخارج  
الحكم على ما لا يكون متصورا واما في الخارج فكذلك اذا كان الحكم بالاجابية في الخارج للاستدعائية وهو موضوع  
ثبوت شيء في نفسه في ثبوته في الذهن لا اذا كان محمولا في معنى السلب لطلوع ثبوته معدوم في الخارج او ترك  
الامر متعقبا وان صيف الى الخارج لكنه نفس السلب في الخارج فكأنه قيل زيد الممتثل في الذهن نفس في الخارج  
واذا كان اذا كان الحكم بالسلب في الخارج فلا يقضي وجهه لموضوع فيه يجوز سلب معدوم والسلب محموم  
ومن لم يفرق بين ملكي الهليات وظن ان سبيل طباع العقد مطلقا اعطاء ثبوت شيء لشيء او  
سلب شيء لشيء ولم يصدق ان قولنا وجه الفلك مثل لا يعطى ثبوت ذات الفلك لا تحقق امر له هو وجه  
وكذلك قولنا عدم الفلك يعطى الظاهر ذاته لا الفلك وصفه عنه هو الوجه واما قولنا تحريك الفلك  
يعطى ثبوت وصفه للفلك بعينه عند الحركة وكذلك قولنا سكن الفلك يعطى السلب وصفه عن الفلك  
الحركة ولم يجعل بارز الحركة التي هي قبل مرتبة اثبات شيء للشيء هو مرتبة ثبوته في نفسه عقد او  
ارجح ثبوته في نفسه لا ثبوت شيء له فهو فاسد طباع الذهن فليصلح مرادها عن مرتبة الحركة  
طباع **تلك** التي هي الموضوع في العقد اذا كان ضروريا للتجوهر ويلزمه ان يكون ضروريا  
الوجه في نفسه ولحمول ضروري الوجه له كان الشيء الوجهيا باعينا ونفسه او ثبوت محمول  
وعن عقد الوجهي كان ضروريا للتجوهر ويلزمه ان يكون ضروريا لعدم او محمول ضروريا

استدعاء الى ان يكون متصورا  
مع عدمه من التحقيق في الخارج  
توجد بالان في نفسه في الذهن  
فلا يفتقر الى شرط كونهما  
والعقد متوجبا من الهليات



الانطباق عنه كان هو المتشبه وعنده العقد المتشبه وان لم يكن ضروري التجرد ولا ضروري اللذات الجوهرية بل منه لا يكون  
 ضروري الوجه ولا ضروري سلب الوجه او لم يكن ضروري انشأت المحمول ولا ضروري انشأ عنه كان هو  
 الممكن وعنده العقد الامكان ولا يكون شئ من المفهومات النصوصية ولا شئ من العقود غير انشأ بل  
 كل مفهوم او عقد فان له واحدا من هذه العناصر واما الجهات فمتشعبة غير محصورة فيها وقد يتوافق الوجه والعنصر  
 يتوافقان ولا يلزم ان يكون كل عقد جهة بل قد يكون جهة يكون ذا عطف ولكنه اكمل احية المطلقة فالتدقيق  
 يتصور ان يكون العقود مقرونة بالجهات وتعاين هذه العناصر من الطابع العظمية النصوصية ولذلك لا يقع التبرع  
 ما وضع له اللفظ بلفظ آخر اذ لا يتصور ان يكون شئ من احدى النصوص في تحديد البعض فيقال الوجوب ضرورة لقود  
 احقيقه وضروته وجوبه والاشياء وضروته اللذات الجوهرية وليست ضرورة العدم والامكان سلب ضرورته  
 المقر وسلب ضرورته اللذات الجوهرية وليست ضرورة الوجوب ولا ضرورته اللا وجه اى سلب الضروريتين والوجوب  
 لكونه حقيقة احقيقه وقوته واما كمال الوجوب وثباته الظاهر اذ لا يكون عند العقد من قيمته فذلك هو يوضح  
 في تعريفهما ولا يشترط العكس **اصل** **بما في ميزاري** العقد قد يكون مطلقا عام الاطلاق وهو الذي  
 بقي فيه حكم من غير بيان ضروره فهو واه السرمدي والذهري او وجوبه الغير اذ ما في وعاء الدهر  
 بعد العدم الدهري او واه الزماني او كونه حقيقيا من الاحيان والاطلاق في العقد يقابل التوجه قبل  
 العدم المطلق وقد يبعد المطلق في العقود الموجبة كما يبعد السالب في العقود السالبة وقد يبين فيه شئ من ذلك  
 اما ضرورته واما دوام سرمدية وذهرية واما وجوبه غير زماني في وعاء الدهر من بعد العدم فيه واما  
 زماني من غير ضرورته واما وجوبه من غير دوام وضرورته والاطلاق العام يتناول جميعها من حيث العموم و  
 يقابلها من حيث الاعتبار والعموم تحت الوجوب التقابل **الصدق** من معنى محقق الوجه بخفى المطلق وما صدق  
 عليه المطلق لم يصدق عليه الوجه واما الامكان فقد يكون من الجهات ويقابل الاطلاق العام من حيث  
 الاعتبار ولكنه لا يتناول من حيث العموم اذ العقد من حيث باني فيه حكم انما يتناول ما يكون متعلقا  
 حكم قد حصل به بغيره لا يتناول ما يكون متعلقا حكم لم يحصل الا بالقول فالعقد المطلق يدل على  
 ثبوت النسبة بالقول المتكسر لا يدل على وقوع النسبة لولا ان يقر بالقول واما فذلك حكم فيه بالقول

هذا هو العقد المتشبه  
 وهو الذي لا يكون  
 له وجه ولا ضرورته  
 ولا يكون شئ من  
 المفهومات النصوصية  
 ولا شئ من العقود  
 غير انشأ بل كل  
 مفهوم او عقد فان  
 له واحدا من هذه  
 العناصر واما الجهات  
 فمتشعبة غير  
 محصورة فيها وقد  
 يتوافق الوجه  
 والعنصر يتوافقان  
 ولا يلزم ان يكون  
 كل عقد جهة بل  
 قد يكون جهة يكون  
 ذا عطف ولكنه اكمل  
 احية المطلقة فالتدقيق  
 يتصور ان يكون  
 العقود مقرونة  
 بالجهات وتعاين  
 هذه العناصر من  
 الطابع العظمية  
 النصوصية ولذلك  
 لا يقع التبرع ما  
 وضع له اللفظ  
 بلفظ آخر اذ لا  
 يتصور ان يكون  
 شئ من احدى  
 النصوص في  
 تحديد البعض  
 فيقال الوجوب  
 ضرورة لقود  
 احقيقه وضروته  
 وجوبه والاشياء  
 وضروته اللذات  
 الجوهرية وليست  
 ضرورة العدم  
 والامكان سلب  
 ضرورته المقر  
 وسلب ضرورته  
 اللذات الجوهرية  
 وليست ضرورة  
 الوجوب لكونه  
 حقيقة احقيقه  
 وقوته واما كمال  
 الوجوب وثباته  
 الظاهر اذ لا  
 يكون عند العقد  
 من قيمته فذلك  
 هو يوضح في  
 تعريفهما ولا  
 يشترط العكس

هذا هو العقد المتشبه  
 وهو الذي لا يكون  
 له وجه ولا ضرورته  
 ولا يكون شئ من  
 المفهومات النصوصية  
 ولا شئ من العقود  
 غير انشأ بل كل  
 مفهوم او عقد فان  
 له واحدا من هذه  
 العناصر واما الجهات  
 فمتشعبة غير  
 محصورة فيها وقد  
 يتوافق الوجه  
 والعنصر يتوافقان  
 ولا يلزم ان يكون  
 كل عقد جهة بل  
 قد يكون جهة يكون  
 ذا عطف ولكنه اكمل  
 احية المطلقة فالتدقيق  
 يتصور ان يكون  
 العقود مقرونة  
 بالجهات وتعاين  
 هذه العناصر من  
 الطابع العظمية  
 النصوصية ولذلك  
 لا يقع التبرع ما  
 وضع له اللفظ  
 بلفظ آخر اذ لا  
 يتصور ان يكون  
 شئ من احدى  
 النصوص في  
 تحديد البعض  
 فيقال الوجوب  
 ضرورة لقود  
 احقيقه وضروته  
 وجوبه والاشياء  
 وضروته اللذات  
 الجوهرية وليست  
 ضرورة العدم  
 والامكان سلب  
 ضرورته المقر  
 وسلب ضرورته  
 اللذات الجوهرية  
 وليست ضرورة  
 الوجوب لكونه  
 حقيقة احقيقه  
 وقوته واما كمال  
 الوجوب وثباته  
 الظاهر اذ لا  
 يكون عند العقد  
 من قيمته فذلك  
 هو يوضح في  
 تعريفهما ولا  
 يشترط العكس



ان كان من غير التفرقة  
التي هي في العقل والواقع  
١٢٥٥

فهو لا يعلم ان كنهه من حيث هو ممكنة فان الامكان من غير الالفاظ العام من حيث العموم والاعتبار جميعاً  
**حكمته من غير انية بمانية** ان اسبقنا كتابنا السابقين وهو من المشيئة الاسلمة في النفس  
قال في بار من السلف ان حق الهمم ان تؤمن بالابطال وذلك لانه جهة رابطة للجموع على شئ مطلق  
او سور مع او مخصص فالسور كنية حمل مكيف الابطال فاذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً  
بالسور ولم يرد به ان الهمم عن الموضوع الطبيعي على سبيل التوسيل اريد به الدلالة على ان موضوعها الطبيعي  
مجاورة السور يمكن جهة الابطال جهة التعميم والاختصاص وتعميمها وصار يمكن هو ان يكون كل واحد  
من الناس كائناً كان كاتباً كما والدليل على كونه معنى ان الاول لا يك في عند جمهور الناس فان كل واحد  
وحد من الناس يعلم انه لا يجب في طبيعة دو لم كتابه لو لم يقرأ فلو لم يكن ان يكون كل انسان كاتباً  
على ان الامكان جهة الكلية وهو قد يشك في فانه من الناس من يقول محال ان يكون كل الناس  
كاتبين اي محال ان يوجد ان كل انسان هو كاتب حتى يكون الحق ان لا يوجد من الناس الا وهو  
كاتب فان بين معينين فاقان واما في الخبائات فان الامر بينهما بان يجري وجهه في الظهور والحق  
ولكنه قد يعلم من ذلك بين معينين خلافاً لارجح الحقيقة المفهوم واستغني فيه باعتبار الكلية واما  
السلب فليس لغة الوتر يدل بالحقيقة على السلب بل على التعميم على المعارف فيها انما يدل على  
سلب العام ولذلك لا شك ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتباً فلفظ يمكن ان يقول ان  
انك القول حق كوا باطل فليست معرفة به امر صناعة منطوق بل عرضنا ان الامر الذي قد يقع  
فيه شك ليس هو الامر الذي لا يقع فيه والدر لا يقع فيه شك هو امكان سلب الكتابة غم كل واحد  
لا يوجد لغة الوتر يدل على هذا لا بالاجاب كقولهم كل واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتباً  
نقول كلامه في السلب ان جهة كماله كان العام مثله اذا قرئت بالسور كقولهم بالامكان  
من الناس ان يكون كاتباً كانت جهة الاستقراء السلب عمومها لا تكون كل واحد من الاحاد مسلوب الكتابة  
عنه في طبيعة فكان الذي يفاد من ذلك القول هو انه يمكن ان يستغرق سلب الكتابة جهة في طبيعة  
كافة وليس هو ما ريم بالبعد كما قال في الاجاب ان قرئت بالابطال كقولهم لا شئ من الناس يمكن ان يكون كاتباً

العام من حيث هو ممكنة فان الامكان من غير الالفاظ العام من حيث العموم والاعتبار جميعاً  
التي هي في العقل والواقع  
١٢٥٥  
ان كان من غير التفرقة  
التي هي في العقل والواقع  
١٢٥٥  
العام من حيث هو ممكنة فان الامكان من غير الالفاظ العام من حيث العموم والاعتبار جميعاً  
التي هي في العقل والواقع  
١٢٥٥  
ان كان من غير التفرقة  
التي هي في العقل والواقع  
١٢٥٥



كان السلب واردا على جهة الربط الالجابي فكان العقد يعطى سلبا للمكان العام للربط الالجابي في الامكان  
العام لذلك السلب والسلب في ذلك ليس في السالب بل حقيقة في الربط فيه عارضا في قطع الربط الالجابي في  
حالات جهة الربط فيه كانت جهة للربط الالجابي وكان السلب في قطع الربط الذي جهة في تلك جهة  
الربط الالجابي مسلوته لا سلب للربط موحها ومما يستلزم ان يشترط في كبر المسألة ولا سيما  
الرئيس الواسع التوقف في النظر الواقع الفوتحة انهم يطعنون على هذا السلب ثم يذكرون عن الحكم بانه كما  
لا يكون بحسب النسبة السلبية عنده كذلك يكون بحسب جهة ولا يختلف في ذلك خذلف اللغات فهو امر حفظ  
لا يتجاوز في الوقوف في اصله ليس بين ثبوت العدم وهو الذي يعطيه الموجب بعد ول او الموجب  
الجزئي وبين عدم الثبوت وهو الذي يعطيه السالب البسيط فرق على قياس الفرق بين انوم السلب وبين  
سلب الزم اعني بين انوم العقد السالب للمقدم في المتصل الموجب وبين سلب انوم العقد الموجب في  
المتصل السالب في الحكم السلب ليس بما هو حكم سلب في الاقطع النسبة الالجابية ولا يكون فيه في ذلك السلب  
حتى يمكن للعقل حين ما هو سالب للنسبة ما هو سالب لهما ان يلاحظ حال مفهوم السلب في حكم عليه بانه  
او متخفى او منفذ او غير ذلك بل انما له تلك جهة ان يقول ليس يتحقق النسبة الالجابية وليس في شيء ما  
ليصح كيقول في شيء ليس في شيء فان اراد ان يلاحظ حال هذه الالبيته عن القصده عن حاشية النسبة الال  
والتفت الى ذلك السلب القاطع لهما فان ليس يلاحظ في السالب ان السلب النسبة الالجابية اياها او  
حتى يكون له جهة عند الوقوف انما يمكن ذلك في لفظ اخر عند ما يثبت ذلك السلب ثبوت او سلب واما  
انما يكون في حال ما هو متخفى لاي ليس هو شيء وانما يصح كيقول الربط بما هو ربط الالجابي ليس هو ربط وليس  
بما هو سلب ربطا ولا شيئا من الاشياء وانما يكون له النسبة بما هو متمثل في الذهن لا بما هو في الربط  
ليس الموضوع بما سلب نفسه او بما سلبت الجمل متبدا ولا الجمل بما هو سلب عن الموضوع هو متخفى بل انما  
النسبة للموضوع او للجمل او للسلب من جهة اخرى غير السلب انما يتصور كيقول النسبة في جهة النسبة  
لا في جهة ثلث عن النسبة فان كيقول انما يصح في الالبي والسلب في النسبة الالجابية المكيفة فان  
لا يكون للنسبة السلبية كيقول انما يصح في الالبي والسلب في النسبة الالجابية بما هي نسبة سلبية

هذا السلب هو السلب في الربط الالجابي في الامكان العام  
هذا السلب هو السلب في الربط الالجابي في الامكان العام  
هذا السلب هو السلب في الربط الالجابي في الامكان العام



سلبية جهة اذ ليس بها الارفع الاجاب بل انما حال ذلك الرفع كما لا يكون بحسبها من هذا السبيل وسبيل  
استبان كذا ومع ان العنصر حال الموضوع بالاجاب حال المحمول بالقياس للجبالي الموضوع بحسب الامر  
ان في حكم العقل في العقل فاذن لا يكون العنصر العنصر الاموجبات وحيث ان كل سالب موضوع موضوع  
لذهن والموجب السالب المحمول يلزم السالب ان كان موضوع موجودا فكل سالب يرجع عنه ويوجب  
السالب الذي هو حكمه في الموضوع فيحصل نسبة الحجة بذات جهة معينة لها فتستجيب الى السالب الذي هو موضوع  
لذلك النسبة الاجابية من حيث وجود الموضوع بالعرض للنسبة بالذات انما السالب بالتحقيق فاذن السالب  
للموجب التي هي للوازم وان شئنا ان يذكر في المفردات التي هي السوال كالمسألة في هذا السبيل فليس  
فيطلق النقيض على لوازم النقيض ويجعل الاجاب لنقيض السلب وان نقيضه سلب السلب المستلزم للاجابه  
ونقيض العقد انما يحصل بادخل ليس ما اوجب تعيينه بما كثر في العنصر وجهة ففقيض قولنا لا شيء من الاثبات  
لكن ليس في غير الانسان لكانت يلزم بعض الاثبات كان نقيض قولنا ليس به يمكن ان يكون كما تبار  
فتؤخذ اللوازم للموضوع وتندخل في النقيض وكذلك في ابجديات تترك وجهة ويوضع ما هو في جهة  
يصح ان يكون السلب وجهة هو ما يعطيه السالب قولنا ليس يكون كما تبار ما يعطيه موجب السالب  
قولنا زيد يكون كالمسألة في هو يلزم السالب في وجه الموضوع وما عدا ذلك فيتحقق ما يقال الا ان لم يقدم  
اشرط الاجاب في صور السياق الدم والادوية فمن ثمانية الى السياق الثالث لانه اذا قيل **ليس هو**  
**بكل ما ليس يتبع بالضرورة في هو** وقد سبق بذلك طريق من المنسبين الى التشبيه باهل العلم  
لا الغوايت فوقع في ظنهم انهم ان الموضوع التي شرط في انتاج اسواقين للجب ان يكون  
موضوعها موجودا (محققا) او مقدر لانه متى صدق نسبة اعتبارا لمفهوم وجهي او معدوم ذلك  
الاعتبار في الكبر انما القياس قطعا فاذ صدق المحمول في موضوع وصدق امر على كل صدق عليه  
السلب انما يحصل الوصول الى اندراج وان كانت الصغرى سلبية نعم اذا لم تترك حرف السلب مع  
الكبر لا ينتج القياس شيئا قولنا **ليس وكل ب** فانه لا ينتج اصلا والسفسطة فيه كما قد  
مظاهرة فانه ليس الى السلبية اعتبارا لمفهوم بل سلبية اعتبارا لمفهوم والاندراج مقتضى

وحيث ان كل سالب موضوع موضوع

انما السالب في موضوعه والاعتبار  
على ان السالب في موضوعه والاعتبار  
فانما السالب في موضوعه والاعتبار

وحيث ان كل سالب موضوع موضوع  
انما السالب في موضوعه والاعتبار  
على ان السالب في موضوعه والاعتبار  
فانما السالب في موضوعه والاعتبار



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الطيب الطاهر

عليك

فاسد لم يقلب السالب موجبا سالب المحمول الثاني قد القينا تلك فيما سلف ان عقد الوضع تركيب تصديقي منسري الى  
تركيب محلي ففي قولنا ليس **اب** وكل **بالين ج** لم يحمل في الصوري ليس **ب** على شئ بل انما قطع حمل **ب** على **ا**  
ورفعه بوجهه وليس بصديق محب ذلك ليس **ب** على شئ الا اذا خرج حكمه على شئ بالاحتجاب وفي الكبرى  
حكم على ما حمل عليه ليس **ب** على المساوقة لتركيب محلي صادق صادق فلفيد يندرج **ج** فيه لم يحكم عليه  
ليس **ب** بالاحتجاب فاذن انما يندرج الا صوره في الاوسط لوقيد **ا** وليس **ب** لا ليس **ب** هو **ب** ولما تامل  
ان الجهة لا تتغير باختلاف نسبة العقد اياها وسلبها العنصر ذلك لا يتغير تحت التطولات المستترة بل  
بالحقائق في تقاض العفود والجهات المختلفة وتنظف حكمه الميزان بالطلوع عن غشوش الزوايد  
والنفاة عن فضول الاطبات **حكمه انشرا في ميزانية** وما حاولت بالانشرا في تنقية حكمه الميزان و  
**رد** قاطبة العفود المستعملة في العلوم الكيفية والكم والجهة الى موجب محيط الصوري البتة بعقد موجب  
سالب المحمول ليدرك سالب جند فرسل كنية الموضوع باسقاطها اميل لما بين في اساسا التعاليم ان  
مرسله العلوم محيطا وقلب الجزئية حيطه يستعمل في الحكم عليها في جزئيات باسما معينة ثم الحكم على علوان  
المستبدك الاسم على الدخاطة بالقياس الى جميع افراده وتحدف مصلحته بتوجيه مطلقات لما وضع في  
القول التعاليم ان المستعملات في العلوم والكميات مطلقات في حيث الصور فهو جهيل ضروريات  
فمن حيث الحق وتتم مطلق الجهة في الضرورة النية تكون كل عنصر ضروري بالذي العنصر فما كان الوجه  
جعل موضوعا ولا يلزم وجوبه انه ضروري له وكذلك امكن اذ السب امكانه اليه كان ضروريا له  
وكذلك لا يمكن انما ضروري له فكان الاول جعل اجمعا من الوجوب في قيمته اجزاء للمجموع  
لغير العفود على كونه الاصول ضروريات فتقول كل **اب** في بالضرورة **ج** يجب ان يكون حيوانا او بالضرورة  
يمنع ان يكون حرا فلهذا هو العقد الضروريات **التيان** والضرورة الثانية من الضرورة التي تعول  
رابط المحمول الذي جعلت احدهما لثالث جزئية منه ونهنا هو مطلق في العلوم والمقتضيات بالحق والامر  
فان اذ ارينا في العلوم تحصيل امكان شئ او امتناعه كان ذلك من مطلق جهة له وجهته على الاطلاق  
من الضرورة مطلقه ولا يمكن ان حكم حكما جازما نية الا باعظم انه بالضرورة كذا او لا يمكن للمكان

منه في العلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الطيب الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الطيب الطاهر



فان قدرنا ان كانت ثابتة  
فان قدرنا ان كانت ثابتة  
فان قدرنا ان كانت ثابتة  
فان قدرنا ان كانت ثابتة

من ضروري سواء كان الحكم ضروري الوقوع او اللا وقوع في وقت ما كالتفصيل المتفصل او لم يكن كذلك  
كنايه بفتح ك ل ان بالضرورة هو متفصل وقاما وكون الان في ضروري التنفص وقاما امر لازم  
او كونه ضروري اللاتفصل في وقت ما في ذلك الوقت ايضا امر لازم ابد ان في التوحيد الخا حرا فاذن  
فبغيره من العقود الا البتة وان كانت اجمدة الترتيل جزء الجمول في الضرورة كفت التي في جهة  
الطبعين من غير تكرير فيها كمال ان بالضرورة هو حيوان او ثا راني كونهما ثا لا مع اذ حال  
حرة اخرى في الجمول فقال كمال ان ثا هو حيوان واذا كانت في الامكان والامتاع وحول العقد  
يا نافله بد من ادراج اجمدة في الجمول للامتنان ان يكون قولنا مطلقا فاذن ينشون لا يورد من العقود  
الامتان ودرج بالمتن في الواقعة باسما بترك التعرض للسلب بعد التعرض للجهات لان السلب  
نام هو الضروري ويدخل تحت الايجاب الضروري اذا اورد الامتناع في الجمول على ما تلي عليه  
يقال كمال ان بالضرورة يمين ان يكون حجرا او السلب الذي هو غير نام وهو الحكم منقلب سالب  
في موجب وموجب يقع تحت الايجاب البتة اذا اورد الامكان في الجمول كما سمعت في شئ غير مثل  
فهم الان ان كل من ان يكون ليس هو كمالا بتملك قولهم الان بالضرورة يمكن ان يكون كمالا  
في ليست استوي ان لفظ غير اعتبار السلوب البسيطة مخرقة ويكمل جانب التفصيل اما لا في ذلك  
طفا واسعا لطرف الاغالب الى الاذمان فيقطع اقلهم الحكم بنسبة والوهم طفا وحاول من الخلق  
في ارض العلم في حياجل الواجب عقد السوال البسيط اوله في النظر الى ايجاب سلوبا للموضوعات  
في الموجهات التي يحملها تلك السلوب ثبات في فلو انك مسبب لثبوت الميزان **المراد** كمالا  
القدر ليست ممكنة الا للملاح في الغاير كسلب الايجابية بين الجمولات والموضوعات وذو عنصر  
الموضوع بحسب ثبوت الجمول له او الجمول في ثبوت الموضوع او النسبة الحكم التي بينها من حيث الايجاب  
كذلك يكون فيها لعقد الوصف عنصر بحسب الوصف العنوان الذي يوصف الموضوع به ويوضع منه فانه  
في الجمول من حيث كونه وصفا للموضوع وبفارقة بان الجمول وصف يحمل عليه وهو وصف  
يوضع معه ولذلك الوصف نسبة الى الموضوع كما للموضوع في اننا لا نخلو من اننا اوجبه او ممكنة

طفا اذا لم يمتدح اذا انشأ  
بفتح ط طفا ان لم يمتدح  
اذا انشأ اذا انشأ

بفتح ط طفا ان لم يمتدح  
اذا انشأ اذا انشأ



او متممة ولا بد من طرف في احوال الجهات من غير اعتبار فان الغلبة عنها مما يقتضيه الفساد في ابواب الحكيم والحق  
 المختلطة **تبين** واذا قد ثبت انه لا يلحق بكيفية السلب من حيث هو رفع الایجاب بل انما من حيث  
 يلحقه ثبوت او اعتبار الایبته ولا يكون للسلب بما يثبت به ثبوت في رفع الایجاب عن ضرر ولا جهة فقط  
 علمت انه لا يكون نسبة سلبية مكيفة لضرر او دوام او غير ذلك بل انما هي ضرورة النسبة السلبية  
 النسبة الایجابية التي هي نقصانها ومعنى دوام النسبة السلبية سلب تلك النسبة الایجابية في كل وقت وثبت  
 على ان يعتبر ذلك النسبة الایجابية ويحول السلب فاعلم ان هذا السلب هو رفع الایجاب بحسب الای وقت  
 فرض من الاوقات فاذن ليس الفرق بين السالب الضروري وسالب الضروري اوبسب السالب الدائم  
 وسالب الدائم مثله على ما نلاحظه من رؤساء الحكماء العامة بل عيانا ابدت انما هي نسبة الای لصفة اخرى وكذا  
 القول في السالب المطلق وسالب المطلق فان الاطلاق مقابل التوجيه مقابل العدم والافتقار  
 الاطلاق السلب عن سلب الاطلاق ليس سلبا اذ ان الای انما هو سلب في نفس ذلك على ذمته هذا العلم  
 وانما كفايته الى احكامه التي هي كمال العلوم وهي صناعة الميزان **استدلال** الامكان بحسب استعمال  
 الناس من الایة وهي صناعة في قوة سلب المتنازع ذات الموضوع او سلب المتنازع بين الایاتين  
 في العقد والامتناع ضرورة اتفاق الموضوع في نفسه او ضرور عدم النسبة وبما ذكره ضرور الطرف الى الف  
 اما بالقياس الى الذات باعتبار تحققها في نفسها او بالقياس الى تحقق النسبة بمعنى الامكان سلب ضرور  
 الطرف الى الف على ما هو موضوع له في الوضع الاول وانما توصف بالنسبة المتحققة من باب وصف  
 الشيء بحال متعلقه غير الواقع في نفس الامر وهذا ليس ممكن من متنازع والممكن واقع على جواب وعلم  
 بواجب لا بمنع ولا يقع على المنع الذي يقابله وانما ذلك بحسب ما يتصور العقل وليس محصورا  
 يقع عليها لا بحسب ما في نفس الطبيعة متنازعة لانهما ليس من الامكان في نفس الامر متنازعة ولا للوجوب  
 والامكان احصى على ما في نفس الامر هو احد ما بالضرورة وانما هذا المعنى نسبة متحصلة في العقل في  
 نفس الامر احد ذلك المعنيين لا طبيعة متنازعة في نفس الامر ولذا ليس هو بعينه وانما يقع  
 ثم كان من تعارضه فوجد ذلك الوضع ان اعتبر ذلك المعنى ثارة في جانب الای في الوضع الاول وجازة

"انما هو موضوع له في الوضع الاول وانما توصف بالنسبة المتحققة من باب وصف  
 الشيء بحال متعلقه غير الواقع في نفس الامر وهذا ليس ممكن من متنازع والممكن واقع على جواب وعلم  
 بواجب لا بمنع ولا يقع على المنع الذي يقابله وانما ذلك بحسب ما يتصور العقل وليس محصورا  
 يقع عليها لا بحسب ما في نفس الطبيعة متنازعة لانهما ليس من الامكان في نفس الامر متنازعة ولا للوجوب  
 والامكان احصى على ما في نفس الامر هو احد ما بالضرورة وانما هذا المعنى نسبة متحصلة في العقل في  
 نفس الامر احد ذلك المعنيين لا طبيعة متنازعة في نفس الامر ولذا ليس هو بعينه وانما يقع  
 ثم كان من تعارضه فوجد ذلك الوضع ان اعتبر ذلك المعنى ثارة في جانب الای في الوضع الاول وجازة







غير ضروري الوجود او العدم في اي وقت فرض له المستقبل فهو ممكن وهو الامكان المستقبل او انما اعتبره في  
من الميزانين تكون ما ينبغي للحال في الامور الممكنة اما موجودا او معدوما فيكون قد ساقطت من محال الوسط  
الى احد الطرفين ضرورة ما بالذات في الامكان الصنف لا يكون الا ما ينبغي المستقبل بل الممكنات التي هي محال  
ا تكون موجودة اذا حال صحتها ام لا ونعبر ان يكون هذا الحكم ممكنا بالمعنى المخصوص مع تقديره بالقياس الى  
لان الاولين ربما يقعان على ما يتعين احد طرفيه لضرورة ما لا يكون ممكنا صرفا ومن اشترط منهم في  
هذا ان يكون معدوما في حال فقد ركبت شططا لا ينبغي وانه قد حرج ان يجعل موجودا انه قد اخرج الى ضرورة  
الوجود فان استقر بذاك فقد اوجب ان يستقر بهذا الوجه والوجهين ان لا يلقفت الى الوجه المحال ولا  
الى عدمه بل يقتصر على اعتبار المستقبل فاعلم ان الوجه لا يمنع الامكان اليس اننا نعتبر في حرج تقتضي ضرورة  
ما ذرية او غير ذرية واما ان يعتبر للوجه حيث كذلك فذلك اقسام غنة والدول يدخل تحت الامكان العام  
يقدر عليه الامكان الخاص والثالث للصادق الامكان المستقبل الذي هو اخص الامكانات بطبيعته الامكان  
فصله عما فوقه لانه لا يتاقي العدم الذي يقابل اذا اختلف وقتا فكل فينا في الامكان الذي هو اوجب من  
العدم الذي ليس كان الشيء ممكنا في كل يسجل ان لا يتحرك في المستقبل فضلا عن ان يكون غير ضروري ان  
يتحرك ان لا يتحرك في المستقبل وهذا قول يستحق النظر الميرزا واما الفحص الحكمي فيعطى ان ضرورة اوجه  
الحال المساوق لا يمنع العدم في حال من جهة اقتضاء العلة للصادق لضرورة ما بالقياس لحدوثها  
في حال كما في المستقبل لا يتحقق في الضرورة باعتبار احد الطرفين والامتناع باعتبار مقابل ذلك الطرف  
من جهة ايجاب العلة كما في حال نعم الوجود في حال لا ياتي العدم في ناي حال ولا يتقبل العدم في حال فاذن  
الامكان متساو النسبة الى حال والمستقبل بالقياس الى الحكمين وحيث قاله بعض من سبقنا من محققين العلم  
وهو ان الصدق والكذب يتعينان كما في مادي الوجوب والامتناع وقد لا يتعينان كما في مادة  
الامكان ولذا لا يستقبل في فان الواجب في الحاشي والحال قد يتعين طرف وقوى وجودا كان او معدوما ويكون  
الصادق والكاذب محبطين بعدد ما يتعينان والكافا بالقياس الى ما يلزم بالامر غير متعينين والامتناع  
فقد نظر في عدم تعيين احد طرفيه هو كلف النفس الامر بالقياس الى النيات والمجهول يظنون ذلك في نفس الامر وهو

فلم ينظر في ان ضرر العدم الى ضرورة ما بالذات في الامور الممكنة اما موجودا او معدوما فيكون قد ساقطت من محال الوسط  
الى احد الطرفين ضرورة ما بالذات في الامكان الصنف لا يكون الا ما ينبغي المستقبل بل الممكنات التي هي محال  
ا تكون موجودة اذا حال صحتها ام لا ونعبر ان يكون هذا الحكم ممكنا بالمعنى المخصوص مع تقديره بالقياس الى  
لان الاولين ربما يقعان على ما يتعين احد طرفيه لضرورة ما لا يكون ممكنا صرفا ومن اشترط منهم في  
هذا ان يكون معدوما في حال فقد ركبت شططا لا ينبغي وانه قد حرج ان يجعل موجودا انه قد اخرج الى ضرورة  
الوجود فان استقر بذاك فقد اوجب ان يستقر بهذا الوجه والوجهين ان لا يلقفت الى الوجه المحال ولا  
الى عدمه بل يقتصر على اعتبار المستقبل فاعلم ان الوجه لا يمنع الامكان اليس اننا نعتبر في حرج تقتضي ضرورة  
ما ذرية او غير ذرية واما ان يعتبر للوجه حيث كذلك فذلك اقسام غنة والدول يدخل تحت الامكان العام  
يقدر عليه الامكان الخاص والثالث للصادق الامكان المستقبل الذي هو اخص الامكانات بطبيعته الامكان  
فصله عما فوقه لانه لا يتاقي العدم الذي يقابل اذا اختلف وقتا فكل فينا في الامكان الذي هو اوجب من  
العدم الذي ليس كان الشيء ممكنا في كل يسجل ان لا يتحرك في المستقبل فضلا عن ان يكون غير ضروري ان  
يتحرك ان لا يتحرك في المستقبل وهذا قول يستحق النظر الميرزا واما الفحص الحكمي فيعطى ان ضرورة اوجه  
الحال المساوق لا يمنع العدم في حال من جهة اقتضاء العلة للصادق لضرورة ما بالقياس لحدوثها  
في حال كما في المستقبل لا يتحقق في الضرورة باعتبار احد الطرفين والامتناع باعتبار مقابل ذلك الطرف  
من جهة ايجاب العلة كما في حال نعم الوجود في حال لا ياتي العدم في ناي حال ولا يتقبل العدم في حال فاذن  
الامكان متساو النسبة الى حال والمستقبل بالقياس الى الحكمين وحيث قاله بعض من سبقنا من محققين العلم  
وهو ان الصدق والكذب يتعينان كما في مادي الوجوب والامتناع وقد لا يتعينان كما في مادة  
الامكان ولذا لا يستقبل في فان الواجب في الحاشي والحال قد يتعين طرف وقوى وجودا كان او معدوما ويكون  
الصادق والكاذب محبطين بعدد ما يتعينان والكافا بالقياس الى ما يلزم بالامر غير متعينين والامتناع  
فقد نظر في عدم تعيين احد طرفيه هو كلف النفس الامر بالقياس الى النيات والمجهول يظنون ذلك في نفس الامر وهو







الرابطة على جعل أهمية الابلوض من حيث ان مرتبة الاربعة من الطبقات التي لا تجوز الابلابل على ولا على وجه  
 أهمية المتوفرة الابلابل ايضا من حيث انها مستند ان تكون حالة الدقضا مخلوطة بالوجه بالذات صرحت  
 العلة المقضية بنسبة الزوجية للاربعة بالنظر الى ذلك الثبوت بخصوصية من حيث خصوصية الطرفين مركبة عند  
 العقل من مرتبة الاربعة ومن اعتبار حينية الوجه لها ان تكون القضية المعقودة بذلك حكم وصفية يجب  
 اخذ الموضوع مع فيه تلك الحينية وقد تفتق بالوجه التي عرفنا بها فيما سلف توهم ان كون اللوازم  
 للزوجيات انما يتصور اذا كانت الحركات واجبة الوجه لذواتها اذ لو لم تكن كذلك  
 لاحتاج ثبوت اللوازم الى ما يوجد وان الضرورة في قولنا الاربعة زوج ما دامت موجودة بال  
 ضرورة وصفية معينة بعلة الوجه ولم يميز الضرورة الذاتية عن الضرورة بشرط الوصف ولم يسلط  
 الى الفرق بين الضرورة الذاتية لازلية السمية كما في قولنا الله عالم بالضرورة وبين الضرورة  
 الذاتية الصادرة حالة الوجه اجماع الوجه بالوجه كما في هذه الضرورة سببا اذ اذا  
 لاحظت قولنا المعلوم موجود ما دامت العلة موجودة بالضرورة وقولنا الورد موجود ما دام المعلوم  
 موجودا بالضرورة او المعلوم على وجه موجود ما دام معلوما بالضرورة موجودا بالضرورة و  
 قولنا الله موجود بالضرورة كان كما الى الفصل بين الضرورة بالشيء دهرية كانت او زمنية  
 وبين الضرورة مع الشيء اعدادية واما زمنية وبين الضرورة الذاتية لازلية السمية فاجزة  
 سبب المسبب الى تحصيل الضرورة الوصفية والضرورة الذاتية مع الوصف لا بوصف كما في  
 ضرورة ثبوت اللوازم لذوات ملزوماتها مع وصف الوجود وتيميز هذه عن الضرورة الذاتية  
 السمية وقد كنت تخلصت من قبل ان هذه الضرورة الذاتية مع وصف الوجود لا بالوجود مشتركة  
 بين جوهرات أهمية ولوازمها والفرق اعتبار الدقضا بينهما عدم وجودا ثم ان تلك القضية  
 حاصرة عقلية واحتمال ضرورية طرفي اللجاء الى جميعا ساقط عن الاعتبار اذ ان قولنا مع صحة  
 طباع الذهن وما يكون ضروري الطرفين مندرج في مملخ بالذات اذا لوحظ مقتض ذلك  
 المفهوم مع سلامة مغزاة الكنية **فصل** منه استيفاء القول في هذه المفهومات على منط

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود مستقل  
 بل هو موجود بالضرورة من حيث هو  
 والوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود مستقل  
 بل هو موجود بالضرورة من حيث هو

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له وجود مستقل  
 بل هو موجود بالضرورة من حيث هو



مطابقه و استقصاء البحث عن الحكم الالهى كماله و العادة بالقياس الى ما ثبت متعلقه بها من قسط صاير و النظر  
ان كلاً من هذين الطبعين المعقولة الترتيب غفيرة لغفوات و العفو و تخيلاً في اول نظر العقل ان يكون  
بالذات له و بالغير و بالقياس الى الغير ثم الفحص فيحقق ان الامكان لا يكون بالغير بل بالذات و بالقياس  
الى الغير فقط فثبتت الاعتبار المتحققة ثمانية و التي هي بالذات حاضرة بيقينة لا يجمع اثنان منها في  
موجود عيني المعلوم ذهني و لا يمكن ان يتصور الا ان يكون واحداً منها له تجوهر و يتجلى في موضوع  
او محمول بالقياس الى موضوعه او موضوعه لقياس محمول اليه و يكون شيئاً له و اوجب من ان يتغير المحمول  
عنه في ذاته و ليس له عليه لثبوت له بل انما هو ضروري لذاته بذاته من غير اقتضاء و هو القيد الموصوف  
بالذات في وجوده و في سائر صفاته و الضرورة هناك من ذاتية سرمدية لا بشرط خلط الموضوع بوصف  
و لا مع كون الموضوع على وصف و ليس في رتبة المحمولات الى الموضوعات لا يكون الموضوع على وصف  
لثبوت المحمول له يكون الانسان انساناً او حيواناً و ضرورتها ذاتية مع وصف الوجود للموضوع لا بشرط  
و ليس في رتبة ضرورية يكون لها على نفس ذات الموضوعات لكون الدرجة و رتبة و ضرورتها  
ايضا ذاتية بالنظر الى اقتضاء ذات الموضوع و لكن مع وصف الموضوع لا بوصف الموضوعات و مقتضى  
يقتضى التفرع بالنظر الى ذاتها من حيث هي لا بتعليلها فمما لا شك فيه ان ذلك لا يخرج عن ذلك اصحاب التفضيل  
و لعدم مطلق في كونها متحققة و امور متميزة يقتضيه لكونها بالنظر الى ذاتها من حيث هي لا بتعليلها فذلك  
لكون الانسان مجازاً او بعلين ككون الدرجة و ذاتاً و امور ممكنة الصديق في كل منها و الامكان  
لحاصل مكانان عامان موجب و سالب يستلزم هو في السالب يكون العقد مركباً من قضيتين  
موجبة و سلبية و امور مركبة تكون من حيث هي مركبة ممكنات كما لم يكن ممكنين او الصديقين  
او الواجبين فان ضرورية العدم او الوجود لتلك المركبات ليست لذاتها بما هي مركبات  
بل لكونها خصوصيات الدجوار و التذات بما لا يغير في الوجود و الاستمتاع انما يوضح ان الممكنات يقتضيه  
عروض منها للوجوب او الممكن بالذات ليس محمولاً على شئ ما من الاستمتاع من الطبعين و الامكانية في  
الوجود و العدم و اما التي هي بالقياس الى الغير منها فاما قابل التي هي بالذات كالحسن و الجمال و الخير

[illegible]



لأنه قد دهمها بالتحقق فالحجب بالقياس إلى الغير يقع الموجودات بأسرها ولا يكون محجوباً ما عدا ما منه ويكون للقياس  
الحاجب بالذات بالقياس إلى كل موجود وكل موجود بالقياس إليه ولا يلزم أن يوضع كل ممكن بالقياس  
إلى ممكن كان عاماً ممكناً إلا إذا اخطأ بما معلول معلول أو معلولاً عنه وبعده أن كان ذلك بل بعض الممكنات  
بالقياس إلى بعض خصوصاً كالكل والجزء مثله والامتياز بالقياس إلى الغير لوضوح كل موجود بما هو موجود  
واجباً كان أو ممكناً مقسباً إلى عدم معلول أو عدم علته مثله وكذلك يوضع كل معدوم خلت عن  
بالذات أو بالغير مقسباً إلى وجوده بالقياس إلى الامكان بالقياس إلى الغير لا يوضع القوم  
بالذات مقسباً إلى شيء من الموجودات وربما يوضع ما سواه الموجودات مقسباً بعضها إلى بعض

وقد تعرض للمورد من حيث بالذات بالقياس إلى الذات والذات وملزومات تلك

**مفصلية** **الوجوب** بالغير هو ضرورة الشيء لقوله لا ينظر إلى الغير على سبيل القضاء والعلية  
فلكون الضرورة من غير قبل الغير هو وجوب المعلول من العلة والوجوب بالقياس إلى الغير ضرورة الشيء  
بالنظر إلى الغير على سبيل الاستدعاء ويرجع إلى أن الغير يأتي إلا أن يكون الشيء ضروري التحقيق سواء كان  
من قبل القضاء والعلية للشيء أو حاجته ذاتية واستدعاء افقاري محليته نورية استنادية بالنسبة إليه  
أو ارتباط استصحابي بحسب صحابة لزومته وذلك وجوب العلة بالقياس إلى ذات المعلول أي استدعاء  
المعلول بحسب ضرورة العلة أن يكون علته قد حجب التحق لانه قد ذلك للمعلول بل العانفة أو من قبل قوة  
وجوب المعلول بالقياس إلى ذات العلة أي كون العلة الواجبة تأتي أن يكون معلولها ضروري التحقيق  
وفي هذا الذي لا يعزل النظر عن المعلول له في نفسه وجوب وجوده وان لم يكن له نفسه ذلك وإنما قد أعطى  
وجوب ذلك الوجوب بالجملة أعني بالظن في هذا الذي لا وجوب وجود المعلول بحسب حاله إلى حال العلم فله ذلك  
ما هو حال ثابت للمعلول في نفسه ولكنه من جملة أعطائه العلة أيه وإنما ينظر إلى ذلك في طائفة الوجوب  
بالغير وجوب أحد المعلولين بعينه واحده بالقياس إلى الآخر أي كون الآخر محسباً هو أحد العلولين بعينه  
واحده يأتي أن يكون متحققاً غير ضروري التحقيق فهذا الوجوب هو كون الشيء ضروري التحقيق بحسب استدعاء  
الغير ذلك مع عزل النظر عن كون هو نفسه مخلوط به وان كان هو في نفسه مخلوطاً به كما أن الوجوب بالغير هو

هذا هو الوجوب بالظن في هذا الذي لا وجوب وجود المعلول بحسب حاله إلى حال العلم فله ذلك ما هو حال ثابت للمعلول في نفسه ولكنه من جملة أعطائه العلة أيه وإنما ينظر إلى ذلك في طائفة الوجوب بالغير وجوب أحد المعلولين بعينه واحده بالقياس إلى الآخر أي كون الآخر محسباً هو أحد العلولين بعينه واحده يأتي أن يكون متحققاً غير ضروري التحقيق فهذا الوجوب هو كون الشيء ضروري التحقيق بحسب استدعاء الغير ذلك مع عزل النظر عن كون هو نفسه مخلوط به وان كان هو في نفسه مخلوطاً به كما أن الوجوب بالغير هو







للوجود والعدم بالقياس الى ذاته وليس قد اتفق السالك في الشيء الى الوجود الممكن والمنفصل حقيقة في  
كل مفهوم فهو ذاته اما ضروري الوجود او لا فاما ضروري العدم او لا وهذا في التحقيق منفصلان حقيقة  
تركب كل منهما من الشيء ونقيضه على سنة كل قضية منفصلة تكون اكثر من جزائي فانها تكون متعدي في  
الحقيقة فالتسليم لا يتجمع ولا يترفع وان كان بينهما لا يتجانس وذلك في اي موجود وهو مفهوم كان بانه حقيقي  
فاذن ما لم يكن ان سبب ذلك ليس ان يكون خالصة قد اعطاه لا ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى ذاته اقل من ان كان كذلك  
كان هو ذاته مع عزل النظر عن ذلك الغير لا ضروري الوجود والعدم ان لو كان ضروري احداهما كان الغير قد لا يكون  
مقابل ما لا يتفقها وكما في مصادوم ما حقيقة لطبايعها واستوجبت كجور با فاذن اما ان يكون لذات الشيء لا ضرورة  
للوجود والعدم بالنظر اليها احدهما لها يتفقها والآخرى لها عكس قبل طباع الغير وقد بان لك من هذه واما ان يتكرر  
لها لا ضرورة الوجود والعدم بعينها فمطلقا جوبها بانفسها ومن قبل فاذة الغير ان يكون لها لا ضرورة واذ  
بعينها لا يتكرر وغيره من حيثين جنبه الذات وجنبه الغير ومن الطرياق لطباع العقل المتعلق بقوله العلم ان لا يتكرر  
طبيعة بعينها من جهة تفيد بعينها من جهة بعينه وما حصله تركها عن الذي سبقوا بهذه الصفة انه يتبع تلك  
شيء بطبيعة نوعية واحدة في وقت بعينه فاذن لا امکان بالغير ان العقل في اخص المفهومات يدونه  
وذا لا يتجانس فيه الى تبيان ومنه يتحقق القول انك لا تفتن ما يتبع بالامكان هو لا ضرورة الطرفين  
بالنظر الى الذات على ان يكتسب الطرفان سلبا بسيطا اي لا اقتضا ضرورية في نفسها لا اقتضا ضرورية  
ولا تساويا بالانظر الى الذات ولذا على ان يوحده سلبا عدليا او سلبا كليا بسلب المحمول **هداية شبيهة**  
انما يهديك الى ان الامكان بالذات هو سلب ضرورة تقرر الذات وسلب ضرورة لا تقرر بالانظر اليها سلبا  
سيطا تخلصا ويغوي في ذلك سلب ضرورة الوجود والعدم بالنظر اليها سلبا بسيطا عكس انك ادركت ان  
الوجود ضرورة الوجود بالنظر الى الذات على ان يكون الشيء من حيث هو هو سلب ضرورة تقرر ونقص ذاته مقصد  
حمل مفهوم الواجب عليه لا على ان يكون ذاته على ضرورة تجوهره والوجود الوجود له وكذلك المنسحب بالذات  
بنفسه مقصد في ضرورة لا تجوهره وضرورية عدمه لذاته على ضرورة لا تجوهره وضرورية عدمه فذلك  
يجب ان تعلم ان الامكان بالذات سلب ضرورة التجوهر وسلب ضرورة اللا تجوهر معا وسلب ضرورة الوجود

بما هو مفهوم  
الوجود والعدم  
بالقياس الى ذاته  
وليس قد اتفق  
السالك في الشيء  
الى الوجود الممكن  
والمنفصل حقيقة  
في كل مفهوم  
فهو ذاته

كسر  
الوجود والعدم  
بالقياس الى ذاته  
وليس قد اتفق  
السالك في الشيء  
الى الوجود الممكن  
والمنفصل حقيقة  
في كل مفهوم  
فهو ذاته



الخواص بما ينظر الى الذات سلبا بما ينظر الى الذات باليس لها اقتضا، مصدق سلب  
الضرورة عظم فنيها لا استحالة مقتضية لذلك السلب كما هو سنة المهية بالقياس الى الواز منها اذ الذات ما  
لم تكن نفسها متجوهر او لا متجوهر و لم يكن من قلها اقتضا اصل لضرورة التجوهر او ضرورة الالتجوهر او ضرورة  
الوجود او ضرورة العدم او التجوهر او الالتجوهر او الوجود او العدم بل انما وجدنا العقل نفس ذاتها في  
كوتة مخوفة القوة العرفية وعلى الافق الاقتضا في ذلك الناحية كان يصدق السلب البسيط المطلق ولم  
صدق ذلك السلب بما هو سلب بسيط ورق بما يؤثر الى اقتضا جميع تلك الذات لم يكف في عدم الاقتضا  
على الاطلاق في ذ الامكان بالذات تسبب الواز المهية على المعنى التابع المصطلح بل على معنى ان نفس المهية  
تكون لصدقة لا باعتضا فان السلب البسيط لا يفتقر الى اقتضا بل يكفي عدم اقتضا الذات ما هو سلب  
نعم تساوي الطرفين بالنظر الى نفس الذات الامكانية المتفرقة في حالة الوقت روحه اي باب سلب ضرورة مهما  
المتفرقة بج حكم العقل من الواز المهية بالنسبة اليها على المعنى التابع لكن تسبب حقيقة الامكان ذلك على ارض  
منه في مراقة القوة وهذه دقيقة حكمية لنفس الوجود تختص بها والا وب نعم بما اي التحصن على الوقت  
بان الامكان هو السلب لكنه قد تفقد المستفيضة انه ليس على تناكلا الوجود القياس اي ذات الوجود  
من الواز المستندة اي اقتضا نفس المهية ثم انهم كما يرون البهينة على ان حقيقة الامكان لا ضرورة الطرفين بالنظر  
الى الذات لا اقتضا تساوي الطرفين بان الممكن لواقتضا انه تساوي الطرفين بالنظر اليها لا تسبب فعلية  
الطرفين في نفس الامر والا ترجع احد المساويين او تختلف مقتضى لذات عنها ويذهلون عنه ان النفس الامر  
اوسع من حالة الذات من حيث ي وان اقتضا النفس في حقوق عظمي نفس الامر خصوصا لا يتفرق منها  
في نفس الامر فان لا يكون حقيقة الامكان اقتضا ذات الممكن تساوي الطرفين بالنظر الى ذات من حيث ي  
لا اقتضا الذات تساوي الطرفين في نفس الامر فيكون الذي ينبغي في مقتضى ذات الممكن ترجع احد الطرفين بالنظر  
الى ذات من حيث ي لا ترجع بالنظر اليها في نفس الامر من جهة تأثير العدة ومن المستبين ان حالة فعلية احد الطرفين  
الممكن ليس ذلك الطرف راجعا بالنظر الى ذات من حيث ي بل انما في نفس الامر من تلك الافاضة اي باعتضا  
قد كننا او من الامر لك في سالف الايام بان الممكن ذات بالقوة من حيث ي ولذلك جميع الامر من ذلك الجهة فذلك

الحق في الذات لا يقتضي  
 كونه في الذات ولا في الخارج







واما او ممنوعا وطلبا فيكون لا في سلب خبر الغير بذاته وكون الشيء العيني **واجبا** بذاته  
 بذاته غير معقول وليتأيد ان يستتم كوجوب تسمية بما قد تولاه عليه بعد ان يتوقف ان لا يمكن الذات هو  
 ان الشيء اذا اعتبر بذاته من غير التفات الى احواله فان صح التجوهر والتجوهر بالقياس الى حقيقة و  
 حقيقة الوجه والعدم الى ذاته سلب الضرورة لا بعلية وقضا منه لذلك بل لعدم اقتضا منه للضرورة  
 كما ان الوجوب بالذات هو كونه الشيء بحيث اذا اخذ بذاته من غير التفات الى غيره كان همه انه ضروري للتجوهر  
 وانه يجب الوجه بذاته لا باقتضا غيره لذلك وكل ما منع في ذاته ضروري للتجوهر وواجب منه بذاته لا بالقياس  
 منه ومن حيث يتوقف انه لا يكون امكان خاص بالغير تحضنت ان كل الامكان العام لا يكون بالغير بل بالذات  
 الى الغير سواء كان ممكنا بالقياس الى الغير واجبا بالذات او ممكنا بالذات او ممنوعا بالذات  
**شكوك امتحانية وحلول برهانية** ولعلك تقول اليس تسميه من حيث هو ليس بالذات ان يظهر لكل ليس

من جوهراتها عند تلك الحقيقة وسلب الضرورة من غوارض حادثة لانفسها ولا من جوهرياتها فكيف ان الحيوان  
يطلق من حيث هو هو اعني طبيعة الحيوان مثلا كما تسلب الكتابة من تلك الحقيقة كذلك تسلب الكتابة الصفة  
من تلك الحقيقة لكونها جملة من الغرضيات الدخلة فذلك كل حقيقة امكانية ليس صفة من الطرفين وتسلب  
ضرورة الطرفين عندا من حيث هو وكذلك تسلب كل شيء من جوهرياتها فاذن الان من حيث هو ان  
كما انه ليس احب بالذات ولا يمتنع بالذات فذلك هو من تلك الحقيقة ليس بممكن بالذات ايضا وقد قسمنا  
ان كل ممكن بالذات فانه في مرتبة ذاته وفي حقيقة ممكن بالذات ومختص بالذات وتسلب من الطرفين  
عنه من حيث ذاته فلم ذكر وهو من تلك الحقيقة من النسبة لاسلب الضرورة وتسلب الصفة وبالحكم الى الثاني  
في السور ايضا ليس بين له بما هو موجود امكان او مشاء وانما يعين الامكان في المرتبة المتأخرة عن مرتبة  
الذات فاذن لا بد من انتفاء هذا الذات لامكان وليس سبيل الوصول اليه من غير حقيقة الوجود  
بالذات فيقولون ان كل شيء ليس له السقوط عليك وتكتب تكتب في هذا القول لمغفل لان لغيا لك ان يقال ان  
سبيلك من ذي قبل ان الذي ان سلب مفهوم فرض من غوارض التي عنه من حيث هو هو انما ينبغي ان  
لقد علم على من حيث هو هو حقيقة جوهرية لا محمول ويكون السلب رداع الثبوت من تلك الحقيقة لان جوهر  
بالذات فيقولون ان كل شيء ليس له السقوط عليك وتكتب تكتب في هذا القول لمغفل لان لغيا لك ان يقال ان  
سبيلك من ذي قبل ان الذي ان سلب مفهوم فرض من غوارض التي عنه من حيث هو هو انما ينبغي ان  
لقد علم على من حيث هو هو حقيقة جوهرية لا محمول ويكون السلب رداع الثبوت من تلك الحقيقة لان جوهر

هذا الكتاب هو منقول عن  
 بخطه الشريف  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين



[illegible]

ع  
القصي بان النمل في صلبه  
وعدم اقصي من صلبه ورسالة النمل في صلبه ورسالة النمل في صلبه

فصل فی بیان احوال و سیرت ائمه اطهار علیهم السلام

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً في كل لغة  
ومكتوباً في كل لغة



**قانوني**







على الإضافات ان الى متين  
في بعض المقامات  
في بعض المقامات

مباح

النظر في الوجودات الاعلى المستمرة في العالم  
الطبيعية والوجودات الاعلى المستمرة في العالم  
المستمرة في العالم المستمرة في العالم  
المستمرة في العالم المستمرة في العالم

بأنه ان شئ من الحوادث لا يقع نقيضا لعدم الطاري بل ان شئ من الوجودات الخاصة بالعدم لا يقع نقيضا لعدم الطاري  
ان يتحقق بالوجود او بعدم يكون طاريا فالمقيد قد يرفع ذاته المقيد وقد يرفع غيره فبذلك وما سائر من مقاييس  
هو لعدم الطاري على طرفي التوصيف التعهدي دون الاضافة اي رفع الوجود على التعهيد بالطريان اعني  
الرفع المقيد لا الرفع المضاف على سبيل رفع المقيد فان ما اسهل لك ان تجزيه في تحت نقيضه برفع الطريان  
فتحتي برفع طارياي غير محض زمان بعد زمان الوجود المطلق الاستمرار على ما هو المعنى المحصل من طريان الوجود  
افى الزمان عند مقتضى الحكمة النضجية حقيقة **توبيخ** سبيل القول في الوجود بعد الوجود بعد زمانية  
بالنظر بايات الزمان سبيل القول في الوجود بعد الوجود انما بعدية كانت بالقياس بايات اوقات الوجود  
الوجود تعالى فانه يمتنع هناك مع المتعدي جميع الحوادث والعدم ويتحقق بالوجود الذي هو فناء جميع الوجودات وحي  
فبعد عدم اصله **مستأنف** وما يستلزم تحريك ان زواجر الطبيعة كيف يكون نقيض زواجر منها  
ازواجر الطبيعة الواحدة متعديتها فبذلك فالحق في تلك الطبيعة والعدم الطاري ورفعه مردان الطبيعة لعدم  
ما قد يقع سمك ان طبيعة الوجود مختلف باختلاف اضيف اليه فان اخذ الوجود الطاري زواجر طبيعة في الوجود  
لم يكن زواجر زواجر تلك الطبيعة بل في طبيعة الوجود بحيث مطلق الرفع المساق للسلب المتعدي في طبيعة النفي مطلقا  
فقد عرفنا ان السلب يقع بآراء المهنة وباراء الوجود جميعا فان لا لا من ضعفه العقول واقوال الاكابر  
على ان الرفع مقصور على الاضافة الى الثبوت لا التزويج البتة دون المهنة في لغتها فيكون وجهاول ارجاع النقيضين  
الى ثبوت الوجود الطاري ورفعه اخواهم طبيعة واحدة ثم ان اعدت النظر في رفع شئ ما في الطبيعة  
بالطريان فانه زواجر طبيعة الرفع المضاف الى الرفع ونقيضه هو زواجر تلك الطبيعة بل ان نقيض  
بمعنى رفعه قد يكون من زواجر مهنة فاحد النقيضين يكون زواجر المهنة الاخرى لا يكون الاخرى زواجر المهنة بل  
مرفوعة فيكون في غير الايجاب الاضافة بالمهنة اليه وان كان في نفسه متغيرا فان التناقض بهذا النقيض  
يكل من جانب النقيض او لا يكون كل متغيرا في الصاحب بل المكرر هو المفهوم الاصح كون الشئ في مفهوم زواجر  
ومن هنا يتضح ان لا يكون بين اكثر من مفهومين تناقض فلا يكون شيان مفهوم كما مستعار في شئ واحد بعينه  
سبب القول فيه من ذي قبل ان **مستأنف** **نبي** لو امكن ان يكون الوجود في الامتداد المستقيم



مستند اليه لم يكن يستوجب ذلك من ذلك حد حقيقه الا كما ذكره البرهان الحاصل فقام على استحالة ذلك فلو قدر  
ان ممكن يقتضي امتناعه كل عدم مخصوصه بالنظر الى ذاته لم يكن يلزم امتناعه بطبيعة العدم المرسل لان شرط  
الى ذاته من حيث يتصل به بل انما هو من حيث ان يقتضي امتناعه جميعا كالعدم والطبيعه المرسله لا يتحقق الا بتحقق شرط اخر  
فان ذلك لا يقتضي ضرورة كسبى الذات وفيه اتفاقا للطبيعه المرسله كذا يمكن تحصيل ان يقتضي امتناعه كل عدم  
بالنسبة الى بل لا يمكن ان يكون لا يبيد ذاته كوامر العدم بخصوصه كما انه بذاته لا يابى بطبيعة العدم المرسل  
واللزام ان يقتضي امتناعه بطبيعة العدم المرسل وان لم يكن بالذات بل من جهة اقتضائه امتناع جميع العدم  
خاصه فيكون يلزم بذاته من وق يقتضي تلك الطبيعه اعني الوجوه فان كونها كافيه في اقتضائه الوجوه  
وهو من الطابع الدلاليه الباطله انفسها ومنه كسبى والكافيه كسبى طبعه مع عدمه كالفروض الى  
فما يجد فاما لا تحت جذب لوجه الى الفنا وي البرمانيه **فصل ثانيا** في فلسفه الفلسفه العامه  
ليس كالحكمه بطريقه وانما هي شح حكمه لظنون ان الوجوب بالغير والافتقار بالغير قد تغلب منها الى  
الارتفاع الزمان لوجود كذا لاث الزمانيه العدم وعدم ما بعد الوجوه واما حكمه الحقيقه النصيبه التي اوتيتنا من فضل  
سنة في وعاء الدهر لوجه كذا لاث الدهريه وجميع الحكمات هناك بعد العدم الدهريه وتعيين الامتناع  
بالغير بالانقلاب الى الوجوب بالغير دون الحكم والاعراض الزمان فلا القلب لاجلها الى الدهر الصلح بل انما  
تخصائص الحكمه بطريق الزمان ان لم يكن الوجوه او العدم الزماني وانما هو كاز ما ينمو على طبع  
الزمنه **فصل ثالث** ان ثلثه من الاولين في الفلسفه باخذ من الوجوه مفهومه والامكان والوجوه  
ومضاهياتها على قياس قد فرغ سمعك في الوجوه امور زائديه على الاشياء في الاعيان ومنه  
الفرق يتكلف هذه الاضابط المحقوق بالفسخ مؤنثات ومستثنات لاصول منضبطه على سبيل الذي  
اللزوم وما زار هو لا ثلثه من الآخرين يعترفون بان تلك امور من زائديه في مفهوماتها على  
الانسان لاصور لها في الاعيان يحاذر بها في اللاذات فيقولون لا يتم المعبرون من اهل النظر في الفرقين  
وربما سمع في غير هذه اقواله يقولون هذه الامور لا تزيد على كسبى التي اضاف اليها لاذتها والاشياء



[illegible]

ولا يتعدى وهو لا يسو من أصل الحق طيبة وكلمة مهم أحسن من أن يستأهل للتوهمين فقلنا الحق فانت علم  
من نفسك إذا قبل الفرس مكان الوجه والآن منى الوجه لا يقع بالمكان الوجه في الفرس في الرب في المكان  
بلى نحن وجد يقع عليها ولو غير بالمكان الوجه الفرسية وقبل المكان على المكان بالمعنى الذوقية الموصوفة بالفرسية  
فقد قيل الآن على الفرس في المكان إذا قبل على مختلفات تتحقق فليس كذلك واحد منها على امرتها  
والوجه كما قال بعض حكماء عوالم العلم والتبليغ أن هؤلاء يقولون أنباء الحقيقة في الاحتجاج على وجود الصانع عز وجل  
بأن العلم كمنه وكل كمنه فاقولوا إلى ما جئوا في المكان يقولون بنفسه الذي لضاف إليه كمنه  
العالم عالم وكذا حال غير المكان **وعامة عقليته** لأن الطيالب العقلية المستوعبة منها ما طابع نوعا إذا كان ر  
مستوفى أن يتكرر مسئلة مترا دفا يتولد منه في الوجه سلسل متولد معاً إلى الدنيا كالوجود والوجود  
والوصية فكما أنه إذا كان الوجه صورة عينية ورأى عينية الموجه كان له وجود عيني ولو وجه الوجه الضال إلى الدنيا

والوجه فلما اراد ان يوجه صورته في وجهه لم يوجه في وجهه بل في وجهه  
اخره وهكذا يكون الوجه الاصل حصوله لا يحصل له جميعا فكذا الوجه اذا كانت في الاعيان والوجهية  
كان الوجهية دون الوجه ووجهه وتوجهه ووجهه والوجه ووجهه وتوجهه ووجهه  
متراصة متعاقبة وكذلك المكان والوجود متوالدة سلسلة اخرى من التضاد فمما لا يمكن والوجه  
فقد يمكن وجهه وتوجهه للمكان الممكن اذ لو وجهه في معارضا وراوندك سلسلة للوجهية في الوجه  
بين المكان والوجود بالغير وبني الوجه والوجود بين الوجه والوجود فاذ كل مانع شاكته فانه  
لا يكون له صورة في الاعيان ولا يكون للاعيان شيء وراوندك وجهية وبجملة لوزاد المكان في الوجهية في

لا يكون له صورة في الدنيا ولا في الآخرة وان كان له صورة في الآخرة فلا يكون له صورة في الدنيا  
فان كان واجبا في نفسه لم يكن يوصف به غيره وان وجب بسببه لاهيته فهو معلول فكل ما بالذات واجب  
بالغير وكل ما كان له في نفسه وجب اذ يقال انكم فوجده لا وجد فكل ما بالغير فواجب فوجده فكل ما بالذات واجب  
الكل من الاله ونبيه وعباده والكل له وجوبه بانه مترتبة لالاهيته ولا يزال كل من وجبه له مكانه ووجوبه  
على الآخر فاذا نفع الامور طبائع انتزاعية والادعيات الدعوية لاصدها بالوقوف والاهلية بها معين  
المتخصص في الحصول في طاعة العقل ونه امار لم قال خطرات الاذنان لا يجب فيها النهاية اذ ليس في الخطر يوم  
خبر يوم مكر الخطرات وقد تغير بوجوده لالاهيته لانه الذي تصور مفهوم الدلائل من الحكم لصدقه في مفهوم

۱۰۰



اولا صدق عليه ولو لم يكن ذلك لا يلزم ان نسب مفهوم اللاهوتية عن شيء ما اصلا فاذن يحمل هذا المفهوم في التبيين  
ولا يلزم حصوله لانهما يتحققان في كل ما كان له طاق مفهوم اجتماعي بالنقصين والمعدوم المطلق وما يفرقه وقد قلنا  
عليك بما قد سلف وهذا المعنى ما يقتضيه اني ذكرته تامة وحسن تأمل غاية **بدم بهي** وما نزلت به فاجوبة  
الثلاثة المتكلمة طاق الامر المعلوم الاول اذ هو ايضا من احوادث الذاتية المبوق وجودها بالامكان وقد  
بذلك هذه القوة فلما كان المكان امر اجنبيا وراعيه داربين ان يكون واجبا بذاته والواجب في  
الوجود الازلي لا يحتاج الى كيف يكون صفة الشيء وحين ان يستند الى اجبال المعلوم الاول الموضوع له ولو كان  
لا حاجة منه عليه في المجموعه لتقدم الامكان ولا حاجة له التكنة في لا يصدر عنه اجبال اولها يكون هو المعلوم  
الاول لا موضوعه واما القول الى المكان الامكان وسيق لانهما فيلزم ان لا يكون له على محمول  
وهو كما يتبين ذلك رئيس من ثمانية الاسماء كلها احتمال الخروج الى المستخرج في تعليق له بعد التفتا وسماء  
والانصاف لم يرد الا ان شاء الاعضاء والوقوع في المصيق **مخلص سلسا** فاذن هذه الطالع سبيلها  
اعتبارات ذهنية انشائية ليست من الامور الفنية ولا من العدميات بل من عادات الدنيا وسلوكها التي هي  
منها رغبها فالامكان وان كان سلب الضرورة سلبا بسيطا لكنه ليس عديم المنة او عديم الوجود بل  
عدم ضرورة تجوهر المنة التجوهر وعدم ضروري لا تجوهر او عدم ضرورة وجودها وعدمها فهو اعتبار عقلي في المنة  
المتوفرة ويعتبر مفهومه ما يوجب ان يكون طاق المنة ما هي متوفرة لا بما هي متفتنة في نفسها ولكن  
لا يصدق عليها بما هي ليست في نفسها وما هي ليست في الوجود اي من حيث ليست فيها ومن جهة انتفاءها على  
انها من جهة ان هذه الذات المتوفرة ليست بنفسها ضرورة التور ولا ضرورة التلا تورد وليست ضرورة  
الوجود ولا ضرورة الوجود فصدق الامكان على الممكن المعدوم ليس من حيث انتفاء ذاته بل انما هي متوفرة  
في الواقع بل هي من حيث حال ذات المتوفرة في نفسها اما في الاعيان او في ذهن فلهو سلب ضرورة  
تصوره لا سلب انتفاءه وما جملة هو كمنع مع المنة والوجود والصدق على المنة الموجودة في حال وجودها  
ليست ضرورة الوجود الذي هي مخوفة به ولا ضرورة الوجود فكيف يكون عدما واما الوجود بخلاف ذلك في نفسه  
الذات وانتفاءها وانما يصدق على الذات بما هي ليست كما يكون لمنة محال نفسها المتوفرة وشأنها فاذن















ان الامكان من الموجودات العينية فالكذب فيه ظاهر وان غلب ان لا يمتنع العدم بل لا يجوز له العقلية  
 لموجودات العينية والذهنية فذلك هو مرامته الثلاثة المحصدة ومعنى امكانه له سلب الوجود العيني غير امكان  
 الشيء الى ان وجوده وصف الامكان في نفسه لا يكون الا في الذهن ومعنى لامكان له سلب امكان شيء في  
 ان لا يصدق عليه ذلك الوصف كما في الاشياء والعدم والحركة وسائر الطبائع الذهنية والادخل على الوجه  
 في الاعيان قد يكون محمولا على الكسبية العينية وصادق عليها وذلك احد معاني الوجود الربطي ولما انفرد  
 بالوجود فاما يلزم في العدم كونه سلب الوجود في مطلق السلب في مطلق السلب جوهرية وهو فوق  
 وجوده وهيئة وانما يلزم في الوجود مرتبة الترتيب فوق مرتبة الوجود فذلك كان مما استبان كانه قد يكون  
 السلب لطبيعة السلب لا بطبيعة اخرى عينية او ذهنية نعم لا يكون لمسلوب سلبا له فيكون ثبوته ايضا  
 بالقياس اليه وهذا الثبوت الاضافي سواء كان في نفسه سلبا او ثبوته حقيقة هو معتبر في تحديد السلب  
 الطبيعة المطلقة وانما ينبغي ان يفهم من ذلك ما اقر به في الشفاء ان الثبوت والعرض الاضافي لمطلق الوجود  
 ان يكون حقيقة في نفسه او بالاضافة فقط تقع جردا في بيان السلب لا في موجد السلب كما ذهب اليه بعض المتأخرين  
 ارسطاطليس المفسرين للكلامه فالمسلوب لا يحل ان يوجد مع سلبه ومن قال البصر جردا عن البصر في نفسه  
 ان البصر موجود مع العيى في نفسه لا يمكن ان يكون الا بان يضاف السلب حده الى البصر فيكون  
 البصر احد جزئي البيان والكان ليس جردا من نفس **المرشك** و**تحقيق** ما بينك من ان يقال جردا الامكان و**تحقيق**  
 ومضامينها من الاعتبارات العقلية انما يجب توطئها لاسل اسل المتولد في النهاية في الاعيان وليس  
 في روم ذلك اعتبار العقل بالخط التفصيل فان الاتفاق الشيء بالامكان يمكن ان يكون على سبيل الوجود  
 في خط العقل واللام جواز الانقراض فيكون له مكانه وجوب في العقل والاضافة بذلك الوجوب القيا  
 على جهة الوجوب هكذا الى النهاية على ان كونه ممكنا لو كان بالامكان لا وجب اللهانية ايضا وعلى توطئ  
 اللهانية في خطرات الذهب على الملاحظات التفصيلية اكبر انما في التوزيع في تسليم ذلك في حضرة الاعيان  
 ورايه بان روم الشيء اختلف في غير السياق لا في الوجود فان الامكان مثلا امر عقلي ملحوظ على انه  
 حال للمهمة منها اعتبار العقل للامكان مهمة ووجود اصل فيه امكان امكان وانبت عند انبات الاعتبار



الاختبار وان هناك نكتة يجب ان تتحقق ولاست فان كون ان معقولا ينظر في العقل ويعتبر تجوهره ولا يتجوز وجوده  
ولا وجوده غير كونه آلة للعقل ولا ينظر في غير حيث ينظر في ما هو آلة للعقل بل انما ينظر في مثل رتبة العالم العقل  
الصورة في عقده ويكون معقولا السماء لا ينظر في الصورة التي بها يفعل السماء ولا يحكم عليها حكم بل يفعل  
ان الشيء المعقول تلك الصورة هو السماء وهو موجود في كل اذن النظر في تلك الصورة الى جعلها معقولا لا منظور  
اليها لا الله في النظر الى غير ما وجدنا عرضا موجودا في محل هو عقده ممكن الوجه وهكذا الامكان يكون  
للعقل بها تعريف حال ممكن ان حقيقته كيف تتقرر وجوده كيف يروض ملهية ولا ينظر في كونها  
مهيئة متجوهر او ليس هو كليا كالجوهر وكونه موجودا او غير موجود وكون مهيئة المتجوهر في جوهر الوصف  
او وجبا او ممكن او شيئا من الاشياء ثم ان الخطوط في الالات التي ينظر في تجوهره ووجوهه  
او وجوده او جوهره او عينية لم يكن بذلك الاعتبار امكانا بل كان عرضا في محل هو العقل وممكن  
في ذاته ووجوده لا غير ذلك اعتبارات غير محصورة فاذن الامكان بما هو امكان لا يوصف بكونه  
متجوهر او انه ليس بجوهر المهيئة وكونه موجودا او غير موجود او ممكن او غير ممكن واذا ووصف في غير ذلك فيكون  
في الامكان كالب يكون مفقودا في الامكان او غير في وابلغة الامكان في حيث هو قائم بالذات  
بامكان في حيث هو متعلق بمصور لا يعبر محصوره في الذهن ولا حصوله فيه ولا حصوله في ولا حصوله  
له بل في كل حصول في سبيل الامكان واذا تحققت الامر على هذه الخط انكشفت كانت  
ما تشبه على ليس هو من انباء الحقيقه واولياء التحقيق وزالت اجرة الباهية لغير او لا التحصيل في القوام  
وهذا الاسلوب مطروح في جملة الطباع الاعتبارية المتكررة كالوجوب والوحدة والازم ومضاهياتها  
فان اعيد اليها من اعضاء العقدة بان العقل يجد ان شيئا من الازومات التي هي الانشراح الى الوقوف في كل مكنة  
ممكن عليه بانسحاب الانسحاب عن الازم الاصل لانفسه ضابطا في الازم فاذن في ان يصدق  
الحكم الايجاب بالازم على كل ازم لازم الى لا نهاية وطباع الربط الايجاب يستدعي الصدق ووجوه  
الموصوف فيلزم تحقق تلك الازومات من حيث كونها موضوعات لا يجابات صادقة في كل السبيل  
اللازم انما يكون لازما اذا اجتر ما هو نسبة الربط بين الازم واللازم لا ما هو مفهوم ملحق في نفسه



فان هو كما هو لزم ليس له ذلك ان يثبت له شيء او يثبت عنه شيء او يخطر في ذهنه شيء بل ان يثبت  
ويصلح له لولا حفظ ما هو مفهوم ما في نفسه وانما ليست طائفة في نفسه او اليقظة اليه وغفل القصد عنه  
وليت بانيته فاذن ليس يلزم ان يتصف بامتناع الانفكاك عن الملزوم الا بالزوم المنظور اليه باليقظة  
لا بما هو لزوم وهو ضروري الانبات بالانتهاء اياها لانه ليس يجب يقظ عليها التناهي فهذا ما علة  
في تلك هذه العقدة واما في جزم ان تلك اللزومات موجودة في نفس الامر بوجوه شتى في مشيئة  
فيها بقوتها فيرة والوجوه الذي هو مقصود في القضية المحببة اعلم اننا في الاول فان الحق ان كانت  
خاصية اقصر حدتها ونوع موضوعها في الخارج اعلم ان يكون بصورة خاصة كوجوه الجسم ولا كوجوه جزئية المتصل  
الواحد بوجه كماله فان بعض المسلك الواحد قد يقع موضوع الايجاب الصادق كما اذا كان احد في المسلك  
والاخر باراد افضد الايجاب التي جزم من البين ان اجزاء المسلك ليست معدومة مرفوعة بل ان جزم الوجوه  
في الذهن على احد الا انما هي مخصوص بعض الوقود التي جزمه قد يقترن جزم الوجوه بخصوصه لصدق الايجاب التخييري بالذات  
فانه يقضي الوجوه المستقلة صدق الحكم على الوجوه كخاصة فانه يقضي التواضع في جزم الوجوه وانما حكم على الوجوه  
بخاصة فانه يقضي نحو الوجوه التي بخصوصه وكذلك خصوصيات القضايا بالذاتية قد تقضي خصوصيات في  
التي كانت والتماثلت في اذنان خصوصياتها وخصوصيات العقود الحقيقية وجوه الموضوعات في نفس الامر على ما  
متخصصة وهذا كما ان المطلقة تقضي وجوه الموضوعات بالفعول الممكنة بالامكان والذاتية بالذات والضرورية بالضرورة  
نشي لا آخر قد يكون كجزم الوجوه بالفعول في طرية الملزوم واللازم جميعا بان يمتنع انفكاك الملزوم عن وجوده بما  
عزمه اللازم بالفعول قد يكون كجزم الوجوه بالفعول في طرية الملزوم واللازم جميعا بان يمتنع انفكاك الملزوم عن وجوده بما  
للمعاني معناه انه يمتنع وجوه الجسم بدون كونه بحيث لا يمتنع منه القطع بالامتناع واما القطع بالامتناع  
كونه في الانشراح منه لازم لو جزم بالفعول وقد يكون من كلاله الطرف في كجزمه صحة الانشراح ومن هذا القبيل  
اللزوم للزوم فان جزمه ان اللزوم لا يمكنه صحة انشراحه من شيء الا وهو كجزمه صحة انشراحه للزوم وبهذا ينبغي  
في صدق الحكم عليه صحة انشراحه للزوم من هذا النحو في الوجوه التي صحة انشراحه من وجوهها لعل كما ان القضية الممكنة في



في صدق المكان وجه موضوع فانه وان لم يكن سلطاناً فاضحاً الادارة قد عرفت من نفسه لم يحصل الزوم بها هو  
 صحيح لا ينزله عن شئ ليس صحيح ان يقع موضوعاً لا يحال عليه بل كذا لا اعتبار بمغزى الابطال غير متقبل بالحق فانه هو الزوم  
 شئين وبما هو موضوع حكم الحجاب او سلبه ليس لزوم شئ بل ان اعتبار الابطال يتعامل به في ذلك الاعتبار ومعنى  
 منظور اليه الفصل وجهه في الفعل في طائفة العقل فاذن في شئ قد فوق تعني النفسانية في شئ من حقيقة  
 وخلو عن فنية الاجراء وربما قال انما في شئ ضابطه امس الزوم لو كان شئ من الزومات المتحققة حكماً عليه  
 بالمكان الانفكاك لا اذ لم يصديق الحجاب امتناع الالات في شئ منها لانها الحكم عليه في نفسه وان لم يكن في المكان  
 المحقق وانما عليك في الفناء والحقيقة **تقسيم تحصيلي** ان الامور تدخل في التجوهر والوجود تحت اعتبار العقل  
 الى قسمين فيكون هما اذا اعتبر بذاته لم يجب بغيره ووجوده وظاهره لا يمتنع ايضا ذلك حتى لا يتجوهر  
 وعدمه واللازم في كل شئ في عالم المتصور وهذا ان يكون غير المكان ومنها اذا اعتبر بذاته في نفسه  
 على ان ينفق متصور وبذاته مصدر في محل الموضوع عليه لا باستناد الى شئ ولا لقيام شئ به وانما شئ  
 ماعنه وبالحكمة للباطنة بالذات بالذات في شئ ما غير ذاته ولا باقتضائه بذاته لذلك في نفسه في الوجودية  
 في غير ذاته او في ذاته فيكون لا محالة مهيتة عقلية ولا مهيتة له وراء ائنه وهذا هو القوم الوجه بالذات  
 ما يقتضيه ذاته وجهه فهو مفهوم لا يخفى عن موضوع الاتصال في ظاهر التصور في النظر الى الوجود الفاصل بطلانه في كل  
 البرهان وتوضيحان بان شئ لا يكون مقتضياً لوجوده فانه المكان محو حقيقة بنفسه في مجال الموضوعات حقيقة  
 بما هي حقيقة في غير طائفة حسيته اصله لا يقتضية ولا تحليلية والكائن تجوهر حقيقة باضافه جاعل كان يصح محمل  
 الموجود في نفس تلك الحقيقة المتصورة في طائفة حسيته تحليلية مرصود واما وجودها على استنادها الى حقيقة  
 المتصور في نفسها فهو موجود في ذاته جوهر عارض له وهو الوجهية فاذن مهيتة الحق الاول هو الوجهية والاول  
 وجهه محض عارض لمهيتة اصله وكل ما له مهيتة وراء الانيته فهو محمول وسائر الاشياء غير الوجهية فلها مهيتات  
 تلك التراتب نفسها ممكنة التجوهر والوجود وانما تجوهرها على وجهها ووجودها فاذن الاول للمهيتة لو  
 ذوات كنهيات وهرجولة التواتر منه ليقين مهيتاتها ووجوداتها ولبنته محلبة انما هي والوجودات اليه  
 كذا لا يمتنع الى انوار الشمس في سببها وهو مستغن عن صورها لو كان لصور الشمس في كنهيات كنهها انما يتصل بوضوحها

في بيان شئ في مجال الذات  
 في بيان شئ في مجال الذات  
 في بيان شئ في مجال الذات







الامكانية وهو ما يتبع على الإطلاق الى الفعلية واللا الذي هو الحق فانه لا محالة هو الذي عليه بالوجود في ذاته و  
الحكم ومصدق لكل البصق حقيقة لا لقيام وجوده او اقتضا منه لصدق هو وجوده فلو كان ذلك مقتضى  
كنت في كونه **استينا في مقصدا** بلغني عن غيره منغلطة **تسقط** **معدنية** **مستقيمة** بالمتكلمين محلة لا يكون  
القيوم الوحدانية لاني شاء بحيث يصح ان كل العقل الامية وانتهى الله عما يقولون فيلي **و** في ذاته لا يكون في ذاته  
القول اكبر انهم لا يكونون كون الله على مقتضيه لوجوده وليظنون ان الوحدانية ذات من مقتضى  
لوجوده فبعض انباء البشر فصل بان مراتب الموجودات وهو وجودية بحسب العظم في اول الحفظ في حكم  
الوحدانية للزمية عليها اذ ما لا موجود بالغير الى الذر لوجود غيره هذا الموجود له ذات ووجود في ذاته  
وموجود غيرهما فاذا نظر الى ذاته وعزل النظر عن موجد كمنه في نفس الدر الفلك ذاته في الوجود والذات  
عالم الوجه عنه ولم يرتب في ذلك احد ولا يترتب ان يكون ايضا لصور ذلك الفلك فالتصور هو تصور  
كلها في نوع المكان ومنه حال عليها فكملة كما هو في الذات كحسنة عند القول واولها الموجود  
بالذات بوجوه هو غيره الى الذر لقيض ذاته وجوده اقتضار تاما بحيث يمكن ان لا يكون موجودا فهذا  
الموجود له ذات ووجود في ذاته ويختص بالذات بالوجود بالذات لانه لا يكون تصور هذا الوجود  
فالتصور في ذاته والتصور كمنه ومنه حال الواجب الى وجه لخاصة من هب جمهور المتكلمين واعلما الوجه  
بالذات لوجود هو عين ذاته فهذا الموجود ليس وجودا في ذاته فلهذا صفاك تصور الذات لا في الوجود  
في الفلك والتصور كذا هي حاله ولا يشبهه في ذاته ان في المرتبة في موجودية اقوى في تصور  
في المرتبة لا يكون تصور مرتبة بر فوق هذه المرتبة الثالثة الترتيب حال الواجب في ذاته في ذاته  
التي فوق التحقيق من ذور بصائر ناقية والظاهر صائبة ومن ذلك مثلا وهو ان مراتب الموجودات  
مضيقا ثلث ايضا لا ولا المضيق بالغير الذر اسفا والتصور في غيره لوصف الدر من وقد استضا في الشمس  
بالقابلة فيها مضى وتصور في غيره وثالث في تصور القصور الذاتية المضيق بالذات في تصور غيره  
ذاته الذي يقتضيه ذاته في اقتضا تاما بحيث لا يكون في غيره كمن الشمس جهة اقتضا الصور في ذاته  
له ذات وتصور في ذاته والذات لانه المضيق بالذات في تصور هو عين ذاته لا تصور في ذاته في تصور

في ذاته لا يكون في ذاته



الشيء اذ من قابلية ذاته لا بانتمس ولا بشئ ما غير ما هذا على واقورا بتصوره كونه ان مضميا ومن يقول  
تلك القضية انما بتصوره بطريق الوصف لا بطريق الوجود ان المعلوم انما يطبع ان بعض وجوده غير الوصف  
لو استمر ان المعلوم يستمر لا بالاجل في تصور شئ ذاته وتجوهر اصل حقيقة لا وجوده فقط بل  
التصور الثانية القسم فان الموجود لا اما متوقفة حقيقة بذاته او بالاجل وليس جيل ان تصور كونه حقيقة  
علته مقضية لمقرها في نفسها اعني المرتبة متقدمة على الوجود فان ذلك في قوة ان يقال ان على نفسها  
ومقضية ذاتها وهو قول لا ينفك ونفس بل انما تصور ان كونه حقيقة متوقفة بذاتها لا بالاجل على  
اذا وضح ان اثر الفاعل يكون افرار الذات بعينه بالوجود بما سوي في باذر المحل فان  
يكون مضمين ذلك الامر على الذات ومقضية لها هو نفس الذات للفاعل اخر غير الى ان يرفع الامر  
الحكيم البرهان الفاصل والخصم اليها ولما اذا تعرف ان طبعه لمعلوليه ان يكون افرار الفاعل اوله  
وبالذات هو نفس الذات ونسخ الحقيقة فلو طبع العطرة الثانية ليس ان يسوق ولو في اللفظ الثاني  
ان المهمة هي جعل نفسها ومضمين جوهرها وفاعل نسخ ذاتها بل انما يجد ان بعض الموجودات يكون متوقفة  
بنفس ذاتها لا على غيره فيكون موجودا بنفسه لا على غيره ذاته ولا على غيره لذاته لا ينفك منه الوجود انما هو  
الحقيقة المتوقفة فاذا كانت حقيقة متوقفة بنفسها لا بان يكون مضمين على ذاتها كان لها الوجود  
لا بان يكون ذاتها لتقرر وجوده وبعض الموجودات متوقفة حقيقة بالاجل على فيكون موجودا بها بالاجل  
فما حجة الوجه واستقواه بحجج الحقيقة المتوقفة واستغنى عنها فاذن يمنع احتمال القسم الاوسط  
بعد تعرف طبع المعلولية بحكم العطرة لا يوسط ان كونه موجودا اما هو معلول واما ليس هو معلول  
الافعال حقيقة فطرر ومذات التوفيق الكان محققا بان يكون مضمين بالخصم اليها نكر اكرام القوم  
وافاض العشرة لنسبوا العيون به ذلك انما البرهان القاضى بان انشئ لا يمكن ان يكون مضمين  
لوجوده الذي هو وارادته وان وجه الشئ يمنع ان يكون مضمين لوازم مهنية والبرهان الذي يقضي  
بذلك الكان قويا بحكمه تاما وقضاه الا ان ثنائية القسم اخره اوسط القسم من غير احتمال  
ما لم يتوجه الى الحكيم ورف القضية اليه بل يتبين بتعرف طبعه لمعلوليه وفاقرة لمعلول الى ان يكون جوهره



فانه من اجمال فضل عن الوجود الذي هو راد ذاته ومن الواضح المتأخرة وان الذي يتعالى عن طابع  
المطلوبه فان حقيقته ذاته المتقرنه بنفسه فانه لا باقضاء ذاته فيكون هو المحصور بنفسه لا باقتضائه  
فكونه وانما هو الذي رتبناه هو التنبه على هذه الدقيقه التي عنها الجور في ذلول عرض في حقيقه واسفه  
لان بطلان ذلك المحتمل من الفطريات الغيبية عن الفحص بالبرهان **بمكمله** ما كنت تسبب من الوجوب  
الذي هو كيفية تجوهر ذات الموضوع وكيفية وجوده في نفس او كيفية نسبة الجمل الى الموضوع فو ان  
ملفوه الان على سبيل من الوجوب الذي هو احييه القنوم الواجب لذات حمل محب وهو نور قائم بذاته  
متقرنه بنفسه هو وجوده ووجوده ووجوب واجب علم وعلم وذرقة وقدس فان ازجى الوجود وجوب  
الوجوب وصف للوجوب والوصف منفصل عن الموصوف فمحمل وجوب الشيء نفسه فقد تجايل قبل ان كنت تعتبر  
من الوجوب بالغير هو الوجوب القائم بالشيء فانتهى او اخذ بنسبه وجوده بصير محتسب العدم وما كان مانعا للعدم كان  
مانعا لما كان العدم والوجود فاذن الوجوب بما هو وجود محتسب الامكان وما كان مانعا عن الامكان لانه الاستعداد  
على الحقيقة فاعتبره ذلك الوجوب بنسبه التجرد عن الماهية او الى بالشيء عن الامكان لان الشيء الذي له اعتبار  
الامكان اذا اخذ من الوجود يدخل في الوجوب فالذي للاعتبار له الوجود فهو بالوجوب لي وايضا حقيقة المتوفرة  
بالباطل ان اخذت من حيث هي متوفرة بالباطل على كانت تحت بالوجوب فالذي للاعتبار له الاله حقيقة حقيقة  
نفسا اذا انظر اليه بنفسه فهو بالوجوب او بالصحى بالحقيقة انه بالوجوب الوجوبات غيره اطلال الوجوب هو  
والوجودات كلها اطلال الوجود وهو العلم والعلوم كلها اطلال العلم هو حقيقة حقيقة سواء واقفا في كمال  
الحقيقة ولا يقع لغطة حقيقة غير من الحقائق الا بالجاز الفاضل بحسب الحكمة الحقه النفسية على بحسب لغة الفلسفة  
المصطنعة ايضا لا على الحقيقة فان اطلالها هي حقيقة في لغة الحكمة انما يكون على جمل الحقائق وينسج الاله  
حل شأنه ان يحل ان لطفى في لغة اهل اللسان على كمال طبعه متحققة جاعلة ومجولة **فصل** في ذكر منه  
خواص القنوم الواجب لذات حل ذكره على ما يليق بطبيع مفهوم الوجوب لذات في ادراك العقل وهذا الفصل القدسي  
وان كان نذكر من حقه ان نلظ بذكره لسان الرفع ويتبدل في سبيله جهود العقل ونقد في ما يبرم فيه  
بجمله التوجيه الا ان لا نقول فيه كما ذكره النظر الربوبي ان الله تعالى قال ان نقصر على اقل الذكر **نظام** على

الوجوب بالغير  
الوجوب بالغير  
الوجوب بالغير

الفصل الثاني







ذلك انك مع هذا اولى على ذلك لا حرج في ذلك فان في امر لازم التفرّد الوجود البشري كان وجبا  
 بذاته وكان له وجوب ايضا باعتباره مع الثاني كان ذلك الوجوب بالذات والقيوم الواجب لذاته لا يمكن  
 ان يعرضه الوجوب بالغير او بالقياس الى الثاني والوجوب بالقياس الى الغير ليس يكون لنفسه الا بالقياس الى  
 ما هو عليه او معلول له او ما هو محو في معلولته عليه واحدة وقد جمعتهم بعينية واحدة فقد استبان لك قبل انه لا وجوب  
 بالقياس الى الغير فيما ليس تحت علة عينية اياه او معلولته وجوبية بوجبه فان يلزم ان يكون احداهما معلولا  
 او هما معا معلولان وقد كانا فرضا قيوما وجبا الوجود ونفاد القيوام الواجب لذاته عن ذلك فذات واجب  
 لا يتبع تفرده ووجوبه تفرّد الآخر ولا يلزم له ان يكون له في تفرّده وجوه علة بالآخر بالذات فلو كان  
 كل منهما لا ياتي ذاته ان تفرّد ويجب بالنظر الى ذاته ولتتبع بذاته ان لا يتفرّد ولا يوجد فوجوب لذاته كما  
 هو وجوب بالذات لا ياتي بطبيع مفهومه ان يكون الواجب لذاته له الامكان بالقياس الى الغير انما  
 يستتبع ذلك يلزم الوجوب بالقياس الى الغير بطبيعة علاقه بالذات من حيث لطا العلية ومطلق حقيقته الواجب  
 بالقياس الى الغير علة العلية بالاي الى المعلولية بالوجوب او السقلى بعد واحدة في علية واحدة اياهية  
**تحصيل قدسي** ان القيوام الواجب لذاته ليس يمكن ان ياتلف انه من كثرة عينية او ذهنية فعلية او  
 تخيلية وتوابع ذلك سبب منه كما يعبر عنه على والموحد سببه فلي ان ليس لتفرّد ووجوب سببه  
 وقد استوضحه فذلك ليس يصح ان يكون لذاته سبب منه ولا يكون له سبب عنه او سبب فيه او سبب  
 بل لا سبب اصلا وهو سبب السبب على الاطلاق من غير سبب ليس في الفطرت الى ما ياتلف وجوده لذاته  
 منه ومن غيره وجب لذاته في جوهرها فافرة اليه على انما افرة الصادر منه بل على انما ذات سخنها  
 مجموع ذلك ليس وذلك الغير جوهر الذات بعينه هو جوهره اذ ذلك النسب في الفطرون العظيمة بتقديم  
 مستمرا في الجوهر على الجوهر الذي هو مجموع التجوهرين فقد ما بالهية او بالطبع فاذا كانا من الاجزاء العينية  
 والصورة اى حقيقتان كان قوام جوهر الذات بهما كحضور الوحد في الاعيان وان كانا من الاجزاء  
 العقلية اى الابدان والصورة العقلية كان قوام حقيقة بهما كحضور خصوص ما يتبع في لطا العقل فقط وكل  
 من القبلين يتقدم على الكمال فاما بالطبع كحسب حقيقة الكمال وجوبه هدية بالانكاح خصوص وقوع

الواجب بالذات والقيوم الواجب لذاته

هذا هو الحال في كل ما لا يكون له ذات  
 من غير جوهره فانه لا يملك له سبب السبب  
 من غير سبب السبب في هذا الفصل



[illegible]

كان من حقيقته للسخرة فآوة الاحقاب من  
 مبادى قد السلف منها جوه حقيقه اما  
 نسخ حقيقه كان كل منها يتقدم على  
 حقيقه في الاعيان او في الذهن وان كان

١٢٠



الوجود فادق القيومة الواجبة بالذات مساوٍ للباقي حقيقة ظاهرة لمطلقة والقيوم الوجه بالذات احسب  
تجدد ان يتعلق بالذات فان قد انكفأ ان ليس سبب ولا مسبب ولا مسبب ولا مسبب وهو ليس سبب  
من غير سبب السبب الذي لا فاضى القدر في حيث يقع بازا رجلة ما يرم بالقصد من هذه المسئلة ولا يكون كونه  
انه لا قيوم واجب الوجود في التور والوجه الا واحد اذا اخذت من المسئلة وتبين ذلك الدليل كما ينبغي  
لمن يبين ان قول الله لا قدر له لم يكن يفيق في العشرة الفلسفية في الروسار والاسماع الى الان وهو كلمة  
من كلمة الحقيقة التي اوتيت من فضل ربنا ورحمة الله تعالى ان القيوم الواجب بالذات احضر الذات ليس  
مزدوجاً من حقيقة اذ ليس هناك كثرة بالفعل ولا في الوجود الى ان شئ من البسيط الحق والسبب في  
فذلك ان يكون ذاته مجرداً من حقيقة ما صاحب مزدوجة ما ينف منه ومن غيره وكيف يحصل حقيقة وحدانية  
وهي التفر والوجود بذاته وما ليس لتزرو وجه ولا لا تفر ولا وجه في حد ذاته وهل يسع طابع العطرة  
ان يتصور ذاتاً وحدهم في ارجاء الغلبة الحقيقة والقوة الحقيقة **تبصير نقدي** ان كنت قد حصلت من قبل ان لازم  
المهمة انما علمت كونه الحقيقة من نفسها مستوفى الحقيقة لذلك اللازم على ان تكون مرحلة الاتقار مخلوطة بالوجه  
اذ كان الوجود اولا في مرتبة من مرتبة مستوفى من بعضا مطابقا في الحكم ومبدأ هذه الاستزاد فتكون موجودتها  
قبل اعتبار كونه ما اتي شئ كان مما هو يلقى جوهر الذات وليس حلق في اقام سنخ الحقيقة واذ كان كل مقتضى  
ان يجب ان يلزم قليل الفار بينهما كونه الوجه لكون طابع الحقيقة يستوجب ذلك بل ان مفاده هو ذلك اتول  
ان ذلك هو ما يفكر اليه طابع اللازم من يكون مستوفى على وجه مهمة الحقيقة ان يؤخذ الوجه جزءا من الحقيقة  
الحقيقة فيرجع الدلالة ان مقتضى هو مجموع مهمة مطلق الوجه فمن تحقق انه لو كان في طابع وجوده  
ما يوجب السجاء ان لا يمكن تصور ان يتحقق عليه بين شيئين اصلا وسجاءا رتبيا في مستوفى القول ان الله تعالى  
اما طابع واحد فانه قد تم وجوده في اولى الوجودات وهو ما هو علة في العلية من تقدم موجوده ذلك الوجه  
ايضا فليس تصور ان يكون الوجه لازما لمهمة اصلا والا كان يقع طابع وجوده في مهمة وجوده والذات  
الباقي فانه في تقدم وجه مهمة على وجه اللازم فاما ان يكون هناك وجود ان مستقدم ومن غير فكيف يمكن الوجه مع  
ان يكون شئ بعينه تقدم على نفسه اما ان يكون هناك وجود ان مستقدم ومن غير فكيف يمكن الوجه مع

بالتفصيل في كتابه في التور والوجه

او غيره



هو وضعه على ان الكلام في التقدم كالكلام في التأخر فيسلسل وليس الغرض بتلخيص التسلسل فانه ما لم يتبين  
بل ان مجموع الوجودات المتسلسلة كالوجه الاول فقد انكشف له السبيل ان يكون تحت من الاشياء مقتضيا لوجوده  
يكون الوجه في لوازم مهية ذات ما في الزوات هكذا فاذن فاحكم ان القیوم الواجب بالذات يجب ان يكون وجوده  
مستلزما وان لا يكون له مهية وراكب ائنه والها لا كان القیوم الواجب بالذات متوقفا حقيقة بذاته و  
انما يطابق انتزاع الوجه والحكي عنه بالموجودية هو نفس الحقيقة المتوقفة تحت ان لتور الحقيقة له نفس الذات لا بافتقار  
الذات انفسا ليحتمل على فساد نفسه كون حقيقة جاعل جوهر نفسها وصانعها فيكون الوجود ايضا  
بنفس الذات لا بافتقار الذات واللازم ان يكون لتور حقيقة وتحققة متفردة ولا جهة انتزاع الوجه  
منها طرف التور وقد كنا اوضحنا ذلك فسادا فيما سلف فاذن القیوم الواجب بالذات ليس له حقيقة حادثة  
معية ووجوده هو احد الحقيقة لبيط الذات ثم من جهة ايضا كما ان لا فساد له بوجه اصله لا في الكم و  
لا في الميادي ولدي في القول فهو وجه من جهة الجهات الأربع بل من جهات كلها **تمثيل** رأيت كيف يتخفف  
البيان فنفسه من خصائص الفية للتسلسل وتوقف خبر افاهتم وما يقال به من حقيقة التشريك  
المستضعفين للمعدن وهو انه لا يجوز ان يكون متمم هو مهية لشيء الوجود ثم لا يلزم من حذف الوجه  
درجة الاعتبار دخول الوجود فيها لانه مهية من حيث هو لا موجودة ولا معدومة وبذلك قالوا في الحكم ان  
لزم كون الشيء الواحد في الوقت الواحد موجودا معدوما معا فقد بان لك بما قد سلف انه من سائر القول  
والمفهوم حيث وقال بعض الحكماء عرش التحقيق في تواتره لاشك ان مهية من حيث هو لا موجودة ولا معدومة  
وانما في بالضرورة ان تاتيه العلة من وطبقه منها في الوجود وانما يمكن ان تكون مهية من حيث هو علة لنفسه  
معدومة لها كما ان مهية الذي علة في وجودها وعدم اعتبار الوجود معها عند اقتضاها لها تلك العلة لا ينقصها  
عدم الوجود حاله لا يقتض رواها كونها من حيث هو علة لوجود او معدوم في حال لا بد به من النقل حاله لوجود  
كونها ما هو علة لوجودها موجودا والوقوف بين الوجود وبين سائر الصفات فسادا ان سائر الصفات لا تتوقف  
ومعية لوجودها على كونها موجودة فذلك لا يحل ضرورة الصفات نفس مهية ومعدومة من نفسها ولم يجر

هذا الوجه في الوجود  
الذي هو من جهة الجهات  
الاربعة بل من جهة  
كلها كما في التمثيل  
فانما هو من جهة  
الذات لا من جهة  
الصفات



مصور الوجود من شئ منها وليس الامر كذلك بقول الوجود فان قيل الوجود يستحيل ان يكون مجموعا او ادا فمحصلا هو  
حاصل له والمهمة ان تكون قابلة للوجود عند وجوده في العقل فقط ولا يمكن ان تكون محلة لصفة خارجية عند  
في العقل فقط ونحن نقول بقول المهمة من حيث هي اي للوجود لا يوجد كون محال وانما هو نفسها بعينها ولا ان يكون  
وانها قابلة لذاتها وانما لا يتصور الوجود لانها كون محال وانما هو نفسها بعينها وانما هو نفسها بعينها في  
بعض فصول النظر البولي ان الله تعالى قد فرغ من خلقه سبحانه وتعالى على ما ينبغي ان الله تعالى قد فرغ من خلقه  
عنه لانه لا يكون لذاته في الشئ انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
الوقت الزمان وبالجملة كونه في العقل فلا يتشبه بالمتغير فاما يختلفان في غير المتغير فاما يختلفان في غير المتغير  
لكثيرين مختلفين فهو متعلق بالذات في غير العقل لواجب العقل فاذا قيل على ما ينبغي ان لا يكون له في ذاته انما هو  
لا يتبين بالبعد فبما ان يقال قولنا من ان المعنى الذي ليس له في ذاته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
بالعدد البنية فاذن الوجود هو الذي ليس له في ذاته انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
بالعدد وان يكون نوعه غير ذاته الواحدة المحدة فان وجوده نوعه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
جوهرا في مفعولها بالذات ناقص حقيقة تعالى القوم الوجود بالذات غير ذلك كقولنا ان كان قد استبان ان  
بالفصول حتى ان كثيرين باطريقة النوعية والا كان له جزاء واحد فلم يكن احد في الذات فان لا فيهم وجوب الوجود  
الا واحد والقوم الوجود بالذات لا يتصور في ذاته غير المادة وعلاقتها وعلاقتها والاعضاء متفردة متفردة  
فلا فله نقد بين من هذا ان لا مكان له ولا اثر له وان معنى نزع اسمه له فقط والقبض والامتداد والكيفية والكمية  
ان ولا وضع ولا هيئة ولا اثر ولا فله تعالى وحلي ونحوه لا حوله ولا برهان عليه بل على البرهان على كاشف وانما هو  
على السبيل الدليل والاشارة واد هو هو ان حقيقة من جهة ان حقيقة من جهة ان حقيقة من جهة ان حقيقة من جهة  
وجوده واحد من جهة ان لا يتفهم لا بالعلم ولا بالمادة في الحقيقة ولا بالجوهر واد واحد من جهة ان حقيقة من جهة  
كان حقيقة وصفاته الذاتية واد واحد من جهة ان مرتبة من التفرع والوجود اي وجوب التفرع والوجود فوق التام واد  
ذاته لا تاهل له اي انه لا يكون له وجوده غير صفاته الذاتية لا تاهل له اي انه لا يكون له وجوده غير صفاته الذاتية  
هو حقيقة الحق التي هي مبدأ كل حقيقة لان هناك حقيقة ما يقارنها وجوب التفرع والوجود فيجب ان يعقل وجوب التفرع والوجود

فان قيل الوجود هو الذي لا يتصور في ذاته غير المادة وعلاقتها وعلاقتها والاعضاء متفردة متفردة  
فلا فله نقد بين من هذا ان لا مكان له ولا اثر له وان معنى نزع اسمه له فقط والقبض والامتداد والكيفية والكمية  
ان ولا وضع ولا هيئة ولا اثر ولا فله تعالى وحلي ونحوه لا حوله ولا برهان عليه بل على البرهان على كاشف وانما هو  
على السبيل الدليل والاشارة واد هو هو ان حقيقة من جهة ان حقيقة من جهة ان حقيقة من جهة ان حقيقة من جهة  
وجوده واحد من جهة ان لا يتفهم لا بالعلم ولا بالمادة في الحقيقة ولا بالجوهر واد واحد من جهة ان حقيقة من جهة  
كان حقيقة وصفاته الذاتية واد واحد من جهة ان مرتبة من التفرع والوجود اي وجوب التفرع والوجود فوق التام واد  
ذاته لا تاهل له اي انه لا يكون له وجوده غير صفاته الذاتية لا تاهل له اي انه لا يكون له وجوده غير صفاته الذاتية  
هو حقيقة الحق التي هي مبدأ كل حقيقة لان هناك حقيقة ما يقارنها وجوب التفرع والوجود فيجب ان يعقل وجوب التفرع والوجود











من المني في الدار منده لمستم فان تلك المني في قلوب  
الفرار في الدار منده لمستم فان تلك المني في قلوب  
الفرار في الدار منده لمستم فان تلك المني في قلوب

والجود

[illegible]



دون الآخر والآخر بعينه زمان آخر بعينه دون الاول وهما بهما هو انما يشترط حصولهما بالفعل باحد الشرطين  
 لا بعينه فان كان الامر على الوجه <sup>التي هي</sup> الاول فثبت ان وجوب التقرر والوجود وجب ان يكون ذلك الشرط  
 مع وجود الثاني الوجه الثالث في وجوب التقرر والوجود يقتضي ان شي يوجب ذلك وجوب التقرر والوجود فيكون  
 وجوب التقرر والوجود يقتضي ان شي يوجب ذلك وجوب التقرر والوجود فيكون هذا الشرط هو انما يشترط  
 موجود شي آخر واللون بما هو لونه شي وبما هو موجود شي آخر فثبت ان وجوب التقرر والوجود فان جثته وجوب التقرر  
 الوجه فيه بعينه جثته الوجه فالوجود بالوجود انما لم يكن خارجا عن نفسه فيكون هذا هو بازار او هو موجود اللون وكان ذلك  
 يقتضي ان لا يحصل الفصل هناك وبما كان ذلك في هذا هو الوجه بالوجود لم يكن يتصور الا في ان هذا هو بازار او هو موجود  
 هناك في العلم لم يكن ذلك هذا في نفس المعنى في الصور الا في ان بالفضل والاحتياج في مطلق حصول بالفعل  
 نفس جوهرية الى احد الفصول لا بعينه في خصوصية الفصل في ما يتصور بالفعل الى فصل بعينه اذا للطبيعة المستقيمة وادراك  
 متفردة وذلك الوجه بالفعل خارج عن نفس حقيقة الوجود بما هو موجود فلو كانت احد الصور لا بعينه  
 يحصل لها بالفعل في حيث حوزها وتصورية صورة معينة بعينه شرط حصولها بالفعل زمان بعينه ولكن لا في حيث  
 حوزها بل في خصوصية استعداد خاص لها خصوصية ابناء مقتضية فاذا في طبيعة وجوب التقرر والوجود لا يمكن  
 تحصيلها بالفعل في زمانها لا باحد الفصول بعينه ولا بعينه ولا في خصوصية اختصاصها ولا في خصوصية  
 رابط عليها وجوب ليس في نفسه في الذاتية واللونية وبالجملة في خصوصية اختصاصها او لا في خصوصية  
 يصير كونه كاللون او لا في شئ زائدا عليه ووجوب الوجه هو نفس التقرر والوجود مع امتناع  
 بطلانه وعدم وجوده ووجوب التقرر والوجود هو نفس مقتضى مقتضى التقرر الموقوف مع امتناع البطلان  
 وعدم العدم فالوجودية بالفعل هي بمنزلة اللونية والانسانية هناك فكيف يتصور ان يقتضي في حصول  
 او لخصوصية وقد استغنى فيها وجوب الوجه التقرر والوجود في شئ فرض ما هو في ذاته وليس وجوده انما هو  
 واللون او لا في لونه اللونية او لا في وجهه يستند الى علته في ذلك ان يكون وجوب التقرر والوجود مشتركا  
 فيه لان كان لازما وان كان طبيعيا في ذاته فاذا في وجه التقرر والوجود وحده في النوع نقطة او بالوجود  
 عدم ذلك في تمام فصل في ان وجهه ليس في ذاته لم يكن في وجهه ولا في ان وجه التقرر والوجود في ذاته في وجه







والوجود وجوبها وبالجملة مناط الفعلية والاستعداد ايها الممكن بالذات بما هو ممكن بالذات مناط لا وجوب التقدروا لا التقدروا  
لا وجوب الوجود واللا وجوب فيكون مناط التقدروا لا التقدروا واللا وجوب واللا وجوب مناط القوة المحضة  
اصل كما سيجب في باب التوحيد وما يجزى من مبادئ ربوبيات كوجوب النظر الربوبي في هذا العلم الى  
اخذة **تعليم** **الربوبي** ليس عندك من السبب ان اذ اتبين ان القوم الواجب بالذات احدى الذات بسط الحقيقة  
من كل وجه لا يبرح تحليل ذاته احقة الى نتي ونسبي وحشية وحشية بوجوه من الوجوه فيكون من البين ان كل ما من محسبات  
الصفات التجردية والتقديرية يجب ان يقسم بحشوية واحدة جبروتية قد رتبته في نسخ جميع الحشويات الى الالهية اجمالية واثباتية  
وجوهها ورواها ويظهر في حشوية القيومية الواجبة بحشوية وجوب التقدروا والوجود بالذات فكل حشوية كانت  
ايهاية او سلبية فهي للقيوم الواجب بالذات من تلقا تلك الحشوية المحيطة بحقيقته الواجبة الذاتية الربوبية في ان لم  
ان القوم الواجب بالذات واجب من جميع جهاته اذ كل جهة من جهاته فهي راجعة الى جهة وجوب التقدروا والوجود  
فمنه جهة وحدانية منسبة لجميع جهات العز والكمال ومثابته بجملة صفات العلو والجر فالصفات القومية  
بانية صفة من الصفات الكالمة التي تليق بجلاب عظمة المعاني اذ كان الاطلاق الاسم الموضوع تلك الحقيقة حشوية  
وجوب التقدروا والوجود وهي الحشوية القيومية الواجبة الذاتية ومن سبيل اخر ليس كذا ان تنصف القوم  
بالذات لصفة كالتة بغير ذواته فان ما سوز ذاته ليس بالمجولات ذواته في الاستغراق الشمول وكيف  
يكون المجمول اكرم من جاعلة القوم الواجب بالذات تعاضد عن حشوية كمالا وكيف وكل ما من كمال في قومه  
جاءه ومن جود علته بل انما هو مل كل اى جود ان يكون ذلك الاضاف لعلته ورافضا من ذاته والا كان  
في مرتبة الذات تلو ان تلك الصفة ثم هو متلبس بها اخر اذ ذلك ينسب الى كثرة الحشوية التفسيرية في ذاته الاحدية وقد  
بان بطلانه وظلته فاذا ن كل صفة كالتة فانها نفس ذاته وهي حقيقة فتكون لا محالة هي وجوب التقدروا  
الوجود بالذات فافضل ليس له جهة كالتة بوجوه من الوجوه اصل ومن سبيل اخر كما ان ذاته احقة على  
ان لا يكون وراعيه كما يات في ذلك موجب الفعلية الوفران فيصور له طلبه من غير ما يات فيكون  
من جهة واجب الفعلية ومن جهة اخرى ممكن الفعلية فيكون تلك الجهة يتكون له ولا تكون له ولا يات الامر من ذلك  
وكل منها بطله فليكن الامر بما هو في ان يكون ذاته متعلق بعلته امر من لا يات منها فلم يكن واجب الفعلية  
الامر من لا يات منها فلم يكن واجب الفعلية الامر من لا يات منها فلم يكن واجب الفعلية

تعليم الربوبي  
الربوبي

الصفات القومية

الصفات القومية  
الصفات القومية

الصفات القومية  
الصفات القومية

الصفات القومية  
الصفات القومية



مطلقا مع العدم وان كان احداهما وجودا والاخر عدما او كلاهما وجودين فبئس من هذا ان القيوم الوجود بالذات لا  
 غرض وجوده وجوده منتظر لعل ما هو ممكن له فهو واجب فلا رادة منتظرة ولا طبيعة منتظرة ولا علم منتظر ولا صفة منتظرة  
 التي لا منتظرة ولا تجد في القياس الذي هو التجرد للمعلول لا نفسا وقياسا لبعضها الى بعض وانما المعلوم  
 واوجدها في وعاء الدرمة وحسن بالقياس الى ذاته الحقيقية والكائنات تلك الوحد في وعاء الدرمة بالقياس الى  
 مرات شئ بالقياس الى دورات المعلول في الزمان فالتجرد في الزمان ليس تجردا بالقياس الى الزمان  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى **تعب** حاول بعض اللاحقين تبين المسئلة  
 لوفض الصفات القيوم الوجود بالذات بالضرورة او سلبا لا يكتفي في حقيقة ذاته لتوقف حصول ذلك الامر على انتفاء  
 عنه على تصور غير خارجي او عدمه وذاته من جهة ذلك الصفات متوقفة على تصور ذلك حصول او الانتفاء في  
 الموقف على الموقف على الغير متوقف فيلزم ان يكون القيوم الوجود بالذات متوقفا على الغير والموقف على الغير  
 انما هو ممكن تعالى عنه ثم قل من وجه لا يمتنع الا ان يكون الاضافات امور وجودية في الدنيا فرد عليه بعض من محال الفصل  
 التحقيق بان توقف امرين بالوجوب غير الوجوب لا يوجب الوجوب لا يوجب الوجوب لا يوجب الوجوب لا يوجب الوجوب  
 على غير الوجوب الاضافات في السلب في الصفات ظاهرا كذلك الحكماء فيكون بالصفات القيوم الوجود بالذات بها  
 مقصود علم ثم قال القيوم الوجود بالذات واجب الوجود من جميع جهات انه واجب جميع جهات متعلق به وجب ولا  
 في الغير كونه مصدر او مبداء لا يكون الوجودا منه او متوقفا عنه فان بين الاعتبارين وقفا ومن  
 قول الفوق بين الاضافات والسلب في مباديها التي بارزها ووضعت صفات القيوم الوجود بالذات حقيقة  
 ككون ذاته موصفا لمعلول لا كونه موصفا لصادرا منه وكونه ذاته فائدا لا في مادة لا كونه مادة مسلويا  
 حتى والاضافات والسلب عن صفات متوقفة على القيوم الوجود بالذات وعلى الغير لكنها غير ممكنة التجرد بالقياس الى  
 والكائنات تجردا فاما القياس لبعض الى البعض في الزمان **حتم** حقيقة كل شئ تفرقه وجوده  
 وحقيقة كل شئ خصوصية تفرقه وجوده الذي يثبت له والممكن بالذات لا تفرقه وجوده في القيوم الوجود  
 بالذات بل هو حقيقة المتفرق الموجود الوجود بالذات التفرق والوجود بذاته فاذن لا حق في القيوم الوجود بالذات بل  
 هو الحق المحض وكل شئ غير ذاته بل ذاته واما بطرقات ذاته في نسبة ذاته الى الحق المحض فبأنه لا شيء له حقيقة في جهة

تفسير قوله  
 في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى

في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى  
 في الاضافات ولهذا ذكر في الجواب في ما قبل ان اشار الله تعالى







على كمالهية كمنزله على كل طبيعة امكانية فاذن ما لم يكن اللا وهو غير بسيط حقيقة فان اخرج صرف النظر الى كل  
الهيئة والوجود فقلت فانتان هذا الحكم بالهيئة الى كل منهما اذ لم تطرق قليل اخر الى نسخ طبيعة الفصل البسيط مع  
غزل النظر عن الوجود ولا الى وجوده مع غزل النظر عن نسخ الطبيعة وكذلك طابع الاجناس العالمة وجودها  
فكيف يوخذ الحكم الكلي بالهيئة الى كل ما في عالم امکان على الاصل طبعه قبل ان يكتسب ما طبعه من قبل على انفسه لا يكتسب  
ان تحليل كل طبيعة امكانية الى اممية ووجود هو عينه مناط سرية الكثرة الى كل من هذه تلك الطبيعة وجودها على  
الضمان اما الهيئة فلا يغير مقرة بنفسها الى النهاية التي ايجل وقولها وفعلتها بجعلها كاشية في سلف فلديها  
اعتبار وجودها في طيات انصافه من اجاعل طبعه في ذلك لم يكن ان هناك هيئة السيت في غير وجودها  
الشفرية وفي حقيقة التصورية موطنة بما طبعه في طاعة قوام نفسها وتقر اصل ذاتها كثره في الهيئة  
فكيف يكون هذا الجسم طبعه في شئ من تلقا شئ فيدخل فيه مبدأ ووجود مبدأ فذلك كثره من تلك الهيئة  
الضمان في نفسها على الوجود ولا في حيث هي على مصداق حمل الوجود في حيث هي من اجاعل مستند الوجود  
حمل الموصوف الوجود يتبع التور وهو بالحد من اجاعل فان قدرتم الكثرة في مرتبة نحو نفسها وتقر  
من حيث اذ وصفها بالمتغير فذلك في انفسها في انفسها المتغيرة شئ مستند الى شئ اخر وهو وصف فذلك  
من هذه الهيئة ايضا اما الوجود فلا حقيقة في عالم امکان كون الهيئة ومرتبة الوجود او في الذهن فهو كون  
شئ وصورته لا كون نفسه فكون في طيات الفصل اية كثره لا حالة فاذن لا التور والوحدة احقة و  
حقيقة ان كثره الاحتمال يكون حقيقة مقرة بنفسها فلا يلحق الغير وهو ما يفرق في حقيقة الوجود  
نفسه لا كون شئ فلا يتصور الغير وهو ما يفرق الوجود فيكون حقيقة هناك وجودا كليا قايما بذاته وهو  
نفسه لا كون شئ فلا يعقل في طيات كثره بوجه من الوجود اصلا في التور وما سواه زوج تركب من سبل  
اخر ان قد حصلت ان كل طبيعة امكانية فانما من حيث ذاتها بالقوة وهي متلقا عليها بالعلل التي حكم  
الهيئة السنية الساذجة وبقياس السبب الالهي الفاعلية فخرجت معينا بالقوة ومعينها بالعلل التي اجبت في كثره  
فمواصل المنة فيها جميعا الوجود ولا شئ من القوم الواجب ان لا يكون غير ملائم معينها بالقوة باعتبار ان  
بعض الممكنات مع ذلك باعتبارها ايضا ان يكون له معينها بالقوة ومعينها بالعلل ايضا كل من الطابع امكانية

هذا هو المقصود من قوله  
فان كان الجسم طبعه في شئ من تلقا شئ  
فذلك كثره من تلك الهيئة

هذا هو المقصود من قوله  
فان كان الجسم طبعه في شئ من تلقا شئ  
فذلك كثره من تلك الهيئة

هذا هو المقصود من قوله  
فان كان الجسم طبعه في شئ من تلقا شئ  
فذلك كثره من تلك الهيئة



المتكلم في فلسفة  
الحق والباطل في العلوم  
الطبيعية والاعتقادية

الامكانية لها الامكان الذاتي من جوهر ذاتها والوجوب الاعمق من جنة العلة والنوع بالذات  
وكذا المكان الذي هو جنة القوة وكذا سخر جوهرية التي هي متوالي المكان والفعلية لشبه الصور  
وكذا الوجوب الذي هو مقتضى الفعلية وكذا اللاتينية التي هي كذا سخر دار الوجوب فاذن في كل  
كثرة ايتلافية من شئ يشبهه واما حيزه الصورة فاذن لابل طرفة عالم الامكان للفي اصول  
جواهر مميزات ولا تفرع صفاتها والمفاهيم المحمودة عليها ومباينها المنتزعة منها بالاضافة فقط لبعض  
المهميات الباطنة لبعض ولبعض لمفاهيم من بعض واما البسطة لمحة في دارها فخطاؤها الطولية والكمية  
وهي معتقة بالقياس اليها وامتدادها هناك مقتضى طبيعة الامكان وكون الوجود زائدا عن طبيعة  
الاحدية بالنسبة والاولوية فانه ايضا خارجة عن اقليم الامكان لان كل ممكن فاما انه تحت طبيعة  
مستقلة فيكم بالنظر لانفس تلك الطبيعة المستقلة بما هي ان يكون هناك علة فمكنت فيكم ذلك  
فكم في الواقع تحت تلك الطبيعة وان امتنع ذلك فكم فيكم للبرهان خارجة عن نفس جوهرية  
بما هي هي واما انه هو بعينه طبيعة مستقلة فلا تاتي بما هو به ان يكون لها خصلة مستقلة وان يقع تحتها  
او امتنع عدة من حقائق محصورة وان فرضنا قد اقتضت الاختصاص فيكم للمفاهيم فاذن  
قد استبان انه لا وحده ووزنه فيكم على الحقيقة اصلا بل انما بالاضافة فقط اذ الطبيعة المحصورة  
بعينها او حده او من التي حركات شخصيات مجتمعة كما انه لابل طرفة وحده فيكم الحقيقة بل سبالة  
فقط فاذن ليس عالم الامكان الا التام والحد دون الاحدية والوحدة فان مبدء الحقائق و  
جاءل مهميات وفاعل الطبيعة وخالق الانيات قد استبان باليسطة والاحدية والوحدة والوثر  
ثم افاض من ظل احديته البسيطة التام واليسطة بالاضافة فيكم كل طريقتين الاجتماع العالي  
وضوئها وعلى كل من حصص طبيعة الوجود العارضة لها ثم انما المقارقات العقلية وبنها التام  
فانها بسيطة بالقياس الى المركبات الخارجة والكانت مؤلفة بالقياس الى طريقتين الاجتماع العالي  
الافضل وطبيعة الوجود كما ان طبيعة الجبال بسيطة بالاضافة الى ما تحتها وهو النوع المنفرد  
العقلي ومؤلفة بالقياس الى المنسوبة فوقها وهو يتبع الحقائق ومبوءها وفاعل مهميات وجا عليها وكذا

الاول من النوع السبغال زول في المثل  
سبغال في المثل زول في المثل  
سبغال في المثل زول في المثل



طبيعة الفضل في الوصفين وطبيعة الوجود المشترك من المنة البسيطة بالإضافة الى حقيقة نوع العقل بالإضافة الى  
حصة منه مشتركة من ذلك النوع منتزعة في الحقيقة التجلي الى كل من حيثية وفصله وتوابعه بالقياس الى الوجود الحق  
بذاته السعالي عن المنة المعروضة الذي هو رب الوجودات وقوم الموجودات عاقل من كل وحدة الوترية الاتحاد  
والترقوة بالإضافة الى الخاص بالخص في كل منها فيه ثم دون ذلك الشخص في الواحدة من كل سم الهويات الشخص  
نوع ما يكثر الاشخاص ثم الطبيعة النوعية الواحدة دون الهوية الشخصية في الواحدة ثم الطبيعة اجنبية الواحدة  
دون الطبيعة النوعية الواحدة والبعدها الهويات الشخصية الواحدة احقة فإما ذات وحدة شخصية مبنية على  
الهوية الشخصية في الاصل قد تضمن مسئلة كريمة من الهويات التي لم تكن في المسائل **الاشكال** كما ان الاشكال  
اسي التركيب فذلك التركيب اساس الامكان البين المركب كما هو مركب مع عزل النظر عن خصوصيات الاجزاء  
ليس في طابع ضرورة فاعلية او ضرورة بطلان بل انما يتبع ذلك فاعلية الاجزاء او بطلان اجزائها وكيف يكون  
ولا امكان والتركيب مثله لا انفاراج الاجزاء وجود او عدم او ما مفروض التركيب من واجبين مفروضين او  
متنوعين مفروضين او نقضيين او مفروضي الاجتماع فاما هو مفهوم بل هو انما حقيقة متجوزة اصلا ولا  
على انفسه اكل التناقض الصانع للتركيب ضرورة بطلان الذات او ضرورة التجوز من جهة ما هو مفهوم مركب بل هو  
ان لا يكون من هذه المركبات ذات تجوزة من جهة خصوصيات الاجزاء وكذلك مجموع الواجبين لو كان لهما  
تقاي القوم الواجب بالذات عن ان يكون له تركيب في ذاته كان ضرورة التوزع من جهة خصوصيات اجزائهما لا كما هو مركب  
من اجزاء وحدها فان لم تقو بقوة فسطح الفردية ان خصوصية اجزائهما لم يربطها التركيب بل هي اساس خصوصية  
المركب في مناط استلزام الامكان طابع التركيب في جهة خصوصية واجبة من جهة الامر الى امكان المجموع  
حيث هو مفروض الكثرة لا بما هو هذه الذات خصوصيا وتلك الذات بعضها فالارادة انما هي مفروضة الارادة  
ام مؤلف من الاتحاد والمعرضة للوحدات مع عزل النظر عن خصوصيات المروضات ولا ضرورة الفاعلية والاطلاق  
من جهة حيثية وان كان هناك ضرورة لاحد الطرفين بالنظر الى خصوصيات فليس ذلك مما يبطل الامكان بالذات  
ان التركيب متناه المركب المتضمن والنقضيين كما هو مركب امتناع ذاتيا فقد كتبنا بعد او قريب بين المركب من متناه  
والتركيب المتناهي من واجبين مفروضين بل الامكان في الثاني دون الاول الوجود من ذلك معاذا استبعاد ان ما يقال ان

الاشكال هو المركب من اجزاء  
الاشكال هو المركب من اجزاء

الاشكال هو المركب من اجزاء

الاشكال هو المركب من اجزاء  
الاشكال هو المركب من اجزاء

الاشكال هو المركب من اجزاء







بسنن ان كان حوطة المزمع في عدم اللزوم...  
ايلا ذواته هو سنن ان كان اللزوم بالقياس اليها...  
يوجب الالزام لا يكون نقيض اللزوم ضروريا بالقياس اليها ذواته...  
سواء كان اللزوم في حد ذاته ضروريا او ضروريا الارهاق او لا ضروري الطرفين بالنظر اليها ذواته...  
وللتوهم ان ذلك قول بالايمان بالبرهان المستحيل فقد رتب ان ذلك هو ان يجعله الغير بحيث لا يتولى الطرفان بالنظر...  
اليها ذواته بحيث لا يكون احد الطرفين بخصوصه ضروريا بالنسبة اليها ذواته وهذا المكان بالقياس اليها الغير ولا ياتي بحسب...  
مفهومه ان كمال الامتناع بالذات او الامكان بالذات او الوجوب بالذات وان كان القيام الواجب بالذات...  
بمنع ان ينصف به بالقياس اليها وجوبه موقفا اصله لانه واجب القياس اليها في مجموع فرض كما انه واجب بالقياس...  
اليها ذواته من حيث كونه مبدأ او ما هو ذواته مطلقا لانه جهة لتقدم بين الامكان بالقياس اليها الغير وبها وجوب التهور...  
والوجوب بالذات بنفس مفهومها وتبين ما بين بالغير بالقياس اليها الغير في ان الغرض الغير بوجوب الفرق بين اللزوم...  
المستلزم ولازم فاما ان المستلزم بالذات يستلزم المكان للوازم نفس المستلزم بالذات دون اللزوم في التخصي وذلك لان...  
الامتناع الاضيق المعبره للزوم تستلزم ان تستلزم اليه نفس ذات اللزوم واما في اللزوم في الوجوه في الواقع فانه يستلزم...  
ايلا ذات اللزوم او ايلا ذات التهور او يمكن ان يكون ذات اللزوم مقتضية له او غيرا ومن ان يكون ذلك مستغادا او...  
متفقا ووجوبا فاذا كان كذلك كان اللزوم لذاته من امتناع اللزوم لذات اللزوم ليس هو المكان كحق اللزوم...  
بدون اللزوم الا بالنظر اليها ذوات اللزوم امكانا ذاتيا وليس لهما يوم ذلك امتناع تحققة لامتنة بالنظر اليها ذوات اللزوم...  
ووجوبه فلعلى اللزوم ههنا مقتضى ذات اللزوم لذاته ولعله لزوم وقوعي لا ذاتي **استنباط** راجحا بان في...  
الممكنات المعقولة ما هو مستلزم محال بالذات ومحمول بقاءه بانه يصدق قوتها كما كان وجوب التهور والوجود مستلزم الوجود...  
كان المعلول الاول مستلزم الوجود ومتى صدق صدق على نقيضه وهو قولنا كماله كمال المعلول الاول مستلزم الوجود...  
التفرد الوجود مستلزم الوجود فاما ان المستلزم المحال بالذات لان عدم المعلول الاول ممكن لذاته وعدم واجب...  
والوجود محال بالذات فان المستلزم المحال للممكن كماله وخرقا جازم لواقع في حكم العقل واذا كان كذلك...  
على وقع مستلزم للممكن المحال في حيزها كالمعكس انما يقول مغلط بفضيحه ان الاستلزام اجزئي ليس مستلزم بانه



الحقيقة لان المقدم وصح لو كان المستلزم للثاني فانها وجب وفرض مقدم وجب الثاني فيكون كذا وقد فرض في ثانيا  
هو خلف الكائن موضع شي آخر يستلزم الثاني فاذن لا يكون هو وصح مقدم وقد فرض وصح مقدم فهو ايضا  
خلف وبوض من اجل ان التخصيص والتحقيق يصح ان الاول ايضا يقتضيه بان استلزام عدم معلول الاول عدم  
الوجود للثاني والوجود لذاته ليس بتوجب استلزام كنه بالذات فانه انما يستلزم عدم سببية العلة الاولى  
لعدم ذات العلة الاولى فان ذات العلة الاولى لا تتعلق بالمعلوم الاول لولا ان الصفة بالعلية كونه  
الاول وجب لذاته متعلقا على ذاته لعدم سواها كان لذاته معلول او لم يكن فاذن لم يستلزم كنه محال الاول  
او بالاتفاق وهو عدم كونه العلة بما هو متصف بالعلية ووجبه ذاتها فانه انما صار محلا في جهة كونه العلة في الواقع  
في ذاتها ولذا ذكر في حث ذاتها لعلها متصفة بالعلية وهذا بخلاف عكسه ان فرض عدم العلة الاولى في غير  
عدم معلول الاول محققا لذاته انما افترضها الاول لا غير ومن يقول انه افترض قد اعترض  
ظاهر حيث اوهم انه على سبيل النظر الخصوصية ويستتبع في النظر الربوبية ان الله تعالى ان طباعه ان كان ما هو  
امكان علة محو لعلها ووجبه ذاتها وبخصوص ذات معلول الاول بالبرائة عما يوجب السببية لعلها الاول  
لستد وان تكون الذات الواجبة التوقر والوجوه فيهما التي افترضها بلا مخرية لست في اصله فاذن عدم معلول  
بخصوصية ذاته كما يستلزم عدم العلة الاولى بما هو علة فكذا كنه استلزم عدمها بما هو واجبه ذاتها فعلية العلة الاولى  
ودوجها بالذات سببها وجب بان يستلزم ذات معلول الاول بخصوصيتها فلا يكون كنه المستلزم محال  
بالوضع او بالاتفاق بل انما محال بالذات ايضا فعلية العلة الاولى له انما موجبها ذات العلة الاولى  
كونها محال المضيق التام الفاعلية والافاضة وذلك على ما هو الواجب لذاتها فاذا كانت فعلية العلة  
امر امكنا بالذات وكان سببها الواجب لذات فيكون عدمها كنه بالذات يستلزم عدم الواجب بالذات  
لذا هو مقتضى لزوم الوقوع فيما منه الفارق فاذن هذا الوضع آخر بالاقضاء مما قلنا مقتضى ذلك قد فرض  
مقتضى الوجوه فها هو ان كنه الذي يستلزم محالا استلزاما جزئيا لاستلزامه وجب ان محال بل انما يستلزم  
مفعول كنه كنه العقل تابع لما هو كونه محالا هو امر له ذاته غير متعلق بغيره ويشبه ان المستلزم  
تتوابع الفلسفة هو ان المعلول الاول لطبيعه هو بوجوه وبخصوص ذاته وهو بوجبه لستد وان لستد وجوده العلة

تتوابع الفلسفة هو ان المعلول الاول لطبيعه هو بوجوه وبخصوص ذاته وهو بوجبه لستد وان لستد وجوده العلة

الكل محال  
بالوضع

تتوابع الفلسفة هو ان المعلول الاول لطبيعه هو بوجوه وبخصوص ذاته وهو بوجبه لستد وان لستد وجوده العلة



الوجه الموجود في ذاتها وعدمه الى عدمها بغير وجه في ذاتها ومحال بالذات ليكون من لوازم محبة بالنسبة الى محبة  
لكنه قد يكون من لوازم تحفة في الواقع فكل علم هو علم بالذات فانه يقع ويصير وقوعه ضروريا بالتحقق الى عدم  
هو محال بالذات اذ لا يمكن ان يكون سببا للذات او انما يكون متعلقا بالغير لا متعلقا بالذات فاذ  
كان يتوقفا بالعدم كما يمكن ان لا يتحقق له محالة وانما ياتي ان المعلوم الاول ان اعتبر في نفسه فعدمه ممكن  
بالذات بهذا الاعتبار وليس يلزم عدم الواجب بهذا الحسنة وان اعتبر من حيث انه وجوده واجب بالعلم فعدمه مستحيل  
هذا الاعتبار مستلزم لوجودها لكنه عدمه ليس ممكنا بالذات من هذا الحسنة حتى يلزم امكان لا زمة فان كان لا يفتى باول  
يشق ان العقل اذ اوجد النظر الى ذاته ولم يغير موهبه لم يجد فيه عللة للزوم فذلك لا يصادق استعمال عدمه الواجب  
بحسب الاول بل هو محفوظ بآله لان الاستلزام بحسب الوقوع هو امتناع الانفكاك في التحقيق وفيه التسليم للمعول  
ممتنع الخلف على العلة الموجبة فامكان اللزوم وامتناع اللزوم بحسب الاول ليس متنافيا بل هو ممكن وان كان لا يفتى  
ذلك التقدير لا يكون مستلزما بحسب الاول فهو غير خفي المطلق فانه معلول بحسب الاول فكيف لا يكون مستلزما  
لعلة وان كان لا يفتى ان جهة الاستلزام ومناط حسيته العلية لا حسيته وجود الذات ولا حسيته الامكان بالذات  
فالذي يقول انما قد يستلزم محال هو الذي يقول ان حسيته الامكان حسيته الاستلزام بل ان ما له حسيته  
بالذات له حسيته محال الذي لا يتحقق ذلك ان كان لا يفتى باحراز الشقين ان عدم امتناع بالعدم ليس ممكنا بالذات  
فهو مستحيل الفساد فان امتناع بالغير ليس باصلا من الامكان بالذات وليس فيه والامكان لا يجوز ان يكون محال  
الي ان يغلب مستقدا انما بل ان موهبه لا يكون الامكان بالذات وان كان لا يفتى ان موهبه الامتناع بالغير  
لا يكون من حسيته الامكان بالذات كما ان عووض الحركة ليس تنفي السوود وليست الحركة تعرض من حسيته السواد  
فذلك ايضا في خارج الريم فان من يدعي ان الامكان لا يستلزم محال الى ان يبريه ما هو ممكن بالذات وحسب  
الغير وعدم معلول الاول وان كان ممكنا لانه فهو متعلق بغيره لوجود علته قبل له ولم يكن ذلك فقط ولا يكون  
محمول فافهم محال الا وهو واجب بغيره ارجو عدمه وحرر من وجوده او متعلق بغيره الى عدمه علته  
وحرر وجوده ما ينفذ اولها وهو واجب من عدمه ثم انما باستبان قد استبان ان تلك الحسنة بل هي  
خلقة ثبتت به استحالة شيء الاستلزام وقوع محال بالذات فيقال لما جاز ان يستلزم محال لانه محال لانه

الوجه الموجود في ذاتها وعدمه الى عدمها بغير وجه في ذاتها ومحال بالذات ليكون من لوازم محبة بالنسبة الى محبة  
لكنه قد يكون من لوازم تحفة في الواقع فكل علم هو علم بالذات فانه يقع ويصير وقوعه ضروريا بالتحقق الى عدم  
هو محال بالذات اذ لا يمكن ان يكون سببا للذات او انما يكون متعلقا بالغير لا متعلقا بالذات فاذ  
كان يتوقفا بالعدم كما يمكن ان لا يتحقق له محالة وانما ياتي ان المعلوم الاول ان اعتبر في نفسه فعدمه ممكن  
بالذات بهذا الاعتبار وليس يلزم عدم الواجب بهذا الحسنة وان اعتبر من حيث انه وجوده واجب بالعلم فعدمه مستحيل  
هذا الاعتبار مستلزم لوجودها لكنه عدمه ليس ممكنا بالذات من هذا الحسنة حتى يلزم امكان لا زمة فان كان لا يفتى باول  
يشق ان العقل اذ اوجد النظر الى ذاته ولم يغير موهبه لم يجد فيه عللة للزوم فذلك لا يصادق استعمال عدمه الواجب  
بحسب الاول بل هو محفوظ بآله لان الاستلزام بحسب الوقوع هو امتناع الانفكاك في التحقيق وفيه التسليم للمعول  
ممتنع الخلف على العلة الموجبة فامكان اللزوم وامتناع اللزوم بحسب الاول ليس متنافيا بل هو ممكن وان كان لا يفتى  
ذلك التقدير لا يكون مستلزما بحسب الاول فهو غير خفي المطلق فانه معلول بحسب الاول فكيف لا يكون مستلزما  
لعلة وان كان لا يفتى ان جهة الاستلزام ومناط حسيته العلية لا حسيته وجود الذات ولا حسيته الامكان بالذات  
فالذي يقول انما قد يستلزم محال هو الذي يقول ان حسيته الامكان حسيته الاستلزام بل ان ما له حسيته  
بالذات له حسيته محال الذي لا يتحقق ذلك ان كان لا يفتى باحراز الشقين ان عدم امتناع بالعدم ليس ممكنا بالذات  
فهو مستحيل الفساد فان امتناع بالغير ليس باصلا من الامكان بالذات وليس فيه والامكان لا يجوز ان يكون محال  
الي ان يغلب مستقدا انما بل ان موهبه لا يكون الامكان بالذات وان كان لا يفتى ان موهبه الامتناع بالغير  
لا يكون من حسيته الامكان بالذات كما ان عووض الحركة ليس تنفي السوود وليست الحركة تعرض من حسيته السواد  
فذلك ايضا في خارج الريم فان من يدعي ان الامكان لا يستلزم محال الى ان يبريه ما هو ممكن بالذات وحسب  
الغير وعدم معلول الاول وان كان ممكنا لانه فهو متعلق بغيره لوجود علته قبل له ولم يكن ذلك فقط ولا يكون  
محمول فافهم محال الا وهو واجب بغيره ارجو عدمه وحرر من وجوده او متعلق بغيره الى عدمه علته  
وحرر وجوده ما ينفذ اولها وهو واجب من عدمه ثم انما باستبان قد استبان ان تلك الحسنة بل هي  
خلقة ثبتت به استحالة شيء الاستلزام وقوع محال بالذات فيقال لما جاز ان يستلزم محال لانه محال لانه

استلزام

الوجه الموجود في ذاتها وعدمه الى عدمها بغير وجه في ذاتها ومحال بالذات ليكون من لوازم محبة بالنسبة الى محبة  
لكنه قد يكون من لوازم تحفة في الواقع فكل علم هو علم بالذات فانه يقع ويصير وقوعه ضروريا بالتحقق الى عدم  
هو محال بالذات اذ لا يمكن ان يكون سببا للذات او انما يكون متعلقا بالغير لا متعلقا بالذات فاذ  
كان يتوقفا بالعدم كما يمكن ان لا يتحقق له محالة وانما ياتي ان المعلوم الاول ان اعتبر في نفسه فعدمه ممكن  
بالذات بهذا الاعتبار وليس يلزم عدم الواجب بهذا الحسنة وان اعتبر من حيث انه وجوده واجب بالعلم فعدمه مستحيل  
هذا الاعتبار مستلزم لوجودها لكنه عدمه ليس ممكنا بالذات من هذا الحسنة حتى يلزم امكان لا زمة فان كان لا يفتى باول  
يشق ان العقل اذ اوجد النظر الى ذاته ولم يغير موهبه لم يجد فيه عللة للزوم فذلك لا يصادق استعمال عدمه الواجب  
بحسب الاول بل هو محفوظ بآله لان الاستلزام بحسب الوقوع هو امتناع الانفكاك في التحقيق وفيه التسليم للمعول  
ممتنع الخلف على العلة الموجبة فامكان اللزوم وامتناع اللزوم بحسب الاول ليس متنافيا بل هو ممكن وان كان لا يفتى  
ذلك التقدير لا يكون مستلزما بحسب الاول فهو غير خفي المطلق فانه معلول بحسب الاول فكيف لا يكون مستلزما  
لعلة وان كان لا يفتى ان جهة الاستلزام ومناط حسيته العلية لا حسيته وجود الذات ولا حسيته الامكان بالذات  
فالذي يقول انما قد يستلزم محال هو الذي يقول ان حسيته الامكان حسيته الاستلزام بل ان ما له حسيته  
بالذات له حسيته محال الذي لا يتحقق ذلك ان كان لا يفتى باحراز الشقين ان عدم امتناع بالعدم ليس ممكنا بالذات  
فهو مستحيل الفساد فان امتناع بالغير ليس باصلا من الامكان بالذات وليس فيه والامكان لا يجوز ان يكون محال  
الي ان يغلب مستقدا انما بل ان موهبه لا يكون الامكان بالذات وان كان لا يفتى ان موهبه الامتناع بالغير  
لا يكون من حسيته الامكان بالذات كما ان عووض الحركة ليس تنفي السوود وليست الحركة تعرض من حسيته السواد  
فذلك ايضا في خارج الريم فان من يدعي ان الامكان لا يستلزم محال الى ان يبريه ما هو ممكن بالذات وحسب  
الغير وعدم معلول الاول وان كان ممكنا لانه فهو متعلق بغيره لوجود علته قبل له ولم يكن ذلك فقط ولا يكون  
محمول فافهم محال الا وهو واجب بغيره ارجو عدمه وحرر من وجوده او متعلق بغيره الى عدمه علته  
وحرر وجوده ما ينفذ اولها وهو واجب من عدمه ثم انما باستبان قد استبان ان تلك الحسنة بل هي  
خلقة ثبتت به استحالة شيء الاستلزام وقوع محال بالذات فيقال لما جاز ان يستلزم محال لانه محال لانه



بحال ذاته فلا يتم الاستدلال بوجوب الوجود الا بالكون اخلالا مثلا مكملا مع انه يلزم من وقوعه محال لذاته ومترجح بان الاستماع الذاتي  
لنفسه ضرورة العدم بحسب نفى ان الموصوف اعني الذات المقدرة كما في شريك البري جلي غير ذلك اجماع التقنيين  
وقد براد ضرورة بطلان الذات في نفس سواء كان مصداق ذلك نفس الذات المقدرة او كان هناك علة مقتضية  
افرة العدم في نفس اللعوراء الذات المفروضة كما ان الضرورة الذاتية قد براد بها استلام الذات للوجود مطلقا  
سواء كان ضرورة الوجوب بحسب نفس الذات المعينة الثاني اخصص الدوام الذاتي والاول مساوقة واذا استبين ذلك  
فامثال الاقضية المذكورة انما تثبت بها الاستماع الذاتي بالمعنى الاعلى المماثل لدوام الاستلاب بالذات لا بخص  
فانه انما تثبت لثبوت ان ضرورة الاستلاب بالذات في نفس الذات فيما يوجب للعدم ضرورة مطلقة غير مقتضية بوصف  
بقية ليس بوجوب ضرورة بحسب نفس الممتنع بل انما تحصل ذلك بغير آخر احض واذا في فاذن انما يستبين بالضرورة البفطرة  
ان ما يلزم من فرض وقوعه محال في نفس لم يعمى بغير ملامية الاستماع الذاتي اما بان يكون هو نفس المحال بالذات او بان يستند  
الي محال بالذات على ان يكون هو سببه التام واما ما نفس الممتنع حيث يمتد ان لا يلزم بخالذاتيا فانما هو محال في نفس  
والمتكسب بالذات لا يكون جزءا من ملامية الوجوب بالغير والاستماع بالغير **اوهام وان** **الحاشية** على بعض المتكسبين ان الحكم  
عليه بالمكان اما ان يكون موجودا او غير موجودا وهو محال الوجوب لا يستطيع ان يقبل العدم والا اجماع الوجوب والعدم وانما  
المتنع حصول العدم المتنع حصول المكان الوجوب والعدم ولا حال العدم ان يقبل الوجوب فلا يحصل المكان العدم والوجوب  
فكل منهما ليعاد ام المكان وليس مكسب فلو تمكنا معهما فاذن لا محكوم عليه بالمكان ومنه وجه آخر المكسب اما ان يكون  
قد حصل مكسب وجوده او لم يحصل وبالذات يجب بالثاني فيمتنع ويستحيل ان يكون مغلوبا منها فكيف مكسب وانما في قوتك  
المحكوم عليه بالمكان اما هو موجودا ومعدوم ليس كما مر لانك قد عرفت انه اما ان يكون مع الوجوب ومع العدم فكيف  
وتقوية قسم اخر وهو ان لا يكون مع احدهما فالطبيعة المرسله بما هي طبيعة مرسله فم محكوم عليه بالمكان واما انه حال  
المتكسب ليس يقبل العدم فليس فيه استيجاب لا يقبله في حاشية اخرى غير ما قد علم عدم قبول الوجوب في حال  
حاشية اخرى فان حال الممتنع ليس الوجوب والعدم وانما حالها لا ما عندنا ظاهرا مع الغير وعند اعتبار جوهر الذات  
غير فقلنا قبل احدها لا بعينه وانما يمتنع ذلك انما لا يحتمل لظهور الجمل وكذلك المكسب اما ان يحضر موجب وجوده  
لم يحضر ايضا فيحصل لان لم يحضر فحصل ان يحضر فم محضر موجب وجوده او لم يحضر لا موجب وجوده الذي موجب وجوده

انما هو مقتضى  
الاستماع الذاتي  
والاستماع بالغير

انما هو مقتضى  
الاستماع الذاتي  
والاستماع بالغير



فقد لا يخل في هذا القول كان من جهة ان القصة لم تكن متوافقة وربما عبر عنها بالذات من صدق قولنا لهيئة بشر كونها موجودة  
غير قابلة للعدم صدق قولنا لهيئة التي هي من اجزاء ذلك الجسم لا قبل لعدم فتوهم عليه ان شرط كون الشيء قابلاً ان يكون قابلاً  
خلوها عما يخاف في المقبول فاذا راعى ان الوجود والعدم لا يمكنان ولهيئة مستحيلة لخلوها عما كان يتصور انهما بالمكان وهو وجود  
من بعد ما قد ازرعوا ووضح تخالفه فان لهيئة انما لا تخلو عن الوجود والعدم كما راعى انما في طالع العقل فقد تخلوا عن اعتبارهما  
والكان في هذا الطالع نفسه من الخا ووجهه والامكان صفة لهما بما هو في الحقيقة في طالع مطلق الوجود والعدم ثم من غير النظر  
عن هذا الشخص لا يستلزم الابطال ان حال وجوده ممكن الوجود او حال عدمه ممكن العدم بل وجهه كما ان الوجود معدوم في ان  
الشيء في وقتين كل عليه فيقال القول بالامكان الاستقبالي فاسد لاننا اذا قلنا ان الشيء في الموضع في الحال بانه يمكن ان يكون  
في المستقبل فاما ان كان العدم الاستقبالي حاصل في الحال فانه لا يحصل للشيء الاستقبال والدلالة على ذلك ان العدم في  
الاستقبال امر محتمل انه في المستقبل موقوف حصول المستقبل وحصول الاستقبال في الحال محال والموقوف على ما هو  
محال فحصول العدم الاستقبالي بما هو عدم استقبالي بما هو موقوف على حضور شرط محال منتهى حضوره في الحال فاذ كان  
انما يمكن حصوله في المستقبل لانه في الحال فان وقع بان هذا الامكان لا يوجد بالشيء الاستقبال وانما اعتبار حصوله  
الشيء في الحال لا يجب الاستقبال في نفسه بان النسبة لا توجد الا بعد وجوده للمستقبل فلا يمكن بالشيء الاستقبال في  
حصوله في الحال بل انما عند المستقبل فقط وانما الشيء في فانية بعيد الامكان الاستقبالي في الحال لانه الامكان لعدم الاستقبال  
اذا كان لا يحصل الا عند حضور المستقبل كان يكون محالاً بالامكان في الشيء بالنسبة الى زمانه كالحاضر فالاستقبال عند حضوره  
يوجد حالاً وبذلك بان لقول الاستقبال في الحال معقول ولهيئة الامر حيث هو موجود او غير موجود مستند الى  
الوجه الخارج الاستقبال او الى عدمه ليست بتعذرة العقل والامكان الاستقبالي هو الذي يتلوه ذلك  
عند ذلك السناد والنظر في ان امكان الوجود والعدم محصل الحال او في الاستقبال ليس في الامكان في حيث هو مكان  
بل فيه حيث انه صورة في العقل وهو حاصل بين العقل في حيث هو صورة عقلية متعلق بالاستقبال بما هو امكان  
ليست في ذلك حالاً وانما الامكان النسبية في الحقيقة لا يتحقق الا عند التنبه في ذلك فقد ظهر ان مقتضى حاصلان في التصور  
متعلقان بالاستقبال فاما ان امكان العدم الاستقبالي لا يحصل الا عند حضور المستقبل فظهر باطل فان ذلك ليس  
على حضور المستقبل بل انما في تصور المستقبل **الحاذا** هل يملك حديث الدولوية الدينية الغير بالغة عند الوجوب والمتعلق















أكثر في الوقوع وكثيرا في العلة وافاضه الفعل أو شدة وجوده عند الوقوع أو أقل شدة الوقوع وفي الحقيقة  
يظن هذا الظن في طرف لعدم بالسطحية فمن تحقيق خصوصها وأنها بالنسبة قطعية للمكانات تكون لعدم السهل وقوعها  
كان في العلة الغير المطلقة من الغلبة من يتوكل منه الاقوال في تنويع الفلسفة وعند غيرنا بالتحقيق في الحقيقة  
الافخر المستقيمة الواضح من الطرفين اوي وقد ثبت بان الموجودات السليمة كالاصوات والارضنة والحواس  
لانك انك العدم بها اولى واللاحق بها اولى وليست الوجود ايضا عليها واللاما وجدت اصلا فاذن قد وجبت  
امور ليس عليها الوجود والعدم ومع ذلك يكون العدم بها اولى ثم اذا جاز ذلك في جانب العدم فليكن جواز  
في جانب الوجود اولى وبان العلة قد توجد ثم يتوقف الحجابا معكولها على تحقق شرط او انتفاء مانع ولا يرتفع  
ان تلك العلة الاولى بها اقضى العلول واللام تتغير العلة بغير العلة فاذن تلك العلة ليست عليها الحجاب وعدم الحجاب  
معاً مع ان الحجاب اولى بها من عدمه فليكن الوجود ايضا بالنسبة المبدئية على ذلك السبيل فيكون ذلك الوجود اكثر  
لادائما كما في الحجاب فمن العلل ما اقتضاها علولها اكثر من لادائم كطبيعة الارض فان اقتضاها ما يغفل  
أكثر من لادائم قد يمنع عن ذلك ما يرفع قسرا والتزوير والازوراء في هذين مستبين السبيل فان لم يكن من  
المسافة الى منتهى الحركة وحسب شخصية وان الدجوا فيها ليست بالقوة وقولوا انتم مرتابون في ان الحركة  
اصغر من اول مسافة الى منتهى الالعدم بها اولى ولا الوجود بل غاية على الارمان ومنه يخصص احد  
بالوقوع يتخصص عليها بالوجود والعدم والحركة التوسعية ايضا كانت القياس للوجود كمرسل والعدم كمرسل  
الى استمرار الوجود والقطعة فاستمرار وجوده في الازمنة ممكن كما ان القطعة ايضا ممكنة وانما يتعين احدهما بتعيين  
العلة الموجبة وجوده ولا وجوده والاول في الزمان ممكنة موجودة والآن السبيل الى الله سبيل ذلك الله في الطريق ممكن  
لذاته لا في ممتنع النبوت بغيره وبغير القارة ممتنع النبوت بغيره والخبر القارة ممكنات لذاتها وانما يتعين  
البقاء والبقاء وصف غير الوجود وهو استمرار الوجود والاول في القنوى وهذا في الامتقانات الذاتية بمقدور  
ثم ان الغرض الفاضل ما اضعفت اليه فيما قد فرغ سمعك ان ما بالقياس اليه يعتبر طابع المكان الذي اتي انا  
هو طبيعة الوجود كمرسل وطبيعة العدم كمرسل فما بخصوصيات الخاء الوجود فما يمنع بالنظر الى خصوصيات  
جوهر تحقيق وانما لا يمنع بخصوصية الوجود بمقدور جهة مخصوص القيد لذلك الوجود بما هو وجود

هذا هو الوجود  
الوجود بالوجود



لكل خصوصيات الحق والعدم والفرق بين وجوده والعدم بالخصوص في ما يخص البت والالزام والعدم في  
والحقائق الغير القاطعة اذا عرفت ذلك انما المنة بموجباتها لا تصاليتها فهي بذواتها لا بالوجود والعدم في  
وعاء الدور وتخصيصها بما يباي بل صفة واما اذا عرفت وجودها بحيث لا اذا علمنا ان الحق ليس له وجودا  
بالقوة كانت تلك الالزامات مجتمعة في حد من حد وفي الزمان كما يكون شأن تلك الحقائق بالحق  
الى هذا الحق من الوجود والامتناع البتة لا الذي يحاسب الالولوية والامتناع بهذا الوجود بخصوصه علامت ليس  
تلك الالزامات من حد جبر الامكان الذي لا يوافق امانا ان احد يختلف المعامل وهو باولها اذ لا اولوية بمعنى مجرد الالزامية  
اصلا بل الالولوية انما تحصل عند اجتماع الشرط والارتفاع الموانع قاطبة وهناك يحصل الوجود عند تقدير شيء  
ذلك يتبع الاحجاب بتمت القرب والبعد والوقوع لثقل الشرط وكثرةها لا بوقوع استيفاء حال في طبع الامكان  
الذي بالحق ليس له طبيعة الوجود والعدم بل ما يختلف لك الامكان بمعنى انما عتد الاستعداد والوجود في بعض  
شعوب طاقين ولا بقاء عند التخصيص انما هي دليلين او في توريث النطون والادغام كملت متشعبة متخيلة  
نفسه ان لا تتحقق في ذاته بتوحيدها فوضا النظر فيها الى من مستطاع من العلم ان يكون نطون هولاء الانشباب  
كوزا ونحو جبر الالزام حرا من انما اعطيت كسرة القولين الشخصية ما هو كذا الحق ونحوه الى البطل **تدريج**  
ربما تحرك من الشكوك في هذا الباب كذا في وقوع كل ما كان مستوقفا على وجهه وينبغي ان يكون الطرف  
ربما يحال ما هو مستطاع وقوع الطرف السادس كما دارم على التواني في ذلك يلزم ان يكون وقوع الطرف الاول  
امتناع احد التقضي مساو في وجوده الاخر في ان المنع ذات الطرف المساوي مع وصف المساواة لا باهو ذلك الطرف  
مع حيث هو كذا المنع في المرجوحية ذات الطرف المرجوح مع وصفه المرجوحية لان حيث هو ذلك الطرف من نفسه للطرف  
الاخر من هذه الهيئة لان حيث هو نقص ليس مستطاع ما هو مستطاع على ان منعه الامتناع على ما هو وصفه  
بحرف لا الامر لا المساواة بالنظر الى الذات حيث يتجلى به وان تحقق الرجحان في نفس الامر لسبب الذات واما ان جواز  
ارتفاع احد التقضي بالنظر الى الذات حيث يتجلى به الامر ليس بزم وجوده الاخر والالزام جواز ارتفاعها معا فانهم خفض  
سائط والمكسفة في نفسه يجوز له كل واحد من الطرفين وارتفاعه على البطل ولا يلزم من ذلك جواز ارتفاعها  
اجتماعهما معا **تدريج تأصيلي** ان الامكان هو العلة الموجبة الى العدة ولم تحت لم يكن له احد غير اولى الالزام

هذا هو الحق

في الالزامات

بغير زنة الزيادة  
الى جوارها  
لها



في بعض المقالات

العمية من القوة المتفسرة بالضرورة الطرفية وذلك ان لا وبها بالنظر الى الذات التخرج في تخرج  
 احد التاويلين لا عليه مخرج من الفطريات ولم يحد من المقصودات التي من فارق مقصود عقله لسانا فيما مخرج  
 غير افلوت تخرج احد الطرفين على الآخر لا يخرج لصا او لي من الطرف الآخر وذلك لان مقصود وضنا ان كلا الطرفين  
 بالنظر الى قوة الذات على السواء البحت وكل موضع وقوة تحت حكم الامكان فهو في غير فطرية طباع الامكان  
 للذات ولا للذات فاذا لوحظ ان هذا الاعتبار هو حال التي بحسب طباع الامكان فكل فطرة البشري طباع  
 الامكان هو الذي لا يخرج من التي انه ذات او لا ذات الى العلة فاذن قد حصل معنى الذي هو عقل الفاني  
 الامكان ولما جرد وهو الذي لا يخرج بالعلية وربما يؤوله فصيل الحكم بان احد الطرفين على السواء البحت لا يخرج على الآخر  
 الا بطريق واحد في نفس الصبيان بل هو مكرر في الطباع البهيمية ولذلك تر البهايم تنفخ من صوت غرائب  
 قد ارتكز في قوائم ان وجوه التي لا يخرج على عدمه لا يخرج فالصوت لا يوجد بل يوجد في بل بدون ما يقضيه  
 مطلق وهذا النظام البيان هو ما يرمي ومرة الريم يقول العلم بالامكان ملزم العلم بالحاجة لا مجرد العلم  
 بالامكان موقع المصدقين باطاعة حتم يكون الى النظر انه على يكون العلم بعقول ما يخصه هو العلم بالعلية  
 بخصوصها ام لا يكون الى العلم بان الخصوصه الاشياء العلم بالعلية ثم التمسك بان العلم بالامكان قد ارتكز  
 العلم بالحاجة ومن الواضح ان الحاجة ليست للامكان فيقي الامكان علة للحي **في بعض المقالات**  
 التي بفضلها لا يمكن كيف تزن كنه هذا مسئلة بقسطاس التفصيل **العلم** ان العلم ان كان طباع الامكان  
 هو طباع الاحتمالية الى الفلك لك طباع الامكان هو العلة لقوة نفس متمية في منح حور واصل ذاتها  
 جاعل في نفسها في فعل بقره مستتب للوجه اما اصول الحكمه البهيمية فلما توخفت ان الامكان هو لا  
 التور والالتور ويستتب ذلك لضرورة الوجه والعدم لشهادة الضرورة الفطرية ان ضرورية التور  
 مستتب ضرورية الوجه وضرورية الالتور مستتب ضرورية العدم وضروري التور ضروري الوجه وضروري  
 الالتور ضروري العدم فاذ لم يكن فكل بالذات لالضروري التور ولا ضروري الالتور فاذ لم يكن  
 اما وجب الوجه بالذات او ممتنع الوجه بالذات فيكون عقد فرض الامكان فيه قد انفسخ فاذن ما وض  
 امكانه هو لالضرورة التجوهر والالتجوهر هو بحسب طباع الامكان للذات ولا للذات ولا للمهنية ولا للمهنية

هذا العلم هو الذي لا يخرج من التي انه ذات او لا ذات الى العلة فاذن قد حصل معنى الذي هو عقل الفاني  
 الامكان ولما جرد وهو الذي لا يخرج بالعلية وربما يؤوله فصيل الحكم بان احد الطرفين على السواء البحت لا يخرج على الآخر  
 الا بطريق واحد في نفس الصبيان بل هو مكرر في الطباع البهيمية ولذلك تر البهايم تنفخ من صوت غرائب  
 قد ارتكز في قوائم ان وجوه التي لا يخرج على عدمه لا يخرج فالصوت لا يوجد بل يوجد في بل بدون ما يقضيه  
 مطلق وهذا النظام البيان هو ما يرمي ومرة الريم يقول العلم بالامكان ملزم العلم بالحاجة لا مجرد العلم  
 بالامكان موقع المصدقين باطاعة حتم يكون الى النظر انه على يكون العلم بعقول ما يخصه هو العلم بالعلية  
 بخصوصها ام لا يكون الى العلم بان الخصوصه الاشياء العلم بالعلية ثم التمسك بان العلم بالامكان قد ارتكز  
 العلم بالحاجة ومن الواضح ان الحاجة ليست للامكان فيقي الامكان علة للحي في بعض المقالات  
 التي بفضلها لا يمكن كيف تزن كنه هذا مسئلة بقسطاس التفصيل العلم ان العلم ان كان طباع الامكان  
 هو طباع الاحتمالية الى الفلك لك طباع الامكان هو العلة لقوة نفس متمية في منح حور واصل ذاتها  
 جاعل في نفسها في فعل بقره مستتب للوجه اما اصول الحكمه البهيمية فلما توخفت ان الامكان هو لا  
 التور والالتور ويستتب ذلك لضرورة الوجه والعدم لشهادة الضرورة الفطرية ان ضرورية التور  
 مستتب ضرورية الوجه وضرورية الالتور مستتب ضرورية العدم وضروري التور ضروري الوجه وضروري  
 الالتور ضروري العدم فاذ لم يكن فكل بالذات لالضروري التور ولا ضروري الالتور فاذ لم يكن  
 اما وجب الوجه بالذات او ممتنع الوجه بالذات فيكون عقد فرض الامكان فيه قد انفسخ فاذن ما وض  
 امكانه هو لالضرورة التجوهر والالتجوهر هو بحسب طباع الامكان للذات ولا للذات ولا للمهنية ولا للمهنية







نفسه العزيمية وتوطين النفس بتوحيده الان في نفس المتكلمين تالفة الى ذلك فليعلم انه اذا لوحظ وصف المحذور بالهوى  
مع عزل النظر عن امکان الوجه الحادث بالنظر الى ذات الموصوف لم يكن في طابعه عبدا السبعي اليك استنادا الى  
خارجية الذات التي هو في وصفها او امتناع النظر الى الذات نفس الذات بل في ذلك الموصوف على الغير ومع استناد  
بالغير فلو كان المحذور معتبرا في حقه كحاجة نظرية او شرعية كان انما يعتبر بما هو في حكم الذات لا وارتقاء بل يرجع  
لا الامكان وحده ثم المحذور كيفية التور او الوجه متنازع في الجعل والابداد متنازع في الحاجة متنازع في علم الامكان  
فادان كان هو علة الحاجة او معتبرا فيها كان يتقدم على نفسه بمراتب ولو عورض بمثل في علمه الامكان فانه ايضا  
كيفية التور والوجه قبل الامكان كيفية نسبة مفهوم التور والوجه الى الذات في لحاظ العقل لا وصف النسبة الفعلية  
اي كون النسبة معتبرا او موجودا بالفعل حيث حصول النسبة بالفعل فانما يزم ان يتاخر عن مفهوم هبة والتور والوجه  
في لحاظ العقل لا في فليد نسبة طرف التور والاطراف فهو وصف التور والوجه بالفعل ولا يوصف حقيقة  
ولا وجودا الا حين ما يرتفعه موجودة ولم يرتب ذو بصره في انه متاخر عن الجعل والابداد فاعلم ان يقال  
جعل هو وجود حدث لا حدث فنجعل واوجده والكان تاخره ثم التور والوجه صريح في ان يقال تور حدث  
ووجه حدث من كونه جوارحه من بعض اولى الازمان فمن لا يستصوب الان يقال لتور بغيره في لحاظ  
وحدث متاخر ووجه حدث متاخر بجملة الحدث يتاخر عن الجعل والابداد تاخرا بالذات في لحاظ العقل والامكان  
يتقدم فاسأل ان الامكان فاجعل والابداد واجعل والابداد فاطردت لا الحدث فاجعل والابداد فان عبدا  
التهوئين في ذلك فبدل الحدث بمعية مسبوبة التور بالفعل والوجه بالفعل بالعبودية في طرف فلم يؤخذ  
بمعية كونه النسبة في لحاظ العقل بحيث لو تور ووجه في طرف كان في اعتبار ذاته ان توره مسبوق بالوجه  
بالعدم في ذلك الطرف فيصير دونه في ان الامكان في التقدم بمتعودة بان ذلك الحجة وانه في المحذور  
في التور والوجه بالفعل لا ترتب الجعل والابداد عليه السبل العقل المستشف فجد ان كونه النسبة بحيث لو تور كان اعتبارا  
المسبوبة بالبدليس الكان متقدما على توره بالفعل لكنه ليس كما يتوقف عليه الابداع بخلاف كونه النسبة بحيث لو تور كان  
ذاته لا ضرورية التور والابداد فاعلم ان يتقدم على التور لغة بالذات فكذلك يتقدم بالذات على التور  
النسبة وابداع جوهره وكذلك القياس الى الوجه والابداد فاذل قد ميزت ان الامكان في دونه في الحدث والحدث

هذا هو الوجه الحادث بالنظر الى ذات الموصوف لم يكن في طابعه عبدا السبعي اليك استنادا الى  
خارجية الذات التي هو في وصفها او امتناع النظر الى الذات نفس الذات بل في ذلك الموصوف على الغير ومع استناد  
بالغير فلو كان المحذور معتبرا في حقه كحاجة نظرية او شرعية كان انما يعتبر بما هو في حكم الذات لا وارتقاء بل يرجع  
لا الامكان وحده ثم المحذور كيفية التور او الوجه متنازع في الجعل والابداد متنازع في الحاجة متنازع في علم الامكان  
فادان كان هو علة الحاجة او معتبرا فيها كان يتقدم على نفسه بمراتب ولو عورض بمثل في علمه الامكان فانه ايضا  
كيفية التور والوجه قبل الامكان كيفية نسبة مفهوم التور والوجه الى الذات في لحاظ العقل لا وصف النسبة الفعلية  
اي كون النسبة معتبرا او موجودا بالفعل حيث حصول النسبة بالفعل فانما يزم ان يتاخر عن مفهوم هبة والتور والوجه  
في لحاظ العقل لا في فليد نسبة طرف التور والاطراف فهو وصف التور والوجه بالفعل ولا يوصف حقيقة  
ولا وجودا الا حين ما يرتفعه موجودة ولم يرتب ذو بصره في انه متاخر عن الجعل والابداد فاعلم ان يقال  
جعل هو وجود حدث لا حدث فنجعل واوجده والكان تاخره ثم التور والوجه صريح في ان يقال تور حدث  
ووجه حدث من كونه جوارحه من بعض اولى الازمان فمن لا يستصوب الان يقال لتور بغيره في لحاظ  
وحدث متاخر ووجه حدث متاخر بجملة الحدث يتاخر عن الجعل والابداد تاخرا بالذات في لحاظ العقل والامكان  
يتقدم فاسأل ان الامكان فاجعل والابداد واجعل والابداد فاطردت لا الحدث فاجعل والابداد فان عبدا  
التهوئين في ذلك فبدل الحدث بمعية مسبوبة التور بالفعل والوجه بالفعل بالعبودية في طرف فلم يؤخذ  
بمعية كونه النسبة في لحاظ العقل بحيث لو تور ووجه في طرف كان في اعتبار ذاته ان توره مسبوق بالوجه  
بالعدم في ذلك الطرف فيصير دونه في ان الامكان في التقدم بمتعودة بان ذلك الحجة وانه في المحذور  
في التور والوجه بالفعل لا ترتب الجعل والابداد عليه السبل العقل المستشف فجد ان كونه النسبة بحيث لو تور كان اعتبارا  
المسبوبة بالبدليس الكان متقدما على توره بالفعل لكنه ليس كما يتوقف عليه الابداع بخلاف كونه النسبة بحيث لو تور كان  
ذاته لا ضرورية التور والابداد فاعلم ان يتقدم على التور لغة بالذات فكذلك يتقدم بالذات على التور  
النسبة وابداع جوهره وكذلك القياس الى الوجه والابداد فاذل قد ميزت ان الامكان في دونه في الحدث والحدث

هذا هو الوجه الحادث بالنظر الى ذات الموصوف لم يكن في طابعه عبدا السبعي اليك استنادا الى  
خارجية الذات التي هو في وصفها او امتناع النظر الى الذات نفس الذات بل في ذلك الموصوف على الغير ومع استناد  
بالغير فلو كان المحذور معتبرا في حقه كحاجة نظرية او شرعية كان انما يعتبر بما هو في حكم الذات لا وارتقاء بل يرجع  
لا الامكان وحده ثم المحذور كيفية التور او الوجه متنازع في الجعل والابداد متنازع في الحاجة متنازع في علم الامكان  
فادان كان هو علة الحاجة او معتبرا فيها كان يتقدم على نفسه بمراتب ولو عورض بمثل في علمه الامكان فانه ايضا  
كيفية التور والوجه قبل الامكان كيفية نسبة مفهوم التور والوجه الى الذات في لحاظ العقل لا وصف النسبة الفعلية  
اي كون النسبة معتبرا او موجودا بالفعل حيث حصول النسبة بالفعل فانما يزم ان يتاخر عن مفهوم هبة والتور والوجه  
في لحاظ العقل لا في فليد نسبة طرف التور والاطراف فهو وصف التور والوجه بالفعل ولا يوصف حقيقة  
ولا وجودا الا حين ما يرتفعه موجودة ولم يرتب ذو بصره في انه متاخر عن الجعل والابداد فاعلم ان يقال  
جعل هو وجود حدث لا حدث فنجعل واوجده والكان تاخره ثم التور والوجه صريح في ان يقال تور حدث  
ووجه حدث من كونه جوارحه من بعض اولى الازمان فمن لا يستصوب الان يقال لتور بغيره في لحاظ  
وحدث متاخر ووجه حدث متاخر بجملة الحدث يتاخر عن الجعل والابداد تاخرا بالذات في لحاظ العقل والامكان  
يتقدم فاسأل ان الامكان فاجعل والابداد واجعل والابداد فاطردت لا الحدث فاجعل والابداد فان عبدا  
التهوئين في ذلك فبدل الحدث بمعية مسبوبة التور بالفعل والوجه بالفعل بالعبودية في طرف فلم يؤخذ  
بمعية كونه النسبة في لحاظ العقل بحيث لو تور ووجه في طرف كان في اعتبار ذاته ان توره مسبوق بالوجه  
بالعدم في ذلك الطرف فيصير دونه في ان الامكان في التقدم بمتعودة بان ذلك الحجة وانه في المحذور  
في التور والوجه بالفعل لا ترتب الجعل والابداد عليه السبل العقل المستشف فجد ان كونه النسبة بحيث لو تور كان اعتبارا  
المسبوبة بالبدليس الكان متقدما على توره بالفعل لكنه ليس كما يتوقف عليه الابداع بخلاف كونه النسبة بحيث لو تور كان  
ذاته لا ضرورية التور والابداد فاعلم ان يتقدم على التور لغة بالذات فكذلك يتقدم بالذات على التور  
النسبة وابداع جوهره وكذلك القياس الى الوجه والابداد فاذل قد ميزت ان الامكان في دونه في الحدث والحدث



انفس مجردة ليس كسائر الالامكان والايام الحكم مجردة من الماد بالفعلي في غير العقل في عدم كماله بالمكان  
ولعل السيرة تنقبض عند الان بغير ما في فافان في نفس الامر الامكان اعتبارا ليس في اجتهاد المتقدم على الجلب ليس على انفسه  
والوجود والحدوث وصف على الفعلية المتأخرة عنها في اجتهاد البرية واحدة فانكبت عليه الى جته مطلقا من الطرية  
وتعريف الامكان وانما نول سن تشر ليجر الى ان في كلهم الطر فان لما استويا بالنسبة الى الذات في ان السلب الفروق  
عنها فافان الترجيح لا ينفصل عن سبب الفطريات فانما من غير ضما هذه القضية على العقل مع تولد الواحد نصف الاثنين  
وجدها الثانية فوق الاصل في القوة والظهور والتفاوت اما فيقذف الطرق الاحتمال لوجهها الى الاولى بالهاتل  
الى الاخرة وقيام احتمال النقيض بنقض اليقين التام فليس لصادق لان التفاوت على ان يكون كالمفارقة  
في تصور حاشي احكام اما في نظم فافان في حيلان الفطريات فضلا عن احدييات قد تفاوتت كما المقضيات  
تفاوتت لان الفطرة واحدة والمقضية تختلف بالقياس الى الاستحاض الاوقات وبالنسبة الى خصوصيات الالامكان  
والعقود والتفاوت استعدادات النفوس واختلاف نسبها الى ادراكات معينة لذكرات منخفضة بحسب ادراك  
جملته ورجحان الادراك استعدادات في كس واعمالا فيوزان السلاقي العقلية في ادراك نظم حقيقة ونزاعا في العقل  
أحقاق في مختلف وزان السلاقي السعوية الذهنية في ادراك نظم القول ونشره ثم التمييز في الازان المختلفة التنوية وكذلك  
السمات الخفية ثم وزان الاحال المختلفة والتناسب والتساوي والعظيم بالنسبة الى المروى بالروية العقلية كالسبب  
والتساوي السعوي بالنسبة الى المختلفات بالسلفية السعوية الذهنية وكان جونا في الفطرة من دون  
النسبة لا يستحيل ان يخرج الشيء عن مثله من كل جهة لا يخرج في خارج فاذا اخضع مفهوم الحكم واستيقن انفسا في  
الاولوية الذاتية لم يترتب في سببية الامكان الى جهة من التلزم ضد ذلك فقد سلك سبيل الانسلاخ عن لوازم  
لنقصان في نفس الغرزة او لتدني بالعقائد الباطلة المضادة لوجود العقل ولكن من في منتتة في  
قالت ان الكسجانه وثقيا خلق العالم في وقت معينة دون سائر الاوقات لا طرح فيخصص ذلك الوقت في وقت طلت  
فما يخص الافعال باحكام مخصوصة من الجوب في الخطر واحسن الفهم غير ان يكون في طبع الافعال فيقتصر على الاحكام في البشورية  
وان البارحة السبب في ادراك لطرقيان مستويا من كماله مما يرجع الى غرضه فانه يتوزع احوالها في الاخر لا يخرج في وقت  
المخرجين وغرض من جملته احواله وروى فيقول انخص من الاحكام باحد التماثلين من الاخر لا يحل لانه باق في عقل

او انفسه

الاجابة الثالثة

الادوية النظر في القول  
التي هي في الامور اذا فكرت  
فيها

انفسه











بأن الوجودين في حكمه الميزان فاذل هذا ليس مطروحا على من هذه اللفظ المشتركة لان الوجودين  
بالكثرة اللفظية فمن جهة تواردها باعتبار اطلاق ووضع ما ليس عليه في تلك الماهية السوداء من معانها فكلون السوداء  
والدعي ان السوداء ليست تجعل جاعلي والدليل على ان كلون السوداء من سوادية ليست محولا وتكون في  
السواد من الغير ليس على عدم كون السوداء سوادا عند عدم الغير بل انما عليه بطلان في نفس ذات السوداء عند عدم الغير  
واما على ذلك كون كون السوداء سوادا من الغير وليكن في نفس السوداء الغير ليس كم كون كون السوداء سوادا  
من الغير وفيه البنية ليس غسطينا آخر فاما اذا قلنا ان السواد كان معناه ان السوداء المنقر في زمان ليس في  
الذات في زمان بعينه ويكون محل غير المنقر على المنقر من لا على المنقر الخارج في محل والوجه في العقل  
في العقل ولا يكون في الخارج وهكذا القول في حصول الوجود في الخارج على الموجودات والموجودات بالوجود في  
وان كانت مراد اعتبارها كذا لكن من لا اعتبارايات المتغيرة الواقعة في نفس الامر فبما استنادها الى عدم وراا اعتبار  
العقل في نفس على الماهية والنقطة في نفس غير عاقل فكيف عرفنا كمنه في ان الموجودات المتغيرة بها العقل  
ادوات ارتباط الماهية والوجود وليست في ان تلكها ملتصقا الى حالها بالقصد اذ امت تلكها بوجه رابطه بينهما  
فان اعتبرنا بوجه مفهوم ما لم تكن آتية الارتباط بل كانت مراد معقولا بنفسها في تلك الذات لها في العقل  
كانت تلكها شاكلتها شاكلتها جملة الماهيات من جهة الاستناد الى جاعلي يجعل نفسها في تلك الذات لربها بالعدم على الوجود  
لو كان مرجع الحان فيه تاثير لكن العدم في محض ليجل ليس الى موثر ولا يكون في العدم تميز وتعدد وموت  
حتى يجعل البعض عدمه البعض محولا فاذا في العدم لا يستند الى العلة واذا استغنى العدم فليس في الوجود  
هو انهم الف بعدوا اسفل لك فان عدم الممكن المتساوي الطرفين ليس في محض طوط العقل يازو  
ان كان نفيا مراد عاقله ان لا حظ له باجموعه من الثبوت اصلا لكنه ليس في محض مراد عاقله ان مفهوم عند  
العقل لا يضاف الى ما يضاف بالوجود بل هو عند العقل مصنف الى محكم الوجود ووي الطرفين لا يضاف  
الاخر العقل والوجه لطرف الثبوت والوجود ويكون مقفرا لوجوده في الخارج واما مرجع البطلان والعدم فلا  
يكون الا عقليا وبطلان ذات العلة وعدمها ليس في محض في طوط العقل وان كان نفيا محض يجب  
فرف العدم وذلك كغيره في الخارج العقلي ولا يميز بطلان العلة وعدمه بطلان المحل في



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فاعلم يا بني ان  
 الدنيا دار فانية  
 والآخرة دار  
 باقية فمن ادبر  
 ظهره الى الآخرة  
 فليس له حظ في  
 دار البقا  
 ومن ادبره الى  
 الدنيا فليس له  
 حظ في دار البقا  
 فمن استقام على  
 صراط الله المستقيم  
 فازى الله له  
 في دار البقا  
 ومن استقام على  
 صراط الله المستقيم  
 فازى الله له  
 في دار البقا

[illegible]



فقلت اني وحالتي في الاربعة تنوعا على اسكانه فاضى به العقل في نفسه الاسكان واصف الحكم الوهم العاوي في  
فيلقى كاجته على اعتبار احدث فخلق هؤلاء المستكرين ساقطهم كما ان فخلق المحمولى المفعول المصنوع الموجد الجاهل على  
الفاعل الصالح الموجد لما يكون في ذاته جعلت في ذاته من مفعولها وصنعت منه لدته بعد البطلان واللبس فاذا تخرج  
الذات وحدثت ذات كاجته حتى انهم لا يتاينون ان يقال لوجاز العدم على احوال الصالح الباك فاعلم ذلك على  
كبير لما في ذلك العدم نور العالم ووجهه ثم خلق فيهم لتوهم هذا القول القليل المستكر بغيره آخر مستكر وهو ان الوجود  
خبرانية على في تجرودة دائما ما يقع قبل الابدان اما بتوارد الوجودات على ما عزم بعينه ووجوه مستحيلة فخلق على الاصل  
الوجودات في ذاتها ان يوجد الفاعل على تلك الاعراض فيها كالعرض السبع بالحق وعنده من يثبت منهم او غيره  
سائر الاكوان والاعراض عند غيره فلهذا ولا كاجته بعد احدث ربما كان فيهم من هو انشأ اصلا جاعل العفد والبن  
او جاعلا فيهم فاتهم تبدل الذات انا فاما في احوالها الرضا فيهم من غيرهم انهم انما فيهم من غيرهم انهم انما فيهم من غيرهم  
بذلك يمكن على هذه الاقوال اخصية الطنون البصيرة شيان احدهما ما يده بها والآخر كالبس وبعدنا والنور  
كالبس وكذلك يتوهم في التوارد في نفسه الان في الممنوع والنا في الاسناد لانه بان جعل المحمولى ايجاد المحموج  
تخصيصا على ما في اخرى بان الجوى المحموج لو كان يوجد في التوارد والوجود في الاعراض ايا كاجته الموجد  
كان الافقار في اصل التوارد والوجود فان كان كذلك في التوارد والوجود فمقتضى اخصية فاعلى لكل فاعلى عتده  
الامر من نأخذ اوله في احدث اني ثم فكر في هذه الطنون الباطلة اخصية ونكتة الشكوك الساطرة السخيفة  
**سبب في اخصية كاجته** اعلم انه اذا كان في شيء ما من الاشياء باطله ان ثم اذ هو متقرر بعد البطلان  
بسبب شي ما فان الذي هو باطل من سبب الفاعل هو نفس هذه الذات المتورة فان هذه الذات انما تخرج  
لان ذلك الفاعل كان على حجة وجب عندك اجته ان يكون غير ذاته ذات ما هي غير ذاته واما ان كانت باطلة فليس  
تتأخر هذا الفاعل في اخصية البطلان ان اعدم علمه التجري فليس كذلك وبطلان وصفه محموله على تلك الذات وهي كون  
الذات بعد البطلان فالبطلان منهم عدم الوجود والذات من مفعولها ايجاد كون الذات بعد البطلان انما هو في ذاته  
وليس في ذاته فان يقع البطلان ليس متعلقا بالفاعل فخلق الذات المفعول به حتى تلوهم هذه الذات  
موصوفة بانها من نور البطلان لفاعل فعل تلك الموصوفة وذلك لان الذات صحت ان ذات جابرة غرور البطلان



[illegible]



قبل تجوهره ان السبلان سبق ذاته الى ان سبعا دبرها وهو ايضا سابق على ذاته اذ في حاط العقل سبعا قبلها  
ويجوز ان يقال ان شيئا محتمل ذات التي بحيث لا يتجوز الالوه السبلان فهذا غير مقدر عليه بل ان كل ما يتجوز  
عليه فانه واجب فمروغ بنية ان لا يتجوز بعد لطلوع الذات بعدية زمانية ووضوح واجب ضروري بنية ان لا يتجوز  
الالوه لطلوع الذات بعدية زمانية وعامة الفلاسفة اليونانية والاسلامية المتهوسات بانبات القدم للطلوع  
المعلولة المعطوة يزعمون عن حق الفرض والوضوح من الصار عقولهم في ادراك تلك الحقيقة فاذن قد استبان  
لك ان تأثير الفاعل على عمل معناه افادة نفس الذات بما مر فاذن استمر هذا التأثير استمرت الذات واذا انميت  
بطلت الذات بطلت فاعلم ان الذات لم ينفصلها الذل والاباد او لم يفعلها فبعضها على وتأثيرها على سواها  
في الذات كحالة او الذات المستمرة انما يكون نفس الذات الموصوفة بالحدوث والعدم استمرارها بالذات في المقدر  
والاستمرار والذات بالذات بالحدوث والعدم استمرارها بالذات بالذات مستحقة لان كونها  
كجعله وبذوقها وبشيئها وان استمرت وقيمت ذاتيتها وشيئها فاما يكون ذلك استمرارها على والتدوير  
الشيئي بينهما فاعلم والقول في الوجود والشيئ هذا السبيل فالوجود ما هو الوجود وجوده في الوجود  
واستمراره باستمرار التاميس والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات  
واستمرار التاميس والذات واستمرار الذات يستعان بالذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات  
والذات مستغنيا عن نبات التدوير والتاميس والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات والذات  
شأنها واجب التفرع والوجود بالذات فاذن ليس استمرار التدوير والتاميس مغني الذات الفارقة وحاشا  
طبعه ان كان المنفرد ولو كانت الحوادث الزمانية مائة القوة في نسخ ذاتها وفي أسس تجوهرها بالذات  
والتجوير والتاميس في اعدادها واما زمانيا في جميع الازمنة والحالت باطلا للذات في الاعيان اولها في عالم  
الدور وفي نفسها اذ في حاط العقل لكان حاطها ومزودتها وموتسها قد جعلها وذوتها وائسها كالتأثير  
تستحق التدوير والتاميس لم يتم اعدادها في ذاتها تغيرات تعرفها شيئا بعد شيئا فاذن كانت فوئها على استحقاق التدوير  
والذات في حاطها على التدوير والتاميس في المستمرين وقبل علة التعلق بالذات كذا في محمولها  
بالطلوع من ماضية فلهذا لا تستحق الذات ذات في عالم التدوير فلهذا لم يعلقها بالذات فدامت متفردة تنبسط

بالحقيقة ان الذات لا يكون لها وجود مستقل بل هو وجودها في الذات  
فالحقيقة ان الذات لا يكون لها وجود مستقل بل هو وجودها في الذات



**تمهيد مختصر**

فأذن قد رتب ان الذات المستعمدة من الغير فان كونها متعلقة بالغير مقوم لها كان  
الاستغناء عن الغير مقوم لاجل الذات والوجود بذاته والمقوم للشيء لا يجوز ان يبارزه فان ذات راها  
تلك الغير تكون حاجته الى الغير مقومة له وانما تلك الغير شي ان يكون استعماله غير كل شيء مقوم له  
بالمقوم منها ما يفسد ذات الشيء فلا يصح ان تستمر الذات الحيا بحجة غير مما جرت له انه لا يجوز ان تستمر  
المستغنى عن كل شيء محتاجا ولا فائدة بتلك الذات والذوات والطوائف فان ذات الذات كما تستمر لا يجعل بذاتها  
اي يفعل نفسها حين حدوث تلك الذات في الحيا الماخروفي اطين الاول اصل التفرقة في ذاتها فيكون  
فيها اجزاء تفرقها ويخرج استمراره متعلقا بالذات الذي يفعلها ويؤثر فيها وحاجتها اليه في دواها ولبائها اخرجها عنها  
اليه في بدوها او لا فلو فرض ان المقوم في ذات الغير من الصانع على عالم التفرقة في ان لم تكن ذات راها  
ولا اليه ولا العالم عالما ويحيط على تلك الجاهل استعماله بمحاذاة الشيء في كل شيء مما زال فمؤدة الذات  
هنا بمثابة الضوء الواقع على شيء من نفسه فيكون النور في القائم بذاته لا يجوز ان يها من جوهه او لا في الخارج  
طامة صفة صفة بالهياكل اليه كالسرور والحق ان الاله لا يفاضل فيكون الكمال غير متناه في البياض في غير النور والاعمال  
بحجم الشيء فان افاضته بالمفيض في نفس الذات المتفرقة ولا سيما مفرقة من انما لا يخرج من اولها من حيث  
الذات كما يطلنا الا في قبح الذي يفعل الذات في بعض الوجود ووجودات المصنوع والمادية التقديرية ذاتا  
حقيقية ثم يمكن ان اذا ما والوجود وجودا او الاتصال في القضا في القوت في تلك السماء ان تقع على الارض الا باذنه  
وتلك السموات والارض ان تزلزلا ولا يمكن ان كانا من جهة واحدة وتلكا نتجنا من قبل الاتصال الا باذنه  
انما ما لا ينفك عنه غير ما جوده يفعل الذات مرة واحدة في الزمان في الشيء الذي هو وعاء تفرقا في داخل العقل  
الذي ازمتمه واخذ منها انما صارت تلك الاضافة الواحدة بعينها في الزمان عند التحريك مرة الذات المتحركة الاضافات  
الاحياء المتحركة عند الوهم **تمهيد مختصر** من انما غرضه خاف لوجه العقل الا بالان  
نموه من ان يبال في الذات مع ابطال العقل ليس هو حسب استعماله الطباع الفاعلة في الكون وان لم يستغن عن العمل  
كونه باقية الا ان تلك العمل لا يجب ان يكون معي زائلا واحدا لا يجوز ان يكون حالها مع العمل لا كانت قبل وجهها  
ان تكون حيا في كانت اوجبت المعلول لعبا نقضها لما بانها واما بان اعطت قوة بقية بها في حالها بغيرها

انما ما يطلع من ان يكون في الذات  
الشيء في الذات في الذات في الذات  
نفس الذات في الذات في الذات  
الذات في الذات في الذات

انما ما يطلع من ان يكون في الذات  
الشيء في الذات في الذات في الذات  
نفس الذات في الذات في الذات  
الذات في الذات في الذات

انما ما يطلع من ان يكون في الذات  
الشيء في الذات في الذات في الذات  
نفس الذات في الذات في الذات  
الذات في الذات في الذات

انما ما يطلع من ان يكون في الذات  
الشيء في الذات في الذات في الذات  
نفس الذات في الذات في الذات  
الذات في الذات في الذات







[illegible]



بي عين ذات الفاعل فعل ذلك من غير مدح مفهوم الغرض فلو اورد شي فم ذلك كانه ينقص كونه الفعل فعلا او ينقص  
 في المفهوم اما النقص فلو كان مفهوم الفعل عين شي من تلك الدماء والسكر فلو كان يرض في شي منها فاذ لا يعلم في شي  
 الدماء بالنظر فيما هو ورا مفهوم اللفظ فم اذ في مساو له لغة العرب وصف استعمل اللفظ الحفظه الفعل فم من الدماء  
 على ان توطأ النظر للعقل بالبحث في الدماء المعنوية ليس كشي من الحكماء الذين وافقوا ايضا كل من اصطلح على ما اشار وقد مشا  
 فيه ولا سيما اذ لم يوجب استقراءه الدماء في العلم وقد انقصنا به اوله ائمة اللسان قريبا وجدا الفعل كما  
 اول ذلك المعنى المرسل او لمجرد وحده في الجلال والصنع كما انتمى لا اعتبار في كون ان ما عمل انما دعور التمييز منهم  
 به في الظنون المستحقة لمن سواها الدوام المعنوية اما حديث النصارى والنبى والمضى والمضى وسائر ما ذكر  
 السبل فمن باب لا فم من جهة اختلافها بالعرض مكانها بالذات والشيء لعل في ذلك فم من جهة حقيقة واستانكس  
 ان علة كل جسم فعلي بالضرورة فالنبا ليس هو علة للشيء انتباه تلك الحركة علة لا احتمل تلك الاجزاء والكل  
 علة لكل واحد من اجزاء تلك الاجزاء التي تحفظ بها تلك الاجزاء امكنتها وايضا المواقف التي  
 تمنع الدماء من الحركة لا امكنها الطبيعية كالعلة والاساطين وهيطان همسة للسوف فاذن كل علة مع عملها  
 لان النبا علة للحركة فاذ افعه النبا فم من جهة كونها وكونها فم من جهة كونها فم من جهة كونها  
 ومنها وما علة لا يجمع الاجزاء او تجميعها على وضع ما علة لا يحفظ طائفة من الاجزاء امكنها الطبيعية وطائفة  
 تكلف عن طائفة الزوال عن امكنها الاتفاقية كاللبن الاول في الطبيعة فانه من اللبن الاخر ان يزول عن موضع  
 الذوق الفنى فم فاذن سقوان الكمال على النيات والنبا علة بالعرض وكل الالب للمضى علة بالعرض  
 اذ هو علة للحركة المبني الى التوارى فم يحفظ المبنى في التوارى بطبيعته او ما ينع بمنه عن التبدل وهو التوارى فم  
 الرجم ثم بقوله للصورة الذاتية لانه واما مفيد القوة فهو واهب الصور وكذلك الباعلة بالعرض كمن  
 عنصرها كما فاهما ليعتبر السخونة بل انها تبطل البرودة التي كانت مانعة من حصول السخونة في ما لم يبق كارب  
 الصور من السخونة وتكون ما لا انما انما الباعلة التي تكون العنصر من صور ما لم يبق على ذلك في عرض التوارى فم انما العمل  
 ابداءا وهدانا ونظما والبقا هو القيوم الواجب لذات نعم كبرياؤه وما سواه لا يعمل ان يعود الامر الشرو والمعدات  
 لمصلحة المحيى فاذن قد جرت عرق الفلا فم من قسمة في سائر المواضع الاطلاق واما قولهم تاثير الحاصل في الحيوان يكون

المستحقة

في كل جسم من اجزاء البنية او طائفة منها من صور البنية

والا العمل بالذات في غير تلك الصور والقبول والقبول والقبول



بان يكون الازمنة الباقية نفس الذات المحبوبة والوجود المفاد فيلزم تحصيل احوال واما احديها فيكون الثاني  
في ذلك الامر احديها في الذات الباقية فلقد ترك عليك اسلوب افاده فالانتر نفس الذات والوجود نفس احوال الواحدة  
المستمرة وتحصيل احوال نفس التحصيل الاول لا يتحقق فيه بل هو من الامور الثانية بالضرورة البقية فان لوحظت وحدة الذات  
المحبوبة المستمرة في الازمنة المتكثرة في الوجود كان احوالها واحدا مستمرا لا يتغير وان لوحظت كثرة ما في الذات المحبوبة  
اضافية يجب ان يضاف اليها تلك الازمنة تكون اكثر الاضافات اليها تلك الازمنة قد يضاف اليها احوال الواحدة ايضا وبذلك الصا  
الترجيدي وراى نفس الذات والوجود وهو البقاء فان احوالها في الاحداث يحفظ الذات ويديمها بادامة احوالها  
الذات بتلك الادامة معنى ما هو البقاء وهو يوضح الذات المدائمة بدوام احوالها وهو المعنى باقية الذات وادامتها  
وعرض ذلك المعنى للذات بتلك الادامة الذات اي دوام احوالها ولا يتغير عنه الذات ما دامت مستبعدة من تحفظ  
واما انما ذلك ان السلف بالماضي نفس الذات والوجود ودرهم حجة السبقية بالبطان لسري ذلك الفاعل على احوالها  
تعد ذلك فظلم واضر السلف بالماضي نفس الذات غير ضرورية التور بنفسها وتكون الوجود وجودا لمية لا وجود  
**مشارحة او حكمة** الفلاسفة السهوسون يقدم المخلوقات لا تعطل عقولهم عن سلوك السبل الزمنية الى ان يوفى احوالها  
الدهري وتغيره عن كرون الى ما في حيلها طائفة من المخلوقات والذات في الاعيان وان كانت حوادث دائرية في  
الوجود كدوامها سندا الى احوالها كالكسرة حجة سندا الى احوالها ابدية والمخلوقات حيث كانوا احوالها حجة في لوراك العقول  
خبرنا في تعريف الحقيقة استبعادا عن سبل عالم اللكوت جعلوا الانوار المارقة ايضا زمانيات محدثا محدثا زمانيا وفاقا  
ذوات المكنت متصافات بكون الزمان والحوادث استدار سندا الى الدائم واما زمانيا ايعلم انهم من فضاء جهات  
فيه منهم تلك بالانتر بغير انهم في العدم الوجود بالذات قدما زمانية متصافات بالمبدأ الاول حادثة فيهم بين ان يجعلوا الوا  
لذات السمة وبين ان يجعلوا مفعولات لذات واجبة على علمها وهذا يعني ان استمرارها عن التصرح بها ففلا محصل في ذلك  
فكشفت انهم لا يكونون في وجود العلم على انوار الملية والمعلومة لوانتفى ان كان المعلوم زائدا على الحكم الثمانية في حال ان  
نصف الحكم فلهما ربه سواء السبل واداه واداء التحصيل حيلة في الامة الوط اكله بقسطا في التعديل ومن الذي يفاقم العقول  
شرح صفي حتى وطرفه عالم القدس بارادة الطريق وافته الدليل في عرف ان الطمان لا المكانية والهيات اجوارية باسرها  
ذاتة وحوادث مرتبطة في حيلها حقة على احوالها وطائفة اخرى صارت مع تلك الحوادث زمانية ايضا وارجح فمخلوقات البات

سواء كان الزمان زمانيا في كليات  
الذات كذا في الزمان زمانيا  
كما في احوالها الحادثة في زمانها  
في زمانها

الذات السالفة











[illegible]



ويرجع إلى الذات مع حيثية ما هي من اعتبارات العقيدة أي مجموع الذات ومفهوم التقرر ومفهوم الوجود  
الذات الحشوية على سبيل التقييد لاجت دون دخول التقييد فالمهمات الاعتبارية وراعي الذات الحشوية الحشوية  
المعروفة للوجود والامتياز على ما كان في النفس التي انتمت للوجود بالذات واللازم من كونها  
الذات المتفرقة بعينها من ضرورة بالذات عن سبيلها بالذات واللازم من كونها بالذات  
عقوداً ما فعلت في ابد الكثرة ليس من غير ما رتبته سواها لا ارتفاع بالنظر إلى الذات في العلم كجوب يقع عليها لا بالذات  
وسبيل السباغ القول على ما دلت عليه كثر المبرراتية التي انتمت إليها الضرورة في العقود والضرورة المطلقة وهي  
الذاتية اللازمة لا غير كقولنا العدم موجود بالضرورة او عالم بالضرورة او ضرورة غير مطلقة وهي المتعلقة  
بوصفها انفس ذلك الوصف لا بغيره الذاتية المتقدمة مع الوصف كقولنا العقل موجود من اوانه لان كونه  
في اللاحق بذلك العقل سرمد لا يجر منه روح او الالان لم يزل ذلك لا يكون الا بعد ان ضاع على السبيل فانه  
يصدق عليه الحكم اللاحق في ذاته بغيره من روح وكذلك لان مادام متقرر الذات من تلقاء على ما كان  
واما متعلقه لسط على سبيل الاستناد واليها التعلق على سبيل محرم المعية ويصير التيقن لها المشروط وان كان مادام  
العقد وانما يحتاج عنه والذات المتعلق بالموضوع وانما متعلق بالجوهر المتعلق بالموضوع اما ذاته وانما متعلق  
الموضوع عنه والمتعلق بالجوهر واحداً لا يفترق وضعه ليس ذات تباين ذات الموضوع والاطلاع اما بغيره  
بعينه ولا بعينه في جميع ام الضرورة سبعة واحدة مطلقة ذاتية سرمدية واحدة ذاتية غير ذاتية ولا مطلقة  
على الوصف تحت مشروط واعتبر رتبة الالان في جانبي اللاحق بالذات واحد غير مختلف في شرط الجوهر لانك  
اذا قلت زيد بالذات مادام قائم بالذات بل انما يصح اذا قلت مادام لم يكن تبين في غير متعلقه كسبب جزمه الجوهر  
الغضبية موجودة لا في الضرورة لبطر الجوهر لا في غير متعلقه ابدان في جميع **ب** فانه يكون بالضرورة  
**ب** حال كونه **ب** وهو ضرورة من ضرورة عن الوجود لا حقيقة به وسائر الضرورات متقدتها الجوهر من جهة اياه وتوفي  
بحال التقرر والوجود ما يتم في حاله وهو اللاحق بالذات وانما في حاله كونه بالذات بالذات في هذه الاحكام

الذاتية اللازمة لا غير كقولنا العدم موجود بالضرورة او عالم بالضرورة او ضرورة غير مطلقة وهي المتعلقة بوصفها انفس ذلك الوصف لا بغيره الذاتية المتقدمة مع الوصف كقولنا العقل موجود من اوانه لان كونه في اللاحق بذلك العقل سرمد لا يجر منه روح او الالان لم يزل ذلك لا يكون الا بعد ان ضاع على السبيل فانه يصدق عليه الحكم اللاحق في ذاته بغيره من روح وكذلك لان مادام متقرر الذات من تلقاء على ما كان

الذاتية اللازمة لا غير كقولنا العدم موجود بالضرورة او عالم بالضرورة او ضرورة غير مطلقة وهي المتعلقة بوصفها انفس ذلك الوصف لا بغيره الذاتية المتقدمة مع الوصف كقولنا العقل موجود من اوانه لان كونه في اللاحق بذلك العقل سرمد لا يجر منه روح او الالان لم يزل ذلك لا يكون الا بعد ان ضاع على السبيل فانه يصدق عليه الحكم اللاحق في ذاته بغيره من روح وكذلك لان مادام متقرر الذات من تلقاء على ما كان

بسم الله الرحمن الرحيم



فخرجي بآن مكني ملة وتلقني بها من المقام قلنا **تلك** **مقصود** لقد وعيت ما اوعيناك من تلك من اذ وقع  
احوط على الحكي واما ما لان في طرقة الاخرى فانه من حيث كان مكني له في ذلك الوقت البنية وان  
من حيث لم يعبه ذلك الطرف كان متفعا على الجوانب بل بحر قيسية بما ينفذ من ارضه مع ما يحيط بالغير وما زاد  
الطرفي الوتر وجوب بالغير فان وقع اليك تلك بعض الشك لكي في غير هذا

مكتوب في  
الكتاب

فان كان في ذلك الوقت من المقام قلنا **تلك** **مقصود** لقد وعيت ما اوعيناك من تلك من اذ وقع  
احوط على الحكي واما ما لان في طرقة الاخرى فانه من حيث كان مكني له في ذلك الوقت البنية وان  
من حيث لم يعبه ذلك الطرف كان متفعا على الجوانب بل بحر قيسية بما ينفذ من ارضه مع ما يحيط بالغير وما زاد  
الطرفي الوتر وجوب بالغير فان وقع اليك تلك بعض الشك لكي في غير هذا

مكتوب في  
الكتاب

مكتوب في  
الكتاب



واجبة في عينها ثم اسبيل آخر ما تعرف في المبدأ الاول ثم نذكره بذاتنا ثم اجب العبد على انه بذاتنا واجب التفرق والوجود  
او مطلق العينية ثم الجواب ان يكون بالوجوب لا وجوب ثم هناك من غير الذات ثم يسمى بالوجود ثم كذلك ثم الجواب في باب  
الشيء ثم عدة مسائل ثم ربها ثم استقفا ثم فصل في شرح ما يمكن مخوف في جوهرين سابق ولا من فلا حقيقته  
الذات ثم هو الوجوب ثم الباقى ثم الآتي ثم من تلقاء الجاعل ثم ولا ثم الذات والوجود ثم وبارز ثم الاستماع ثم القاطع ثم الاشياء  
منه ثم انقضاء ثم العلة ثم من الجواب ثم العلة ثم الطرف المقابل ثم والذات المستقرة ثم غير متغيرة ثم في زمان التفرق ثم وجودها  
في زمان الوجود ثم دعا ثم الحظ ثم التجميع ثم وهو الوجوب ثم لا من ثم بل من بعد التفرق ثم والوجود ثم وليس في الضرورة ثم بل في الجواب  
وغيره ثم زانه ثم الاستماع ثم الاشياء ثم بشرط الحمل ثم فاذا اخذنا ثم الحكم ثم بالشيء ثم الجاعل ثم المستقر ثم لظواهر ثم المجموع ثم لم يصح  
المجموع ثم لانه ثم وجوب التفرق ثم وجب ثم البطلان ثم مادام ثم على ثم السمع ثم وليس ثم من ذلك ثم وجوب الوجود  
والاستماع ثم لعدم ثم الجاعل ثم يعطى ثم بذات ثم الوجوب ثم اول ثم ثم يعطى ثم الذات ثم والوجود ثم ودرهم ثم العلة ثم التي ثم تنقض ثم وجوب البطلان  
ووجوب لعدم ثم اول ثم ثم البطلان ثم لعدم ثم واد ثم اخذنا ثم من حيث ثم انه متفرقا ثم دام متفرقا ثم كان ثم وجوب التفرق ثم والوجود  
والاستماع ثم لعدم ثم الاستماع ثم التفرق ثم الوجود ثم فكل ثم ممكن ثم سواء ثم كان ثم نتيجة ثم الذات ثم او باطل ثم الذات ثم فانه مخوف في ثم فلا يعقل  
بوجوده ثم وانما ثم عين ثم ولي ثم يمكن ثم من ثم لا ثم باعتراف ثم التفرق ثم ولا ثم باعتبار ثم البطلان ثم وان ثم كان ثم ذات ثم الممكن  
بما ثم يعطى ثم الامكان ثم ليس ثم من ثم حيث ثم هو ثم شئ ثم من ثم ذلك ثم ما ثم عدم ثم الخلق ثم على ثم الوجوب ثم السابق ثم تفرق ثم وبطلان ثم ولكن  
الاستماع ثم المستحق ثم ان ثم لا ثم فانه ثم قد ثم من ثم عند ثم كتابا ثم واما ثم الوجوب ثم باللاحق ثم وكذلك ثم الاستماع ثم الى ثم الجواب ثم ان ثم لا ثم ان  
التفرق ثم ينافي ثم البطلان ثم والوجود ثم لعدم ثم يكون ثم من ثم لا ثم الامكان ثم البطلان ثم في ثم زمان ثم التفرق ثم والامكان ثم لعدم ثم في ثم زمان ثم الوجود  
فمن ثم في ثم ذلك ثم لا ثم التفرق ثم ان ثم التفتيش ثم في ثم موضع ثم فاذا ثم كان ثم البطلان ثم في ثم زمان ثم التفرق ثم وعدم ثم في ثم زمان ثم الوجود ثم متناقضا  
التفرق ثم الوجود ثم فيكون ثم التفرق ثم في ثم زمان ثم التفرق ثم واجبا ثم والوجود ثم في ثم زمان ثم الوجود ثم بالضرورة ثم وكذلك ثم البطلان ثم في  
زمان ثم البطلان ثم وعدم ثم في ثم زمان ثم عدم ثم وكما ثم البطلان ثم وجوب ثم بالضرورة ثم الاستماع ثم الى ثم وجوب ثم بالضرورة ثم الاستماع  
بالضرورة ثم لا ثم نفع ثم بشرط ثم التفرق ثم الوجود ثم في ثم اللاحقين ثم ان ثم موهبة ثم للوجوب ثم اللاحق ثم هو ثم الذات ثم المستقرة ثم في ثم تكرار  
التفرق ثم الوجود ثم مع ثم تكرار ثم الوجود ثم في ثم ذات ثم الممكن ثم ما ثم اخذنا ثم من ثم احد ثم ما ثم يتبع ثم الا ثم اخذنا ثم من ثم عاذا ثم بان ثم نظر ثم الى ثم المحل  
وكيف ثم واجمع ثم التفتيش ثم محال ثم لذاته ثم وليس ثم لك ثم يمان ثم المحل ثم الذات ثم من ثم حيث ثم هو ثم وجود ثم فيكون ثم ما ثم بارز ثم لا ثم المحل

ما ذكره في عينها ثم اسبيل آخر ما تعرف في المبدأ الاول ثم نذكره بذاتنا ثم اجب العبد على انه بذاتنا واجب التفرق والوجود  
او مطلق العينية ثم الجواب ان يكون بالوجوب لا وجوب ثم هناك من غير الذات ثم يسمى بالوجود ثم كذلك ثم الجواب في باب  
الشيء ثم عدة مسائل ثم ربها ثم استقفا ثم فصل في شرح ما يمكن مخوف في جوهرين سابق ولا من فلا حقيقته  
الذات ثم هو الوجوب ثم الباقى ثم الآتي ثم من تلقاء الجاعل ثم ولا ثم الذات والوجود ثم وبارز ثم الاستماع ثم القاطع ثم الاشياء  
منه ثم انقضاء ثم العلة ثم من الجواب ثم العلة ثم الطرف المقابل ثم والذات المستقرة ثم غير متغيرة ثم في زمان التفرق ثم وجودها  
في زمان الوجود ثم دعا ثم الحظ ثم التجميع ثم وهو الوجوب ثم لا من ثم بل من بعد التفرق ثم والوجود ثم وليس في الضرورة ثم بل في الجواب  
وغيره ثم زانه ثم الاستماع ثم الاشياء ثم بشرط الحمل ثم فاذا اخذنا ثم الحكم ثم بالشيء ثم الجاعل ثم المستقر ثم لظواهر ثم المجموع ثم لم يصح  
المجموع ثم لانه ثم وجوب التفرق ثم وجب ثم البطلان ثم مادام ثم على ثم السمع ثم وليس ثم من ذلك ثم وجوب الوجود  
والاستماع ثم لعدم ثم الجاعل ثم يعطى ثم بذات ثم الوجوب ثم اول ثم ثم يعطى ثم الذات ثم والوجود ثم ودرهم ثم العلة ثم التي ثم تنقض ثم وجوب البطلان  
ووجوب لعدم ثم اول ثم ثم البطلان ثم لعدم ثم واد ثم اخذنا ثم من حيث ثم انه متفرقا ثم دام متفرقا ثم كان ثم وجوب التفرق ثم والوجود  
والاستماع ثم لعدم ثم الاستماع ثم التفرق ثم الوجود ثم فكل ثم ممكن ثم سواء ثم كان ثم نتيجة ثم الذات ثم او باطل ثم الذات ثم فانه مخوف في ثم فلا يعقل  
بوجوده ثم وانما ثم عين ثم ولي ثم يمكن ثم من ثم لا ثم باعتراف ثم التفرق ثم ولا ثم باعتبار ثم البطلان ثم وان ثم كان ثم ذات ثم الممكن  
بما ثم يعطى ثم الامكان ثم ليس ثم من ثم حيث ثم هو ثم شئ ثم من ثم ذلك ثم ما ثم عدم ثم الخلق ثم على ثم الوجوب ثم السابق ثم تفرق ثم وبطلان ثم ولكن  
الاستماع ثم المستحق ثم ان ثم لا ثم فانه ثم قد ثم من ثم عند ثم كتابا ثم واما ثم الوجوب ثم باللاحق ثم وكذلك ثم الاستماع ثم الى ثم الجواب ثم ان ثم لا ثم ان  
التفرق ثم ينافي ثم البطلان ثم والوجود ثم لعدم ثم يكون ثم من ثم لا ثم الامكان ثم البطلان ثم في ثم زمان ثم التفرق ثم والامكان ثم لعدم ثم في ثم زمان ثم الوجود  
فمن ثم في ثم ذلك ثم لا ثم التفرق ثم ان ثم التفتيش ثم في ثم موضع ثم فاذا ثم كان ثم البطلان ثم في ثم زمان ثم التفرق ثم وعدم ثم في ثم زمان ثم الوجود ثم متناقضا  
التفرق ثم الوجود ثم فيكون ثم التفرق ثم في ثم زمان ثم التفرق ثم واجبا ثم والوجود ثم في ثم زمان ثم الوجود ثم بالضرورة ثم وكذلك ثم البطلان ثم في  
زمان ثم البطلان ثم وعدم ثم في ثم زمان ثم عدم ثم وكما ثم البطلان ثم وجوب ثم بالضرورة ثم الاستماع ثم الى ثم وجوب ثم بالضرورة ثم الاستماع  
بالضرورة ثم لا ثم نفع ثم بشرط ثم التفرق ثم الوجود ثم في ثم اللاحقين ثم ان ثم موهبة ثم للوجوب ثم اللاحق ثم هو ثم الذات ثم المستقرة ثم في ثم تكرار  
التفرق ثم الوجود ثم مع ثم تكرار ثم الوجود ثم في ثم ذات ثم الممكن ثم ما ثم اخذنا ثم من ثم احد ثم ما ثم يتبع ثم الا ثم اخذنا ثم من ثم عاذا ثم بان ثم نظر ثم الى ثم المحل  
وكيف ثم واجمع ثم التفتيش ثم محال ثم لذاته ثم وليس ثم لك ثم يمان ثم المحل ثم الذات ثم من ثم حيث ثم هو ثم وجود ثم فيكون ثم ما ثم بارز ثم لا ثم المحل







الوقت وان اعتبرته بها لا من حيث هي بل من حيث لقيدها بذلك الطرف فقد يكون الطرف الآخر ممكنا بل واقعيا ويكون  
ممكنا بالذات مثلا اذا اعتبر المكنن الموجود من حيث انه موجود بحيث يكون للقيده بالوجود وحلي فيها ينبت الطرف الآخر  
فالعدم ممكن له بل واقعيا كذلك اجب لا يلزم من هذا اجتماع التقيضين لان الموصوفات جارية في الذات من حيث هي وبالآخر  
الذات من حيث التقيده واذا اعتبر المكنن المعدوم من حيث هو معدوم كذلك لا يوجد ممكنا بالذات وثالثها ان  
السمات تقيده بحيث يكون المقارن جزءا لا يتجزأ من الطرف الآخر ويتلقى فيه ايضا التقييد المذكور ان في الثاني وتوحيده  
اجتماع التقيضين هنا العبد فقد حصل ذلك ما وقع هذه الاعتبارات بالقياس اليه الاعتبارات الاولى من ممكن بالذات  
وفي الاخير من ممكنا بالذات **نكتة وحصل** ولعلك تقول انك تعلم ان السطلاح في زمان التور منسج بالنظر الى  
الذات من حيث هي فاذا كان يكون التور في زمان التور واجبا بالنظر الى الذات من حيث هي الى انك تكلف حكمت ان  
ذلك وجوب لغيره بالذات وان لا يسلخ غيرهما من جواز العدم بالنظر الى الذات قطعا فيقال لك انما تفكك سلك  
ومكلف الفهم في هذا النمط انه يشتمل على السطلاح حين التور على الذات باهرى يجب ان يجب للذات السطلاح  
حين التور وهو اعلم التور حين التور في السطلاح ان راسا في الازال والا باذلا يلزم من وجوبه عند الاصحى  
الاضحى بل يمكنه بالنظر الى الذات كما هي ارتفاع التور حين التور عند سلكه في السطلاح في الازال والا باذلا راسا في  
وجوب التور حين التور انما يلحق الذات بعد فرض التور فاذا اتورت وجب فيها لا اذ لم يكن التور واقعيا  
فلم يكن التور الا مجرد مفهوم ليس عنوانا له مما تقرر في نفس الامر اصلا فاذا نطق هذا الوجوب توقف على وقوع التور  
وعسا كانت توقف عليه كذلك التور فاذا نطق هذا الوجوب بالنظر وممكنه بالغير وممكنه بالذات الممكن بانه البتة  
**رفاهة شكيمة ووقلة في حق** كان محتمل وقت التشكيك فيقول ليس قد سبق انه لا يتصور لذات واحدة بعينها  
او وجوبان والمكانا موجودا ووجوبا وكيف يتعد ضرورة ذات بعينها او لا ضرورة لها وضرورة الوجود بالقياس  
اليذات بعينها او لا ضرورة فاذا ما خطبك تقسيم الوجوب الى وجوب سابق وجوب لاحق لتور الذات الواحدة  
للتوجيب بالقياس اليها وليس فيكم سلفا الواجب لذات لا يكون واجبا بالضرورة الوجوب بالغير لا يوضح ان المكنن بالذات و  
توحيده في هذا المنوع الوجوب باللاحق وجوب بالغير ولا يخرجه عن عقد فاعلى اذ امره ان يقول انما تفكك سلك بالذات  
القديم الواجب لذات حل او متور او موجود عقد فاعلى فاذا انزل الوجوب باللاحق كان يلزم ان يكون الواجب لذات واجبا

حين التور

الذات الواجب لذات واحدة بعينها  
الذات الواجب لذات واحدة بعينها  
الذات الواجب لذات واحدة بعينها



فقال صح المتبع ان يكرر الامكان او الوجود بالقياس الى شئ واحد والوجود الى شئين  
شئ واحد بالقياس فالوجوب السابق هو الحكم لا ينظر القاصد بالجمول بل ذاته باهر تلك الذات لا باهر ذات متفردة  
وموجودة وبالوجوب اللاحق هو ينظر القاصد باهني الذات بحيث هي متفردة وموجودة على قياس شرطه  
الوصف اذا اخذ موضوع الفعلية من حيث هو مجرد مطلق غير مقيد بذلك شرط رفع الوجود الحق والوجود  
من الوارد العقلية ومعوضها مختار احد المعاني لا في طائفة العقل بل في التامير الغني عن هذا وان كانا وجه الذات  
في نفس الامر ليس اخلافاً بل هي متحدة في الحكم لذات واحدة واعلم ان الاعتبار ان في اقتضاه العلم  
وغيره لطلان حكمه وكذلك هو اجب بالذات ففرض انه والوجوب لوجوب اللاحق ذاته كونه مقبولة وموجودة  
امور ان نفس الذات فلا يكون الذات كجزء الاعتبار واجبا بالذات بل الواجب هو ذاته بذاته واما ما قيل ان كونه  
الوجوب يستعمل بموجبه موضوع الامكان والوجوب في الاعتبار الذات ولا باختلاف الاعتبار اصله بشرط الجمول  
تعليلية فالتعليلية من مثله الى ان كان من الضرورة بشرط الكتابة كالتعليلية في القوم كيفية بالضرورة في وقت  
فالشرط والقيود ان الضرورة للموضوع ولذلك استحيان بالضرورة الوصفية والضرورة الوقتية فليس الوجود  
ما ذهبوا او اياه الى سبل التحصيل وكيف في ذات كونه ضرورة ان القيد والجمول ليس يلزم ان يكون ضروريا  
لذات الموضوع وحين في زمان من الازمنة فذات اللان وصرح لا يكون بذاته بل في الكتابة اصله لاف  
زمان ثم الازمنة فذات اللان الكتابة فقول الكتابة واما الكتابة بانها في زمان الكتابة المطلقة فان لشيء  
الى اللان بشرط الكتابة بالضرورة والى اللان كمرسل والكان في وقت الكتابة بالامكان كما ان  
نسية ترك الاصل الى ذات الكتابة بشرط الكتابة ضرورة دالية وصرح في وقت الكتابة بالامكان  
لكنه لشيء جواز في قصد فترك بالضرورة كل كاتب متحرك الاصل مادام كتابا بشرط الوصف والقيود  
مادام الوصف لا على التخييل التقيد في فالشرط والقيود قيدان اما للموضوع او للجمول والضرورة بالقيود  
الموضوع او للجمول تصير وصفية وليس تقيد بموضوعه لصادم كونه موضوع الامكان والوجوب بشرط الجمول  
واحد اذا المعنى بذلك هو ان موضوعها واحد بالذات للبرهانيات ثم المسمى عندنا مل غاير ان  
شرط الجمول ان لم يكن مقيد بالحد الحاشيتين كان نفس التفرقة والوجوب واجبا بالقياس للذات كونه ضرورة

هذا هو المقصود من قوله  
فان كان الوجود بالقياس الى شئ واحد  
فان كان الوجود بالقياس الى شئين  
فان كان الوجود بالقياس الى شئ واحد  
فان كان الوجود بالقياس الى شئين

واللافي زمان كونه ضرورة في وقت  
فان كان الوجود بالقياس الى شئ واحد  
فان كان الوجود بالقياس الى شئين



وحده وحال الضرورة الفطرية ان يكون ذلك الوجوب بشيء فوجب كذا استناده الى العلة البتة فاذ  
 الوجوب بالاشي والوجوب بالاشي والوجوب بالاشي والوجوب بالاشي والوجوب بالاشي  
 ذات الموضوع وطبيعته المحمول على وصف المحمول الاطلاق ومن لم يحل ان يكون الشئ علة لوجوب  
 فلا يكون المحمول علة لوجوب المحمول كيف يمكن ان يكون شرط المحمول علة لوجوب المحمول بالاشي  
 ذات الموضوع وحده لا بشرط المحمول وهل هذا الاפשר الذي ينظم في نفسه المكنة الموضوعية مشروطا  
 المحمول مشروطا بل بما مطلقا لا بشرط فاني وما ان شرط الذي يتغير علة فان جعل الشرط قيد للوجوب  
 لا لشيئين قبل فقد جعل جديته لقبديته للعارض وان لم يجعل قيد للموضوع وهو للموضوع فاذ  
 لا يمكن ان يجعل قيد اما لا لم يحصل ما هو مناط الوجوب الذي بل كانت المحولات باسرها مطلقات  
 فاما ان يجعل حال للموضوع وقد عرفت سبيله واما ان يجعل قيد للوجوب العارض بان يؤخذ  
 للمحمول فيضاف اليه الوجوب سبيل حتى الحاصل هذا ان يقال التقور حين التقور والوجوب حين الوجود  
 اصل التقور والوجوب فاذن تقور الذات الواحدة واحدا لا يصور ان يتقور ووجود الشئ الواجب  
 ان يتقور فلا يمكن ان يتقور الفروع له وجه او الضرورة قطعا والضرورة جبال التقور والوجوب المسماة  
 بالوجوب الباني ثم هناك مفهوم آخر اريد نفس التقور والوجود وهو التقور حال التقور والوجود حال الوجود  
 وهو ضروري للذات لا يسلط عليه العبدان وقعت في صقع التقور والوجود وضرورة هذا المفهوم المسماة  
 بالوجوب الذي يتبع حصوله للذات التي تبغيتها التقور والوجود فان لم يكن فدية التقور والوجود  
 للذات متوقفا على احوال الذوات بل كان الذوات بذاته متقورا موجودا لم يكن يروض الوجوب  
 له متوقفا على شئ ما غير الذوات اصلا فاذن قد انتظم الحق والظرم الباطل حقيقة تحت صيغة التي اذا  
 تحلت الشئ على انفسه كانت ان كان او كانت كانت متساوية كانت الضرورة بحمول هناك  
 بتبيين الضرورة الذاتية مع الوصف او الضرورة بشرط الوصف بالذات بل انما يجب الاعتبار فقط  
 جهة ما يحل الموضوع في حيزه المتيقن في قولك ان ان بالفعول بالضرورة ضرورة واحدة يقال  
 بالضرورة ذاتية غير مطلقة بل مع الوصف باحد الالفاظ ربي وضرورة بشرط المحمول باعتبار الاختلاف في قولك

ان كانت الذات والاشياء  
 حين يتقور التقور والوجود



الكائنات بالفعل بالضرورة واحدة ضرورية بنظر الوصف باعتبار ضرورة التحمل باعتبار آخر ووزان  
 قولك الآن ان ما دام متقرر الذات بالضرورة او قولك الكائنات كائنا بنظر كونه كائنا بالضرورة على ان  
 يكون الشرط قيد الموضوع كسبيل قولك كائنا كائنا بالضرورة على ان يكون ذلك قيد التحمل  
 وشرطه ولا فرق هناك الا بنحو الاعتبار فاحسن من ذلك القضية الفعلية اذا كانت تبين ضرورة ضرورة  
 مطلقة ذاتية سرمدية وانما يتصور ذلك ان لم يكن التحمل او اورد ذات موضوع وكان ذات موضوع  
 بنفسه موجودا اذ كانت الضرورة بنظر التحمل هناك فغايرة الضرورة المطلقة الذاتية الشرعية للباقي  
 على الاعتبار فقط فان الضرورة بالتحمل هناك عين الضرورة كالموضوع الابل بالاعتبار والضرورة  
 كالموضوع ليست ضرورة بنظر انصاف الموضوع بوصف ولا معللة بذات الموضوع ولا ضرورة ذاتية  
 مفيدة بانها تكون موضوعا على وصف ما هو الوجود لا ازل ولا وبه ازل انها ضرورة مطلقة ذاتية اذ  
 سرمدية فاذن قولنا القیوم الوجه بالذات متقرر موجود بالفعل بنظر كونه متقرر اموجودا بالضرورة هو بمثابة  
 قولنا القیوم الوجه بالذات متقرر موجود بالفعل بنظر كونه اذلية سرمدية فاذن قولنا القیوم الوجه  
 بالذات متقرر موجودا بالضرورة اذ التحمل هو عينه مقابلة لموضوع الذات هو متقرر بالضرورة والوجود  
 بذاته ذلك قولنا القیوم الوجه بالذات عالم بالفعل مدام عالما بالضرورة هو قولنا القیوم الوجه  
 بالذات عالم بالفعل مدام قیوما وارجبا بالذات بالضرورة وقولنا القیوم الوجه بالذات متقرر  
 موجود او عالم مدام قیوما وارجبا بالذات بالضرورة هو عينه قولنا القیوم الوجه بالذات متقرر  
 موجود او عالم سرمدية على الإطلاق بالضرورة فاذن لا ينبغي ان يُعتبر باعتبار الوجوب اللاحق بالتحمل  
 في العقود الفعلية التي موضوعها القیوم الوجه بالذات حل ذكره فان ما يستجد اعتبار هذه الضرورة  
 هو ان يعلم ان القضية بالتحمل غير سائر الضرورات مع كونها فعلية ليس مخلو اعلم هذه قضية فاعلم  
 اصلا وان غرض الضرورة لم يثبت بحسبها الحكم بل انما هو لتحقيق الحكم وان الحكم على الوجوب  
 اللاحق لا يستلزم ما يرفع عنه الجواز كالحق الا وهو بان معية طبيعته امكنه بخلاف الوجوب السابق  
 فان الحكم وان لم يرفع عنه طبيعته امكنه الذاتي لكنه ليس على الوجه ذاته الى الفعلية نفس الامر فهو

هو زان قوگلاک ان از ان باالفصل ما داسه ان باالفصل ما داسه

کتابخانه عمومی  
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی  
تهران



فهو متحقق بحسب ما ذكرناه من هذه الفروقات في الضرورة بحسب النوع بل هي الضرورة المطلقة الذاتية السرمديّة  
 آخر ما ينبغي ذكره عند ادعاء جبره ان هذه الوجوب اللاتقيضي بشرط المحل انما يعتبر للقيام الواجب بالذات حتى ذكره بان لم يخط  
 نفس ذاته بشرط ظرف وهو اعتبار جبره ان لا يتغير بغيره كونه ان اعتبر فلا يكون الوجوب فيه الاحجاب ان فقد في ذلك  
 ان ليس في المبدأ الاول الباري تعالى محجبه الا التفرقة المحض والوجوب المطلق بالذات والفرقة من ثقلها  
 صفة ولا شيء في غير اصله وقد كان تخصيصه حقيقة لكي يظهر اننا الصانع من خواص الامور فاذن قد  
 استقر عرض الحق والحمد لله رب العالمين **وقسم وتنبه** بما يحسن قولنا اننا السالفين وجوب الفعلية بغيره جواز  
 الوجود فلو علم ان قولنا الوجوب بالذات متصور وموجود قضية فعلية وجوبها بالحق يتحقق بغيره جواز الوجود كما كان  
 حيث متبقرا بالامر فالوجوب اللاتقيضي من حيث هو وجوب لا يتصل بطاوعه استيجاب الوجود لكونه بحسب التعريف فاذن  
 يتحقق لكونه بوجوب الفعلية فاذ كان من غير اللاتقيضي لا تحققه وان كان قد اتفق ان يقارن الوجود الوجود فاذ  
 الفعلية بغير الضرورة المطلقة الذاتية لا تحقق طباوعا وهو وجوب لا يتصل بخصيصية عدم الضرورة المطلقة الذاتية السرمديّة  
 وكون الوجوب اللاتقيضي من حيث هو وجوب لا يتصل بالذات الذي هو الوجوب المطلق الذاتي السرمدي بخصيص المادة لغيره  
 الصابغ لا يختلف الاعتبارين وتفاوته في الشيء فاذن الوجوب اللاتقيضي من هو وجوب لا يتصل بالذات هو وجوب  
 السابق المطلق انما السرمدي ليس لوجوب الوجود الوجود بغيره جواز الوجود بغيره جواز الوجود بغيره جواز الوجود  
 الموضوعات لا تحقق في اجوازية والطابع الامكانية فعدم جواز الوجود بغيره جواز الوجود بغيره جواز الوجود  
 في اكثر الفعلية استواء الحق باللام لو التزم فاما يعتبر بالقياس الى المراتب المختلفة الجمعية اختلاف  
 اجماعا وازداد اجماعا بالقياس الى كل واحد واحد لذللك فاذ في العلوم اللسانية ان استغرق المفرد في  
 المفرد المعروف بلام اجتناب صالح لان يراجه جميع اوزاج اجتناب ان يراجه بعضه الى الواحد الواحد من كل نوع  
 بالكلية الذئب وجميع الحق بلام اجتناب صالح لان يراجه جميع اجتناب ان يراجه بعضه الى الواحد الواحد من كل نوع  
 من كل واحد واحد في بعض الصنف بخصيصية جملة اخرى كما في قوله تعالى في رب العالمين ثم يصح اخذ القضية على  
 صورة كونية او طبيعية كما في قولهم قد عرض لنفسه الوجوب شاملا للذات والظواهر في العلوم قد تكون  
 تصور جزئية وان لم يكن ان تكون تحتها فردية العقدان بطبيعة وجوب الفعلية قد يقرنها جواز الوجود في المقارنة







في الاستناد الى الجاهل من غير ان يكون له وجود في نفسه بل هو وجوده في العقل استنادا اليه بل هو موجود في ذاته  
لحفظ الاعتبارات وتبليغ بعضها في بعض فيكون حكمها عند العقل بانها اولاد واجبة التوجه في تلك الجاهل المتوجب  
بنفسها منه فواجبة الوجود في تلك فوجه في حقيقته كما الحيوان متصور في هذه الصورة بغير صورة ما في تلك بغيره بل على  
مفردة الذات في وجوده فتصوره في هذه الصورة بغير صورة بعينها من افاضة والفرق ان الوجود والقوة فيهما تميزا  
الذات في نفس الامر والوجود في نفس الاشياء مباح للذات المحيطة بل هو احد اعتبارات اهمية المحور في كل من العقل  
وغيره من هذه العقيدة والامكان الذي لا يمتنع في وجوده وان متفقا في نفس العقل على استناد اهمية  
الوجود الى الجاهل لكنه ليس استناد الى الجاهل بل هو في الغلبة والبطان في نفس المحيطة فاذا كان الوجود في نفس الامر  
في مرتبة المعلوم المحمول متقدمة في المعلوليات كما في مراتب التي هي للمحمول في كل من العقل والوجود بل في ذلك  
ان لا يتقدم عليه موهنة في العقل من حيث هو موهنة في حصول الفعل في كل من العقل والمعلوم في حيث حصول الفعل  
في كل من العقل وذلك في موهنة موهنة في موهنة في نفس المحيطة متفردة هناك في واجبة في موهنة  
في الاستناد الى الجاهل في نفس الامر يتقدم واجبة على نفس المحيطة متفردة في موهنة في نفس الامر والوجود في نفس  
يتقدم على نفس المحيطة متفردة في وجوده في المحمول في قوله حيث اهمية المحور في موهنة في المحور وكذا  
الوجه في محمول وهو ما يكون البنية جهة فهو كوجه جهة العقد ان عينت به ان الموهنة قد يكون جهة في نفس  
تفردية اذا الوجود المعنى به محمول وان عينت انه يكون جهة ففسط اذ كل من من التلثة قد يكون جهة في نفس  
محمول ان لا يتغير في العقل واجبة في الامكان وكلما بالضرورة وشريك اليها في موهنة بالضرورة فالوجود  
الاول محمول وجهة في الامكان والامكان في الثاني محمول جهة الوجود المحمول في الثالث هو الوجود في جهة  
الوجود الصافي فان القول يتقدم الوجود على تفرد اهمية وجوده فان كل ما هو ضروري في تفرد اهمية تفرد  
اهمية صار ضروري وجه الذات في وجوده في موهنة ضرورية التفرد والوجه مكن بالذات مستند الى العقل  
لان كل ما هو متفرد الذات بالضرورة في تفرد صار موهنة بالضرورة في وجوده في الاعتبار في قوله في  
موهنة التفرد والوجود وان استندت التفرد بالضرورة والوجه بالضرورة ولكنها متقدمة بالاعتبار على التفرد  
والوجه بالاطلاق وعلى التفرد والوجه بالضرورة فالجواب اول الفعل ضرورة التفرد والوجه في نفس التفرد



فيلزم صدق التقرّر والوجه بالضرورة فان لم يلزم صدق الضرورة من صدق المطلقة على ان ما يجب ان يلزم من الصدق  
هو افتراق الضرورية والمطلقة في الصدق بحيث نفس الامر لا تقدم الضرورية على المطلقة بل العكس اذ لا يلزم من صدق  
في الصدق بحيث نفس الامر فهذا انما من الغرض اسلوب الحصول فان لم يتحقق قبل ذلك بل يتحقق الصدق  
ان كل ممكن فانه قبل كل حاصل مبنية لتقريرية كما للمستحيل ثم بعد الحصول يتحقق المبنية الحقيقية وليس تصور ذلك  
المستحيل فاذن ما استعمل لك لتجمل الوجوب التي قبل اعتبار التقرّر مبنية فانه متعلق بمفهومه الذي يلزم بالضرورة  
مبنية لتقريرية فيكون يجب طائفة العقل لذلك المعلوم باجاب حاصل ان يتحقق مبنية لتقريرية الى مبنية حقيقية  
لحاصل مبنية حقيقية فتتصرف بوجوب التقرّر بحيث الاستناد الى الحاصل والتعلق به وتوصف الوجود بوجوب الوجود بالاستناد  
اليه فيصير محكوما بالوجود ويعبر عن ذلك بالوجوب التي ثم يورث الوجوب بالتقرّر والوجه حال التقرّر والوجه  
وليس الوجوب اللدني وان انتهت فوق ذلك فخصا تحصيلي التي ايكن الوجوب التي على تقريرية  
انما يكون بالحقيقة فمواضع ان الحاصل فاذن تمت تمامات تحقق المحلولة ومصحح فعلية المحلولة وربط الحاصل الى بيان  
مبنية ثم تجلده فتجوزرت فالعقل عليها مبنية تجوزرة من وجه حاصل وتوقفه انها في طياتها بحيث تستدل ان يورث على  
اولا وجوب ان يثبتها ثم تقرّر لبدء الحاصل ابا فتتصرف بوجوب التقرّر عن جهة الاستناد الى الحاصل بوجوب مبنية  
فتكون لها وهذا هو الوجوب التي ثم يتحقق كالتقرير والسيما في حال تقرّر او ايسرها وجوب لاحق فاذن لم يلزم  
المبنية كونه بحيث يجب بوقتها بان يجب الحاصل ان يثبت شيئا موهوم بعينها والظاهر بوجوب التقرّر والوجه  
الاستناد الى الحاصل ريثما شيئا وفعل نفسها وموضع هذا الوجوب للحاصل معناه انه لا يبرر محكوما عليه بوجوب  
يقبل يصدر عنه نفس مبنية المحمول واذا لوحظ شأن الحاصل بالاضافة الى المحمول عنه بغيره عنه بالاجابة فاذن  
هذا المعنى وجوب باعتبار المحمول اجاب باعتبار الحد وايضا هو وصف عارض للحاصل باعتبار المحمول باعتبار  
وغيره وان المحمول من حيث هو محمول لنفسه انه صحيح حقيقة وجوه مبنية توفت عن ثبوت العلة وشأنه ثم يورث  
ووصف اوصافه فلا يتحقق من كون وجوبه قبل مرتبة التقرّر ما يلزم بوجوه لادراك الحاصل فالجواب عليه  
والمجملية اتم الادراكات الالهيانية الرومانية المكوّنة واقوال الانصافات الحقيقية العقلية  
الارغونية فلا يتعدى فباركك اربك اليك طابعا لك ذلك من ذلك انك لا تفكر نفسك لك







الذات لا يكون لها نفس الذات

تلك الذات لكن الذات ليس بقدر العلة بل بنفس الذات والوجود بل لا يمكن له ان يكون له نفس الذات  
وما هو معتبر ذات لا يصلح للصدور وتعين للمعول فهو مفعول عنه حينما يطلب للمعول عنه ونظيره انما هو  
الاستناد الى العلة والوجود بل لا يصلح للصدور بل هو اول الوجود فاذن ليس هو جزء العلة بل هو  
اول تفصيل الذات الصادر عنها وبالمثل الوجود معتبر في جانب المعول كالمستند الى العلة كما ان  
لكل حقيقة ذات الوجود بل لا يصلح للصدور بل هو اول الوجود فاذن ليس هو جزء العلة بل هو  
لما كون لا يصلح تاما مستحجا لجميع اعتبارات القصد المحمول وكونه العلة تامة ليس في امر العلة التامة والذات  
جزء العلة التامة ضرورة انه اذا فرض ان العلة التامة مع هذا الوصف علة تامة كان كونه جزءا  
علة تامة جزءا آخر فيحصل فيحصل مجموع ثالث ويمكنه الى الالهانية واما الذات فهو من صفات كونه  
اذا حصلت فحافظ العقل على وجوده كونه مفعول له لا يصلح له ان يكون له نفس الذات بل هو  
كونه مقتورة لكن العقل يحكم اليقظة من غير ان يكون مقتورة فلهذا لا يصلح له ان يكون له نفس الذات بل هو  
على الوجود بل لا يصلح للصدور بل هو اول الوجود فاذن ليس هو جزء العلة بل هو  
وتعين مقتورة المحمول المستند اليه لا يصلح للصدور بل هو اول الوجود فاذن ليس هو جزء العلة بل هو  
عن هذه التامة ما حثت كونه مقتورة مع هذه العلة فتعين ايضا هذه مقتورة على السبيل في الوجود  
المعول اعز اول تفصيل الذات القادرة على المعول فمقتورة هو وجوده بل لا يصلح للصدور بل هو  
والوجود واصل الوجود واصل ذلك هو مقتورة لازمة لها مقتورة على نفسها بل لا يصلح للصدور بل هو  
لست في تلك الامور كما يكون في لوازم مقتورة على الاصطلاح اشياء فاذن لا تكثر في القادر الدلائل  
الوجود بل لا يصلح للصدور بل هو اول الوجود فاذن ليس هو جزء العلة بل هو  
تقرنا وجوده فاذن لا يصلح للصدور بل هو اول الوجود فاذن ليس هو جزء العلة بل هو  
فيه واما التكرار في العبارة عند البيان الشاهد وقد يقال التكرار المتبرهن امتناعها في القادر على الوجود  
بما هو وحده التكرار في العبارة عند البيان الشاهد وقد يقال التكرار المتبرهن امتناعها في القادر على الوجود  
الدلائل الصادر عن الواحد الحق فمقتورة هو وجوده بل لا يصلح للصدور بل هو



أنت والدفع **ما بطنة كاري** ليس انضباط اذن امر المكان والوجود في التيق والدفع فالدفع فالدفع  
 المحيطة بامر مهنية فان مهنية كمن يماهر في السجل ان تسلم عن لا ضرورة الفعلية والبطلة بالقبول بالقبول بالقبول  
 يمكن بالذات او واجب بالذات او متفق بالذات وذلك من اجل واذ كان المكان والى انما يمكن ان فاذن يكون  
 فاقه يمكن ان حاجته الى الجاهل في انما ثابتة والوجود التي لازم الذات المتقوية لنفس الدور لا يطبع نسخ  
 مهنية بل الجاهل البعد والوجود الذي ليس الاصل لا يطبع مهنية بسجتها ولا للذات المتقوية لنفس الدور لان  
 اللازم هو المحمول في غير موضوع الذر لانها في حال في حال في السبب شانه ان يكون معلوما فاذ لم يكن لا متناه  
 الا لانها سبب معلوم سور فعلية محل فانه لا يكون هناك كمن في الذر يقال له الزوم والدكانت اللاتفاقية لازم  
 اذ متقوية اللاتفاقية كمن في الذر من الوجود فلهذا ان يطل التفاعل بين الزوم والافاق وغية خرق في الوجود  
 البرمانية فاذن ليس الوجود في المحمول با هو وجوب في المحمول مرجحة الامور التي تدخل في شي في امكان الزوم  
 اذ لم يكن ان يكون ان يعلم سور فعلية لكل **كله مفضية اتوا** **ميتة** انما يتوارى من هذا القضا بطر لا يقطر او رعت  
 الفوض البان اذ قد افصح فيما قد تبلي عليك قبل في موضع ذلك الامكان في مفهومات الغير كمن السلا مهنية عنها  
 نفوسها وليست ما يستند الى اقتضا في طبع مهنية وذلك في سبيلين اما الاول فمن جهة حقيقة الامكان فان حقيقة  
 سلبية ضرورة النور والبطلة سلبية لسطح طلق للظرفي والسلب كمن عدوليا او محمول لا في محمول لا في محمول  
 لا يكون فاقه الى اقتضا في الذات بل في كمن في عدم عدم مقتضية ما السلب في ردا ما التي رافق جهة مهنية في طبع  
 الامكان فان طبع في الامكان في غير السلبية والقوة المحضة بالقبول في طر في الفعلية والبطلة جميعا  
 لا في مقتضية النور ولا في مقتضية البطلة في غير ذلك الطبع غير صالحة لان تكون على مقتضية للنور ولا ايضا  
 ان تكون على مقتضية لبطلة ولا في مقتضية لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة  
 الفعلية لا تكون على مقتضية لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة لبطلة  
 راجية الفعلية والقبول اصل في فعلية النور والقبول في فعلية البطلة ولا استتمت راجية الفعلية والقبول  
 في مفهومات بوجه في الوجود ان لا لا اقتضا في نفس شي ما ولا لا اقتضا في مفهوم ما في بوجها  
 لا لا اقتضا في مفهوم ما سلبيا وانما لا اقتضا في مفهوم ما سلبيا وانما لا اقتضا في مفهوم ما سلبيا وانما لا اقتضا في مفهوم ما سلبيا



على المكان ومن كنهها مرادة القوة فإن سبيل المصطفين القائمين بالقسط والورع تصابق العلوم البرهانية طاس  
 حكمه النامية ان الامكان ليس من لوازم هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة والكان في لوازم هيبة بمعنى  
 التي ليس سبيلها هيبة و هو من العوارض العقلية التي ليس هيبة بما هو من العوارض العقلية فلهذا الفهم معروف ان الامكان  
 بالذات ليس له لهية لا في الوجود ولا في الحقيقة بل هيبة بمعنى ان لا يكون له في الوجود او في الحقيقة فلهذا الفهم معروف ان الامكان  
 والذات الصحيح ان يقال ان الله الامكان فكل فاصحاب السائر مراتب كان مرتبة لا دور او لا نقص لا عين  
 الا ان يكون متجاوزا عن الترتيب الذي هو مرتبة مراتب متفوقة على الوجود والكان ولقد كان تفصيل هذا الاصل من علوم  
 العلم في العوارض العقلية من لوازم هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة كما روي في الاربع والعشرين من علم  
 السابقي والوجود وفي مضامينها ان يكون لمودار لوازم كجرب الوجود فاون الوجود مختلف في اللوازم بوجه شتى  
 ومعنى شتى فترى ان حفظ **استنباط** لا يمكن والوجود مما يمنع تقرر هيبة من حيثها في الامكان  
 ليس سبيلها هيبة بالنظر الى نفسها بما هي من كنهها واما الوجود والشبهة والوجود فانه من كنهها للثبوت عند سبيل  
 علم هيبة المتوفرة كونها من لوازم هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة وان امتناع سبيل الامكان عن كنهها  
 بنفسها في كنهها هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة لان كنهها هيبة بنفسها لا متوفرة ولا متوفرة والامكان  
 هو اعتبار ذلك السبيل البسيط ولكن في الهيبة المتوفرة واما الهيبة المتوفرة فاعتبر بالامكان متفوقة كونها في نفسها  
 العقل حكم انها متفوقة ولا لا متفوقة فالكون بهذه الهيبة من لوازم هيبة هيبة المعطاة من حيث طابع الامكان  
 بالمعنى المصطلح كنهها هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة لان كنهها هيبة بنفسها لا متوفرة ولا متوفرة والامكان  
 وسبيل المتوفرة باعتبار المعطاة والاشفاق في ذلك جعل الامكان اولى مراتب في الكون بتلك الهيبة ونصف  
 بغير الهيبة المتوفرة متجاوز عنها وعن اعتبار الامكان معلول بها فاذا كان ذلك الامكان فكيف يصح ان حكم  
 العقل بتقدم هيبة المتوفرة بعد مراتب **هيبة** الوجود والامكان والاشفاق في الاعتبار العقلية والاشفاق  
 المعطاة بها ان هو الذي هو من كنهها هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة لان كنهها هيبة بنفسها لا متوفرة ولا متوفرة والامكان  
 هو هيبة لا بغير هيبة من قياس في سبيل الوجود فان وقع في نفس الامر المعلول بالضرورة او لو كانت في العلم

هذا هو المقصود من هذا العلم وهو ان الامكان لا يكون له هيبة بمعنى العوارض المعلولة لنفس الهيبة

علم 193

قوله

الموطأ















فان ثبت في امرك البصيرة **فهم انفسهم** من الناس من لم يعرفوا بن كون الدليل طرفا للدكان على معنى ان  
 متصف بخاصة العقل بالامكان ايضا فاستمر غير مسوق لعدم الالتفات بين كونه طرفا للتصور على معنى ان  
 متصور حقا ولا وابدأ فقرر ان غير مسوق بالبطولان فظن انه استدلال على انهم جواز الدلالة لا بدالة الجواز  
 جواز انفس اذ الامكان مستمر في الدليل لم يكن موقوف في نفسه على قبول التور في شيء اجزاء الدليل فيكون عدم  
 تأييد استمرارها في جميع تلك الاجزاء فاذ النظر الى ذاته فوجدت هو علم كمال التور في شيء منها بل جاز توره في كل منها لا بد  
 فقط بل ومما ابلغ جواز توره في كل منها هو جواز توره مستمرا في جميع اجزاء الدليل لا في شيء فاذن قد انقضت  
 الامروان تعلم انه بالانفصال الصق منه بالانفصال فالتفكير في ذلك هو ان يكون الشيء اجزاء الدليل لا بد  
 مطلق التور لعدم التور مطلقا الى ان يطبق الامكان هو ذلك اذ استمرار الشيء انما يستلزم ان يستمر بمقتضى  
 لا ما يزيد على ذلك فاذن يمكن ان لا يجوز بالانظر الى ذاته ان يتور في كل من تلك الاجزاء ابد لا وصدق من ذلك  
 بد لا ومما كانا فاعلم من سوء اعتبار محل او مصدره على المطلوب الاول ان انفسه في بيان نفسه في الموجودات  
 الممكنة ما هو كافي الوجود الممكنة مستمرة الدلائل والابداد وكذلك الاضافات بمقتضى بارئها باينها ممكنة في الدلائل  
 والابداد ويثبت عليها الوجود غير تلك الدلائل فمما كانت من الامور الذهنية ولكن سبيل الوجود في هذا الوجود هو  
 وايضا كل حدث زائفي بما هو حادث في ذاته من الجائزات لا من محقق قطعا وانما يمتنع عليه راية التور فان ثبت ذلك  
 الى قيد حدوثه الى سخر الدارات قبل البصيرة اذ الدارات محتملة لحدوثها ليدل على ان تلك من جملة محتملات **تفصيل**  
 لم نسمعنا عنو عليك قبل ان في الوجود وجود الشيء نفسه وجوده لغيره فطابقه من الجائزات طباعه **تأنيده**  
 تورا ووجوده قائم على حالها وطابقته منها فاقوم بانفسها في التور والوجود لا يكون تورا ووجوده في شيء فاذ  
 كانك لم ترتب ان اسمعنا ان القسمية مستترة في الامكان ايضا فالدكان اما ان يكون وجود الشيء نفسه واما ان  
 وجود الشيء لغيره وما متفعلان مضادا في كل من تلك الوجودات فيكون ممتنع الوجود لغيره وكل علم الوجود في نفسه  
 ممتنع الوجود لنفسه البصيرة حيث وضعه ليدل الفرق بين وجه الشيء نفسه وبين وجه الشيء لغيره فهو مختلف لان الامكان  
 اما ان يكون وجه الشيء في نفسه او اما ان يكون وجه الشيء لغيره والاشهر انفسه تحقق من الاول امكن هو علم الوجود في  
 ايها كمال الحلول في شيء اصول الدلائل في الموجودات او الصور في المواد فهو ممكن الوجود في نفسه اذ لو كان ممتنع الوجود







في نفس مهيأ بها وهو وصف مشترك بين وجودها والوجود مع وجودها كذا في ذلك المكان الذي هو في الصلوة  
للفرض في اليوم الواحد من الدورات جل ذكره وحيث يقع فيه قدس في النفس الصافية التي هي في الاستمرار  
الاستمرار في موضع ذلك المكان في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
بوقت وفي ذلك المكان الذي هو في الصلوة والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
فذلك الذي هو في الصلوة والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
بأنه في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
كأنه في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
منه بعد بغيره في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
وهو في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
الذي هو في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
وتكون في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
بالدورات في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
فوق الحاجة الضرورية بما هو في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
يكن في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
الموجود في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
الفاوت في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
بله في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
نافع في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
وفوقه في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
ثم في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه  
أسباب في نفس النفس في البلدان والعدم هو في النفس واللبس غير ان يخصه بغيره وثالثه



الفقدان اذا شتر هو العدم كما فيه هو الوجه والفقدان هو القوة كما الوجود ان هو الفعلية وحيث يكون الكمال  
الكون يكون الشتر كذا والفقدان اذ قد ان يشتر ان بعض الممكنات بالذات الممكن ان احدى ونسبة لحوالي البعض  
اولى الدخول والممكنات كثره وقته وكما الوجود يقال بالاشترك فيكون الوجود في الجملة الموجود في داخله  
واجب التفرق والوجه والوجه الذي تفرقه ووجوده بنفسه من جهة التفرق والوجه الذي لا ان منها ما يمكن تفرقه  
في غيره ومن ذلك يتقدم تفرقه بالفعل تفرقا بالقوة فقد بالزمان والتي هي كذلك لجائزات من الممكنة الكائنة فيها  
ما يمكن تفرقه ووجوده في ذاته وهو الذي يمكن معه ولم يتقدم تفرقه بالفعل تفرقا بالقوة في يظهر في شطر الزمان  
اصلا في السابق تفرقه في الفعل بطلان في الاختلاف والدماء الزمان في اعراض اللبس في الشتر نسبة الى الاستعداد  
الزمان في الاختلاف والدماء الى الاستعداد والكمالي والتي هي كذلك لجائزات من الممكنة الكائنة فيها  
امثلة وانما في فيها انها جائزة التفرق والوجه بعينها من بعض اللبس في الشتر لا بعد استمرار السبل واستمرار  
وعينها تعلق تفرقا ووجودها لا يذاتها بل بجعلها الموجود اياها فيمكن منها بالاضافة اليه متفرقة موجودة وعينها  
في ذواتها باطلا ما كلة الربست متفرقة ولا موجودة وليس في حد من هي في الامكان غير من اثنين اصلا  
الامكان العام **قوله** قد علمت ان نسبة الوجود الى الامكان نسبة تمام الى الفضي وان لا يوجد وجود للذات  
الوجود في كماله ليس هو واجب الحصول فلا ان الدلالة واجبة وجوبية الحصول لذاتها ولكن عند فرض اثنين  
في واجب الحصول للذات ولكن عند فرض التفرق القوة الفاعلة بالطلع والقوة المنفصلة بالطلع اعني محسنة  
محسنة وليكن ذلك الا باجباله المحسنة بالضرورة وان كانت الوجود في ذلك لا يجازي حمله تعلق بالما  
سواء كانت الذوات محسنة في الحقيقة ونحوها او الصور الدرعني او النفوس الناطقة لانها في الامكان  
الاستعدادي وهو التميز الكمال بتحقيق بعض المنظرات في الشتر لا وتبطل بعض المصادف في هوامش وتقبل الشتر والاضعف  
الحق في الحصول والبعده عن الحصول الكثير في ليس في او القليل استعداد والبدن الكامل واستعدادا في اثنين  
للقبالة الضعيف استعداد الطفل لها وحيث حصوله يكون بعض الاسباب في الشتر لا وبنات وجود بعض الاختلاف  
وهو ان وغيره استمرار حصوله لا حصوله بالفعل والامثلة في الاسباب طرق هوامش وهذا الامكان في الامكان  
الذاتي لا يفضله رجحان احد الطرفين وقبول الشتر والاضعف وعدم طهينة فيكون في كماله لا يكون في الامور المحسنة

فانما استمرار الشتر في كماله ليس هو واجب الحصول فلا ان الدلالة واجبة وجوبية الحصول لذاتها ولكن عند فرض اثنين في واجب الحصول للذات ولكن عند فرض التفرق القوة الفاعلة بالطلع والقوة المنفصلة بالطلع اعني محسنة محسنة وليكن ذلك الا باجباله المحسنة بالضرورة وان كانت الوجود في ذلك لا يجازي حمله تعلق بالما سواء كانت الذوات محسنة في الحقيقة ونحوها او الصور الدرعني او النفوس الناطقة لانها في الامكان الاستعدادي وهو التميز الكمال بتحقيق بعض المنظرات في الشتر لا وتبطل بعض المصادف في هوامش وتقبل الشتر والاضعف الح







وتركهم لانها في نوره في شدة وفظا لغض العقل بالنسبة الى قوة كماله في نفوسه بالاضافة الى انهم دونه  
فانهم لانه انهم لم ياتوا على الكفاية واما المنع بالذات فلانهم لم ياتوا على الكفاية في النقصان الى  
الذات وازدحم النسبة فليس عالم النور شئ حتى لا يقدّر العقل على الكفاية فاذن القوم الوارث بالذات لا يمكن  
ان يعقل لانه لسعة ذاته وتامة وجوده وعدم تناهر محيد محيط لكل شئ ويمنع ان يكون به شئ او يمنع بالذات ليحل  
ان يعقل لانه باطل الذات فاذا النسبة ليس في الصبي التذوّت ولا حفظ في النور حتى لا يستطيع ان يحيط به عقله وبنا  
شعروا بطرق اليه لصورته **فانما قوله** ان من الاعراضات الحسية ثمانية خفية او سبعة موشية على  
فرض امور محتملة يتوصل بذلك الى استحالة امور ملوك اليها بالوعود فافهم عند عاين لحد العين ان يقال هذا الموضع  
محال والى جاز ان يستلزم محال ولا يستلزمه لافرق بين محال والحكم في الاستلزام لعلوة عقلية طبيعية وعدمه بها  
الان لا يلزم لاعتقدها الا لعلوة الموجبة امامها نفسهم ومعلوم ان اولى معلوماتها وقد كنا نسميها مخالفة القول بالكون  
لا احد معلومين من عقلية ما في ذلك محال والى الشرطي اللزومي يكون الحكم فيه يصدق الثاني على تقدير المقدم لعلوة بينهما  
طبيعية ولهذا يتجوز الشرطي الاتفاقي وفي الاستلزام لا يتحقق بالتحقق لعلوة الطبيعية بالفعل فيجوز الاستلزام  
لا يكون الا بكون تحقق العلة فاذن عند العقل ان يكون بين الحالتين على تقدير تحقق علة طبيعية يكون الجسم اللزوم  
جازا ان يحكم بالاستلزام بينهما وبينه لا يطل بانه فاذن محال قد يستلزم محال لا يخفى اما بالضرورة الفطرية او بحكمة  
كما يستلزم تحقق مجموع متممين ذواتهم تحقق احدهما او كما يستلزم حجارة زينة مثلهما هيئية واما بالاعتقاد كما انهم  
يستلزم التمسك بالاستلزام او لم يكن بينهما علاقة عقلية بل ربما يصاد منه اذا كان العقل كبحه هناك علاقة هناك  
اما بالفطرة او بالقدس كما في تحقق الحكمين متممين بالذات بالنسبة الى تحقق احدهما او حجارة الله ان بالكلية  
واما بالاعتقاد كما في حجارة الله ان بالقدس لادراكه الحكيم على تقدير حجارة فاذن قولنا محال جازا ان يستلزم  
فرضه متوجهة مسئلة وقولنا الواقع يستلزم محال سلبية حاضرة محيطه فاذن المتصل اللزومي ثم كما ينبغي انما يصدق  
اذا كان بينهما علاقة اللزوم فاذا لم تكن علاقة اللزوم فاما ان يكون الحكم بالذات لاصل راسا اذا وجد العقل بينهما  
علاقة هناك واما ان يصدق الاتصال الاتفاقي دون اللزومي او لم يكن هناك علاقة اصله لعلوة  
لذلك ولا علاقة المتصل وذلك لانها على سبيل الاحتمال التجويزي الحكم بالذات اذا الاتفاقي انما يكون بين



واما الكاذبة المتفاقية اي المصدرة والتمسك معا على سبيل الاتفاق فعمل التحقيق القوي الذي يتحقق لبعضها دون البعض  
فاذن لا يصدق حكم النبي بان الكاذبين المتفقين كذا يتفقان صدقا **اصلا** **تعريف** **هذه** **من** **المقدمات** **التي** **يقتضي**  
في الحكم بجواز الزوم بين المجالين لعدم منافات بينهما وان لم يجد العقل علاقة الزوم ومنهم من يعتبر فيه العلة ولا يظن انها قد  
يتحقق مع المناقاة فاذن لا يتحقق حكم بجواز الاستلزام وانما التوفيق في الفتوى على ما استلزمه وكيف يجوز ان استلزام  
والمناقات بينهما متصادمة كان بينه وبين ما ينبغي بان استلزام التقيض استلزام لارتفاعها لان تحقق احد التقيضين في نفس الامر يستلزم  
ارتفاع الآخر لا يتحقق على تقدير حال وهو اجتماع الاخر فتتوقف على ذلك التقدير استلزام تحقق الاخر فليس يلزم ارتفاعه  
بما يتحقق بتركه فبطل ان الزوم لا يتبع متصلا لان هذه البرهنة لا تتحقق لان لا يتحقق على تقدير نبوت الاخر فبطل  
اذ قلنا كلما كان هذا اللون سودا وسياضا كان سودا وكلما كان سودا وكلما كان سودا لم يكن سائبا بل ثبتت الكثرة في البر  
اذ ثبت الاخر فاذن لا يلزم من ذلك الحكم بان هذا اللون سودا وسياضا لم يكن سائبا وحقق ان الوسطان وقع في  
الكبر على جهة التي بها يستلزم الاكبر زمنا نتيجة بينه والا فلم يكن مشتركا فبطلت البرهنة في البر بالمتضاد  
للباطل وفي الصور بالمتضاد المحال فبطلت البرهنة مع الاصل فبطلت البرهنة في البر بالمتضاد  
العارض السابق فاذن الوسطان من الزوم ان اخذ على وجه يجوز ان يحل او يصدق عليه التقيضان او ان  
في كل من مقدمتين كذبت البرهنة بطل الزوم النتيجة وان اخذ في احد التقيضين على وجه وفي الدور على وجه  
ثم يترك الاول واور في الثاني على السبيل الذي في الزوم بيني بجزء من سمعت وهو لا يصدق كلما كان  
فودا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب كلما كان الاثنين فودا كان زوجا وودع بان البرهان  
اخذت تعاقبه لم يمنع القياس لان شرط استنتاج الدجائب ان يكون الاول متصلا في البرهنة وان اخذت الزوم  
كانت ممتونة بالصدق وانما التصديق لولزم زوجية الاثنين عدديا على جميع الاوضاع الممكنة الاقران مع الزوم  
ولا كذا في الاوضاع الممكنة الاقران مع عدديا الاثنين كونه فودا والزوجية لئلا يمتنع على هذا الوجه وما  
يقال فيه موقوف فاما ان البرهان ازمية وفودية الاثنين لم يمتنع الا اجتماع عدديا كونها منافية للثنائية  
فتكون منافية لذات الاثنين ووجه الاثنين لزمه لعدديا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها في  
لزمية وحقق الدرس في الشك ان الصور كاذبة بالبرهان الاكبر والبرهان الاكبر كذا التصديق الصور والتصديق

على التقيضين كذا ان الفرق بين الاكبر والاكبر في صورتهما فان لم يتحقق  
البرهان

بما يتحقق بتركه فبطل ان الزوم لا يتبع متصلا لان هذه البرهنة لا تتحقق لان لا يتحقق على تقدير نبوت الاخر فبطل











بالذات في ذلك فالتختم القول في المساواة كما مره الصراحة الاولى من كتاب التبيين وهو شرط له الحق والحق البعيني

وَالسَّادِسَةُ خَامِسَةٌ لِّبَارِئِنَا الْحَيِّ الْعَلِيمِ الْقَيُّومِ الْوَجِبِ الْكَرِيمِ صَلَّيْناهُ وَنَقَدَرْتِ اَسْمَاؤُهُ  
لِجَسَانِنَا الدَّرِيءِ وَنَسَجَ لِسَانُنَا الْبَاقِي الْعَقْلِيَّ مُحَمَّدًا تَامًا بَلِيغًا كَرِيمًا مُنَوَّرًا مُنَوَّرًا اَوْ اِسْمُكَ نَوَّارٌ مِمَّنْ كَانَتْ غُيُوبُهَا  
وَزُفَرُفُوقُ سَمَاءِهَا فَوْقَ الْفَوْقِ عِنْدَ عِلْمِهِ وَكَلِمَتُهُ وَزَنُّهُ حِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَتَوَكُّلُهُ وَرَحْمَتُهُ حِلْمُ الطَّيْرِ تَقْوَى

وإذ نحن نؤمن بحقوق الإنسان وحرية التعبير والحق في المحاكمة العادلة، فإننا ندعو إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه في جميع القضايا المتعلقة بالاعتقال والتعذيب.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وإني أفتنهم منكم بربايات شهيدت ذاهية الغوصاء ومضات الحجابات وآهات النجا  
واعتيالات تلفيقاتهم المعذرة ذرية عولهم لمقلدة واذا فاعمة للمعلمة كنت أقول تأسي بقول

سیدی و مولای سید المومنین و مولی المسلمین و افضل الوصیین علیہ السَّلَام صَلَوَاتُ الْمُصْطَفِیْنَ وَ الْوَدَّاعِیْنَ  
لَهُمْ لَا تُغْفَضُهُمْ نَعِضُ النِّعَمِ الْوَدَامُ التَّزْبِیْهِ وَ اَلِیْمُ اللّٰهُ لَیْقُوْنَ الْبَاطِلُ حَتّٰی اُخْرِجُوْهُ فِیْ ذِهْنِیْ وَ كُنْتُ الْفَرَحُ  
وَالْاَفْزَاقُ

قول الامام  
 في قوله لا  
 في قوله لا  
 في قوله لا  
 في قوله لا

در روز جمعه از راهی که می  
رفتند به سوی کربلا

مقدّمات الخراج وادخاقت  
وضعت الامور خفية  
تخفيها

والله اعلم  
بالحق

كتاب الصلاة



الاجزاء من المجرى الى الجاهل

الفضل والحق في الاستعمال والنسب ان جعلت نفس المجرى الى الجاهل من اجل مسئلة منه وعقله الراسخ في  
 تلكا بجزءه الذي ان فتح على باب العلم واني موجوده مفتاح كلمة ففعلت رغبة البرر ولزنت  
 ثم خست من الاشكال في موقفي وحيث مساليج الدخول في شوقها فاجلصل الى لا لا يتفق مع هذا الدرس  
 هذا العلم الرواق والقوي القاطر لا يتطرق الى سوار السيل الذي يفيض هذا النور الشارقي فاستفهموا معانيه لتعلموا  
 باصوار من الكوكبية الملوكة فانهما مادة للكمية وللظلمة ومنزلة للمعرفة ومهارة للفلسفة واللدنوي الكوا  
 وحيث وبسببه لعدة لها واللايات لازمة لتعاقب والوجود او موقعا كل شيء **فقد** **فقد**  
 بالمران قال ههنا في اني التقضي والتجدد وهو الزمان اما قد استقصينا ما في الحققة الفصل واوفيق حق النظر فيه على  
 الوجوده وايضا الاقوال في كتابنا هذا المستقيم وانما نور والآن ههنا مفتاحا صاغا في ذلك انما استعنا منه فيما  
 نحن لسبب **احادة** ان كون الزمان فطره لا يتغير مقتضى محبة مندر امدا والكميات المتصلة بكمية الحركة  
 ان الحق ليس بتعدد والقيمة مشتركة وجوده غير موقوفة العزبة ويعني بكمية الحركة بكمية اجزاءها الزاوية المتعددة  
 والمتساوية في الوجود والكميات محدثا وتباها جميعا او مجموعا في الوجود والذات حذونا فقط فبقدر في كل كنه  
 بالمسافة سوار اريدت بالحركة الواحدة او مطلق الحركة في اية موقوفة كانت اذ انكم الحركة بها انما يكون بحسب  
 ارجاءها القارة للجملة باعتبار الوجود البقائي الذي في في الوجود لان **لا غير** **بما** **تبيين** **السر** **لنوع** **لحوادث**  
 وجوده او عددية في بعضا حيث لا يعقل مجموع الوهم ان يتصور مرور ايام ممتدة كما فيختص كل منها في بعضا  
 ينطبق هو عليه فيكون القليلة والبعيدة وما سهل السليم ووقف ان الحكم ان الوجود والعدم بما هو وجود  
 او بما مضى فان الى انما هي معتبة ليست بينها علاقة التقدم والاضمحلال والتاخر بما حركت انما هي متشعبة  
 ان توضعها في القليلة والبعيدة بالذات فلا يفسد في ان يكون لها موضع بالذات فالمعروض بالذات  
 هو نفسه الزمان وانت اذا استقصيت الحق صاغت مستدرك في الاعتراف في حيث علم لا يتصور  
 اليسوا يا حذو في شطر انظر ولحيثون القرون والسنين والشهور والايام ولست عا لادعي ان ذلك  
 اعتبار من اذ انهم وراعتهم في اوانهم على ان اعتبارا وقوة في نفس الامر وما كبر تبيينه في اول  
 الفصل ليس لان الزمان محتمل في شطر الى الا شطر موجود مطلق نفس الامر سوار كان ذلك بمعرفة في اركان

الاجزاء من المجرى الى الجاهل

الاجزاء من المجرى الى الجاهل

الاجزاء من المجرى الى الجاهل







بذلك القبلية من جهة ما انه متى ما هو في موضع طبيعة تجزئة متفرقة فاذن ما يقضي اختصاص بعض الافراد بالقدرة  
 بالقبلي في بعضها بالتعدية اما ان يكون كذلك لا فردا طبيعة تجزئة متفرقة الا ان يكون محروفا  
 هو القبل بذاته ومعرفة البعدية هو البعد بذاته فكما ان الموحدة تنهي الى حيث يكون الموحدة عين ذات  
 الموحدة فيكون الموحدة بذاته كذلك البعد الذي لا يخرج عن البعد والمعرف في احوال يكون  
 عين ذات القبل والبعد عين ذات البعد فيكون اشئ قبلها وبعدها بذاته فاذن قد ثبت شي يلزم ان تجزئ  
 وتضم بطبيعة وجعل يكون ذلك على الاتصال في ضمن الجاز ان يفرض محر كما يعطى في تكون حروف هذا  
 الحروف في القطع حركته فيكون لا محالة ابتداء حركته في هذا الحروف ويكون بين ابتداء الحركه وحروف الحروف  
 قبلها وبعديات متفرقة وتجزئة مطابقة لابتداء الحركه والحركه فتكون هذه القبلية والبعديات متصلة  
 اتصال الحركه فاذن قد استقر ان ذلك في التجزئة المتفرقة موحدة في الذات متصل في ذاته  
 اتصال المتفرقة في لان لو لم يكن كذلك لكان هذا المسلك توارى بينه وبين المحجة البانية البيضاء في جعل العقل  
 العالم بالاعتقاد حكما فانه يقضي كذا في وجوب ان القبلية التي تجزئ بين القبل والبعد وبين ان يكونا معا في حصول  
 التفرع والوحدة مع ما في الذات بالذات وتصفيا الزمانات بالعرف منها يكون باعتبار الزمان وتو  
 ان منها يتضح عن الوقوع في ان الزمانات وانما يكون كبر الوجود والمرتبة في ان الزمانات في ان  
 في الحكمة انفس لان القبلية التي لا تصور اللاحق في حتم تخطي امتداد ولا تمتد بين القبل والبعد كما يكون كون  
 تجزئة متفرقة متصلة يقضي ان يكون هناك قبل وبعد بالذات واما مطلق القبلية التي نصت اليه البعد  
 الا تقرر ان في التحقيق فاما يكون كون التحقيق حاصل بالفعل لا هو بل من دون ان يكون حاصرا  
 الامر ولا يكون حاصله لا هو بعد الا يكون قد حصل ولا لا هو بل في ان كان ذلك بحيث تخطي منها امتداد بالذات  
 او لا تمتد بالذات فهو حروف والذات بالذات كانت القبلية زمانية ولا كانت في الاخرات الدورية والمرتبة  
 في سائر في سائر القول ان الله تعالى قال استغفرت اليه فغفرم المطابقة العامة الفعلية هو التحقيق في احد  
 الازمنة في كل حال ان يكون كذلك في اركان موضوع العقد في الزمانات دون ملاذ لان خارجا عنها و  
 ذلك غير معقول عنه في القول في روساء الفلاس في من عند الميزان فاذن قد ثبت ان من غير الفلاس

(هذا هو الوجه في ان  
 القبلية والبعدية  
 هما وجهان لشيء واحد  
 وهو الوجود في الزمان  
 فلو لم يكن كذلك لكان  
 الوجود في الزمان  
 متجزئا متفرقا  
 وهو غير ممكن

في هذا القول في ان  
 القبلية والبعدية  
 هما وجهان لشيء واحد  
 وهو الوجود في الزمان  
 فلو لم يكن كذلك لكان  
 الوجود في الزمان  
 متجزئا متفرقا  
 وهو غير ممكن



لم يبق في الخلق من غير الوجود البقعة فاستحق بحدوثه في كل لحظة ولا يبقى منه المسمى **عصا** **وقا** **عني** القبلية  
 المخصوصة وان كانا من الماهيات التي لا توجد الله العقل فان ثبوتها في العقل بحسب وجود الاشياء والاعتقاد  
 في الاشياء لا يفيض الى وجود معروفين لها بالذات مع تلك الاشياء واما ان كان في زمان هو الموجود في الخارج  
 فلهذا القبلية لذاته وتلحقه ما سواه مما يقع فيه بسبب العقل اما العقل القبلية فيكون وجوده في كل لحظة من زمانه دون ان  
 له انما هو اعتباري ليس فاعله جميع الازمنة وان اخذت في حيزها في كل لحظة من زمانه فبغيره كان حكمها حكمها  
 الموجود في طوق قبلية الخواص بغيره الا في زمانها ولا يتجاوز الا في زمانها بل ينقطع بالقطع والاعتقاد الذي هو  
 وكونها اضافية بحيث توجد اما ليس بحدوثها في زمانها بل ينقطع بالقطع والاعتقاد الذي هو  
 موجودها في العقل لا في الاعيان وعدم حدوثها ان يتصف بالقبلية باعتبار المقارنة لموضوعها او لعدم  
 المقيد في ما يكون معقول لا بسبب انه في طوق الاعتبارات الوجودية العقلية في حيث هو معقول **توضيح**  
**تحاشي** ان هذا هو موضوع الذات هو ليس في زمان حقيقة بمجرد مفرقة متصلة بذاتها تنفرض فيها قبلية  
 مفرقة ووجودات متجددة مطابقة للذات المرفوعة في المسألة ولو كانت متصلة القضاة فهو مقدار الحركة  
 التي هو التوقي والجدد ونسبها في سائر المقادير في استحالته التالف في غير المنفصل وليس ميتة غير الفصل  
 والتجدد كما ان الحكم المتصل هو مقدار السوى امتداد في الفصل امتداد وليس تجزئ الى  
 الكون فليس له اجزاء الفصل ولا فيه قبلية ولا يوجد فيه قبل التجربة ثم العقل مجموع الوهم بالكلية لما اجزاء  
 في القوة الى الفعل فلهذا العقل والوجدان في كل لحظة من الزمان تكونه تلك الاشياء وتكون سائر الاشياء  
 في الفصل المتقدم والقبلية هو في كل لحظة من اجزاء الزمان وليس في كل لحظة من زمانه واما ما في  
 متجمل فيه ان يبقى مع ذات كبر الدلالة المعناه البعدية احالة لذاته وجعل فيه افعال ان يصير مع  
 الدلالة هذا المعنى فلهذا جعل في كل لحظة من تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده  
 بعينه نفس الشيء الذي هو قبل وجوده لا يكون ان يبقى بوجدية فيكون بعد الوجود كان قبله فانه ما جاء في  
 بالشيء بعد الوجود هو قبل وجوده هو باق مع لطلان الامر العقل فاذن انما تعني ان تلك الاشياء والقبلية  
 في الفصل المتقدم والقبلية هو في كل لحظة من اجزاء الزمان وليس في كل لحظة من زمانه واما ما في  
 متجمل فيه ان يبقى مع ذات كبر الدلالة المعناه البعدية احالة لذاته وجعل فيه افعال ان يصير مع  
 الدلالة هذا المعنى فلهذا جعل في كل لحظة من تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده

في الفصل المتقدم والقبلية هو في كل لحظة من اجزاء الزمان وليس في كل لحظة من زمانه واما ما في  
 متجمل فيه ان يبقى مع ذات كبر الدلالة المعناه البعدية احالة لذاته وجعل فيه افعال ان يصير مع  
 الدلالة هذا المعنى فلهذا جعل في كل لحظة من تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده

في الفصل المتقدم والقبلية هو في كل لحظة من اجزاء الزمان وليس في كل لحظة من زمانه واما ما في  
 متجمل فيه ان يبقى مع ذات كبر الدلالة المعناه البعدية احالة لذاته وجعل فيه افعال ان يصير مع  
 الدلالة هذا المعنى فلهذا جعل في كل لحظة من تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده وموقل تارة وجوده







على الاجزاء واصناف كل منها الى آخره وبيان بعضها بعد على ان مصدره حمل القبل والعقد  
 بحرفين لانه لا يكون هو بالقبلي او البعدي بل مصدره حمل القبل والبعدي على غير اجزاء الزمان فانما هو  
 بغيره وهو البعدي مقارنة لبعض تلك الاجزاء لا بغيره يعني بان القبلي والبعدي لا يتبدلان على حقيقة الزمان للكون  
 عين ذات الزمان فاذا نرجع ذلك الى حكم القبلي والبعدي على ما ليس الا الى تحليل الزمان الى الاجزاء واصناف  
 بعضها الى بعض فبعد كل واحد منها قبله قبلي وبعده بعدي باعتبار ان الامر حيز المفارقة لمن قبله وتمتعا وهو متغير  
 بذاته فاذا نزل الى القبلي والبعدي في الارض الدولية فبقية الزمان على الحق معنى اخر فوق ذلك ليس يلزم كونه للقبلي  
 عين ذات الكم **تقرير** وهذا ضرب البيان بالسرقة امكن قطع مسافة وحركة جرات مختلفة ووضع  
 نكاح مختلف بحركات متشابهة او مختلفة فمنه البين ان في الحركة اشد قابلية لتختلف المسافات ومختلفات  
 في مقدار الحركات لانها لو كان اختلافها في مقدار ثابت لما اختلفت بطول المسافات والامكانات المختلفة في هذا  
 البيان بازار القبلي والبعدي ان البيان الاول فقد يعبر بمجموع الامكانات المختلفة في قدرها في المكان واحد  
 منقسم بانقسام المسافة فان الحركة التي تقطعها في وقت واحد لا تقطعها في وقت واحد بالامكان عين الامكانات المختلفة  
 فانه لا يتصور ان يكون النصف وقتا واحدا ليعبر به في الحركة بل انما هو منقسم بغير المسافة المعينة بالسرعة  
 المعينة كانه قابل للخطوب مع غيره فاذا ثبت الحركة مقدار واحد لم يقصر من سرعة الحركة او من سرعة الحركة في كل القوة  
 الى الفعل بل ليس بالسرعة كانه لا يغير عارضا وولده ان يكون شي من قبل شي وشي من بعد شي وشي من الاشياء  
 طابون من جزء الى قبل قبله واما طابون من جزء الى بعد واما تلك الاشياء من ذوات التعرؤ ولا فارق  
 لا لا اوج حيث لا يتغير كيف يكون قبل وبعد فليس حركته من غير ان يكون اختلاف وتغير في ذلك لانها لا يكون حيث  
 يكون فاسمها وحادث فهو ما في وجوده ووجوده متعلق بالمادة ووجوده في المادة بتوسط الحركة ولا يوجد الا في  
 حال مع استمرار ذلك الجرد ولا نراها ان امر ونقطة لم يستمر بل كان شئ اخر ونقطة لم يزل ما ان يكون فيها مكانا  
 مجردا واما لو لا يكون فان كان فيكون بينا قبل وبعد وان لم يكن بينهما فلا مكان فيهما بل فيكون في زمان  
 يتقاي الانات ويلزم من ذلك حركات عناصر ذات غير تجزئة وكل ذلك محال فاذا نزل زمان كم متصل غرقا ولا يتصل  
 ومن **اشارة** ان الحركة كغيره من مقدار ذلك في تفرده وتقصص جزئياتها ونقصانها وليس معنى ذلك ان الحركة

فصل في تعريفها

في تعريفها

في تعريفها

يعلم منها حقيقة الزمان  
في تعريفها











هستند لازم باد مکتبها یعنی الزمان ولا بد که لکن الزمان مستعد لا لم یجد الیها به معینیه اوله معینیه اوله الیها به اصله  
فان ذلك لذاته كما كان قبول اللفظ لم يبداه لكن وجوبه والمطلع الصافي التام واللاهية او الالهية باللفظ اما  
يكون الحكيك وينوسط الحركة كما ان الوجه لللفظ له باللفظ كما يكون في اسم حايه فالحركة بذاتها توجب الزمان فيكون  
بمره استعد او قبول النفس لذاته ونفسها تكون مستعدة اليها به اوله الالهية باللفظ ثم الزمان يفيد كون الحركة ذات  
مقدار متناه او غير متناه فليكن في الدنيا وجود امر اول ذلك الدو صفة اولية ثم يكون له تلك الصفة باللفظ الثاني  
فلهذا السبيل مستعد واما مراد في هذه الحركة فيقول ان متوقف مع ما عرفت ان التما در في الوجه لا الالهية باللفظ  
مستعد انكم مطلقا سوار كما ذوا وضع او كما غير ذلك وصحح في عليك تبيينه ان الله تعالى **فصل في حصول**  
يرجع مستعد ان يتوقف سائر الحركة كما لم ياهن موجودة متضمنة لم ياهن ان القيمة للزمان لا الهولة مستعدة على معلول  
الوجود والوجود بوجوبه التخصيص او مساقفة والزمان هو مجرد متضمنات الحركة وان لم يكن في متضمنات كل شيء  
في اني الزمان على الازدطلاق لا الحركة لا توجد من الحركة في السيرة والسطو وبما لا تتفصل عن وجود الزمان بل في تقديرها  
المعينة انما هي حركته بعينه وبنفسه كذا ان يكون الزمان مستعدا على الحركة فلو كان الزمان عوضا بوجهه الحركة والحركة  
علا لزم تقدم الحركة مع الزمان فاذن بزم تقدم كل منهما على الآخر والحق فينتج ان العلم ان الحركة باهر حركته خير عليه  
او شرط في وجود الزمان ثم الزمان شرط في تشخص الحركة وتعيينها كما قد قيل كذا في الصورة والهيوية الشخصية بوجه عام  
لشخص الصورة اي للصورة الشخصية فخر في صورته الشخصية ثم الحركة الشخصية الشخصية بوجه متعينة متضمنة على مجموعياتها تكون  
الزمان متما ويا الالهية او متناهيها باللفظ وعلى مرتبة متضمنة في التما هو الزمان في ذلك التعيين على كونه الحركة ذات  
مقدار غير متناه او متناه متضمن التما هو وجب تحقيق ان معلول الشيء بما هو معلول ليس بزم  
ذلك الشيء الا ان يكون العلوة جاعل الذات فاعلى الوجه فان العقل بقبحه كونه مرتبة لمجهول المعلوم في التحصيل فوق  
مرتبة لجعل الفاعل وحظه من التعيين اقوى من حظه وليس ذلك سببا للعلل والمعلول وفي طباع العلوية والمعلولة  
بما هي علوية ومعلولة فاذن ليس بزم ان يكون الزمان معلول الحركة الشخصية بما هو شخصية وانما لا يمكن تميزه في الوجود  
ان شخص فاذن طبيعة الحركة التي هي الزمان جبر علوة الزمان لا طبيعة اية حركة بوجهه متضمنها مشروطا بالان  
مطلقا اي تشخص اية حركة كانت لا تشخص الحركة الزمنية في الزمان في ولاد **فصل في** في امر الزمان

والمطلوب ان الصورة الشخصية بوجه عام  
بما هي علوية ومعلولة فاذن ليس بزم ان يكون الزمان معلول الحركة الشخصية بما هو شخصية وانما لا يمكن تميزه في الوجود







النقضي والتجديد في المحركين بحيط بالمعاني جملتها فذلك الزمان بالزمانيات كاقصها فاذن محل الزمان حركة مستمرة  
 تحيط بهذا العالم كله وما في الله حركة بل هو المحيط بالكل ولزم ان النقضي المحيط بكيفية جمعية كحركة الاجزاء الفارقة وبقية  
 الامتدادات الجسمانية وكيفية حركة اجزاء التغير ونحوها الابداعات الفارقة لا امتدادات النقضي واما  
 فاذن ما خرج من اقطار الفلك اقصه وغير مقدار تدويره ليس يصح ان يتوهم فيه الامتداد واللامتناهي  
 لا القار ولا غير القار **شك وحق** يحس ان تتوهم ان كل حركة متقدمة لا محالة والزمان مقدار الحركة  
 في العموم فاذن يكون كل حركة تستبين زمانا وليقوم بها زمان فينبطل التحفيض والذنبض الحركات متعقبة  
 مقدار فحينئذ لا يستقيم فقال فرق ما بين مقدار الحركة بالزمان وبين قيام الزمان بالوقت فينبطل شرط ما يقدر  
 ان يكون عارضا قائما بل ربما قدر الملبين بالالطابق والموازاة وما تبرزهن من امر الزمان  
 انما هو انه متعلق بالحركة وحدها لا ان متعلق بالكل حركة وحركة وحركة ان كل حركة فاما مقدار  
 بالزمان لان كل حركة في محل الزمان فاذن من قولك ان الزمان مقدار الحركة وان حقيقة الزمان  
 اذنية متعلقة بالكل حركة الصحيح هو الاول دون الثاني ومن قولك ان ذات الحركة متعلق بالزمان على سبيل ان  
 العرض لها وان ذات الزمان متعلقة بالكل حركة على سبيل العرض لها الصحيح هو الثاني دون الاول فاذن العرض للكل  
 البنية لا يمكن ان يستتبع هذا فيلزم ان تعلق ذات الشيء بطبيعة شيء وجانب لا تخلو طبيعة الشيء فاذن الحركات  
 لها امتداد وانتهاء في الوجه الثاني وجانب عند الفلاسفة المتهوسين بالقدم لبعض الجائزات بل انما هو بعض الكليات  
 وهو ليس بمتوهم وجهه لان الفعل لا يطلع على كماله الا في الراعي المتوخي بزمر ارجح الفلاسفة على تمام الفسطة لا يعلق  
 بالزمان وانما مقدار الزمان المتعلق بحركة الفلك الالهة فلك الحركات فلكات غير تلك الحركة وبالجملة فلكات الاخرى  
 يقدر الزمان لانه مقدار الاول حال فيها بل يابدها كالمقدار الذي في الذرات فقدر خشيته الذي  
 ويقدر سائر الاشياء بتوسطه ولهذا يجوز ان يكون زمان واحد مقدار الحركات فوق واحد وما لا يكون  
 فليس هو ما يقدر بالزمان وما لا يكون في الزمان حقيقة بل انما يتبين ذلك على نحو من الجوهر والمعنى ان السكون  
 لو كان متحركا بديل السكون كان مقدار حركته الزمان فان وقع في نفس ان تقول لموضع انما هو مجرد الحركة التي  
 يقال انما بعيدا محل الزمان لزم ان يقصده الزمان فيكون في اذ او جرت الحركات غير ما كانت بل بالقدم وما في



[illegible]



الانطلاق عليه وحركة الدرسية التوسط بين حديها الطرفين بل بين جميع حدودها مأخوذة بالفرض في جميع ذلك  
الزمان لا سيما الانطلاق وفي كل من هذه الجوانب وفي كل آن من آثارها فاذ استمرت ذلك فذلك الزمان المتين  
ان حركته التوسطية خارجة عن الحركة بمعنى القطع غير قائمة على كونهما وقائمة بموضع الحركة وهناك التوسطية  
غير منقسمة سواء تقوم بالحركة القطعية باعتبار الزهر وتصل اذا انقسمت الحركة القطعية بالفرض الذي  
فكون حدود التمام المحصورة بالفرض كالحركة والعارضه للمساواة عند التقاء **تقسيم تنظيم**  
اما ان خطفت ما يتوحد من التماسك فاعلة للحظ كالوجه للعدد من نقطة قائمة باحط فان طرف  
وليكن نقطة التماسك من حركته وسيله مسافة ما بل خطا ما كانه اني ذلك الطرف هو المستقل فله  
يؤمن للنقطة قائمة مستقلة وهما شئ لا يحدث الا في آن فلهذا شئ ما في المسافات فاذن كل ما يتبين  
حركة وزمان فيوجه هناك للحركة خطين على انهما في ذلك خط تقضي فيه في نقط متوالية لا على الهافا  
او الجوانب بل على انهما قائمة به واصله بين الجوانب الواسية فالفا على الخط غير المتوالية فيه فلهذا القول  
في النقطة والآن امر ايقال للتحليل لا على ان له سببا محققا في الوجود فانه اذا ما شئ الجسم جميعا بنقطة ثم ما  
بانه تكون النقطة الاولى قد بطلت باوكة التي فيها الواحدة للثبوت ولجسم يكون جوهرا شئ ما كان قبل المسافة  
فلا يبقى فيه نقطة ثابتة تكون مبدء الخط فلهذا شئ ولا يبقى امتداد بينها وبين آخرها شئ فان تلك النقطة انا  
به نقطة بالما شئ لا غير فاذا بطلت تلك المسافة باوكة فكيف يبقى في نقطة وكيف يبقى الخط الذي هو مبدء الحركة  
ما لم يكن هناك سطح موجود لم يصح لنقطة حركته فاذن يكون للسطح والخط وجود قبل النقطة فلهذا يكون النقطة  
علمة لوجود الخط بل جميعا حدود متوالية غير وجود الجسم لكن اذا راعيت ظاهرة اعانك على التدرج في  
الحال انت الآن لتسببه فتعلم عليك ان الحكم ان في الحركة بمعنى القطع شئيا كالنقطة الفاعلة للحظ وشئيا كالنقطة  
المفروضة فيه التي لم تفعل بل تافرت عنه وذلك الشئ هو الحركة التوسطية وذلك الشئ هو الحد والمفروضة  
في الحركة القطعية اذ لا الحد والمفروضة في المسافة **تخصيص** كما تعرف ذلك في الحركة فاحكم متبذرا  
الزمان ايضا في الزمان شئ راسم له خارج عنه غير قائم به ولا باوكة بل بموضعها بسيط غير صالح للاندماج  
اصلها منطبق على الحركة التوسطية وكما ان لها يقال له الان السبيل وهو ايضا كالحركة التوسطية مستمر الذي



الذات غير متناهية الى حد والمسافة وحدود الحركة العظيمة وليس هو حراً بل هو مبني على الذات المتقدم  
 الذات عليه وعلى تقدير الحركة المتوسطة فكل نقطة الفاعلة المسافة الخطية او نقطتها على المسافة الخطية  
 او السطح الفاعل في المسافة وحسب جهة الحركة بعد ذلك **فصل** في معرفة ما ينفصل في وقت واحد من الفصول المتشعبة  
 على اجزاء الوهمية يقال لها الكائنات التي هي حدود الارض والسموات الفاعلة بها كل منها محصور  
 بما شئنا من الماضي والمستقبل ونسبها الى الزمان نسبة النقاط المتوهمية في الخط اليم والخطوط الموهومة في السطح  
 اليم او السطح الموهومة في الجسم او الوصول الموهومة الى الحد والفرقة المسافة في الحركة الخطية المتقدمة  
**مقدمة** فاذا كان يقال في اصطلاح الصانع على ان السائل وعنه ان الذي هو طرف الزمان في الفصل  
 المشترك بين الحيتين هاضمي ومستقبل من الزمان بانتر اك الجسم والان ليسا موجودا في الاعيان وحدهما  
 ولا يكون نوع الاشياء محتمل الحركة التي هي محل الزمان التي هي جرم العكس الا في حد الذي هو طرف الزمان  
 بالفعل اطلاقاً فيتحقق في الزمان على ان يتوهم الوهم فيقيم الامداد ويكثر النسخ الموهومة بكثر الفروض الوهمية  
 السبيل لذلك فيكون الحركة حركتين متعینتين مشتركين في مقدار طلوع او غروب او غير ذلك ليس كما ان  
 تلك الكائنات الموهومة والاشياء المتحركة الاجزاء التي لا تتحرك في الجسم **فصل** في معرفة ما يكون الفاعل في الحقيقة  
 الذي يحصل حصول العدد والصلو للمحدودية وقد يكون هاضمي محصل الكثرة ويروض العدد في الفعل والعدد الحقيقي  
 هو اقل من عدد الحركتين ومعطى الكثرة بالتركيب فاذا كان لكل من الحيتين بعد الزمان بوجه فاما ان  
 السائل فانه بعد الزمان لانه محمول في عدد ما يحصل في التقدم والى حركتين في مقدمة المسافة وما بينهما  
 وذلك التقدم والى اخرين اجزاء الزمان في نسبة الى الزمان نسبة الوحد للعدد ولها الان الطريق  
 وهو الحركتان في الماضي ومستقبل في الوحد الزمان والمتقدم والمتأخر منه بمعنى انه لم يتعين ان في الكائنات التي هي محصور  
 على كبرها الزمان البسيط من فصل الوحد القابل للانفصال الوهم فاما ان لم يتعد الزمان ولم يكن متقدماً  
 ولا متأخراً فاذن يتعين ان الانفصال الزمان الى جزئين محدودين به مشتركين فيه احدهما متقدم بذاته والآخر  
 متأخر بذاته فعدد حصول هذا الكائن في الزمان هو عدد الزمان فيظهر التقدم والتأخر بالفعل وان لم يكن ذلك  
 حسب هذا الكائن بل عند حد ونقط فان الزمان بذاته متقدم ومتأخر عند الانفصال وصدوا الانفصال







بالفعل بالقياس الى نفس الزمان اصله والقطع القاطع على وجوده على ان يتوهم الوهم والحد في مستقيم الممتداد  
والواصل لا يكون بالفعل المستقيم الممتداد من حيث هو واصل والا كانت في اصله تلا نهاية تفعيلة اما لو قطع  
ان ضربا من القطع ومحال ان يقطع القاطع فلو جعل له قطع فاما في جبرائيل فيكون مودو فاما وجد فودم قبل وجوده  
شي غير الزمان يحصل به هذا النوع من القبلية فيكون هذا الزمان قبله زمان متصل به ذلك قبل وهذا هو **الفصل**  
في قدر فرض فاصل او على انه نهاية له وليس كذلك بل ان يوجد بدست حتى يتقبل ان يوجد شيء من عدمه فالوجه  
به والامكان المطلق لا يتوهم ان يكون بعيدا امكان وجوده في غيره وهو قبل فالآن واصل لا فاصل فعد  
حولت ففرض وضعه فالزمان لا يكون له ان بالفعل موجود بالقياس الى الف على القوة القريبة لم الفعل فانه يتيتا  
ان يفرض الآن ليدرك ان هذا يقول معلوم الفلسفة المسائية وروسا واما اليونانيون والاسلاميون ونحن  
ضخا هذه البنية البنية اللاحقة وحكما الحكمه المعيار اليمانية اليمانية ترددهم على ان يكونون ونفوسهم **فالفصل**  
فيما يظنون فهناك قبلية وبعدية ليس بها استحيان يتصور امتداد يكون بينه وبين الزمان ان واصل وسبقية  
الزمان باصل العدم العرف لا بالعدم كقول الله عز وجل ليس مستلزما وهو الآن بالفعل للزمان في ظرفه فمتيما الى  
العدم حتى يكون ظرفه متوسطا بينه وبين العدم بل هو ينفك لكل جزء من اجزائه وكل جزء من حدوده منتهى لا العدم  
مخوف من ذلك ليس سبيل المبقوئية به وسبقوئية بالعدم بالفعل على السبيل ليس هو صاها من امتداد الفعل  
لا بمصداق فاديه الى الانهائية بالفعل بل انما يعين الفرض البرهان ان احد الامرين في نظر الحق ونحن انما نقضي بانتهاء  
ان في جهة الماضي للسياق البرهان الى انه يتقبل ان يمتد الى الانهائية بالفعل اني نوع كان في الوجود المتغير  
لذلك حدوث الدهر ليس بمتزمن فاطر حدث الدهري ليس بمتزمن ذلك ولا يصاد منه كماله ليس له الحد والدار  
ولا يصاد منه كماله ليس بمتزمن الحدوث الدهري بغير الابدان القارة للجسمانية ولا يصاد منه بل يفتقر كقول الدهر  
الى البرهان ثم بعد ان يطرأ الاستحجال بما يدبر الزمان الانهائية بالفعل للوجوب ان يحكم بوزوم وهو الآن بالفعل  
في هذا فاما ليس في امر امتداد المقدار في مقدار متساوي في وجوده والظرف فكثيرا ما يكون بمقدار متساو  
تلك المقدار به ولا يكون في ظرف موجود بالفعل كحيط الدائرة ومحيط الكرة وكثيرا ما يتغير المقدار عند ذلك  
ذلك نهاية له كما يتغير سطح المثلث عند كل نقطة من نقطته فلو نظروا اياه لم يستطع طرفا وبهاته كما لو كان في احد



الوجه والتوهم ووجوده مبداء لوجوده بعد السطون والعدم بالفعل ولا بد منه وجوده بالعدم في مقدار حدوثه كما كانت  
حالاته وتوقف ذلك مؤقتا للظلام الذي لا فائدة من ليس يلزم من حدوث الزمان حدوثا دهريا ولا من امتناع عادية  
مقدارية الالهية بالفعل ان يوجد بها بالفعل ان وكما ان الكرام السبعة للعقبين نور الحكمة من متكون النبوة وهو نفس  
ذلك نوراني ونكسما ليس وابتداء قبله فيسأل نوراني ونوراني واقل من عالم الحكماء والاهليين وان طوبى  
ان الزمان بل طلبة الحيات بذكر اني التفرقة الوجه لكن لم يكن بينهما فخصه لثقتين التوهمين واصناف الالهيات وما  
مؤقتات الشبهة وصل معقود الدوام واما التفرقة الدخول المتكلمة بالمتكلمين فامرهم اوجهن من ان يترقبوا  
استحقاق تلك الدرجة وما يجره قد كانت نظرة فريقي لضبط تلك الامور وسد تلك الثغور ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء  
والله ذو الفضل العظيم **تخصيص خاص** ان الزمان مقدار متصل محاذ للصل الحركات والمسافات فقيمت  
الفلسفة الهولندية بانيات القدم والالهية في التحصيل منهم هو كجمله من اللزوم الى الابد موجود متصل وحده  
شخص وكذلك محله وهو كونه مستديرة كلفه له بسر مزية واهل التوهم والتهوليس من اسد فهم ليعنون ان  
متكثرة يلتم السرد من تركيبتها وما يصلح من كل عرض لخص الحكمة ومن ثقتين اصول العلم لوصام التفتين  
وتفهم صاعده الفلسفة عن مقام التوهمين هو ما ايدعه ليعمل بعد كان باطل الذات في وعاء الدهر وفي المتأخر  
لثباته التوهم بالفعل فهو بهوية الامتدادية لان ان ينهي الى الزمان في محدود بالذات بل على نحو ان  
سينتفك كل حق الاكثف في ان الله تعالى هو وجوده في شخص متصل من الزمان اما ابدية لا في الزمان  
لا الابد هذا الفاعل محله من الحركة مستديرة كذلك ليس هو بحيث يكتم ثوراره امتداد يوقع العقل  
الوهم ينهي انصافا لبحر التوهمين ان فان تجوز فهو كجانب ذات الوهم لا غير فاذن ليس مسوقة  
الزمان بالسطون والعدم ولا لا تاسر عادية بالفعل بحيث يلزم من ذلك وجوده بالفعل في المبدأ  
يتصور ذلك الدوساط لا لقله فاذن لا يوجد الا بالثبوت بالفعل في العيان وبالقيا لاس انفس الزمان  
فان وجد فاما هو وان يتوهم الوهم في مستقيم الامتداد اذا قطع مرنا في القطع فيجده اذ ذلك  
بين منتهى عليه بالفعل لان نفسه بل في ذلك الوهم وذلك لا يظهر له بل في حق الظهور الابدان تتفقه  
كوجود الزمان وكيف كحوا انتهائية في عادية **فصل** فيه تحقيق معنى الدهر والسرد ويتبين متى



متى الكائنات والممكنات ويُفترق بين الاثنين الزمانية والحقائق الرفعية فأنق الزمان وكيفية انتساب  
 الموجودات الزمانية والموجودات العزائية الزمان وغرد ذلك بربط ما يربم بالقصد منه الارتباط **المتصل** بالمتصل  
 ان كنت غير ابتداء لخرس ان يتوزع ستر ان الامتداد واذ هو من اوصاف المعادير والكميات المتصلة لا غير متصل  
 بوصف التوزع والبطون والوجود والعدم بالذات بل انك لم ذك بالعرض عما ان يكون الممد حقيقة هو الزمان  
 والصفات التوزع والوجود والبطون والعدم بالامتداد وعبارته عن المقارنة لما هو الموصوف به حقيقة اخر الزمان  
 وحقيقة من الموجودات لا يعقد من صلوح ان يحكم عليه بالامتداد ما يخصه او بالامتداد المطلق لا بالمتحد  
 الزمان ما يعينه واطلق الزمان وكذلك الامتداد اى كون الشيء وتغيره غير محدد حصول كانه موافق للشيء  
 حدا غير منقسم بتعينا بالعرض في مسافة الحركة من موصوف بالذات انما هو الا ان حرف الزمان لا ينبغي ان يخر  
 واما الوجود والعدم اذ ان الطبيعة كانت من الامور التي اى خزانة فليكن ان يتصف بالامتداد حصول الامور  
 بمقارنة الزمان على سبيل المطابق عليه **الشيء** فلا تشبهات ما يقابل هذا الاصل حيث حكمت فيما استفتت  
 من طبقات العلوم ان الكيف في نسخ طبا وانه يقبل القسمة ولا اللافته بل ان يعرض ذلك بمقارنة **السواد**  
 الى ان في اجزائه سائر من غير انقسام كسرى فيه من المراتب ان يتفك او بالعرض على معن ان يثبت ذلك  
 بعينه بالذات وعلى انقسام محدود الى نصف السواد اى اصل كل جزء من تلك الحدود بالانقسام بالعرض الى  
 الا انقسام الذي هو ذلك الحد بالذات والسواد في حد نفسه بحيث يكون منقسم او غير منقسم اصله ولا يعين بذلك  
 الكيف متوسط بين الانقسام والحد انقسام لا يعينها حاله متوسط بل تابعه انه خارج عن جيب القسمة واللامتداد  
 الوجود كما هو وجود اى لا يمتد الزمان والآن ليس التحوط من دون ان يكون على امتداد او لا امتداد  
 العدم الصرف ليس الا الانقسام السجت من غير ان يتصف بالامتداد او لا استمرار على معنى ان الوجود والعدم سجت  
 من غير النظر على ان الزمان والآن خارج عن جيب الاستمرار والحد استمرار لا انه متوسط بينهما كما يقال ان الحد سبب  
 والانقسام لا يعين متوسط بينهما بل انه خارج عن جيب القسمة والحد سبب الاطلاق كما يقال الصوت لا يمتد فانه  
 الى الاطلاق لا يعينه انه متشبه بخرارويه وليس كما يقال ان هذا الجلام ولا بارد ويعينه به الفاتر ولا يمتد  
 بعينه بالامتداد والامتداد محدود سبب الامتداد والاستمرار اى مقابلة مقابلة السلب الاى ان ليس البين ان







[illegible]

الحقيقه الذي  
هو التوراة

الحاكم في الدار التي السوت  
الدار والوقت اير على صفتها  
الحان الطبقه دارا عاتق  
في وقت ١٢

انسان ان ارسل الله الى الارواح النجسة  
فوق الارواح النجسة انما هو الله تعالى  
فان الله تعالى هو الذي ارسل الى الارواح  
النجسة انما هو الله تعالى



في المثلث الخالف الكون في اليوم مثلا ولكن ينبغي غاية الخلف لكن ليس بوجه موضوع وحده يعاقبان عليه الخلف  
الشيء بجري تارة دفعا او انما نسب الدين قبل الشدة والضعف فقد يكون اثبات فوقي او حقيقي واصحابا  
فوقية او حتمية لان قبول الشدة والضعف لا يكون له باعتبار طبيعة الفوقية او الحتمية بل بالاضافة الى فوقية  
او حتمية اخرى والوقوف الحق لا يقبل الشدة والضعف بل ربما الوقوف المضاف لا فوق آخر كالتساوي والحق لا يكون  
الشدة والضعف بل ربما السواد المضاف للسواد كقوله واما متى فلا يكون فيه اشتراك وضعف مطلقا او بحسب الارتفاع  
بل ربما كان فيه طول واقصر او اكثر واقل بالاضافة فقط فان الزمان بحسب الارتفاع لا ذاته يكون منه  
طويل ومنه قصير وبالكمية الانفصالية العارضة لا بالفضاءات الزمنية لا متقدمة وان كان متفصلا بالعرض  
فقط باعتبار ان ينفصل في الوهم الى قبليات وبعديات والدراسة ان الحق يستعده بان الوقوف او الحتمية هما  
ينبغي الذي وبغيره للثبات الذي اذ الذي لا يكون في مكان بعينه والوقوفية او الحتمية تعرض ذلك المكان وتذكره  
فان الشدة والضعف في الزمان الذي لا في نفس المعقولة وكذلك حتى نفس الكون في الزمان ويلزم ذلك بالانقسام  
او التأخر الزماني والمتقدمات والمتعخرات الزمانية يكون بعضها زائدا فقا واما بعضها بعضا فيستوعب بعضها  
كما يقع الشدة والضعف في الوقوف والتمسك بالوقوفية والحتمية كما ينبغي باعتبار الارتفاع الى فوق آخر وقوف آخر  
اي في لوازم الدين وعوارضه لان نفس المعقولة فذلك يكون الشدة والضعف في المتقدم والماضي  
والماضي الزمانيين من جهة الارتفاع الى المتقدم والماضي في لوازم التي وعوارضه لان نفس المعقولة  
وانت اذا انقصت تبين لك المتوالتين بينهما مشاركات جامعة ومباينات فاصلة ومراوحتهم  
التمسك كما ينبغي من الارتفاع التامة **محلوه** ان بعضهم حمل عرض تعليم الفلسفة وراي سبيل  
في الاسلام ذكره العبارة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان معنى نسبة الشيء الى الزمان الذي يتطابق بينهما انه على ما ينبغي وجوده  
او زمان محدد وهذا الزمان يجوز منه وقال رئيس الفلاسفة الاسلامية الشيخ ابو علي بن سينا  
الشفا انما يقول هو لا يعرف ان كون الشيء في الزمان لا يحل عليه هذا الحد لكن في ان يكون الشيء في الزمان لا  
عنه في ذلك في الزمان فيكون ذلك الشيء آتيا فهذا انفسه ما ذكره الا ان يحكم ان الشيء لا يكون له في الزمان

في المثلث الخالف الكون في اليوم مثلا ولكن ينبغي غاية الخلف لكن ليس بوجه موضوع وحده يعاقبان عليه الخلف  
الشيء بجري تارة دفعا او انما نسب الدين قبل الشدة والضعف فقد يكون اثبات فوقي او حقيقي واصحابا  
فوقية او حتمية لان قبول الشدة والضعف لا يكون له باعتبار طبيعة الفوقية او الحتمية بل بالاضافة الى فوقية  
او حتمية اخرى والوقوف الحق لا يقبل الشدة والضعف بل ربما الوقوف المضاف لا فوق آخر كالتساوي والحق لا يكون  
الشدة والضعف بل ربما السواد المضاف للسواد كقوله واما متى فلا يكون فيه اشتراك وضعف مطلقا او بحسب الارتفاع  
بل ربما كان فيه طول واقصر او اكثر واقل بالاضافة فقط فان الزمان بحسب الارتفاع لا ذاته يكون منه  
طويل ومنه قصير وبالكمية الانفصالية العارضة لا بالفضاءات الزمنية لا متقدمة وان كان متفصلا بالعرض  
فقط باعتبار ان ينفصل في الوهم الى قبليات وبعديات والدراسة ان الحق يستعده بان الوقوف او الحتمية هما  
ينبغي الذي وبغيره للثبات الذي اذ الذي لا يكون في مكان بعينه والوقوفية او الحتمية تعرض ذلك المكان وتذكره  
فان الشدة والضعف في الزمان الذي لا في نفس المعقولة وكذلك حتى نفس الكون في الزمان ويلزم ذلك بالانقسام  
او التأخر الزماني والمتقدمات والمتعخرات الزمانية يكون بعضها زائدا فقا واما بعضها بعضا فيستوعب بعضها  
كما يقع الشدة والضعف في الوقوف والتمسك بالوقوفية والحتمية كما ينبغي باعتبار الارتفاع الى فوق آخر وقوف آخر  
اي في لوازم الدين وعوارضه لان نفس المعقولة فذلك يكون الشدة والضعف في المتقدم والماضي  
والماضي الزمانيين من جهة الارتفاع الى المتقدم والماضي في لوازم التي وعوارضه لان نفس المعقولة  
وانت اذا انقصت تبين لك المتوالتين بينهما مشاركات جامعة ومباينات فاصلة ومراوحتهم  
التمسك كما ينبغي من الارتفاع التامة **محلوه** ان بعضهم حمل عرض تعليم الفلسفة وراي سبيل  
في الاسلام ذكره العبارة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان معنى نسبة الشيء الى الزمان الذي يتطابق بينهما انه على ما ينبغي وجوده  
او زمان محدد وهذا الزمان يجوز منه وقال رئيس الفلاسفة الاسلامية الشيخ ابو علي بن سينا  
الشفا انما يقول هو لا يعرف ان كون الشيء في الزمان لا يحل عليه هذا الحد لكن في ان يكون الشيء في الزمان لا  
عنه في ذلك في الزمان فيكون ذلك الشيء آتيا فهذا انفسه ما ذكره الا ان يحكم ان الشيء لا يكون له في الزمان











حاصلة مرة واحدة لا معية مستمرة لغيره زمانية او منهية اليها بل مبانة للغيرية بخارجة عن جنس المعية الزمانية  
 والتقدم والارتداد زمانيتين غير متناهيتين لذلك الطور واعتبر الحكم بكون الكل اعظم من الجزء جزئيا لانه لا يمكن  
 ان يقع انه واقع في زمان او في جميع الاوقات او في مكان او في جميع الامكنة او اذا كان الحكم  
 كذلك في توقف عليه الحكم كالتصورات اذ لا يمكن ان يكون كذلك في مفارقة المادة ومفارقة مطلقه كما انه  
 معارف المكان فكذلك مع مفارقة الزمان وعبارة الزمان لا يعقل ان يكون متنازعا باوجوده زمانا فكيف  
 منبذ الكل وجعل الجميع اعلى من كل ما في مطلقه كالفلك الا ان قصد عدوها وهو يحدث عنها ويحدثه وحده ومحلها  
 هي حركة ابراهيم الا ان قصد اي بطبيعة المطلق متقدمة على الزمان وان كانت بحسب شخصيتها وتقدمها بالزمان  
 الخال فيها متقدمة على مطلقه عليه فذلك الحركة التي هي محل الزمان بحسب طبيعتها متقدمة على وجودها والاركان  
 فليس مع زمانه ببعض ان يكون تقررا وحصولا عن جعلها في زمان وان كانت زمانية لمع انها متقدمة  
 بجزئيتها وادعوا اتصالها بالزمان ومنطبقه عليه واما سائر الحركات في تنازعا زمانية بالمعنيين وقدر ذلك معلوم  
 الفلسفة التي لا تسقط طاعتها من اقدمها جبره وسائر فلاسفة الاسرام فاذ لم يكن وجود ذلك الحركة متحركا  
 الزمان ولا متناهي في غير البين المتناهي عن اشيئ لا شك فكيف يكون جعل الزمان ومبدعه موجوده  
 ومحدثه بل جعله ما يحدث هو منسحب على جعله جميع الحقائق والذاتيات زمانيا وفسر الفطريات ان جعله اشيئ  
 ومحدثه لا يكون متناهي في مطلقه على سبيل الكل فاذ في سطح نور عالم القدس وجان حين لما نقول سبحانه  
 اللهم بارئ العقول والنفس فليس متناهي في فعله كيف تكون المحاي بالارزاقا وانت كونه الكون والمكان  
 وادعيت الحركة والاركان التي يكون لك كيف لا يكون اوان او متناهي فكيف الكيف فكيف الكون والاركان  
 الاربعة ومنبت المسحوك فروعها وصفها الوصفين ومجربك راء ثمار العارفين **استبصار** الكسب اول  
 قد اثبت الحكم بالوجود والذات لا يعتبره المحاي والاركان كما ان الله لا يوجد في المحاي والاركان يوجد متعينة  
 منها لغيره لا كغيره المحايات بل عامعة انه متقرر موجود في نفس الله كما ان المحاي موجود في نفس الامر  
 فكذلك ليس هو بوجوده الزمان والاركان يوجد جميع الزمان معية فخرجه بطوره الغيبية متعينة في كل مكانها  
 ليس كغيره الزمانات بل معان ذلك الموجود ودار زمانها جميعا تقرروا الوجود في نفس الامر فتمنع المعية

والجواب

والجواب



غير متقدّم ولا داخل في جنس الامتداد والدفعية غير المتسبين عن ذلك الحان فيمتشي بزمه ان يختص ذلك  
 الشئ بحسب الالطباء عليه ولا كذلك الموجود من شئ فليس كذلك ان يكون ما في عينك من لا يعرف  
 بين الميعين فالامر الزاوي هو ما يختص في قوعه بالالطباء على جميع الازمنة او حازمان ما باجتهاد الوجهين  
 الذي قد روي ما اليها او عاين من الالانات والمليين في ما في فانه لا يكون كذلك بل انما هو حين الزمان  
 لا كعبته الزمانات والطا على محيط بازان مان كل وقت وازمان كل وقت متغيرا لا بدله فلا يصح ان يقال  
 فيه ولا انه متغير زمانه الا لا يتغير بوجه وبسبب السبلانه وكيفية ان يكون له ابتداء وانتهى واما ما في  
 عن هذه فاما ما في ان يقال ان الزمان المحدث اليه من الالانات غير متغير في الزمان والمكان بل هو  
 ان يكون له انفسه بطبيعته تحقق بينهما تضاد في الفعل لا بالعرض وذلك بان يكون حامل في كل كائنه لا نقص  
 او جماعا للزمانه واما علو وجوده وهو المبدأ في الفعل من الحكمة المحضة في ذلك قول في فلا ينفك الاسلام  
 الشئ اني على سبيل كعبه وبسبب كل ما يوجد من الزمان فهو في زمانه وجوده وانما مع البررة الواحدة واما  
 فيها واما بجله انما يكون الشئ في الزمان على الاصول التي سلفت بان يكون له من التقدم والمناخ واما  
 له في ذاته من التقدم والمناخ فهو الحركة واما في الحركة واما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة  
 له من تقدم الحركة واما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة  
 كالمعالم فانهم في الحركة واما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة  
 جوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدمه واما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة فاما في الحركة  
 حاد فانما يتعلق بقره ووجوده بزمان بعينه او ان بعينه ويوقف على انقضاء حركة وزمانها  
 كمرتبطة بالزمنة والذات كان هو من جهة ذلك العقلي والتوقيف بزمان او في ان ومن حيث  
 المتوفرة لا بد من ذلك مع الزمان فاذن الشئ الزماني اما الحركة بذاتها او المتحرك حيث الحركة او  
 التوقيف على الحركة من حيث هو متوقف على الحركة فان تقرر حدوث الزمان في الثابت الذات كالمعالم  
 مثلا كالحركة والبقاء جميعا في تحقق بالوقوف بزمان ما بعينه وليس بحركة ولا بغير حركة اللهم الا  
 ان يفتي بالحركة ووجود الحركة ما هو اعم منها واما يكون على ذلك الشئ من جهة توقفه على الحركة فاذن

الحركة



الأشياء الزمانية هي التي لا تكون حركة ولا متحركاً ولا متوقفاً في شيء من الحدود والبقايات كونه حركياً وادون  
 ذلك من الزمان او الى شيء من اطرافها بالانطلاق والعينية والحركة التي بينا منها الزمان وهو محرم  
 حيث نسخ بطبعها وجوهرها لا توصف بالعينية بالقياس الى الزمان بل بالقدرة على الشخصها فقط بخلاف  
 سائر الحركات ان هذا هو القسطا من رتبة الحكمة ونسوبة الفلاسفة في كنهه من المسئلة فاحذره ليقصر  
**اصحابه حكومي** فلذلك ان نتعرف خواص وعية القدر والوجه وتبينه ليدرك طرقي عالم الحكيم  
 عالم ملكوت مقول اذ انتم مبتغوا الحبيب والحبس الى غيره الى غيرنا بالمطابق الى ان يصح المنسوب ان نتبين  
 في نفسه او باعتبار جهة انسابه اجزاء بارزاً ما تنقسم في المنسوب فينطبق كل ما انقسم فيه ما يبرز في رتبة  
 في المنسوب حصل هناك من متصف بالامتداد فالحال المنسوب اليه في المنطقين بحيث يكون في طبقات اللات في نفس  
 ذلك الكون بالامتداد ويعبر عن تلك النسبة العوريتين بالعينية ونزف هذا الكون هو انفي الزمان والكميات من الحروف  
 من الكون من الحروف والكميات اما النسبة الى الزمان واللات في الحسب في الطول والسمك في سبيل الانطلاق في جهة انه  
 لا يتعلق في جانب المنسوب اللات الثبات الحروف للذات المتجوزة بارتا او بعدة في غير تميز وتجرد اصله فاما ان يكون  
 حصول صرف في دري غير مقول فيه الامتداد ولا مقابلة ونزف هذا الحاصل هو وعاء الدهر ولا يتصور هناك امتداد  
 واستمرار اصله ولا امتداد والامتداد الزمان في ذلك لا في نفس الكون ونسبة المنسوب الى ان الامتداد  
 او اللد امتداد في المنسوب اليه نقطة والدرج مقول في طائفتا الثابت محض مع الزمان فكل مختلف  
 بحسبه التي لا اجزاء الزمان المنسوب اليه وحدوده بالتوقي والتجرد بل يكون الحاصل والدرج جميعها بالقياس اليه  
 على جهة واحد في حصول المعية والكميات تلك الدجاء والحدود بالقياس الى انفسها مقدمة ومناخضة ومقتضية  
 ومتجدة في انفي الزمان ثم ان النسبة ما هي ثابت الذات لا ما هو غير متغير الذات بالثمة المعية في التحقيق وحصول  
 لا يكون بحسبها محض الكون السرمدي المقدس في الامتداد ومقابلة في طائفتا نفس الكون والنسبة التنبيني  
 جميعاً ونزف هذا النسخ في الحصول هو عرض السرمدي وما كان هو والد من ركنين في رتبة التحقيق امتداد  
 وللا امتداد في الوجه فيها والكان بعض موجود في الدهر امتداد في نفس الحصول فيه دون موجود في  
 السرمدي فانه لا يكون الا مفارقاً لخاصة من جنس الامتداد واللد امتداد لم يلزم ان يميز بينهما في العبارة ولكن

في حيزي ان وعاء الوجود قد يكون الزمان والدرج في الحركية والدرج في السرمدي  
 في حيزي ان وعاء الوجود قد يكون الزمان والدرج في الحركية والدرج في السرمدي

في حيزي ان وعاء الوجود قد يكون الزمان والدرج في الحركية والدرج في السرمدي  
 في حيزي ان وعاء الوجود قد يكون الزمان والدرج في الحركية والدرج في السرمدي







الذات الثابت الوجود كالسما مع الارض باهما قاربان ثابتان وذلك الفرق مغفول محض فالوجود الكمال  
هو تميزه عن غيره فارة بغير نفس فانه كالمركبة القطعية او كالحجر الذي لا يتغير الى امور غير ذاته بالاعتقاد  
الاصولي لا بغير حيز ذاته كالمركبة التي لا يتغير كانه لا يتغير عما تقدم وما هو الا بغير حيزه ولا يتصور  
بغيره بعد الاعتقاد بمقدار غير فار هو الزمان لا يتغير تلك المدة عما في المقدار ويكون حيزه المقدم مطلقا  
تقدم حيزه الى الماخز مطبق الى زمان سابق ومثل هذا الموجود ليس متغيرا بغير حيزه ولا يوجد بغيره الا انطباق  
على الزمان والموجودات المتغيرة لا تحدث في آن هو طرف الزمان فهو البقاء لا توجد بغيره واما الامور الثابتة  
التي لا تتغير فيها الصلابة لا تتغير بغيره ولا تدفع بغيره وان كانت مع الزمان المعارض للتغيرات الا انها مستقيمة في حد  
الغيرية الزمان والذات التي لا تتغير في ذاتها امكن ان تكون موجودة بلا زمان وان في ذاتها لا تتغير  
الى غير المتغيرة والقدرة على كونه زمان او ان في كلا الجانبين واذا ثبت بها ثابت الى غير ذلك من الزمان  
لما اصبحت بغيره وولدت الاخر واذا ثبت بها ثابت بالمتغيرة كان الجانبين مستقيمين على الزمان والآل وان  
كلاهما يثبت فيهما انما هذا حسب الوجود لا يوجد حل احدهما انه اذ ثبت بها ثابت الى ثابت بالمتغيرة كان معك انفسا  
وهو في غير زمانه وكان الجانبين مستقيمين على الزمان والآل وسما بغيره من انهما الصلابة والجملة فتمت المعاني  
مستقيمة فمما وثقت غيرهما ثبات مختلف بينهما فاعادها واذ اقول فيها ما لا عاير في عن الحصول الحق  
ابو البركات السعدوني ان الزمان مقدار الوجود وان البقاء لا يتصوره لانه في زمانه ولا يكون حصوله  
في الزمان ويكون بقاءه لا يثبت ان يكون له مقدار من الزمان ولم يستثنى لان الزمان انما هو مقدار لشيء غير  
قارة وكيف يمكن ان يطبع تعقبا ان يتصور ان الغير انما بالذات يكون مقدار الطبيعة ثابتة فكل ذلك قد اوضح  
وجود الزمان ثابت في الزمان ووجود الزمان ومعارقات المادة في وعاءه الذي لا في الزمان والسعدوني  
في الذات سر على الوجود محيط بالجميع فاذ الموجودات منها ما هو زمانا الوجود ومنها ما هو في الوجود  
ما هو زمانا الوجود ومنها ما هو غير زمانا الوجود وهو بكل شيء محيط **تبسيط وتثبيد** الى الاعمال  
هو المعلوم لشيء لا ينفك عن اطوار بغيره فلا بد هناك الضيق والرف صحابة اليوم قد انتشع ابصاره والقران  
المتنقش في روعه فاذ في هذه العقول المتعقبة فلا بأس بالتكثير عليك ولكن ينبغي سبعا رات شر كما ان الذي يسبقها

الذي هو وقوع الاستعداد والامتداد  
في كماله من غير ان يكون له وجود  
على الاثر الذي هو زمانا الوجود  
او هو الظاهر في الزمان  
بغيره ما لا يتغير  
في ذاته ما لا يتغير  
في ذاته ما لا يتغير  
في ذاته ما لا يتغير







العلوية والسفلية حلقة عند النفس لا تغيب عنها اذا كانت في العالم النقي ثم قال وما الدرر من غير ان كانت في العالم الاعلى  
 زمان تعلم ان العالم في نفسه واحد واذا كان معلوم او كثر الا انها ممتدة ذات علم بوجه تعليم ان الوجه هو كان او  
 مركبا دفعة واحدة مثل البصر فانه يرى الوجه كله دفعة واحدة والوجه مركب من اجزاء كثيرة والبريد مركب من اجزاء  
 كثيرة كذلك النفس اذا كانت شتى مركبا كثر الاجزاء فكلما كانت دفعة واحدة واصرت اجزاء بعد اجزاء وانما تعلم ان كل دفعة  
 واحدة مع ان لها تعلم بل زمان وانما تعلم ان الشيء بل زمان لانها فوق الزمان وانما صارت فوق الزمان  
 لانها على الزمان وقال في آخر الميم الدول ليس فاعل الفعل فكل زمان ولا لعل على فكل زمان  
 فانما ادوت ان تعلم هل هذا المفعول زاني أم لا فانظر الى الفاعل فان كان تحت الزمان فالمفعول تحت  
 الزمان لا محالة وان كانت العلة زانية كان المفعول زانيا ايضا فالفاعل والعلة بدلتان على طبعه المفعول  
 ومفعول الكائن تحت الزمان وان لم يكن تحته تجزأت الفاظ وقد لبس هذه الاصول في كتبه لسطا بالغا  
 بشر او ريش نسبة السلام الشيخ ابو عبي بن سينا قال في طبعا الشفا والت هو مجموع الزمان وليس  
 الزمان فوجوده مع استمرار الزمان فكله هو الدهر وكل استمرار وجوده هو الدهر واعني بالدهر استمرار وجوده  
 بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكل من الدهر هو قياس ثابت الى غير ثابت في نسبة  
 المعية لما الدهر نسبة تلك الفعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها من نسبة  
 بهر مع فوق الدهر ونسبة ان حتى ما ينبغي به السرد وكل استمرار وجوده مع سلب التغير مطلقا في غير قياس  
 وقت فوقت فهو السرد وقال في موضع آخر من الشفا معنى قوله ان الزمان انه في الحركة والحركة  
 في الزمان واما غير المتغير اعني ما يكون قار الذات فاما غير ثابت الزمان باحصول معه لا باحصول فيه  
 او ليس جري ليطابق المتغير من الزمان وجري ليطابق التمتد فكله يمتد وهذا كما ان نسبة استمرار غير  
 المتغير ونسبة الاستمرار غير المتغير كالسماء الى الارض يكون باحصول معه في غير تصور حصول فيه ثم  
 قال وغير الحركة لو لم تكن ثابتا لكان باحصول معه لا فيه وهذه المعية الكائن لقياس ثابت الى  
 غير ثابت فهو الدهر والكائن لغير ثابت الى ثابت فهو السرد وهذا الكون اعني كون الثابت  
 غير الثابت والثابت مع ان ثابت زار كون الزمان في ان فكل المعية كانهما في الامور الثابتة

هذا هو السرد  
 الذي هو السرد

٢٢٢



ولا يتوهم في الدهر ولا في السرد امتداد أو الالكان متقدرا للحركة ثم الزمان معلول للدهر والدهر معلول للسرد  
 ولهم سبيل على الكسب في مباديها ما وجدته الكسب بفضلهم حركاتها ولودوام نسبة الزمان الى مباديها  
 الزمان لم يتحقق الزمان وقال ايضا ان اعتبار احوال المتغيرات مع المتغيرات هو الزمان واعتبار احوال الأشياء الثابتة  
 مع المتغيرة هو الدهر ومع الأشياء الثابتة هو السرد والدهر ذاته في السرد وهو القياس للزمان ودهر يعني الزمان  
 في نفسه ثابت لا يتغير ولا امتداد فيه لانه اذا رتبنا الزمان الدهر وهو واقع فيه ومتغير ذاته مستمرة ودهر اقول في  
 كنهه يكون حكمه وذوات الأشياء الثابتة وذوات الأشياء الغير الثابتة في جهة واحدة اذ أخذت جهة  
 ثابتة لم تكن الزمان في مع الزمان وسببها مع الزمان وليس الزمان هو الدهر وسببه ما ليس الزمان الى ما ليس الزمان  
 في جهة ما ليس الزمان الاول السرد والدهر ذاته في السرد القياس للزمان ودهر اقول في كتاب التلخيصات  
 العقل بتركيبه كونه الكون في الزمان وهو معنى الأشياء المتغيرة التي يكون لها مبادي ومنتهي ويكون مباديها غير متناهية  
 بل يكون متقصيا ويكون دائما في السرد وفيه نقص في حاله وتجدد حاله وان في كونه مع الزمان وسببه الدهر  
 وهذا الكون محيط بالزمان وهو كونه الفلك في الزمان والزمان في ذلك الكون لانه ثبت في حركته الفلك وهو  
 نسبة الثابت الى المتغير لان الوهم لا يمكن ادراكه لانه ما يكل شي في زمان وراي كل شي يتحرك كما يكون في  
 والحاضر والمستقبل وراي لكل شي متى اما حاضرا او مستقبلا والثالث كونه الثابت مع الثابت وسببه  
 السرد وهو محيط بالدهر وقال الشيخ الزمان في كونه الاول واخر ويكون اوله غير اخره وقال الوهم ثبت لكل  
 متى ومحال ان يكون للزمان نفسه والفلك لا يتغير ذاته وحركته حالة طارئة عليه وقال ان ما يكون في الزمان  
 يكون محال في ذلك فهو متغير بغير ذلك الشيء فالثالث الذي يكون في الزمان يتغير بغير الزمان ويلحقه جميع الزمان  
 الزمان وتغير عليه او حقه فيكون هذا الوقت الدهر يكون مثلاً متغيرا كونه او مبادي افعاله غير ذلك الوقت  
 الذي يكون آخره لان زمانه يفتوت ويكسب وما يكون مع الشيء فله يتغير بغيره ولا يتناوله اعراضه ثم قال الدهر  
 وعاء الزمان لانه محاط به وقال في طبيعيات كليات النجاة ليس كل واحد مع الزمان فهو فيه فاما موجود دون مع  
 البقرة الواحدة وسببها فيها وعدة كل واحد ان ينسب الى الزمان بالقياسية ثم قال فما هو خارج عن هذا  
 فيلزم ان يلى اذ قيل توهم مع الزمان واعتبره ثابت مطابق لثبات الزمان وما فيه سميت تلك الاضافه

في الزمان  
 حركات







يقوله الامتداد الحاصل الذي يحضر الجوارر المارة في هذه فكل كسب زعم ان الزمان عند سقوط حجر من  
وعلى الذي يقوله الامتداد الزاوي وهو ايضا من طوره المارة في هذه وكما ان صاحب لظلال ادى ذلك في  
الامتداد الحاصل غير ان ذلك في الامتداد الزاوي فكيف يتصور بالظلال الماقدام الا تخم انه لم يعرف  
المتد المتغير بذاته وبشيء مما لا يحفل فيه امتدادا وتغيرا ولم يحقق ان القبلات والبعديات الامتدادية لا تصور  
بالذات الا بما يكون بذاته مقدارا الحركة فتشعل يكون جوهرا كما نبذته ومنهم من ان المدة مودة السكون  
او زمان غير معروف بكونه زيدا او نقصا في سدها فانه ليس على كل زمان ومدة ليس في ذاته بل بعد قبليه وبعده  
زمانين واذ كان كذلك لعل انظر الحركة والاعا السكون فقد عرفنا ان لا نقدر ان الزمان الا بالعرض ومنه  
مفلسه الكسلايين من يتجلى ان المدة هو مقدار الزمان بكمية اياها ضاياه وسبقه لا جميعا على الاتصال ويكون  
بذاته المقدار دائما غير منقطع الاول والآخر هو المدة والضحى ما يقضي وقبضه وده وهذا كل فلو كان  
الشيء واحد واحد فاسد لان الساعات والاعا من غير ان يكونا وكل ما قد اعطى الام لم يثبت في شيك  
حتى اجابه الى التثبت في كل لظلال من ينسب اليه فقد صار من الساعات فلو كانا اعطى انك شئت ان عليه **تذكير**  
**استغفار** ان ما حصف في قد تلوناه عليك فليحسبك لو اعطى انك شئت انك لا يكون في الام في الزمان  
ووعاء المدة وعرض الساعات ففقدت الوعاء المتكلم في معادلاته انك كسب فمابسوت العقل في  
اطمكم بوجود الزمان الذي هو مقدار الحركة لا يحقق القبلية والبعدية والمعية الامتدادية المتقدرة وكذلك  
امكان اختلاف الحركات وتساويتها وكذا كسب سبوتية بعض المتقدرات باستمرار البطلان ثم التفرق  
عما استمرارها في ثم انشأت التفرق فان هذه الاحوال لا تصور الا بوجودكم متصل غير ذي وضع تحقيق في القبلات  
والبعديات والمعاني الزمانية تقدر به الحركات فيصف التفرق والبطلان بحال المقياس منه جهة شخص بعض  
المقررات والباطلات بالواقع فيه باستمرار او الا باستمرار او باستمرارات خصوصية باقدا وتغيره وما بوج القول  
بوعاء المدة هو وجود المقررات الثابتة على الثبات الحروف بحيث لا يزال يتوهم فيه تغير وانقال من حال الى حال  
وامتدادا ولا امتدادا وان كان ذلك مسبوقا بالبطلان الحروف لا باستمراره ولا باستمراره وما يهدي  
اذا الايمان بعرض الساعات هو وجود الحروف في الوجود والواجب ان الساعات المتقدمة من الساعات والانتقال المتقدرا

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

الملك الناصر المنصور بالله



التعالي عن المكان العدم والقوة بحسب الشئون والاحوال المحيطة بالوجود والعدم والزمان وكل شيء  
فيما في الابد والازل بما في عرش السر لا يعقل فيه الابد والازل ولا في الوجود العدم لا يسبق  
بوجوده الوجود اهلل وعا والدم طالع فيه الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود  
والسبب استمرار السبب في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود استمرار الابد  
يقع فيه التفرع والابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود استمرار الابد  
بالطمان ستم العدم الممتد في التفرع والوجود في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق  
الامتداد وقد يكون ستم الابد في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود  
الان لا يكون زائد اعني الوجود على نفس النسبة المعبر عنها بالكون في الزمان فان المقدار المتغير الممتد  
ينفصل انه لا يكون نفس الوجود وان النسبة والاما والدم فليس هو شيئا واما الوجود في النسبة الممتد في  
الموجودات وان كان ذلك يكون بعد العدم العرف ذلك كعرش السر هو نفس الموجودية المحضة والنسبة هي  
للموجود المحض لا في الوجود العدم في الموجودات الثابتة فكما قال ان الخارج طرف الوجود لا في الوجود  
العنه بل في معنى ان لو لم يكن له حصوله اهلل لانه في طالع من فقط بل خارج الاذن ايضا فكذلك في الوجود  
وعرش السر نوعان من طرف الوجود وواحدة في الوجود ان يكون هناك شيء غير الوجود في الابد والازل  
حصوله اهلل في الابد والازل في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود استمرار الابد  
واللا امتداد سوارم سبب في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود استمرار الابد  
لبصير كبا في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق الوجود استمرار الابد  
الى هذه الصفة **اصحاب** كما ان الحركة والموت في الزمان فذلك في الابد والازل لا في الوجود العدم لا يسبق  
ولهما ياتيهما في النسبة والآن ايا الزمان ليست كنسبة الوحدة ايا الوجود لان الوحدة جزء الوجود والآن  
بالقياس الى الزمان بل كنسبة النقطة في الخط المستدير واما الآن السيل فهو بالقياس الى الزمان خارج  
عن النسبتين جميعا لانه ليس جزء الزمان ولا طرفه وانما نسبة الابد والازل كنسبة الوحدة ايا الوجود بوجه  
انه يزعم الزمان في الوحدة تحصيل الوجود والكان هو خارج الزمان غير قائم به والوحدة واحدة في الوجود وهو الص



[illegible]

عقلون لاهي ممتليه الى محبة الانان وكونه لاهي  
يحيى الانان او كونه عينه في صوره

[illegible]



تلاوة المروءات واكتفاء عن الخط والتحصيل لم يتيسر من سبقنا بهذه الصلوة من الشكر والحمد **اصطلاح**

مَرَّيْ عَسَاكَ اَنْ تَكُونُ بِاَكْثَفِ الْاَهْلِ اَنْ تَكُنْ شَعْرُ الْاَبْرِ لِمُجُورٍ وَالْمُحْجُورَاتِ اَمَانَةٍ

منقذرة زمانية اوله غير منقذرة ودرجه وحرارة والنبه المنقذرة ما خفيف كبحا حال النوب

بالتقياس إلى العاض المسلوب إليه وبالتقياس إلى الكون بالمعنى الذي لا يحصى في الوجود اعني بذلك الذي لا يف حاكم

المسروب القيس الى بعض المتروبوليتيه حاله بالقيس الى بعض احرسته وحاله بالقيس الى بعض اهل الجبل

فانتم كسبتموهما بالاعمال التي كنتم تعملون فليس لكم فيها نصيب لانكم كنتم تعملون ذلك

المتخلف عنه فهاذا التقدير لم يقدّر في روادى الجبال الموحدة والسنوك الموحدة واليه تضاف

الغير المتقدرة ولا تعتبر عنها الفلاسفة في الأدبيات يصح ما قبله انتهى لا يختص بحال النسب والقياس إلى الجاهل

المسؤولية بالمعاصرة والمجازية اعني انه لا يخلو من حال المسؤولية القياسية الى بعض المسؤولية الجمالية القياسية

الى البعض الآخر وحاله بالقياس الى اطلاق المجمع فيكون اذا كانت المنسوب معينة في الوجود والاضاف الى البعض المنسوب

كانت لي في ذلك ايام تلك المصيبة بعينها بالافاضة التي سائر ابعاض المنسوبة اليها وبانقياس الى الرضا فيه واذ كان

[illegible]

الشمس المنيرة في العمل على المعية في الرزق والمقام في الشئ ما لم يكن له وجهه هو عاوض

المعينة بالهفافة الى شئ اخر ثالث ثم انه قد شئت المعينة بالقبول الى شئ ثالث ايضا ثم لا محالة

تقدر و امدا و نخت بهر بالمعينة بالاضافة الى ذنوبك الشين فيفهم ذلك ان يكون النسبة الى مدية

زمانیه و ذلک بخلاف الفرض و نسخ الضبط فانها لا تنسخ ان النسبة الى المعربة مما يثبت حقيقة النسبة

المستفدرة وباطلها يجب ان تكون النجاسة بدنية الغير المتقدرة الاضاعة المنسوب بحسبها الى جميع افراد

المسود بجموعه الجمع بالجمع غير مختلف بالمعاني والمعارف اصطلاحاً في الجمع

بسم الله الرحمن الرحيم



الى الموجودات نسبة متقدرة على ان تكون نسبة الى جملة الموجودات نسبة سرمدية متقدرة على ان تكون  
 واللاتقدرة على ان تكون نسبة الى الامتداد كما ان نسبة الى الكميات تكون خارجة عن قبيل التقدير  
 واللاتقدير الكميتين وهن المسئلة ام مسائل من الحقائق من علم ما فوق الطبيعة في الفلسفة اليونانية وما  
 حكمه بالخاصة بالجمانية وبهي من مصادرات الدصول المقسومة الطوعية اللاتوتية كمرآة عقلية  
 طابق المسائل المكوتية وهر من مبادئ اليقينية للنبات لحدوث الدهر في فاطمة الدور لحوارية و  
 لحيات الاحكامية يوم الدواضلة في انما حقا رخص في الفلذفة الاسلامية واليونانية بالخاصة بالصور  
 الحكيمية الفحصية البرمانية فلتكن كودية منا عند ويترك تحفظها بالذكر لان نتولى اعمالها في مؤ  
 القول في بعض الفصول المستأنفة ان الله **تجلى في بهاءه وتحصيل** كان الان قد استبان لك  
 ما من الدلائل المحققة من هذه الفلذفة ان ترتب اجزاء الزمان وتوحيها وبالحكمة فاعلم ان  
 المتعاقبات انما يكون بالقبائس اما وجوده تحت الكون وفي حيلة الزمان واما من تعالى عن ارض الزمان  
 وترتفع عن فلك الزمان اعلم القوم الوهاب بالذات حتى ذكره فان وجوده لا يكون مضموا للزمان ولا هو متعلق  
 الزمانيات مقارنة زمانية بل هو وجود صرف سرمدية محيط بالامتداد وال استمرار والزمان بوجهه  
 غير متعلق بزمانه والزمانيات فالامور المدركة لا تتوقف لها بالبنية البنية على بل انما تحضر عند  
 دفوعه في مختلف احوالها اولها في الحضور عند اليقينية كوجود علم الزمان والاكوان الزمانية تحت الكون  
 والزمان بل يكون كونه موجودا في ارضه وارفع من هذه الطور محيطا بالزمان بما فيه من الزمانيات بل يجمع  
 الدوائر من اولها الى آخرها صرنا في الاصل اعلى واشد من التي لمحاولة الدائرة بالبنية لاسطحها او  
 مركزها اسندية لا متناهية لمرات فكل احاطة تامة من تلك الاحاطة المتقدسة بمجهول الكنه وكل الاشياء  
 من غير انما المقدوس على كثر الظل في ذي الظل بل كبرياءه ارفع من ذلك وكل فيه تقريب  
 من وجهه فينبغي بعد من وجهه شئ فكم بين الاحاطة الوهمية الزمانية والاحاطة الحقيقية وبين الاحاطة النورية  
 السرمدية فالحاجة انفسها عن طوق طاقة العقل فاذا ناول تعالى كما لا يرب منه مكان نسبة  
 لا يمكن بل ان حصر الامكنة والكميات كواحدة عنده بالقرين السور فلك لا يرب منه من ان نسبة له

زمانه الى الابد لا يتناهى ولا ينفذ ولا يمتد ولا يقطع ولا يترك ولا يترك







كلها مختلفة لكنها كلها في موضع واحد فمن امور يرام بها شيئا في ذلك الاشكال بها في المستقبل متوقفا  
الترجيح في ذلك الى اعتبار الدلالة العقلية ويقتضيه ان الدليل لا يقع كذا في البارز لاجل حيث لا يقع الا  
بل بما ووقفا بها هناك سبيل واحد ومع ذلك في كل واحد يعلم ان هذا السبيل في الحقيقة لا يقع في  
حق القول فيه في الدنيا الشك ان هذا هو السبيل التي يجوز ان تصورنا الى لطف في **تجربة وعدة** **مختص**  
ان لا يتصرف هذا المقام معاداً حقيقياً وحيزاً طبيعياً في النظر الربوبي فلتقوّه ايضاً هناك  
حصة في النقص والبسبب ان الله تعالى والآن نقول ان تختص ما يجب فيعتقد في هذا الباب هو ما قاله  
المير في مسعى او لوجبه وهو انه ينبغي ان يعلم ان فعل الفاعل الاول تعالى وتقدس قايمة عنده وليس  
عند اضربا في الله الدار عنده او لا يوجد عنده اضرباً وانما يكون في الله اضرباً الله تعالى في واقع الاشياء  
للكون الذي في الزمان الذي في الواقع ان يكون فيه فاما في الفاعل الاول فقد كان له ليس هناك ان كان  
الله تعالى في الزمان المستقبل هو قائم هناك فلهذا انه انما يكون هناك موجوداً قائماً كما لا يكون  
في المستقبل فلهذا ان هذا المبدأ ان الله تعالى في المستقبل هو هناك موجوداً قائماً لا يتغير في تمامه  
وكي لا هناك في احد الاشياء البتة فلا شيء اذن عند البارز رجل ذكره كاحلة تامة زمانية  
كانت ام هي زمانية وهر عنده دايماً ولكن كانت عنده اولاً كما تكون عنده اخرها فلا شيء زمانية  
انما يكون بعضها في بعض وذلك ان الاشياء اذا اهر امتدت انبسطت وبانت لهم البارز الاول  
كان بعضها على كونه بعضاً واذ كانت كلها معاً ولم تمتد ولم تنبسط ولم يبن البارز الاول لم يكن  
بعضها على كونه بعض بل يكون البارز الاول على كونهها كلها فلهذا ان ما عليه التعويل في القول  
فاستوفى الى حيث يحسن صبي ان يتي عليك حرب اخر في الذكرارة **تجربة** **استموت**  
رؤساء الفلاسفة وعلمهم يقولون ان للزمان قوة بالمكان وللمنتسب الزمان القوة في الحكم  
بالمنتسب المكان والزمان والمكان منضاهيان في محو ارض من الوجود منسوبة اليها وكل مكان في  
فهو زمني في البتة فاعلم ان ذلك ليس على سبيل الحكمة المحقة فان في هو كل ما يصح ان يتعلق  
بالزمان بالقيسنة او المعية المنتهية اليها اضرباً سواء كان ذلك له بالذات او بحسب حقيقته كونه او

هذا هو السبيل الذي يجوز ان تصورنا الى لطف في تجربة وعدة مختص  
ان لا يتصرف هذا المقام معاداً حقيقياً وحيزاً طبيعياً في النظر الربوبي فلتقوّه ايضاً هناك  
حصة في النقص والبسبب ان الله تعالى والآن نقول ان تختص ما يجب فيعتقد في هذا الباب هو ما قاله  
المير في مسعى او لوجبه وهو انه ينبغي ان يعلم ان فعل الفاعل الاول تعالى وتقدس قايمة عنده وليس  
عند اضربا في الله الدار عنده او لا يوجد عنده اضرباً وانما يكون في الله اضرباً الله تعالى في واقع الاشياء  
للكون الذي في الزمان الذي في الواقع ان يكون فيه فاما في الفاعل الاول فقد كان له ليس هناك ان كان  
الله تعالى في الزمان المستقبل هو قائم هناك فلهذا انه انما يكون هناك موجوداً قائماً كما لا يكون  
في المستقبل فلهذا ان هذا المبدأ ان الله تعالى في المستقبل هو هناك موجوداً قائماً لا يتغير في تمامه  
وكي لا هناك في احد الاشياء البتة فلا شيء اذن عند البارز رجل ذكره كاحلة تامة زمانية  
كانت ام هي زمانية وهر عنده دايماً ولكن كانت عنده اولاً كما تكون عنده اخرها فلا شيء زمانية  
انما يكون بعضها في بعض وذلك ان الاشياء اذا اهر امتدت انبسطت وبانت لهم البارز الاول  
كان بعضها على كونه بعضاً واذ كانت كلها معاً ولم تمتد ولم تنبسط ولم يبن البارز الاول لم يكن  
بعضها على كونه بعض بل يكون البارز الاول على كونهها كلها فلهذا ان ما عليه التعويل في القول  
فاستوفى الى حيث يحسن صبي ان يتي عليك حرب اخر في الذكرارة تجربة استموت  
رؤساء الفلاسفة وعلمهم يقولون ان للزمان قوة بالمكان وللمنتسب الزمان القوة في الحكم  
بالمنتسب المكان والزمان والمكان منضاهيان في محو ارض من الوجود منسوبة اليها وكل مكان في  
فهو زمني في البتة فاعلم ان ذلك ليس على سبيل الحكمة المحقة فان في هو كل ما يصح ان يتعلق  
بالزمان بالقيسنة او المعية المنتهية اليها اضرباً سواء كان ذلك له بالذات او بحسب حقيقته كونه او



بحسب المتوقف على الحركة والاختصاص بالزمان والمكان فالمعبر في الوجود في الزمان هو عدم ذلك الشيء في نفس الزمان  
 لا بالنظر الى الذات من حيث هي فقط فاذا انطبقت في طبعه من الاجزاء المستقلة والعلوية بأسرها على كل ما يتوقف  
 به مادة وجوده اذا ما وقع في حيز واحد فقط او محدودا وبها جميعا في زمان واحد ولو لم يكن شئ محال ولا يكون  
 زمانا وكل مكان في ذاته ووضعه في شخص من الزمان والزمان في شخص بالوضع وكل زمان له وضع مخصوص  
 فلا يمكن ان يكون موضع مخصوص من المكان في الوجود في شخص بالوضع فان لكل مكان كونه في ما يتوقف عليه الوجود في المكان  
 الاخر الى ما يتوقف عليه وليس هذا الموضع حيزا طبيعيا لتحقيق الوجود في هذا القدر يتم به العرض فيما يخص بسببه **نقصان**  
**كشافي** ان البصار الباطني المستفيضة المستفيضة في طبعه في ارض الحقيقة بعد تقيده ان في الحقيقة  
 مرتبة غيبية في البصائر المكنونة ليس عليها ان يتغير بعين اليقين ان ما يستلزم الامتداد الذي هو في الحقيقة  
 ان في الزمان انما هو سبب استمرار الوجود ولا استمراره فاشيئ بكونه تصور امتدادا في الزمان ان في شئ من اجزاء الزمان  
 منه محدود وهو المسبوق بشيئ اخر منه تلك الاجزاء او الحدود وما ليس به الوجود الذي هو محمول على استمرار  
 الاستمرار فيه وبما سبقه فالما يستلزم محتمل ان يكون في وقوع الشئ في الاعيان انما هو بعد الوجود بالفعل بعدية  
 وراء التقدير واللاتقدير والبعديتين شئ يكون في تلك البعديات المتقدرة في شئ آخر وانما تكون البعدية بعدية متقدرة  
 لو كان الشئ القبل في الامتداد او في الامتداد في ذلك ليس في السبق بحيث لا يمكن ان يتصور في السابق في اجزاء  
 او حدود بحدوده امتدادا والسبق في اجزاء وحدوده بحدوده من قبل انما هو سبق في الاعيان في الزمان او ان  
 فاذن لا يكون على امتداد ولا امتداد فاذن هذا الموضع السابق في وعاء الوجود والسر ليس في ترتيب الامتداد والذات  
 باهاه بطبع وعاء الوجود والسر لكن الفوقية ما لم تكن في شئ من ارض العلم في شئ من العرفان وتفسيره بان الحكمة مستفاهة  
 البرهان لم تقو اعقاب هذه المسئلة وانما هذه الحقيقة اذ قد علمت ان في الزمان في وعاء الوجود والسر  
 مرتفع عن وعاء الالف واللاف من جهة فقد افهم عند ذلك حصول الوجود في وعاء الالف واللاف في وعاء الوجود  
 الوجود في نفس الامر وكذلك العلم والاعتناء في الواقع فاذن لا في حقيقة الوجود في وعاء الوجود والعدم  
 بعدية ومرتبة في غاية ذلك يكون في الالف واللاف في وعاء الوجود والعدم في وعاء الوجود والعدم في وعاء الوجود  
 انتفاءه في الواقع في الالف واللاف اما اجتماع النقيضين او الامتداد في وعاء الوجود والعدم في وعاء الوجود والعدم في وعاء الوجود

حكمة في الالف واللاف  
 حكمة في الالف واللاف

حكمة في الالف واللاف











وذلك لا يعقل فيما لا يكون زمانيا فاستوفى ذلك له وجوداته الزمانية والكان في نفسه هو وجوده او البسيط فاقارنوه  
بحسبته الى اجزاء الزمان وحدوده بالمقارنة غير قارئة غير نسبة اليها وملك الاستمرار الزماني مجموع  
ذلك التواتر وهذا الاستمرار فالموجود الثابت الذات الذي هو الزمانيات والقياس ان يوصف بالمقارنة زمان اولاد  
وبالمعية او التقدم او التاخر الزمانية بالقياس الى الشيء ما لم يكن ان زمني متغيرا فيوجد في ذاته قارنا بيا مع  
ذلك المتغير غير قارن وجوده الى البعض ذلك المتغير وحدوده لعدم استقرار النسبة اليها بالمقارنة بتغيرها باعتبار ذلك اليها  
وهذا الاستمرار الفاصل نسبة متغيرة زمانية ينطبق على امتداد خاص هو زمان ما بعينه والاصل تلك النسبة هو التغير  
عند بالبقاء الزماني والامتداد فيه لا يكون في المنسوب الى النسبة نفسها او من جهة المنسوب بل انما في النسبة باعتبار  
اختلافها بالقياس الى الجهد المنسوب اليه فبذلك الحقيقة الاستمرار الزماني قالوا ان الكرم عز من قائل وترى حجاب  
عليها جادة وهر عز من السحر في ذلك لغيرها في الحركة الوسطية في المسافة الدينية مثلا في ذاتها البسيطة  
ثابتة لا يتصور لها في نفسها امتداد اصلا ونسبتها الى حدود والمسافة بالمواظاة مختلفة غير متغيرة وانما يتصور فيها  
الاعتبار فقط امتداد نسبة متغيرة انية ينطبق على الامتداد المكاني الذي هو المسافة في فلك الحركة الوسطية البسيط  
قارن في نفسه قار النسبة الى اجزاء المسافة وحدوده بالمواظاة وملك الاستمرار المسافة في فيها مجموع قار  
وعدم استقرار النسبة والاستمرار انما يكون للذات كالمتمدد في المنسوب وهو النسبة المختلفة الى اجزاء الوجود  
فول الامتداد ولذلك ان الزمان ممتد وليس متراوكة الحركة الوسطية في الحركة الوسطية ممتدة وليست متدة  
ولكن مجموعها بالقياس فقد استقر ذلك ان وجوده محمول على حادث الزماني فذلك النسبة القارة بدخل في حدة الزمان  
او غير قار فهو في ذلك الاستمرار البقائي يستند الى حركات المقارنة به باعتبار الامتداد والى المبدأ المحقق  
انما فانما الجرافة بنفس الشيء الاول لا يتجمل متانف كما انه يستند الى اصل حدوث الحركات المنقضية  
قبل الى حين حدوثه باعتبار الامتداد والى المبدأ الذي على جعله ويرى ان استند الى القارة الى القارة الثابت  
ولا العكس ما يستند الى سببه فانه قد افترقا ان ارتق ما هو ثابت الذات في الزمان وما يعود به  
في الامكان والاعراض اليها ان يوصف بانتهى فصل عنه شيء ما انفضا لا زمانيا او انما او يقتصرن معه معينة زمانية او انية  
او كان يمتنع ان يتخلل بينه وبين شيء امتدادا هو زمانيا او لا

لكن لا يجوز  
ان يكون  
الامتداد  
الزمني  
متمم  
للمتداد  
المكاني  
لان  
الامتداد  
الزمني  
هو  
الزمان  
والمتداد  
المكاني  
هو  
المكان  
والزمان  
والمكان  
شيان  
مختلفان  
فلا  
يكون  
الامتداد  
الزمني  
متمم  
للمتداد  
المكاني



بالشيء فقدره أو لا فقدره فإذن الشيء متغير لم يكن مقصورا مقدره أصلا لا في ذوات المنسوب  
النسبة باعتبار مقصودها ولا باعتبار استوارها بالقياس إلى أجزاء المتغير وحده وبالقياس إلى المقارنة إذ  
لم يكن شيء من الأشياء المتقدرة الزمانية بل كانت النسبة إلى مجموع تلك الأجزاء ولهذا ومن ثم يمتنع التسوية  
مطلقا أو لم يكن في غير وجهها حال لم يكن أو تقتضي حال ما كانت أصلا في جهة المنسوب بالقياس إلى ذات  
المنسوب أو كان ذات المنسوب مع كل واحد واحد من أجزاء المنسوب وهو محدود في حد نفسه مع وجود بعضها  
أو الوجود ابتداء وصف واحد معية سرية غير متقدرة للمقارنة زمانية أو أبدية أو المنسوب إليها  
حد نفسه بالقياس إلى النفسانية في الوجود أو أجزاءه وحدوده في حد نفسها وقياس بعضها إلى بعض  
متساوية فإذن لا يكون لمن هو ثابت الذات على هذا الوصف وهو المحيط بكل شيء أو لا بد له في كل  
شيء خبايا محسوسة من ذلك حيث لا مفر فيه أو كبرياؤه على الله تعالى مجرد التسمية الشرعية أما عينية التي هي  
الشبيهة بنزهة إلى استنباط النظر العامة وإما باعتبار ما هو القدرين أو رتبة من ذلك ثابتة بعد عدم  
المذكر كالحاجة لعدم التباس الأمر الذي يحتمل المقابلات متفقون ولا سر مستتر وإن ذلك في صفاته  
اسمائه عز ذكره نظائر كثيرة وإذا لوحظت هذه القدرين إلى مكانها ومكانها وكتبه قارة لم يكن تصور  
لغير كمي فارقها ولا لبعدها كذلك بل كان هو بالقياس إلى مجموع المنسوب إليه وإلى كل واحد واحد من أجزائه  
وحده على نسبة مستقرة متناهية غير متقطعة أصلا متقدرة على المرافاة الحاصلة والقرب البعيد المتقدرين  
والاطلاق القريب عليه نعم بمعنى أجل ما يتعرفه الجمهور من الغائبة وإنه المسائل محدثة في الصرحه الثانية التي هي  
الشرط الوهي التي لا بد من **الاحتمال** **ملكوته** الذي تمينا أن لا يوجد كذلك إلا أن لا يتصور في الزمان  
وأن لا سرمد في الزمان في ما لا زال السرمد هو ما جرب وجوه البداية الأولى نعم وجوه أخرى متقدرة  
عنه لا مندوحة ولا استمرارا وعندها بهما الذي باعتبار ذلك فوجبه وعدم التباس بين الوجود والعدم  
الزمان عند كونهما بمنزلة البضئ عن ذلك متقدرا على وجوده فقد سرمد لا زما بنا والزمان بامتداد ولا تصابي وكل  
جزء من الأجزاء الممكنة لا يخلو إلا بالضرورة فقط مسبوقة بهذا الأصل وليس في الزمان الماضى الذي هو الزمان  
المستقبل الذي هو غير فروع فليس كذلك زمان آدم على ما بالنسبة إليه في قوله تعالى هذا بل جميع الوجودات

الشرط الوهي  
الاحتمال

المتغير



سواء كانت بالسياسة البسيطة وسج وجود زمان ذلك لعدم مرتفع في الواقع والمبدء الاول تعالى ستر نور وجود  
في الواقع وهو محيط بجميع الازمنة والارضية لا ينفك عن الازمنة والارضية على هذه الجازات معاً سابقة على جميع  
شئ مبدئياً وازلية الوجود والارضية لا ينفك عن الازمنة والارضية لا ينفك عن الازمنة والارضية لا ينفك عن الازمنة  
من كل وجه على وجود الزمان وجميع المكانيات بقا سرياً ثم احاطت به كل النسبة الزمنية والبنية الوجودية احاطت به  
على وجه اخر لا ينفك عنها بالبنية الغير الزمنية حيث والازلية لا يتقبل فاض ولا مستقبل ولا محيطة بالمستقبل احاطت بها  
من غير فرق في جميع الازمنة والارثيات نسبتها لاسيما الازلية على شاكلته واحدة ونسبته هذه الازلية الى جميع الازمنة  
في العلوم المكينة طريق الى الالمانية واما الازل التي فيها فوجدها المتماثل من الزمان في جهة المنصف الزمان بحيث لا يتقدم  
زمان او ستر لغير زمان او اني اصله بالبنية الزمنية متماثلة في جانب الماضي كسبيل لا ينفك عن الوجود وافر الوهم  
زمان يكون هو ذلك الازمنة ولابد من البقاء قبله ان كما يستصرح ان ث الله تعالى وبذلك يعلم حال الابد  
بالمقاييس لان الابد السري لا يخالف الازل السري لان السري لا يتغير والارضية والابدية الابدية  
لا تتغير لان بالجميع الابد لا يتغير ولا يتصور بينهما امتداد واختلاف ولا يمكن ان يتفصل احداهما عن الاخر لان  
الوجود والازل الوهم والابد الزماني جملة من الازمنة المتماثلة في جهة المستقبل لا ينفك عن الزمان او ليدرك  
الازمنة فهو غير الازل الزمان بالمنصف ومحال في جهة ومنفصل في الوهم امتداد من امتداد الزمان  
يجب ان لا ينفك في جانب الابد الى حيث لا يتوقف شرط آخر منه فاما في الصلة في جهة الابد سرياً غير واقف عند  
حولية وازلية البارئ والابدية معنى واحد هو بئس دواءه ليدرك سبيل طبع الحقائق  
الفلسفة ونهج الحكمة **كتاب** المتهوسون بقدم بعض الحارات وبدن البعض المتفاد من الفلسفة  
بجوان الازل الزمان مقدار غير متماثل الكمية في الاضطر من الزمان الذي لا بداية لوجوده كما لا يخفى  
لما هو مقدار والابد الزمان مقدار امة في المستقبل لا ينفك عن الزمان في الماضي لا ينفك عن الصلة  
والازلية استمرار الزمان في الازمنة الماضية كسبيل لا ينفك له اول اير دوام الوجود في الماضي والابدية  
استمرار في الازمنة الالائية حيث لا يتوقف عند حد اير دوام الوجود في المستقبل والارضية لا ينفك عن وجود  
الستر في الاول والافوت يكون الازلية الغير الزمانية بل هو وجود الشئ لا اول له ولا هو ما يتقبل

الوجود بالسياسة البسيطة وسج وجود زمان ذلك لعدم مرتفع في الواقع والمبدء الاول تعالى ستر نور وجود  
في الواقع وهو محيط بجميع الازمنة والارضية لا ينفك عن الازمنة والارضية على هذه الجازات معاً سابقة على جميع  
شئ مبدئياً وازلية الوجود والارضية لا ينفك عن الازمنة والارضية لا ينفك عن الازمنة والارضية لا ينفك عن الازمنة  
من كل وجه على وجود الزمان وجميع المكانيات بقا سرياً ثم احاطت به كل النسبة الزمنية والبنية الوجودية احاطت به  
على وجه اخر لا ينفك عنها بالبنية الغير الزمنية حيث والازلية لا يتقبل فاض ولا مستقبل ولا محيطة بالمستقبل احاطت بها  
من غير فرق في جميع الازمنة والارثيات نسبتها لاسيما الازلية على شاكلته واحدة ونسبته هذه الازلية الى جميع الازمنة  
في العلوم المكينة طريق الى الالمانية واما الازل التي فيها فوجدها المتماثل من الزمان في جهة المنصف الزمان بحيث لا يتقدم  
زمان او ستر لغير زمان او اني اصله بالبنية الزمنية متماثلة في جانب الماضي كسبيل لا ينفك عن الوجود وافر الوهم  
زمان يكون هو ذلك الازمنة ولابد من البقاء قبله ان كما يستصرح ان ث الله تعالى وبذلك يعلم حال الابد  
بالمقاييس لان الابد السري لا يخالف الازل السري لان السري لا يتغير والارضية والابدية الابدية  
لا تتغير لان بالجميع الابد لا يتغير ولا يتصور بينهما امتداد واختلاف ولا يمكن ان يتفصل احداهما عن الاخر لان  
الوجود والازل الوهم والابد الزماني جملة من الازمنة المتماثلة في جهة المستقبل لا ينفك عن الزمان او ليدرك  
الازمنة فهو غير الازل الزمان بالمنصف ومحال في جهة ومنفصل في الوهم امتداد من امتداد الزمان  
يجب ان لا ينفك في جانب الابد الى حيث لا يتوقف شرط آخر منه فاما في الصلة في جهة الابد سرياً غير واقف عند  
حولية وازلية البارئ والابدية معنى واحد هو بئس دواءه ليدرك سبيل طبع الحقائق  
الفلسفة ونهج الحكمة **كتاب** المتهوسون بقدم بعض الحارات وبدن البعض المتفاد من الفلسفة  
بجوان الازل الزمان مقدار غير متماثل الكمية في الاضطر من الزمان الذي لا بداية لوجوده كما لا يخفى  
لما هو مقدار والابد الزمان مقدار امة في المستقبل لا ينفك عن الزمان في الماضي لا ينفك عن الصلة  
والازلية استمرار الزمان في الازمنة الماضية كسبيل لا ينفك له اول اير دوام الوجود في الماضي والابدية  
استمرار في الازمنة الالائية حيث لا يتوقف عند حد اير دوام الوجود في المستقبل والارضية لا ينفك عن وجود  
الستر في الاول والافوت يكون الازلية الغير الزمانية بل هو وجود الشئ لا اول له ولا هو ما يتقبل



خلق بالحرارة ونسب الى الزمان وتصور فيه التغير والتجدد كما في المعانيات والادوية الغير الزمانية  
كأن الشئ لا آخر لوجوده ولا هو من الامور مرتبطة بالزمان والحرارة وهذه الادوية لا تفرق لثبوته للادوية  
بالمعنى بالاعتبار فقط بخلاف الزمانين ولذلك ان اكثر التعيينات معانيات المادة عند عدم بالادوية و  
ربما يطلق الادوية لادوية الغير الزمانية عند عدم عاجر دكون الشئ غير متعلق بالوصول بالزمان والحرارة  
وان لثبته البارز الاول ثم وادوية نفس المعنى السببي فالو ان له صفات عديدة اعني لاضيقته كما هو  
قال معناه انه موجود لا سركي ولا جزئي واذا قيل انه انما له الاول لوجوده فانما يتبعه سركي  
عنه او سركي موجود متعلق بالزمان والسركي الاضافات لا تتكسر في الذات فان الاضافات مع غلبة الاول  
له في ذات الشئ والنسبة السببيات عديدة اي رفع الصفات عن الشئ ولما كان مثل هذه السببيات  
الفاظ محصلة مثل الوحدة واللازمية ربما قلنا انها صفات محقة وقد يكون الفاظ محصلة ومعانيها غير محصلة  
ووجودية بل سببية وقد يكون الفاظ غير محصلة ومعانيها محصلة ووجودية ومنه ما ذكره المفسر من  
يقول ان لثبته الشئ اثبات البقية له على غيره ونفي السببية عنه واما الفرقة التسمية بالسركي في انهم  
يتصورون ان بين وجوده على السببيات نفي وذكره وبين حدوث العالم عدل العالم سركي حتى حدوثه متما  
في جهة المبدأ الاولى والاصلا فيصفون بحسب الوهم انهم موجودون غير متين هيمن جبر السببية منبثقة  
الماضي الوهم من جهة النفي عند حدوث العالم ويعتبرون عن ذلك الامتداد الوهم الغير المتين في  
بالازل ولا يفسح لك الاقناع السببية والغرر العقيمة ولا يكاد يرب السببية التسمية الوهم المتين في  
مبني السببية الطبيعية والبيانية وبها ان الظاهر البيولانية **احادة** الضرورة الفطرية قاضية بان لا تتحرك كما هو متحرك  
حالة موجودة وان تلك الحالة توجد في كل ان من زمان الحركة فليست محتمل ان تكون هناك حالة واحدة  
مستمرة في قد اصحفت اليه واما ان تكون له في كل ان وفي كل حالة الحركة والاطالات الآتية المستمرة  
بالشخص ان الفصل بعضها بعض غير ان يكون هناك شئ آخر فاصل يزم ثم نعم الامات وتركيب  
المنه من حدود غير متناهية البرهان قد ساءه وان لم يفسح الاتصال كان هناك سكون ويطبق  
الوسط قبل الوصول الى المنتهى والفرق قد ابطه فاذا كان تعين ان يكون حالة المتوسط واحدة

ان كل الشئ لا آخر لوجوده ولا هو من الامور مرتبطة بالزمان والحرارة وهذه الادوية لا تفرق لثبوته للادوية  
بالمعنى بالاعتبار فقط بخلاف الزمانين ولذلك ان اكثر التعيينات معانيات المادة عند عدم بالادوية و  
ربما يطلق الادوية لادوية الغير الزمانية عند عدم عاجر دكون الشئ غير متعلق بالوصول بالزمان والحرارة  
وان لثبته البارز الاول ثم وادوية نفس المعنى السببي فالو ان له صفات عديدة اعني لاضيقته كما هو  
قال معناه انه موجود لا سركي ولا جزئي واذا قيل انه انما له الاول لوجوده فانما يتبعه سركي  
عنه او سركي موجود متعلق بالزمان والسركي الاضافات لا تتكسر في الذات فان الاضافات مع غلبة الاول  
له في ذات الشئ والنسبة السببيات عديدة اي رفع الصفات عن الشئ ولما كان مثل هذه السببيات  
الفاظ محصلة مثل الوحدة واللازمية ربما قلنا انها صفات محقة وقد يكون الفاظ محصلة ومعانيها غير محصلة  
ووجودية بل سببية وقد يكون الفاظ غير محصلة ومعانيها محصلة ووجودية ومنه ما ذكره المفسر من  
يقول ان لثبته الشئ اثبات البقية له على غيره ونفي السببية عنه واما الفرقة التسمية بالسركي في انهم  
يتصورون ان بين وجوده على السببيات نفي وذكره وبين حدوث العالم عدل العالم سركي حتى حدوثه متما  
في جهة المبدأ الاولى والاصلا فيصفون بحسب الوهم انهم موجودون غير متين هيمن جبر السببية منبثقة  
الماضي الوهم من جهة النفي عند حدوث العالم ويعتبرون عن ذلك الامتداد الوهم الغير المتين في  
بالازل ولا يفسح لك الاقناع السببية والغرر العقيمة ولا يكاد يرب السببية التسمية الوهم المتين في  
مبني السببية الطبيعية والبيانية وبها ان الظاهر البيولانية **احادة** الضرورة الفطرية قاضية بان لا تتحرك كما هو متحرك  
حالة موجودة وان تلك الحالة توجد في كل ان من زمان الحركة فليست محتمل ان تكون هناك حالة واحدة  
مستمرة في قد اصحفت اليه واما ان تكون له في كل ان وفي كل حالة الحركة والاطالات الآتية المستمرة  
بالشخص ان الفصل بعضها بعض غير ان يكون هناك شئ آخر فاصل يزم ثم نعم الامات وتركيب  
المنه من حدود غير متناهية البرهان قد ساءه وان لم يفسح الاتصال كان هناك سكون ويطبق  
الوسط قبل الوصول الى المنتهى والفرق قد ابطه فاذا كان تعين ان يكون حالة المتوسط واحدة

ان كل الشئ لا آخر لوجوده ولا هو من الامور مرتبطة بالزمان والحرارة وهذه الادوية لا تفرق لثبوته للادوية  
بالمعنى بالاعتبار فقط بخلاف الزمانين ولذلك ان اكثر التعيينات معانيات المادة عند عدم بالادوية و  
ربما يطلق الادوية لادوية الغير الزمانية عند عدم عاجر دكون الشئ غير متعلق بالوصول بالزمان والحرارة  
وان لثبته البارز الاول ثم وادوية نفس المعنى السببي فالو ان له صفات عديدة اعني لاضيقته كما هو  
قال معناه انه موجود لا سركي ولا جزئي واذا قيل انه انما له الاول لوجوده فانما يتبعه سركي  
عنه او سركي موجود متعلق بالزمان والسركي الاضافات لا تتكسر في الذات فان الاضافات مع غلبة الاول  
له في ذات الشئ والنسبة السببيات عديدة اي رفع الصفات عن الشئ ولما كان مثل هذه السببيات  
الفاظ محصلة مثل الوحدة واللازمية ربما قلنا انها صفات محقة وقد يكون الفاظ محصلة ومعانيها غير محصلة  
ووجودية بل سببية وقد يكون الفاظ غير محصلة ومعانيها محصلة ووجودية ومنه ما ذكره المفسر من  
يقول ان لثبته الشئ اثبات البقية له على غيره ونفي السببية عنه واما الفرقة التسمية بالسركي في انهم  
يتصورون ان بين وجوده على السببيات نفي وذكره وبين حدوث العالم عدل العالم سركي حتى حدوثه متما  
في جهة المبدأ الاولى والاصلا فيصفون بحسب الوهم انهم موجودون غير متين هيمن جبر السببية منبثقة  
الماضي الوهم من جهة النفي عند حدوث العالم ويعتبرون عن ذلك الامتداد الوهم الغير المتين في  
بالازل ولا يفسح لك الاقناع السببية والغرر العقيمة ولا يكاد يرب السببية التسمية الوهم المتين في  
مبني السببية الطبيعية والبيانية وبها ان الظاهر البيولانية **احادة** الضرورة الفطرية قاضية بان لا تتحرك كما هو متحرك  
حالة موجودة وان تلك الحالة توجد في كل ان من زمان الحركة فليست محتمل ان تكون هناك حالة واحدة  
مستمرة في قد اصحفت اليه واما ان تكون له في كل ان وفي كل حالة الحركة والاطالات الآتية المستمرة  
بالشخص ان الفصل بعضها بعض غير ان يكون هناك شئ آخر فاصل يزم ثم نعم الامات وتركيب  
المنه من حدود غير متناهية البرهان قد ساءه وان لم يفسح الاتصال كان هناك سكون ويطبق  
الوسط قبل الوصول الى المنتهى والفرق قد ابطه فاذا كان تعين ان يكون حالة المتوسط واحدة







[illegible]











[illegible]























العلم الاسلامي ثم شرفه الشك في احد مسكت درمخانه الطنفه المباحث المتفرقة فقال عليه حصول شي  
عاسي السبع متفق عليه بين الحكماء ولا ينفك فان لم يكن له شي او لا يكون له شي او لا يكون له شي او لا يكون له شي  
شي في احوال شي عن فانه لم يحدث فيه شي كان معدوم لم يكن له شي في احوال شي في احوال شي في احوال شي  
وجب ان يكون حاله في ذلك ان كان له شي في ذلك فلا يكون فيه تغير وقد فرض كذلك في احوال شي او لا تغير في  
اما من حدث شي في احوال شي عن فانه في ذلك شي الذي قد حدث كان معدوم فانه  
صا موجودا او كل ما كان له في وجوده ابتداء وذلك لا يتبدل غير منقسم الا كان احد جزئيه لا يتبدل الا  
فذلك التغير حدث اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا او لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه في ابتداء  
وجوده وان حصل له وجوده فليج ان يكون قد بقي منه شي بالقوة او لم يبق فان لم يبق فانه قد حصل  
في اول حدوثه وهو حاصل دفعه لا يسير لا يسير وان بقي منه شي بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون  
عين الذي وجد وهو في حاله ان يكون في الوجود موجودا معدوما دفعه واهله واما ان يكون  
غيره في الذي حصل او لا فقد حصل تمامه والذو لم يحصل تمامه معدوم فليس هناك شي وجد له حصول على  
المتدرج بل هناك مؤثر متاخر فاحصل ان في الاخر في الذات يمنع ان يكون له حصول الا  
دفعه نعم ان الذرة اجزاء كثيرة امكن ان يقال ان حصولها على المتدرج في دفعه ان كل جزء  
منها لا يوجد حقيقة اما يحصل في حين بعد حين حصول الاخر واما على التحقيق فقد حدث تمامه دفعه  
واما من حدث فهو تمامه معدوم فهذا ما عقده شرا واما على المتكلمين ومعلم المشايخ في احوال الاصل كان  
الموجود في الحركة اما بالتوسط او باليسر لا يكون منقضي ولا حقا وقرره الرواسي في الاصل  
ثم متفلسفة الاتباع والمقلدين لم يتفطنوا للمرام فتوهموا ان ما عني هو ان هذا الشك لا يستلزم  
في وجود الحركة بمعنى القطع وهو غير موجود في الاعيان لا بالتوسط الذي هو موجود وظنوا ان ذلك سبيل  
الصناعة وزاغت البصائر بغيرهم غم طاف ان هذا الشك عقدة معانطية لا تخص لها احد الوجودين و  
خو وان يدلك حصول الاصل ابطال حصول الحركة متمصلة مطلقا سواء كان في الاعيان او في الوجودين  
فانه اذا لم يكن حصول الشئ الواحد في نفسه على سبيل المتدرج معقولا لم يتصور حدوثه تدريجا بل في العيني لا



في الذهن فاذن تعبر في الوجود العيني تدريجاً وتفضل الأقسام في الذهن على سبيل التدرج بسببها وحدها وان  
جمهور هؤلاء المتكلمين الثاني في الوجود هو حركة سطح القطع في المكان فيبدو لك ان استمرار ذات النواسط  
استمرار نسبة الماهية وكونها متحدة للمساواة في الوجود انما يوجب حدوث ارتداد في الحركة بلحظ القطع في الذهن  
على سبيل التدرج فالتفضل عليهم ايضا فانه من هناك يتولد وتحويل الاشياء محل عقد الاشكال وحبس في الفضائل  
بتفضيل التدرج وافتقار التفضيل سبب على سبب ما ذكر عليك ان يقال ان وجوده بتامة في الذهن انما يخص  
من وجوده بتامة مطلقاً فان ذلك قد يكون في الزمان لان في الآن ووصف ان المتصل في ذاته لا ياتي في ذلك  
والتدرج في الوجود لحدوثه او الباقي لا يحد ودم وجوده ان المتصل الواحد في نفسه في مجموع الزمان الذي هو  
ايضا متصل واحد شخصي بل انما ياتي في وجوده بهوية المتداوية بعينها في آن او في شيء من العاقل الزمان  
عليه ليس طباع كل حادث استجاب اليه يكون له وجوده بتامة بعد اربعة مقسم ان يخص وجوده بهوية المتداوية  
لو كانت له ان يتحقق فيه بل حادث المتصل الواحد الذي لا يجوز له بالفعل اصلا وجوده في الزمان المتصل الواحد الذي  
لا يجوز له ايضا بالفعل اصلا ولا يكون لوجوده ابتداء واما ذلك فالحاصل ان الوجود في الذات اذا كان ذا  
القالية يصلح للانعزال اما اجزاء كثيرة في نفس الذهن امكن ان يكون وجوده بتامة تلك الهوية الذاتية على التدرج  
اي ان يكون حصوله في زمان متصل صاعدا لا يفرق اجزاء كثيرة فيه بازار الاجزاء المنفردة في ذلك الحاصل فيكون  
حصول كل من الاجزاء المنفردة الحاصل في وجوده من الاجزاء المنفردة في الزمان وحصوله في نفسه هو شيء واحد لا يفرق  
الذهن متكرر في الزمان الذي هو ايضا شيء واحد في نفسه متصلا في غير قارني فاذا انقسمت الى سبب كان  
هناك حصول شيئا كثيرة على التعاقب ولم تعرض لها فسميت كان ذلك حصول شيء واحد في زمان واحد وذلك  
مع حصول الشيء على سبيل التدرج واما اذا لم يكن الشيء الواحد في الذات من متصلات متعددة لو كان في  
القارة فانه لا يمكن ان يكون له حصول تدريجي وانما هو مع علم المتناهي وروايتهم فصل التكرار في الوجود  
من الحركة التي هي القطع هو هذا المعنى اعني في الوجود متمم القارة والذات الغير المتجزئة المستمرة فان ذلك هو قول  
القاسم الحاشم لعنصر الشبهة لافني الوجود العيني من الحركة التي هي القطع فان ذلك مع كونه شرطاً بعيداً  
صحت الحق ليس على حدة الدجيد او اذا اشك فيته في حدوث الذات في الذهن على التدرج وبعرف



فهذا ما فطن له فمضى وبلغ اليه علمي فذهبت المسئلة والله به العليم الحكيم **نقص** **وتحصيل** **تدريج** من عوالمات  
الموضع بالبقاء ان مما عليه توطأ الحكماء كون كل حركة حصة لها في زمان ثم قد بين ان الحركة التوسيطية امر بسيط غير  
منقسم لا ينطبق على الزمان وريش بنية الاسلام مع منتهى التحصيل منه وادخل في الشك ان الذي يظن ان  
كل حركة في زمان فاما ان يقع بالركة الى الابد يستلزم بين سبدا ومنتهى وصل اليه فيقف عنده او لا يقف فذلك  
المتددة هي في زمان ولا يظن هذه الحالة وهي الحركة التي هي القطع فوجودها على سبيل وجود الامور في الماضي وبنائها في  
آخروا لان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آك من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذه الحركة واما  
ان يقع بالركة الى الابد الذي هو التوسط على الوجه الذي قد وصف فكونه في زمان التبتة لكل الامور  
بزمه مطابقة الزمان على انه لا يجرى حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو من حدوث زمان وبنات  
في كل آك من ذلك الزمان مستمر انما يكون تاما في ذلك الزمان ولو ريم زيادة التوسط قبل اكتمت قد انكشف  
ان الحركة بهذا المعنى حقيقة لا تكون في التوسط اي التوسط بين طرفي المسافة الذي هي المبدأ والمنتهى وكل حيز من  
الحزب والمسافة فانه اذا استقر المتحرك في آئين ويكون بينهما لا محالة زمان لا سبي الا ان الشئ يكون انتت  
الحركة وعرض له السكون فيعود ما فرغ من حيزه حيزا في التوسط طرفا هو المنتهى وهو ضعف فاذا انما يتصور توسط الحركة  
بين المبدأ والمنتهى اذا كان غير متسعة في شئ من الحيز و التوسطية المفروضة فلا يكون في كل حيز من تلك الحيز  
الا انما واحدا من الالات المفروضة فقد تبين ان بزمه طبع كون المتحرك في التوسط ان يكون هناك انما يتحقق  
الكون في التوسط في كل آك من الالات المفروضة فيه على سبيل عدم الاستقراء فيه فكون الكون في التوسط ط  
الذات غير صحيح الالف م انما يجيل ان يكون حركته في الزمان على سبيل التطابق وان كان تقتض طابعه  
لا يكون حصوله الا في نفس المظهر الزمان لكن لا على وجه التطابق فاذا الكون في التوسط ان لو حيز من  
حيث هو بزمه البسيط كان له عدم صلاح الانطباق على الزمان وان لو حيز من حيث ان طابعه يقتض  
ان يكون مستمرا ولا يكون له موفاة شئ من الحيز و التوسطية المفروضة الكثر من آك واحد مفروض انه  
ان يكون هناك ان يكون حصوله فيه لا على التطابق بل على ان يكون هو حاصله في كل حيز من حيزاته  
في كل آك من آتاته ولا يكون آك من الالات بحيث يصح ان يقع فيه كان ابتداء حصوله فاذا وجود

هذا المعنى



توضيح بعض الآراء  
في بعض المسائل  
التي هي من جنس  
المتن

وجود الحركة التوسيطية في كل من زمان المكان وطريق الحركة الذي هو مفروض بازاء ذلك  
 لان على ما توهم صحة تلك بان مجاوزة ذلك لا يكون بعد هذا الا ان يتصور وجود الشيء شرطاً باله  
 الذي يحدث بعده بل مجاوزة ذلك لا يكون لعدم الاستمرار فيه انما هو مقتضى طبعها في الغلط بنبش عدم الفرق  
 بين شرط الشيء وبين ما يلزم طبعه وانما يلزم من ذلك ان يكون ظرف حصول ذلك هو وجوده في المكان لا على  
 وجه التطبيق بل على الوجه الموصوف فان الحركة التوسيطية امر بغير حصوله بل بغيره فانه يستلزم تحقيق  
 وان لم يكن بينهما مطابقة امتدادية وجزئية استمرارية وعدم استمرارية في الوجود والمفارقة في الوجود  
 حصول امر متصل يحصل في الزمان على سبيل المطابقة المتدادية **تكملة في تحقيق** هل انت متذكر ما حققته  
 في بعض المسائل تلك لفظة من ان الحركة كمال وتعلل اي كون بالفعل اذا كان بازاءها قوة او لا شيء فلو  
 متحركاً بالقوة وقد يكون متحركاً بالفعل وتعلل كماله هو الحركة فالحركة كذا كذا سائر الكليات من حيثها باله وتعلل  
 من جهة ان سائر الكليات اذا حصلت صارت الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه ما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة  
 فان الشيء اذا استوفى وصار استوفى بالفعل لم يبق بالقوة استوفى عليه الاستوفى الذي له وادها بالفعل  
 مرتباً على الشيء كترتبه على المربع الذي له والشيء كذا كذا بالفعل فيكون ان يكون بعد بالقوة متحركاً من جهة  
 الحركة المتصلة التي هو بها متحرك فان المتحرك كما يكون بالفعل فاما يصل الى ما لا يتحرك وما دام كذلك فيكون  
 بغيره من بالقوة فاذن هو تارة الحركة متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة بخلاف سائر الكليات التي هي سائر  
 الكليات ليس شيء منها جزئية كمال يجب ان يتحقق في الحركة غير بالقوة مع حصول الحركة او الحركة  
 بما هو متحرك كسبب ان يكون له مع كونه متحركاً بالفعل ان يوجد بالقوة شيئاً آخر غير انه متحرك في الحركة كسبب ان تارة شيء  
 ما بالقوة يتحرك اليه بالفعل ولا يصل اليه الا باله كماله لم يكن متحركاً فاذن لا يكون حاله وفي سائر الحركة الى ذلك شيء  
 الذي هو له بالقوة كماله كان قبل الحركة بل قبل الحركة يكون له ذلك الشيء بالقوة المطلقة ويكون ذاتيها  
 على الامر والاخرى على التوجه اليه فله كماله لان له عليها فوالتم ادخاله في الحركة بالفعل حصل كماله  
 احدى القوتين ويكون قد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين بل في الكليات كلها  
 وان كان احدى حصل بالفعل الذي هو احد الكليات فانه بعد لم يبق شيء هو بالقوة في الامر بل جميعاً الى التوجه

توضيح بعض الآراء  
في بعض المسائل  
التي هي من جنس  
المتن

توضيح بعض الآراء  
في بعض المسائل  
التي هي من جنس  
المتن



[illegible]

۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲



[illegible]











انني وهو الكمال الاول الذي ذكرناه يكون كونه في زمان لا يمتنع انه يلزمه مطابق الزمان بل يمتنع انه لا يكون  
حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فذلك هو خصوص زمان ولا يتصور في كل آن من ذلك الزمان استمرار  
فيه فيكون ثابتا في هذا الزمان بواسطة هذا العلامة على مضاهية قول من سبقه فاعلم ان ما رموه بذلك  
هو لني وجوده كونه متصل على سبيل قرار الذات على ان يجمع اجزاءها في الوجود في آن واحد فذلك لا يصح  
اعتبار الوجود في العيان اصلا بل لا يمكن كمال الذات من هذا الدهن من حيث البقاء دون محدودته على ما قد  
انكشف لك في وجوده العيني مطلقا ولو في مجموع الزمان على سبيل النظر عليه ولذلك لو لا يجوز ان يحصل الفعل  
قائما بقدره والاصول بالقيام وهو قرار الذات ثم قالوا وليكون لها في الوجود حصول قائم كما في الدهن اذ الطرفان  
الى آخره وكرهنا على ان المنفي هو الوجود من حيث يجمع الطرفان كما في الدهن ثم اعطوا باطلا في خواصهم القول فخرجوا  
بان حالة الممتدة وجودها في زمان على سبيل وجود الامور كما في قولهم انهم عنوا ما قلناه كانت كما يتم في هذا القول من  
ومن توهمهم في التوفيق بان موصوفه هذا الاخير ان وجودها في الحيال على نحو وجود الكسار في كاشي مقدم  
مالا لا يستقيم الممتدة ان يتفطن ان الوجود في الزمان لا على قرار الذات انما يتم لو كان الوجود  
غير قرار الذات والاعراض غير مجتمعة في محدود البقاء جميعا ثم كيف يعقل ذلك وصرح الفاضل ان وجوده كونه  
المقتضيه في العيان ليس يكون في الدهن على سبيل اجتماع الطرفين والحارة الممتدة بينهما في آن واحد بل ما هو  
في الزمان على سبيل وجود الامور كما في فعله فذلك هو في من هذا القول انه ربما بالوجود في الزمان على  
سبيل وجود الامور كما في الوجود الدهني وهل سمعت قط ان يكون ما اقرب عند المنفي وما صير اليه  
بالذات واحد اوليت مجتمعة هذا التوهم ليس قول الشيخ في النجاة فاعلم ان وجودها في زمان بين  
القوة المحضة والفعل المحض وليست الامور التي تحصل بالفعل حصولا قار مستكملا وقول تلميذه في الفصل  
سبل الوجود العيني غير حركة الممتدة ولكن انما ليست الامور التي تحصل بالفعل حصولا قار مستكملا ثم انشجهم  
ومعلمهم وجهه وروايتهم السالفة في ذلك فبهم الله مجموعون على وجود الزمان الممتدة الذي هو مقدار  
حركة الممتدة وجودا عينييا ولم يوجد في كاشي كاشية والرواية عند ذلك بل لم يحجب احد من الكاشي  
الاخلاق التي اتفاق الفلاسفة الروسا والنجباء المحضين عليه فكيف تكون الحركة الممتدة التي هي محال

هذا هو الوجود العيني الممتد في الزمان  
وهو الذي لا يتصور في كل آن من ذلك الزمان  
استمرار فيه فيكون ثابتا في هذا الزمان  
بواسطة هذا العلامة على مضاهية قول من سبقه  
فاعلم ان ما رموه بذلك هو لني وجوده كونه متصل  
على سبيل قرار الذات على ان يجمع اجزاءها في الوجود  
في آن واحد فذلك لا يصح اعتبار الوجود في العيان  
اصلا بل لا يمكن كمال الذات من هذا الدهن من حيث  
البقاء دون محدودته على ما قد انكشف لك في وجوده  
العيني مطلقا ولو في مجموع الزمان على سبيل النظر  
عليه ولذلك لو لا يجوز ان يحصل الفعل قائما بقدره  
والاصول بالقيام وهو قرار الذات ثم قالوا وليكون  
لها في الوجود حصول قائم كما في الدهن اذ الطرفان  
الى آخره وكرهنا على ان المنفي هو الوجود من حيث  
يجمع الطرفان كما في الدهن ثم اعطوا باطلا في خواصهم  
القول فخرجوا بان حالة الممتدة وجودها في زمان  
على سبيل وجود الامور كما في قولهم انهم عنوا ما  
قلناه كانت كما يتم في هذا القول من ومن توهمهم  
في التوفيق بان موصوفه هذا الاخير ان وجودها في  
الحيال على نحو وجود الكسار في كاشي مقدم مالا لا  
يستقيم الممتدة ان يتفطن ان الوجود في الزمان لا على  
قرار الذات انما يتم لو كان الوجود غير قرار الذات  
والاعراض غير مجتمعة في محدود البقاء جميعا ثم  
كيف يعقل ذلك وصرح الفاضل ان وجوده كونه  
المقتضيه في العيان ليس يكون في الدهن على سبيل  
اجتماع الطرفين والحارة الممتدة بينهما في آن واحد  
بل ما هو في الزمان على سبيل وجود الامور كما في فعله  
فذلك هو في من هذا القول انه ربما بالوجود في الزمان  
على سبيل وجود الامور كما في الوجود الدهني وهل  
سمعت قط ان يكون ما اقرب عند المنفي وما صير اليه  
بالذات واحد اوليت مجتمعة هذا التوهم ليس قول  
الشيخ في النجاة فاعلم ان وجودها في زمان بين القوة  
المحضة والفعل المحض وليست الامور التي تحصل بالفعل  
حصولا قار مستكملا وقول تلميذه في الفصل سبل الوجود  
العيني غير حركة الممتدة ولكن انما ليست الامور التي  
تحصل بالفعل حصولا قار مستكملا ثم انشجهم ومعلمهم  
وجهه وروايتهم السالفة في ذلك فبهم الله مجموعون  
على وجود الزمان الممتدة الذي هو مقدار حركة الممتدة  
وجودا عينييا ولم يوجد في كاشي كاشية والرواية عند  
ذلك بل لم يحجب احد من الكاشي الاخلاق التي اتفاق  
الفلاسفة الروسا والنجباء المحضين عليه فكيف تكون  
الحركة الممتدة التي هي محال



حل الزمان موجود في الأعيان وعلة ولوحات الممتدة بمقدرة المنطقة عليه غير موجودة في الأعيان  
فأذن قد بينت في وظهر ما ينبغي من الظنون الفاسدة وعرف موقود التلميد في التحصيل قوله ان النفس  
لوحات منقضية بمانس تحتاز الواحد منهم ان الواحد منهم في محال واحد وليس في لوحات كذا فكل  
مسألة التي لا اجتماع في الوجود والبقاء **الحكاية تشييدية** ان ربي سمع ابا علي بن سينا ذكر في طبعي  
الشفا بحكمة الشك المعقولة في الزمان فقال من جهة هذه الشك وجوب ان يكون الزمان وجودا مطلقا  
كثير من الناس اني ان محال للزمان كوجود من الوجود آخر وهو الذي يكون في التوهم وقال بعد ذلك  
بن ان ندل اوله على وجود الزمان وعلى هية بان يحل الطريق الى وجوده من هية غير على هية  
فصلها ثم قال في آخر الفصل واذا قد اشرنا الى هذه المسئلة في هية الزمان فحقق بنا ان الزمان في هية  
الزمان فيشخص لنا في هذا وجوده ويوضح حل الشبهة المذكورة في وجوده ثم عقد فصل في حل تلك الشك  
فقال بهذه الالفاظ واما الزمان فان جميعه قيل امر اعدا به وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له  
في الآن وقرئ بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له في ان حاصله وكن نسلم ونضج ان  
الوجود محصل على هذا النحو لا يكون للزمان الذي في النفس والتوهم واما الوجه مطلقا لمقابل لعدم مطلق فذلك  
صحيح ثم فانه ان لم يكن ذلك صحيحا لم صدق صدق في قول لانه ليس في طرفي المسافة مقدار  
لذلك في لوكه على حد من السعة يقطعها والكان به السلك با بل كان للحركة على ذلك محدود السعة  
مقدار فيه يمكن قطع مدع المسافة ويمكن قطع غير ما بالبطا واسرع على قدرين قبل فالنبات الذي يقابل  
صادق وهو ان هناك مقدار من هذا الامكان والنبات دلالة على وجوده الام مطلق وان لم يكن دلالة  
على وجوده محصل في ان اوعلى جهة ما وليس الوجه له بسبب ثم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجه  
وهذا النحو من الصدق حاصل ومع هذا فيجب ان تعلم ان الموجودات منها ما هي متحققة الوجود ومحصلة  
ومنها ما هي ضعيفة الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من لوكه ومحالنا لوجوده  
بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مصفا بل قد تزمه للاضافة ولما كانت المسافة  
موجودة وحدود مسافة موجودة صار له الامر الذي شأنه ان يكون عليها ومطابقا لها او قطعها او مقدس قطع

في جميع الشك  
بغيره  
الافاضة  
البرهان  
تعمل هكذا



هذا هو المطلوب في هذا الباب  
في جواب السؤال الثاني  
في جواب السؤال الثالث  
في جواب السؤال الرابع  
في جواب السؤال الخامس

لها لم يجره الوجوه حتى ان قيل ان الله ليس بالمتن وجوده كذب فان اريد ان يحل الزمان وجوده لا على هذا السبيل  
على سبيل التحصيل لم يكن الذي التوهم فاول المقدم المستوفى ان الزمان لا وجود له ثابتا معناه ولا وجوده  
له ان وجوده ممكنة ونحن لا نمنع ان يكون له وجود وليس ان يخل وجوده على سبيل الشكوك بان يكون  
اي آئين فرضت كما كان منها لك الذي هو الزمان وليس ان وجوده البتة وبالجملة عليهم ان الزمان  
ان كان موجودا فهو موجود في آن او في زمان او طلبه متى هو موجودا متى كان لا يشغل به فان الزمان  
موجود لا في آن ولا في زمان ولا متى بل هو موجود مطلقا وهو نفس ان فكيف يكون له وجود في زمان بل  
اذا قولهم ان الزمان اما ان يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون وجوده باقيا في زمان قولنا  
صحيحا بل لم يقل قولنا ان الله ليس موجودا هو انه موجود في آن او موجودا باقيا في زمان بل الزمان موجود ولا  
من الوجوه في فانه لا في آن ولا باقيا في زمان وهذا لا يمكن ان يكون لكان موجودا او يكون غير موجود  
في مكان او في جهة وذلك لا يتحقق انما يكون موجودا في مكان او جهة مكان واما غير موجود بل في الاشياء  
التي موجودا البتة في مكان ومن الاشياء التي ليس موجودا البتة في الزمان والآن والمكان والجهة  
الاولى والزمان في القسم الثاني وسنعمل بعد هذا في هذا قد خرجت عبارة وانما تختلف كما يشهد بعينها بغير  
لا ولكن قد بين الدقيق غير انك قد هولاء المقلد بن محمد بن نبي ونزجته بضاعة هولاء الدقيقين من صناعة  
اولئك السابقين ليتبصر من يتوضي الحكمة بالامر ويخبر من يجري الصناعة من كل فريق في العلم فلا يقتضي المقلد بل  
انهم من المتشككين وهو كين ولا يتحقق المتكلمون باذاع موعبا الى السلف عند هذا الا فالكين المتكلمين فلولاء  
حقا من ينتمي الى هذا العلم وسفاهة من ينتسب لهذه الصناعة فاقبل جرحهم بعلوم الاسلاف والكثير  
الضرر في غباوة الاختلاف **ثم** فالكين لا امته لا كذا ان وجود الامور باقية في الزمان كما  
بحر باب الله وبالقيا س لا مبداء القیوم الواجب بالذات جل ذكره مع عدمها في حال وفي الزمان المستقبل  
انق الزمان وبالقيا س لا الزمانات هو كالموعد والفضل الباطن الحكيم واخرون في الوجود في الماضي مما  
يقع تحت الوجود في الواقع كشئنة الامم الضعيفة العاتية التي ليس لها في مدونة الحكمة من سبيل وبالحكمة في  
وجوده مطلقا كان من الحوادث التي لا تحدثا في من المهنوشة اليونانية ثم استصف الامر بما تصفه

توضيح  
الحكمة



احصوا علم الشئ بالزمان والحركة الغاطية والزمان الممتد المنطبق عليها في الاعيان من اثبات  
 وجودها في الذهن من احداث الفلاسفة الاسلاميين في تشوئيش الفلسفة قبل الاستوار وقد اخرج بعكس  
 امر الفلسفة في زمن الراساء واما استلزام وجودها في الاعيان مطلقا مع الاعتراف بالوجود والعين  
 لحركة التوسطية والاك السبيل والافتقار ذلك محروث ارات م الحركة المتصلة والزمان الممتد في المذهب  
 تدريجا واجتماع اجزائها في البقاء ههنا كما في واحد على ان ليس في المصالح على اقرار الذات لها في الاعيان فهو  
 قول قد حدثت وصار من احداث الفلاسفة المتأخرة في هذه السنين الاخيرة ثم اخرج في زمننا بالحو  
 طح الفلسفة ونفع حكمه في الفقه في صدر عهدنا في العالمين **رفع تبين** اما انت من الموقنين لجد ما ذكر عليك  
 ان حقيقة المقترحة لمجرد بذاتها انما هي حقيقة الزمان فليس غير الزمان هو غير قار الذات بذاته ولا يصفى  
 بالمضي ولا يتقبل بالذات الذي الزمان فاذا عرض له القسام والفرق فيه ان النصف احد القسمين بالمضي بذاته  
 بالقياس لا ذلك والدخا بالقبول بذاته بالقياس اليه والجميع لا قرار الذات في الوجود واما الحركة فاما هي غير  
 الذات كالموجود في الزمان الماضي ولا يتوقف شئ منها بالمضي الا باعتبار الوقوع في الزمان الماضي وللاستقبال  
 الاخر جهة الوصول الى الزمان مستقبل فالماضي ابدانه وهو الزمان واما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها فاذن  
 حقيقة ان ترتد عما يظن شيخ اتباع الرواقيين تارة ان ما يفيض التقضي والتجديح من مبدئية حيث  
 هي هي انما هو الحركة وتارة ان التجديح لهية الحركة بنفسها والتقضي لها بالزمان وتارة ان الزمان والحركة  
 متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فلهذا اضطرب نظره اشتد الاضطراب **استفاد** ان بعض راساء  
 الفلاسفة الاسلاميين يذهب الى ان كل ما حصل من الزمان للحركة المتصلة في الاعيان تدريجا فقدم وجود  
 في الماضي وهو شئ واحد متصل بنفسه في موضع ثابت لو الفصل في الاجزاء كانت تلك الاجزاء غير قائمة  
 الوجود وحدوثا وبقا فاذا اومت فتمت وتبين حجة ان حصل قسمان احدهما ماضى بذاته بالقياس الى ذلك  
 الاك والآخر مستقبل بذاته بالقياس اليه وكلما لم متصل الوجود في الذي قد تم وجوده في الماضي فلهذا ينبغي  
 بالفضل الماضي والمستقبل وليس في الفصل كوجود بالمعروف اصله ليس كل منهما جزءا من الذي قد تم حصوله  
 لا حصولا قارا واما المستقبل الذي هو في كنه الغدم الطرف لجد فليس المستقبل الذي يقال انه جزء



الزمان المتصل الموجود وكيف يكون مالم يدخل في الوجود بوجه غير انفسه لكن يجب ان يحصل الوجود له بوجه فاذن  
الزمان المتصل الموجود دائما هو ما في وجوده ليس الى الماضي ثم هذا الموجود في الماضي اذ ان فرض فيه ان الفصل  
الماضي والمستقبل بالقياس الى ذلك المكان وجميع اجزائه متناهية في القصور عند المبدأ وتبعض من هؤلاء انما  
ووسع عقل من هذا البعض منهم يرى ان متبوع الكل قد وجد ان الزمان المتصل من الزمان ابدية وكل ذلك كحركة بل كحركة  
ممتد راتنا فعد واحدة في وعاء الدور لا يرتفع بالقياس الى وعاء الدور فعد واحدة الزمانية التي انما تكون بالاجتماع  
في الوجود والقياس في وعاء الدور لا يرتفع بالقياس الى اصل القصور في وعاء الدور وعبرنا عن هذه المتبوع الى كل  
بالكل عاين واحدة غير متقدرة واريده بل بالاجتماع من قسم السبب الصفي في الواقع على الاخر انما في  
والا كما في الارتفاع الى السبب الذي لا ياتي في زمان ولا مكان ثم المتبوع والاستقبال كما يكون لبعض بالقياس الى  
البعض بعد فرض الفصل في ذلك المتصل بالقياس الى وعاء الدور ولا عبرة بالقياس الى الوجود على وجهه بل في محيط  
وعلى هذا المسلك ينبغي ان يعلم ان المستقبل المحدود بالوجود في الواقع مطلقا لان المستقبل غير موجود في الماضي  
الزمان متبوع الماضي والى ان لا ياتي في الوجود والاستقبال في حدود في وعاء الدور ولا في مختلف عن الماضي من  
جهته الواقع في وعاء الدور ومن حيث القصور عند الموجود والحق فان الزمان المتصل الموجود في وعاء  
الدور هو الماضي بالقياس الى الطريق الى نقطتين في المتصل المتصل اليه والى المستقبل ايضا بالقياس الى الطريق الى ان لم يكن  
المستقبل موجودا بعد فليس يمكن ان يكون المعلوم في الزمان بعد معدوما في وعاء الدور ايضا بعد ان لا  
ذلك مستحيل بالنظر الى طبع وعاء الدور فليس يمكن ان يتبعض ويستقبل في زمان هو اقل من ذلك ومنعك من انما  
الموجود في الماضي اليه واما ما في ذلك فليس هو السلام ابو علي بن سينا وكذا البعض من اجدد من انما في الزمان  
يجوز ان لا يكون في العلوم الطبيعية ومرة كغيره من هذا المذهب الحنفية الذي هو سواء السبيل في  
في العلوم الطبيعية قال في طبع الشهادة عقد فصول في حل الاشكال المتوردة عما يكون الحركة واحدة اما  
قول اولئك ان لا حركة الا في منفرد في الماضي والمستقبل فتقول غير صحيح فانك تعلم ان الحركة التي هي الكمال  
الاول ليس هي انفسها الى ماضٍ ومستقبل في وعاء الوجود في ماضٍ ومستقبل واما الحركة التي هي في بعض القطع فلا تحصل  
حركة وقطع الا في زمان ماضٍ ومستقبل فان كانت الحركة تنفرد في ماضٍ ومستقبل فانما قسم بالقوة فانه

في الزمان

في الزمان











جهة سبب المعية المكانيّة وقرار الذات في جهة اشياء المعية الزمانيّة فكذلك غير في التوجه في نظر ان في الزمان فالوصول في وعاء  
 الدهر ولا شطط فقد اختلف الطوارق اختلف في المشرق عن لقرار الذات في الوجود في جهة سبب المعية المتعددة الزمانيّة  
 وقرار الذات في الوجود في جهة اشياء المعية الغير المتعددة الدهرية فاذن الزمان سبب في وجوده في نفسه وعاء  
 الدهر في زمان ولا في آن سبب المكان في وجوده في نفسه في مكان ولا في حيز ولا في الحركة القطعية بما فيها وما معها  
 الاشياء الزمانيّة في وجودها في مجموع زمان لا في شيء من اجزائه او حدوده كما يمكن في الوجود في مجموع مكان  
 جزاء من اجزائه او حدوده في وجوده والذات بما يخصها من الكميات كحدود المكان بما ينطبق عليها من حدود  
**استنارة عقلية** اما كان قد صار عندكم السببين ان المعلوم لنفسه ليس الذي يقع له جواز الحضور والغيبة  
 ولا وجود الذات للجعل لاجل ولا فيكون بحيث لا يتعنى وجوده زمان او آن وقد يتعين بان يكون وجوده  
 في آن او في زمان او في جميع الازمنة والذي لا يتعنى وجوده زمان او آن فيجعل لاجل في وعاء الدهر في زمان  
 ولا في آن ويتعنى ارتفاعه بعد الوجود في وعاء الدهر بالذات بل بسبب لاجل في وعاء الدهر غير زمني  
 لا يعقل فيه استمرار ولا استمرار بل انما معناه عدم بطلان الوجود والواقع في وعاء الدهر وانما وقوعه في وعاء  
 الدهر يجعل لاجل البتة فيكون بقاؤه الدهري الغير المتعدد لا محالة باجل في تخيل اشياء يجعل في وعاء الدهر  
 ثم امتداد في وعاء الدهر وذلك متفاد من تلقا لاجل حيث يجعلها محلا غير مثبت في وعاء الدهر بتمه  
 ما بعد وجوده بالزمان فان تعين بالواقع في آن فلا يكون له بقاؤه في زمان تعين بان حصوله في زمان او في جميع  
 الازمنة فيكون له بقاؤه زمان في مستمر في جميع الازمنة وهو اللابدي ابدية زمانيّة او متخصص زمانيا  
 فيما بعد في الازمنة وهو حادث لمثبت الوجود ثم اما انت قد فصلت ان طلبة الجواز وهو الخروج الى لاجل  
 ليس له عند المعلوم في حال في الدحو الاصل فالبقاء الزماني انما يتصور باستمرار لاجل على معنى ان لاجل جعل  
 ذات المحصول في جهة زمان البقاء الذي هو متصل وحدث شخصي فاذا اخل ذلك الزمان الى اجزاء وانجزت فيه  
 حدود حكم العقل بوجوب استمرار المعلوم السابق في كل من تلك الاجزاء ووجد الى ذلك لاجل بعينه فيكون ذلك  
 الجعل في جميع تلك الاجزاء ووجد في بعضها واحدة بعينه بالذات متكتنر بالنسبة الى تلك الازمنة والذات فاذن  
 بكون متصل خاصة لاجل انما فاصح يتصور استمراره بقاء بمعلوم فاذا انقطع اتصال الدافعة من تلقا لاجل

في ان العدم ليس بالمكان

في ان العدم ليس بالمكان



ذات المعلوم لا يمنع ان فعله ان يحد في زمان البقاء وقد نفعت وطلبت ان يمنع ان البقاء علم يفعل في زمان  
البقاء فلم يحدث له تغير بعد ذلك لان زمانه انما هو في الماضي على ما ذكرنا في ذات المعلوم ان زمانه انما هو في الماضي  
الازلي في زمان ما لا يتغير بطلان بطلانه وتغيره في ذلك زمان فاذا وقع في بطلان الازلي واللبس الطبيعي  
فيما بعد يتبين ذلك لان زمانه انما هو في زمانه بقاءه وانقطع استمراره ولم يتغير بطلانه بعد زمان البقاء فاذا لم يتغير بطلانه  
انقر لانه يرتفع التغير المتغير والذي قد تم تجزؤه وحصوله في زمانه انما هو في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
بغيره وتغير المعلوم في غير المعلوم انما هو في زمانه انما هو في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
فاذا لم يتغير بطلانه بعد زمان البقاء كالتقدم الازلي الذي كان للمعلوم في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
لانه العقل الى عدمه كمن هو عدم ما هو حركته في الوجود وهكذا الى حيث يتبادر الى ظاهري العقل وليس يلزم من  
ذلك ان يتبادر الى الامور الى انما يتبادر بالفاعل ولا ان يكون في الوجود بما هو عدم كشره متحققه اصلا ما حققه كل  
بما قد سلف ايضا قد كنت استوحيت من قبل في انفس تلك الضرورة بحسب المجرى يمكن ان يتبادر بعد المعلوم بقاءه  
ان كانت في وجودها بالوجود انما سبيل بطلانها ان لا تحقق لانه لا بد من اصلها في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
فلا يرتفع بعد ذلك الوقت عما مضى ان يتغير دارتها في ذلك الوقت البقاء في وجودها في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
الوقت ان يرتفع بعد الموصول عما ان يتغير دارتها في زمانه بقاءه في ذلك الوقت بعينه وانما يرتفع في وقت  
آخر بعد ذلك الوقت والاولى هي لانه يستلزم ان يتبع الوجود والعدم في ذلك الوقت بعينه فيكون في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
الوقت قضى وانما يتغير بطلانها في نفسه لم يكن في وقت آخر غير ذلك الوقت محاصلا اصلا حتى يتصور ان يتغير  
دارتها في زمانه بقاءه في ذلك الوقت بعينه في زمانه بقاءه في ذلك الوقت بعينه في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
الزمان ولكن البقاء في ذلك مختلف في العدم الطارفي انما لا يعقل في وعاء الوجود لعدم انقطاع الوجود الى مطلق  
بقيته وانما لا يلزم في انفس الزمان لان العدم الطارفي انما لا يعقل في وعاء الوجود لعدم انقطاع الوجود الى مطلق  
الوجود والوجود في الزمان لا يلزم الوجود في زمان الوجود في زمانه بقاءه في ذلك الوقت بعينه في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف  
الزمان لا يرتفع في وعاء الوجود ولا يحدث ارتقاء في انفس الزمان بل لا يحدث بقاء في التغير والوجود  
من البقاء على ما وجد ذلك في زمانه بقاءه في زمانه بقاءه في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف

انقطاع الوجود الى انفس الزمان  
بقيته وانما لا يلزم في انفس الزمان لان العدم الطارفي انما لا يعقل في وعاء الوجود لعدم انقطاع الوجود الى مطلق  
الوجود والوجود في الزمان لا يلزم الوجود في زمان الوجود في زمانه بقاءه في ذلك الوقت بعينه في زمانه بقاءه انتهى الارتفاع الموصوف



تأهبت الاستيقظ انه لما كان الوجود من حيث هو وجودا يتصف بالاسند واللامتناهية بل انما من حيث مفاعلة  
 الزمان وطرفه وكذلك لعدم فان ارتفاع الموجد والزمان المنقطع الوجود وعناء الدور لا ينافي  
 من حيث مفاعلة الزمان معي ذلك غيره فلهذا سئل مستدركه غير ذلك لان فان الارتفاع  
 من حيث الاستمرار فلا يستلزم الارتفاع اليه بعد زمان وجوده فليس هو يرتفع عن الواقع رأسا لو كان  
 يرتفع عن زمان الوجود ايضا وموجع والارام التناقص فان انقطاع الوجود لا يتصور الا لحادثة الزمانية  
 وجب ان الارتفاع الزمان واما لعدم فان يرتفع عن وعناء الدور وذلك لان الارتفاع انما يتكامل  
 بعد وقت في الواقع عوفا وهو ليس هو وقت غير متناهي وغير منقطع عنها بحد اطلاق وابدائها فان يرتفع  
 ذلك البطولان والعدم عن الواقع بالمرءة اذ لم يكن ذلك العدم زمانيا حتى يصير ان يبقا انه لم يرتفع فان  
 بل انما هو يرتفع في زمان آخر بعد ذلك الزمان وذلك لسبيل تفاد عن الواقع ولا هو انقطاع في وعاء  
 الدور وان كان ارتقا عما من بعض الازمنة وانقطع عما في ارض الزمان عاكسا على ما في عليه في الوجود والزمان  
 بل كان علا محرجا وابطالا ما من وجه غير متناهي بل ان اصله بل هو عدم الزمان وازمانيات فان يرتفع  
 جميعا وغير متصور ثانيا لاسند دو الارتفاع بل هو وجوده فلا يعقل حصول التفرقة والوجود الذي لا يتصور  
 فيه ان يتحقق في زمان او آت او مجتبه للارزمنة ولان يكون مستمر استمرارا زمانيا او دمجيا ونوعية آتية  
 في الواقع وفي وعاء الدور للمعلومات الدورية العجز الزمانية فان يرتفع ذلك البطولان والعدم عن الواقع  
 بمره اتي فان الامر رأسا والارام ان يكون الشيء العجز الزمانيا باطلا ومفتررا معدوما وموجعا فان يرتفع  
 الدور كما عينة دورية وهو مستحيل فطريق الاستحالة وكذلك سبيل القول في غير الحوادث الزمانية فان يرتفع  
 واما الحوادث الزمانية فان فيها اشكال لا عسير تصعب قد عضل الامر تفصيل عظيم وعقد الحجت تعقب عويضا  
 وهو ان يزعم من ذلك التبيان ان يكون حدوثها بارتفاع عدمها عن الواقع رأسا وهو غير ارتفاع لعدم  
 عن وعاء الدور مع ان الدور ليس له فان عمارة الوجود والزمان المنقطع في الواقع الزمان لا يرتفع فان يرتفع  
 رأسا لعدم ارتفاعه عن زمانه بل ما من الزمان الذي هو بعد ذلك الزمان فقط ما حصل في زمانه فان يرتفع  
 الزمان الى ارتفاعه عن الزمان الذي هو قبل زمان حدوثه فان يرتفع ذلك الزمان الذي هو زمان

من حيث هو وجودا يتصف بالاسند واللامتناهية بل انما من حيث مفاعلة الزمان وطرفه وكذلك لعدم فان ارتفاع الموجد والزمان المنقطع الوجود وعناء الدور لا ينافي من حيث مفاعلة الزمان معي ذلك غيره فلهذا سئل مستدركه غير ذلك لان فان الارتفاع من حيث الاستمرار فلا يستلزم الارتفاع اليه بعد زمان وجوده فليس هو يرتفع عن الواقع رأسا لو كان يرتفع عن زمان الوجود ايضا وموجع والارام التناقص فان انقطاع الوجود لا يتصور الا لحادثة الزمانية وجب ان الارتفاع الزمان واما لعدم فان يرتفع عن وعناء الدور وذلك لان الارتفاع انما يتكامل بعد وقت في الواقع عوفا وهو ليس هو وقت غير متناهي وغير منقطع عنها بحد اطلاق وابدائها فان يرتفع ذلك البطولان والعدم عن الواقع بالمرءة اذ لم يكن ذلك العدم زمانيا حتى يصير ان يبقا انه لم يرتفع فان بل انما هو يرتفع في زمان آخر بعد ذلك الزمان وذلك لسبيل تفاد عن الواقع ولا هو انقطاع في وعاء الدور وان كان ارتقا عما من بعض الازمنة وانقطع عما في ارض الزمان عاكسا على ما في عليه في الوجود والزمان بل كان علا محرجا وابطالا ما من وجه غير متناهي بل ان اصله بل هو عدم الزمان وازمانيات فان يرتفع جميعا وغير متصور ثانيا لاسند دو الارتفاع بل هو وجوده فلا يعقل حصول التفرقة والوجود الذي لا يتصور فيه ان يتحقق في زمان او آت او مجتبه للارزمنة ولان يكون مستمر استمرارا زمانيا او دمجيا ونوعية آتية في الواقع وفي وعاء الدور للمعلومات الدورية العجز الزمانية فان يرتفع ذلك البطولان والعدم عن الواقع بمره اتي فان الامر رأسا والارام ان يكون الشيء العجز الزمانيا باطلا ومفتررا معدوما وموجعا فان يرتفع الدور كما عينة دورية وهو مستحيل فطريق الاستحالة وكذلك سبيل القول في غير الحوادث الزمانية فان يرتفع واما الحوادث الزمانية فان فيها اشكال لا عسير تصعب قد عضل الامر تفصيل عظيم وعقد الحجت تعقب عويضا وهو ان يزعم من ذلك التبيان ان يكون حدوثها بارتفاع عدمها عن الواقع رأسا وهو غير ارتفاع لعدم عن وعاء الدور مع ان الدور ليس له فان عمارة الوجود والزمان المنقطع في الواقع الزمان لا يرتفع فان يرتفع رأسا لعدم ارتفاعه عن زمانه بل ما من الزمان الذي هو بعد ذلك الزمان فقط ما حصل في زمانه فان يرتفع الزمان الى ارتفاعه عن الزمان الذي هو قبل زمان حدوثه فان يرتفع ذلك الزمان الذي هو زمان

من حيث هو وجودا يتصف بالاسند واللامتناهية بل انما من حيث مفاعلة الزمان وطرفه وكذلك لعدم فان ارتفاع الموجد والزمان المنقطع الوجود وعناء الدور لا ينافي من حيث مفاعلة الزمان معي ذلك غيره فلهذا سئل مستدركه غير ذلك لان فان الارتفاع من حيث الاستمرار فلا يستلزم الارتفاع اليه بعد زمان وجوده فليس هو يرتفع عن الواقع رأسا لو كان يرتفع عن زمان الوجود ايضا وموجع والارام التناقص فان انقطاع الوجود لا يتصور الا لحادثة الزمانية وجب ان الارتفاع الزمان واما لعدم فان يرتفع عن وعناء الدور وذلك لان الارتفاع انما يتكامل بعد وقت في الواقع عوفا وهو ليس هو وقت غير متناهي وغير منقطع عنها بحد اطلاق وابدائها فان يرتفع ذلك البطولان والعدم عن الواقع بالمرءة اذ لم يكن ذلك العدم زمانيا حتى يصير ان يبقا انه لم يرتفع فان بل انما هو يرتفع في زمان آخر بعد ذلك الزمان وذلك لسبيل تفاد عن الواقع ولا هو انقطاع في وعاء الدور وان كان ارتقا عما من بعض الازمنة وانقطع عما في ارض الزمان عاكسا على ما في عليه في الوجود والزمان بل كان علا محرجا وابطالا ما من وجه غير متناهي بل ان اصله بل هو عدم الزمان وازمانيات فان يرتفع جميعا وغير متصور ثانيا لاسند دو الارتفاع بل هو وجوده فلا يعقل حصول التفرقة والوجود الذي لا يتصور فيه ان يتحقق في زمان او آت او مجتبه للارزمنة ولان يكون مستمر استمرارا زمانيا او دمجيا ونوعية آتية في الواقع وفي وعاء الدور للمعلومات الدورية العجز الزمانية فان يرتفع ذلك البطولان والعدم عن الواقع بمره اتي فان الامر رأسا والارام ان يكون الشيء العجز الزمانيا باطلا ومفتررا معدوما وموجعا فان يرتفع الدور كما عينة دورية وهو مستحيل فطريق الاستحالة وكذلك سبيل القول في غير الحوادث الزمانية فان يرتفع واما الحوادث الزمانية فان فيها اشكال لا عسير تصعب قد عضل الامر تفصيل عظيم وعقد الحجت تعقب عويضا وهو ان يزعم من ذلك التبيان ان يكون حدوثها بارتفاع عدمها عن الواقع رأسا وهو غير ارتفاع لعدم عن وعاء الدور مع ان الدور ليس له فان عمارة الوجود والزمان المنقطع في الواقع الزمان لا يرتفع فان يرتفع رأسا لعدم ارتفاعه عن زمانه بل ما من الزمان الذي هو بعد ذلك الزمان فقط ما حصل في زمانه فان يرتفع الزمان الى ارتفاعه عن الزمان الذي هو قبل زمان حدوثه فان يرتفع ذلك الزمان الذي هو زمان



منه انما هو  
منه انما هو

العدم فبذلك انقضت في القول اجماع المتن قضيت في ذلك الزمان وان لم يقع عدم غيره في ذلك الزمان بل ما عني  
 زمان الوجود فقط فكم يكن هو متعلقا عن الواقع وفيه وعاء الدور بل انما يقطع استمراره في واقع الزمان كما لو كان  
 من غير وقت بل في الحقيقة بآل ينسط ابدى عقول سبيل من غير زمانا العليم الحكيم للحال لا من غير هذه العقيدة  
 القراءة بتسليم الوجود المسئلة في واقع الفراعنة نقول وباعتقاد الاعتقاد العلم بواقع سمك التحقق الطبيعة  
 يكون تحقيق في ذلك الزمان في تلك الطبيعة وارتقاءها لا يكون الا بالواقع جميع الاغراض والعدم هو رفع تحقيق  
 طبيعة الوجود لا تحقيق طبيعة ذلك في مستشرقاته اذا حصل الوجود في وقت في زمان ما بل الواقع تحقيق بطلان  
 الوجود في الواقع بطلان في ذلك عند الوجود في الواقع وهو رفع طبيعة وجوده في وعاء الدور وان صدق في  
 في زمان ما في واقع طبيعة الوجود وعنه في ذلك الزمان وهو زمان قبل حدوث نفسه فثبت ان طبيعة الوجود  
 في وعاء الدور انما تناو لا من الوجود في الواقع باعتبار الواقع في ذلك الزمان بعينه او الوجود في الواقع بآل  
 الواقع في زمان آخر او الوجود في الواقع بآل حصول الوجود في زمانه ولا في آله وكيف يحقق الطبيعة تحقيق في زمانه  
 فان ذلك العدم في زمان ما بالخصوص فقط ليس في وعاء الدور بل هو مبطل في الواقع الوجود في وعاء الدور بآل  
 الواقع في زمانه انما هو انما من غير تحقيق في ذلك العدم في جميع الازمنة ايضا غير مستمر للعدم في وعاء الدور  
 بل هو انما يكون الشيء غير زمانا في واقع وعاء الدور ولا يوجد في شيء من الازمنة بخصوصه ولا بالخصوص  
 لا في جميع الازمنة والمعاني للوجود في وعاء الدور هو العدم في وعاء الدور لا العدم في زمان ما بالخصوص بل  
 بخصوصه وفي جميع الازمنة في ذلك الحقيق في ذلك العلم ان كل حادث زمانا في واقع حادث في الزمان  
 له الحوادث الثلاثة جميع الحوادث الماضية والحادث في الدور والحادث في الزمان اوله بحادث الحوادث الماضية  
 المسببة بالعدم في وعاء الدور وبحادث الزمان في السببية بالعدم الزمانا في العدم الذي هو قبل  
 زمان الحوادث اعتبارا بآل اعتبارا انه عدم ذلك الحادث في الواقع بما هو عدمه غير ان يخطئه امتدادا ولا  
 امتدادا وهو بهذا الاعتبار عدم في وعاء الدور واعتبارا انه حادث في زمان الحوادث لان ذلك الحادث  
 زمانا مخصوص الوجود بزمانا ما يكون لا محالة غير تحقيق الوجود وقبل زمان الحوادث يكون عدمه ايضا بآل  
 ذلك زمانا واقع في الزمان القبل وهو بهذا الاعتبار عدم في الزمان وكذلك هو ذلك في وقت يجري



يجري فيه الاعتبار **بأن** الظن طائفة من طائفة الوجود بما هو موجود في الواقع وطائفة أخرى من طائفة الوجود  
 زمان وممتدة بامتدادها في وجودها في الزمان في زمان وجودها بغير بطلان عدمية في وعاء الدهر  
 فحيث حصل فيه أو تصور احد متقابلين يستلزم البطلان الذي ولا يستلزم بطلان عدمية في الزمان  
 الا في زمان وجوده لا في زمان قبل **الحدث** فان افي الزمان منقسم فلا يتقابل الوجود في بعض منه والعدم  
 في بعض آخر ولذلك وعاء الدهر فيكون الوجود فيه بطلان لعدم فيه والعدم فيه بطلان الوجود فيه به وذلك  
 ماله اذا حصل الحادث الدهري بالوجود الدهري الغير الزماني وبطلان عدمية في وعاء الدهر لم يتصور عدمية  
 اخرى بطلان ذلك الوجود الواقعي في وعاء الدهر واللازم في وعاء الدهر الامتداد وصحة التمسك فيلزم ان  
 ينقلب وعاء الدهر في الزمان ويختلف باطل فاذن قد اوضح ان الوجود يكون ظاهري والعدم لا يكون ظاهري  
 اصلا والخلاف لك سره وانشر ان عدمية في بعض اللازمية ليس في الوجود في وعاء الدهر والوجود وعاء  
 انهم كتحقق الوجود في زمان ما وفي جميع اللازمية وفي الوجود الواقعي في زمان ما ولا في جميع اللازمية والعدم  
 في وعاء الدهر انقض تحققات عدمية في الزمان اي في زمان ما وفي جميع اللازمية يجوز كون المعوق في وعاء  
 الدهر غير زمني وان الوجود في بعض اللازمية بالفعل في عدمية في وعاء الدهر فاذن الوجود انما يصح ان يطل  
 استمراره لاسيما في عدمية بطلان نسخة واستمراره وحاصل انما يتبين في حوادث الزماني فحيث انه حادث دهرية  
 بالي بطل عدمية في وعاء الدهر ويوجد في حيث هو حادث زمني في نظر معين في الزمان هو زمان وجوده  
 ولا يطل عدمية في زمان آخر هو زمان قبل ان يحدث ووقته او بعد زمان الوجود انما يطل عدمية في  
 زمان وجوده فقط والالتفات في الامر والاصل في علوم كماله اليمانية فاحسن انحصاف الغريبة  
 واحتمال الغريبة ولا تترك السنة العقلية في رفض طور الوهم في طائفة الحقائق المملوكة **بقوة**  
**مختصة** فاذا اخلد ما قرناه كسرتنا ان تشعرا لما كان الماضي من الزمان باقية بالنسبة النيات مستقبل بالنسبة  
 الي بعض من قبلنا والمستقبل بالنسبة النيات وكذلك ربما يكون ماضيا بالنسبة الي بعض من هو موجود فلا يستحق  
 العقل متبصر ان يحكم على الزمان ماضيا او مستقبل بالعدم على الاطلاق بل بالاضافة فقط لانه الوجود والعدم في  
 افي الزمان مختلف بالقياس الى الشئ في الزمانية والمحيط في جميع الحكم على شئ في ذلك لعدم بل انما باختصاص الوجود



الزمان

بحد معين ويعلم عدم البعض بالاحتمال الى البعض في اني الزمان وان ذلك ليس في الواقع على الإطلاق لا بالاضافة فيما  
ليس من شيء من الامور المتغيرة المتعاقبة <sup>بذلك</sup> اذ انهما لا يعمل في الالهي وعاء الدهر عدم في الواقع وبالرؤية  
لا يعمل المحيط بل انما لكل من الحوادث الزمانية اسما محلي بجزء من اجزاء الزمان او مجرد مجرد وده فاذن  
العدم الزماني مرجح وغيبي زماني آخر او عدم محقق فاهو متخصص للحصول بحد من حدود الامة اذ في حد  
آخر **نتيجة ميزانية عقلية** فاذن قد تخطت سيرا يقال في حكمه المميز الى العقد المطلق العام اما هو  
التحقق اياها واما كاذب غير متحقق الحكم ازل وابطه اولانقة بما يحاول ان يقر به التوصل مع الذبول  
عن ذلك الاصل وقد كثر اشراكه قبل ان مفاد القضية مطلقا العامة الفعلية والقضية الذاتية انما هو  
في احد اللازم وفي جميع الاوقات في موضوعات الزمانية لان في نفس الزمان ولا فيما يتقدم عنه فاذن قد استبان  
لك امر العود والمطلقة العامة والعود الذاتية في جميع الموضوعات فان في نفسك ان الحوادث الدهرية لا يعمل  
بزماني اما ان يصدق الحكم عليه بالعدم وبالوجه جميعا بالاطلاق العام فيلزم اما ان يحقق بمقتضى ان او ان  
ينفرد عاء الدهر واما في لان او يصدق الحكم عليه بالعدم فقط فلذلك يوجد عاء الدهر اصلا او بالوجه فقط  
فلذلك يكون مبنوفا بالعدم وعاء الدهر وذلك كله في الضبط وحرز الوفاء واللازم ان لا يصدق على  
الموضوعات الغير الزمانية الا العقد الدائم اما بالعدم او بالوجه محمول <sup>تشتيت</sup> الدوام بالاطلاق العام  
الفعلية الدهرية غير الاطلاق العام الفعلي الزماني والحكم بالعدم بالفعل بالاطلاق العام انما لا يصدم صدق  
وتحقق صدق الحكم بالوجه بالفعل بالاطلاق العام اذ كان الاطلاق العام الفعلي زماني ايا كان موضوع  
في الزمانات والوجه والعدم زمانيين فانه على ذلك التقدير ليس من مفضلية تحقق احد الحكمين بطلان تحقق  
الحكم الآخر فليس في اني الزمان وتحقيق الحكمين بالفعل زمانيين <sup>واما</sup> اذ كان الاطلاق العام الفعلي دهريا غير زماني  
اي ايا كان موضوع خارجا عن الوقوع في اني الزمان والوجه والعدم غير زمانيين فان الحكمين متضادان وتكون احدهما  
بالفعل بطلان تحقق الآخر بالفعل بانه فاذن المحلول بموجه الغير الزماني اذ قد ابدى به لجعل بطل الحكم عليه بالعدم بالفعل  
بالاطلاق العام الدهري ايا ارتفع تحققه وصدقه عن الواقع وعاء الدهر ولكن في متعلقا ليجعل لمن  
قبل ذات موضوع العقد فالقول في الحكم ان الحكم عليه بالعدم بالفعل بالاطلاق العام الدهري قد كان له صدق وتحقق



في رداء الدور قبلية ودرية غير زانية في الجاهل بغيره البطل صدق وحققة في وعاء الدور  
 وفي الواقع ووجب صدق الحكم عليه بالوجود بالفعل وحقق ذلك الحكم في الواقع وفي وعاء ذلك لا يصدق  
 دوام وجوده واما غير زانية لان الحكم عليه بالعدم بهما بالفعل لان صدق قبل الوجود قبلية غير زانية ولا يصدق  
 عدمه ووجوده جميعا بالاطلاق العام الدور في لان صدق عدمه في الواقع وفي وعاء الدور قد بطل وانرض  
 بصدق وجوده في وعاء الدور لان عدمه في الواقع قد انقضى فحصل الوجود حتى يصدق الحكم بهما كليهما في الواقع  
 بالاطلاقين عليهما كما يكون في العدم والوجود والزائتين فذلك هو المثلث الزمان وانقضى فانما في يدهم تعقب  
 ما يصاحبه بالانقضاء والانبثاق لا بطلان في الارتفاع في الواقع وغير الزانية بطلان يكون استعجابا لباقيها  
 بطلان في الزمان وارتفاع في الواقع فذلك لا يصدق الحكم بهما كليهما في الواقع بالاطلاقين عليهما في فاذن  
 الوجود والى وث الدور في ان الحكمين زمانيا لا يصدق الحكم بانه موجود بالعدم ولا بانه معدوم بالاطلاق العام  
 لا ارتفاع صدق الحكم بانه معدوم بالغير الذي هو معتبره مبطل منه لغيره انقض على يد من السراحي الذي  
 لا يفي التفتن له الوقت لا بغيره شاهدة قد سب وقرينة شاهدة بكونه في ان سوي في الحكم بالعدم بالاطلاق  
 العام الدور في ورحم بذلك انه كان سبق ودرية سبها ودرية بطلان وانقضى عن الواقع بالغير والوجود وفي وعاء  
 الدور في كل ذلك حكم بالعدم بالاطلاق العام الارتفاع في الحكم بالعدم بالفعل في الواقع وبعد انقضاء الوجود  
 في وعاء الدور قد انقض ذلك سقطت الحكم بهما في ذات الواقع فاذن برجع الحكم بالاطلاق العام  
 الحاجز والاطلاق الغلط مع بطلان منته الذي قد وضع ذلك الغلط بانه **استفادة استثنائية**  
 على ان منته في الغلط منته السراحي كاشف لك من الغلط في بطلان ذلك انك انك المنة في نفسه  
 لما كان موجودا في وعاء الدور انه منقول واحده تحت اجزائه الفرضية جوب ذلك الوجود وبالنسبة الى  
 المبدء الاول والمراتب السبعة وراء انفي الزمان وان لم تكن حاشدة بالقياس الى الزمان وفي حد  
 واحد من حدود انفي الزمان وكل ذلك كونه في حد واحد من الحدود الزمانية المتعاقبة جوب واما العينية  
 ايضا وكل ذلك كونه في حد واحد من الحدود الزمانية فان تعاقبا بالنسبة الى باريتها المحيطة ولا بد من الواقع في  
 وعاء الدور بل ما عاين روتها في انفي الزمان فقط فلا يحد من تعاقبها في التطبيق والتمتع في برهان

في الجاهل

لان امانة دورية دورية  
 انما انقض في فأنقض الزمان  
 انما انقض في فأنقض الزمان

في ان الزمان مشاه







بين هذه الالمانية بالفضل كما في المترقات الموجودة في الاعيان معا وبالجملة لا خفاء من السج  
الالمانية بالفضل بالجوهرين مما حصل اجتماع وصف المترتبة الاجماع وسواء في ذلك الكم المتصل والكم المنفصل  
او معوضه فذلك قالوا اذا توقف شيء ما على حصول امور مترتبة غير متناهية معناه الذي يستلزم كان متعاقبا  
على ما هو متعاقبا بالذات وجواز التسلسل في الاعتبار بآيات العقيدة معناه انه ليس هو رعاك لا لقطع التسلسل  
على العقل فتم لا انه ممكن الوصول في خطوات العقل على سبيل التفاضل وليس يجب ان يتصور السج انه لا يكون  
الكم المتصل المتخيل غير متناهية الكمية بعد اتمام المقدار لا يفارق المادة في الابعاد الامتدادية بل هو موجود  
المجرد لكنه يفارقها لانه لا يتخيل المقدار مع الذي هو موجود في الموقر فاذا تخيلناه اعني المقدار المستند في الجهات  
الثلاث من غير ان نلتفت الى ما شئ من الموقر واما ما كان ذلك المتخيل جسميا فعلياً ثم انه لا يمكن ان يتخيل  
الامتدادية لان الجهات الدال على تباين الابعاد في الابعاد يدل على تباينها في الابعاد لان الامتداد والخصوص  
المتخيل لا يرتسم الا في جسمانية بحيث تباينها في تباينها ما حل فيها والاضداد لا تلتزم على تباينها الابعاد  
جارية في الامتداد والشخص المتخيل اذا كان غير متناهية بلا فارق فان تواترهم انه افلا منع تصور المقدار الذي لا  
يتناهى على وجه كلي ذلك السطح من غير التفات الى الجسم اعراضه كان ذلك المتخيل سطحاً عقيدياً وكذا الخطا  
الزمن المستند المرتسم في الابعاد قد يخط من غير التفات الى المادة واعراضها وربما يتحقق التماس  
في التماس تصور امتداد متخيل غير متناهية على معنى ان يصدق عليه بالجمال الشئ الصانع انه امتداد غير متناهية  
ايضا انه فرد منه لا تصور الامتداد والغير المتناهية على ان يكون صدقه على المتصورات هو بالجمال الذي في الذات في نظر  
اعني انه مفهوم طبيعة الامتداد والغير المتناهية وعنوان حقيقة عينه لا انه فرد تلك الطبيعة وان صدق عليه  
الحقيقة فمما احصله رؤساء الفلاسفة والمحققون منهم الاتباع والمقلدون والمبطلين كانت الحركة التوسعية  
العقلية الراسية على الزمان من الحركة المنفصلة والآن اسبيل الرسم الزمان المستند الذي هو مقدار رعاك  
فيها الاول موجود في الزمان على معنى ان الزمان فرض فذلك كان هو وجوده حاصل في زمان قبله  
ممكن الى الالمانية على ما يزرع رؤساء الفلاسفة وذلك معنى الازلية الزمانية وكون الشئ الابدانية او وجوده في  
الازل الزمان في عدم زعم الزمان في النفوس المطبوعة العقلية زمان متميز عن غيره الكمية وحركة

الاشياء على ما هي في ذاتها كما هي في ذاتها

سواء في الوجود

الاشياء على ما هي في ذاتها كما هي في ذاتها سواء في الوجود



[illegible]







كانت اوجوه عند انتباه تلك الامدادات الخالصة على خلاف ذلك فالابداء والكمالات بالاضافة الى  
هو الله جل وعز والذات المكنية في باطنها فقط لا يظهرها في الخارج والامدادية وكل جزاء من اجزاها وجزء من  
ذلك لعدم فوذه في ذاته لا يطلع وراي لعدم الصرف الذي وانتهاج الابداء والكمالات في مادة واحدة وبجودة فوق تلك التي  
فالعلم الاقصى انما يصح ان يقال ان امتدادها منتهية في ماديتها الى ذلك لعدم لانه مسوق بذلك لعدم ولكل جزء من الامداد  
والسماوية بالابداء وامتداداتها لان ذلك لعدم ليس هو انتفاء ذات الابداء والامتدادات في انفسها بل هو انتفاء  
بل هو انتفاء مادياتها في الوضعية فليس من ذلك انتفاء وجودها في الواقع بل انما يلزم انتفاء ماديتها ورايها في  
الوضعية عند تلك المستويات مسوقة بذلك لعدم بل منتهية اليه فقط ولا هو عدم ذات المقدار في العيان بل عدم امتداد  
المقدار فوق حده وهي بعينه واما لعدم الذي يصح ان يقال ان الابداء والكمالات في الامدادات الجسمانية مسوقة في  
الظلال ذاتها وانتفاءها في الواقع بحسبها لا بحسبها في الاشياء لحيثية فعدم لعدم لا يخص له بجزء من حدود  
الامتداد بل بسببه الى الطرف كسببه الى الوسط وسببه الى الخارج كسببه الى الداخل الذي هو امر مشترك في الامدادات  
اليه الامداد على خلاف تلك الشكوك والازان كم غير ذي وضع ولا يتصور له عدم لا يكون مسوقا به وانما يكون  
اليه فقط فليس ذلك الايمان بمقتضى القارة التي يوصفها الوضعية عدم الزمان في هو بطلان في نفسه قبل تفرقه في  
الدهر وليس مطلقا لا يعقل فيه الامداد والذات امتدادا بوجه من الوجوه والازان بنفسه في جميع اجزائه وحدوده مسوقة به  
وهو بالاضافة الى ذلك كسببه وسببه وراي ذلك لا يعقل ان في حيزه امتداد الزمان بحيث لو تبسط الزمان  
ماديه لا يطق عليه بل ذلك ثم كاذب مخلوق وانما اخروجه الزمان بهوية ممتدة في ذلك ليس الصرف لما ليس  
في وعاء الدهر مرة واحدة وهرية غير زانية فاذن ليس مسوقية الزمان بهذا اللمس مطلقا لمعتبر عنه بالذات والذات  
الزمان في ما هو موجود بالافضل ولا ايضا تانها مقدارها كالمكبب يستوجب حصول طرفه بالافضل كونه راووه  
عدم في جميع طرفيه فاذن الذات والذات المكنية في والذات والذات المكنية في الزمان ليس بمقتضى هذين في الخواص والاحكام  
ولا بسببه الاول الى ابعادها كسببه الى امتداد افق الزمان فالفلك الاقصى بمقدار حرمته منتهية الى  
الذات والذات المكنية في كسبوق به بمقدار حركته مسوقة بالذات والذات المكنية في الزمان في لانه في افق  
افق مسالك العلم على انوار الشهور واضع في انوار الغيوب والواضع في انوار الشهور وهو في ادق الكسار خفية في الحكم بحقيقة وسواء عليك







وجهه في ابتدا الفلطة الكما قد خلى عليه فيكون امته لو مقدارها في ههنا القوة الزمنية عظم  
 عاديا مما هو عليه الا كمقدار عشرة افرع مثلا فان ذلك لا يتصور ومنه ان مقدار الوهم والكم في الطبيعة الوهم  
 والفرق بين امتداد جسم الفلك امتداد مقدار الزمان متغير المنهاج مما علق بفضل بارينا العلم اننا قد نعلم  
 كل ان العدم الالهي عاوج وال زمان ليس بالاطلاق الا قدره الامتدادات وليس له قدر حتى يمكن ان يزداد  
 فيه انما يتناه او غير متناه ولا لا قدر حتى يمكن ان يقدر ان غير مستمر بل ينطبق على مقدار الذي هو الاك  
 والقطعة فلا يمتناه ولا لا امتناه ولا لا امتناه ولا لا امتناه ولا لا امتناه ولا لا امتناه ولا لا امتناه ولا لا امتناه  
 متحد النسبة الى كل امتداد الزمان واجزاءه والى اطر اخذوا وسطا ولا يمكن ان يتصور عدم اكثر من زمان وراى  
 المتناهي المقدار يكون هو ارتفاع البناء لمقدار الزمان وما دبره لانها ذات بالمرة كما يمكن ان يتصور للفلك  
 يتوهم ان في توتره بوجهه في ذات ان ينسب كما دبره في ذلك العدم في الا خلا واللا ملاء الزمان في هو انما امتداد  
 الزمان ولا امتداد الا بالمرة ومنه السجيت بالذات ان يكون للزمان مقدار اطول عدد اكثر مما قد تخلو  
 عليه فلو امكن ذلك لزم ان يكون للزمان مخلوقا قبل ما خلق بقدر من الوقت وذلك لانه لو كان مقداره  
 الزمان المتناهي في الماضي من غير الذي قد حصل كان المقدار الزمان غير متناه الزمان بالاضافه يكون حقيقة  
 الزمان متحققة بتحققه وتوكلت دريت من قبل ان القليلة الزمانية ليست امر زائدا عما حقيقة الزمان  
 بل هي عيني حقيقة فلا محالة يلزم ان يكون الزمان موجودا قبل ما وجد هو متجلي بالذات اذ لا يتصور امتداد  
 في العدم الذي عاوج وجود الزمان حتى يتصور محال بل يكون الوجود مسبوقا به بصل قبله لا يقع حصوله ولا  
 الزمان غير تلك القليلة حتى يمكن ان يكون له مقدار زائد من ذلك حصول القليلة فاستدازم زبادة المقدار  
 لتلك القليلة من خوارق معية الزمان ومنه خصوصيات هو شبه ولا كذلك شأن امتداد الجرم الا قصص في نفسه  
 ولا حيا في ما دي مقداره بالنسبة الى العدم المتصور المستوفى في قدره الفهم مما استبان سبيل تبينه ان للعقل  
 ان يتصور هناك عددين احد عاوج ذات الفلك اللاتص بالمرة و ليعني في جهة امتداد جرمه ولا يتخصص  
 بالان يتصور فون سطحه الى محض النسبة اليه كونه وجزئه و طرفه و وسطه والفلك اللاتص مسبوق به بذاته ووجوده  
 لانه منتهى الدير في هذا العدم ليس ما يعتبر عنه باللا خلا واللا ملاء الزمان هو العدم الذي قد عبر عنه باللا















بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يكون ذلك سائر الكمية بالمتع المقابل للنهاية بالفعل إذ التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف في حيز بعينه بل  
المتع المتدرج المتصلي وعاء الدهر وفي الحضور عند الباري تعالى في غير فنية حكم البرهان بنية وبالجملة لا تمتدح  
من زوم الاحكام التي لا تتناهي الكمية بالفعل والعيان والحصول في وعاء الدهر على التدرج والحضور عند  
البرهان فنيًا فيلزم الامتداد في وعاء الدهر ويكون نسبة الموجود إلى حيزه ما يوجد به من معلولا  
ر زمانية تعالى عن ذلك من عتق من دواري العقد وعقدته ثم ارا في الوصل وهو  
صاحبة التي تترتب عليها وتندرج تحتها في العلوم والصفات وتوعدا حيثما حكمت العقيدة  
التي هي في النظرية المحيطة للمفكرين ولا توفى حقها الا ان تعذر انقض ما لا ينقض وانفصل لا لا ينحل  
تلك الوضعية عنها حراما ل ذلك كغيره من الوضعية في العلم بسبب في في هذه التناهي سنية  
من احايين الاستقلال بكتاب الصراط المستقيم فضمنة اياه والآن فانهم يرتب الملك للملكوت في  
الشهادة واستألف غطاء غيبيا وتوعدا قد رتبوا مسير عشرا وسبلا ملكوتيا واقصر على ما حصل  
اصل حكمه باقامة ركن الوجبة و آراءه سميت البغية والابرار والتفصيل والترم والتفصيل فليس في آخر  
في الحكم لا يمحول بان من يوجب عني في ذلك بية تامة ودعوة عقلية فعل اعباء ما يرضى في الحكم في انصاف رايات  
عنا شوق لحقائي عظيمة واسخاف ايتها في كوف مضائق وحكمة انجوت زمر القول في احوالها عقيمة الاصلاب  
وجمجم التواضع اوزار سقيمة الارواح قد انقل ظهري حتى فادحت وضم القوس ولا التفتت لفتها  
فاعلم ولا تتبع بظنون الاوادم انه لا يمكن الوقوف في وعاء الدهر والوجود عند المبدء لجعل تدرج ولا نسبة  
متقدرة ولا بوقية بالامادة لا يجمع سبها السابق وسبق سوا كان ذلك بالنسبة الزمانية او بالسبب الدهر  
فالوجود الدهري في ارض الزمان وبالقياس الزمانيات يكون ذلك الوجود الذي هو حقيقة بعينه من حيث هو وجوده  
في الواقع وحضوره عند المبدء الحق له بية وعاء الدهر مرة واحدة والكان هو حضوره في ارض التفويض والتجديد  
على التدرج والتعاقب لتقول ان له وجودين احدهما تدرجي والآخر محمول على التدرج والدعوة  
الزمانية ولكني اقول ان ذلك الوجود بعينه الاعتبار ان يترتب عليها الحكمان ولك الشهادتي الذي هو  
حادث زمني يوجد ويوجد بحيث اذا لوحظ من شخص مومية بالو في حد مخصوص به وحدائق التغير

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



في العلم لا بعد ان كان قد حصل وجود المادة بعدية تختلف حسب نوع التعيين ونوع الفعل  
افني الزمان واذا لوحظ من حيث هو حصول في وعاء الدهر وحقق حضور في عند المصباح الحق لم يكن فعلية بعد  
وجود المادة بالفعل بعدية زمانية او دهرية بل كاد والمادة والمادة يكون بذلك الاعتبار وجودها بالفعل  
معاً معينة ومرتبة وان كان في ذلك الاعتبار الوجود في المادة متوقفاً على وجود المادة وما خزا  
عندنا انما بالطبع لتعلقه بالمادة لا باضراً لان اربالدهر كونه معاً في وعاء الدهر غير مختلف احد من الآخر في  
الكون الدهري وفي الحصول الفصوري عند كل شيء محبط فان في قلبه الى نرات من الماديات والمعارف  
والزمانيات والموجودات الغير الزمانية موجودة معاً في وعاء الدهر وعرب النفس الفصوري عند جاعها  
الحق فاذا ان عتبر المستقبل للموجودات التدرج في الدباب وجب الوقوع في وعاء حكم البرهان على المنع  
اللانانية لعدم الترتيب التعقب في ذلك الحصول ان جميع الموجودات والتكثرات مجزئة لكل الوجود واعتبار  
ذلك الفصوري حكم موجود واحد احصاء الوجود وجماعه كما قال جل جلالته في القرآن الكريم ما خلقكم ولا بعنكم الا نفسي  
واحدة ان الله سبحانه بصير ان اعتبر ذلك مرتبة في التدرج في ارفق التقطع والخبر ومرتبة قوة الاعداد  
الزمانية ان كانت برصولة بالفعل بل انتم له لا عندنا في الرحمة لا يتعداها حكم البرهان على وجوب تاج الكية  
الما يحرم في حواره الوجود بالفعل في رفق السجود التعقب في كان لا معاً بل في جهة التدرج سواء كان ذلك في جانب  
الازل او في جانب الابد فاذا في الماضي والمستقبل في افني الزمان متساويان في امتداد الازمنة في الكمية وفي  
ان يكون نسبة الوجود كونه لو نادى اياي حصول في وعاء الدهر وحضور عند البصير في ارفق كونه  
متقدراً الى حصول في افني الزمان في وعاء الدهر بالقبول المتتابع في قطر التقضي والتقدم ووجه نسبة الوقف الى القدرة  
ونسبة العلم التعقلي البسيط الاجمالي الى العلوم المتكثرة التفصيلية ونسبة القسمة الوضعية العقلية  
الكلمية لا القسمة الوحدانية في ذاتها من وجه آخر مما يفسر ذلك التدرج في الوجودات  
وعاء الدهر وفي حضور عند البصير في حقيقة وعاء الدهر عليه لوجوبها المتكثرة التفصيلية في وعاء  
الترتيب التدرجي بل بالمعنى الدهرية بخلاف معلومات في العلم البسيط الاجمالي فانها حاصلة في صورة  
وهذه اية عملة النص ان شئت و... فيها التفاصيل وبخلاف الوجودات الوحدانية الممكنة الاخرى في

الوجودات الوحدانية الممكنة الاخرى في

تأمل



المقدار الممتد الواحد ما صار بالفعل في القسمة العقلية الكلية بوجهاً في الوجود فهو تفصيله لقصور العقل  
والاحاطة بالتبسيط على التفصيل وانت انت التفصيل بالثبات في نظر العقل في الوجود والعينه بما هو مطلق  
نفساً في وعاء الوجود وحصول حضوره عند البصر الحق قضاء بما هو كونه بالفعل في الزمان وتوحيده في الزمان  
في نظر النفس والجسد وقد ذكر في هذا القضاء وقد رتب اليه في الوجود والاعتبار وهذا هو القدر والقياس كان فيه  
فمنه يمكن ان يثبت ان القدر يكون جملته الموجودات البرزخية في مرتبة واحدة من غير ان يثبت في حكمه كونه  
واحد ويصح بحسب القدر كثرات متدرجة من تفرقة تفصيل القضاء الذي هو مجمل في ما فيه بالنسبة اليه والى كل  
مفصل في نفسه وفي القضاء والقدر معينان كالحرفان لا يتجوز فيهما الاطلاق جهو والافلا سفة على المشهور  
من تسمية الاسلام وليست في هذا القضاء الا الوجود العقلي وول الوجود والعينه الذي هو بعينه صورة عقليته  
حضوره في صورة افعال القضاء علم الوجود والحق لعلو لاه على كماله والوجود تفصيل ذلك الجلال والحق في موضع  
ان القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي بجموعه على سبيل الابداع والقدر عبارة عن  
وجودها في موادها الخارجية بعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد كما جاء في التشريل في قوله عز وجل قال  
والله من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وليس انهم في هذا القول الموضع لم يكونوا ووجودهم في  
الحق بل انهم انما انصرفوا عن السبيل لا في حقهم مع ذلك ولو تحققوا المسئلة كنه التحقيق لم يراعوا نعم احب الي الامرين  
فانهم لما كان للمواد في العالم العقلي صور متدرجة اسفل الى تفصيل نفعها على المواد واولا اجتمعت المتبنيات  
والماودة غير متناهية لقبول صور بين من فضل عن تلك الكثرة او لا لفضل صلاح وان حط الى دة عند درجتها الوجود  
اذ لا وجود لها الا بالصورة وكان الوجود الالهي متفصلاً لكل الماودة بابرع تلك الصور فيها وازداد ما بين بالقوة  
منه قبل تلك الصور الى الفعل فلهذا قدر بسلطيف حكمته زماماً غير منقطع في الطرفين خرج فيه تلك الامور من القوة  
الى الفعل احداً بعد واحد في صور في جميع ذلك لان موجوده في موادها الماودة كاملة بها وحلقت في كل  
غير منقطع الحركة تشكّل احوال الماودة واستعداداتها باختلاف حركاتها في صورة وصورة على الماودة بحسب استعداد  
استعدادها وهذا القدر اي وجود الموجودات في الخارج بحسب الاستعدادات المختلفة وهو تفصيل ما كان في مجمل  
الوجود في الازل قول صادق ولكن في الدفعة الزمانية وبحسب انقضاء الزمان فانقضت ودم بين الصور في ذلك الوقت

هذا هو القدر والقياس  
كان فيه  
فمنه يمكن ان يثبت  
ان القدر يكون  
جملته الموجودات  
البرزخية في مرتبة  
واحدة من غير ان  
يثبت في حكمه  
كونه











[illegible]







[illegible]



فقد علم ان طوقه القلب والبعد وحق سلفا مشهورا في فن قاطبغوربا من فنون  
حكمه الميزان بحسب ما يليق بعد اخل العلم ومركب الحقيقة الحكمة التي هي نوب الطبيعة بحسب تقسيمها حتى الاستقصا  
فيها واذا قد جان حين ذلك ينبغي ان لا يقصر عن توفات الاشياء العامة بل يتأمل تأمل اذ في  
المشهور فان قول التقدم على سبعة اربع معان مختلفة محصلة عند العقل التقدم الزايف وهو الذي يكون  
بازمان والتقدم الدهر والسرور وهو الذي يكون في الدهر والسرور والتقدم بالطبع وهو الذي يكون في الطبيعة  
بحسب الوجود والتقدم العيني وهو الذي بالذات والعلية ويكون في وجوب الوجود وحقا في التقدم بالعلية وهو الذي  
يكون في جوهره من جهة وتوثره والتقدم الزماني وهو الذي يكون في السببية بحسب السببية الى شيء ما يوجد بعد  
ومنوب الية وبجمله التقدم في المكان والتقدم الشريفي وهو الذي يكون في الفضل والشرف فبذلك يتبين ان  
الشرف في تقدم واحد ولما في جوهره من جوهر متقدم في معانية السببية والاحوال الواجبة في السببية فالتقدم  
الاصطلاحي عليه ان ليس التقدم في الدهر والسرور قد ما سرديا وان في الدهر بالزاية تاخر ادهر  
ولكن المعية التي بازائها معية وهرة اذ هي بازات لاحتلالها من عرش السرد بل القيوم الواجب بالذات حتى يكون  
قد استأثر بالسردية ولا يجمع التقدم والافضل في شيء واحد باعتبار واحد ويجوز ذلك باعتبارين فبذلك  
الكام قد يكون فيها تدخل باختلاف الاعتبارات واذا اتفق ان تحت عدة تقدمات في موضوع واحد  
باعتبارات مختلفة حدثت للحالة تفاوت توازينا في موضوع واحد يوازيه باعتباريات مختلفة توازينا  
تلك الاعتبارات وتكون معا الية قد كش عدة منها في اشياء معية لكن لا باعتباريات شتى **تبيين**  
التقدم الزماني هو بحسب متسلسلة التقدم التي بالذات هو متقدم وان الذي هو متاخر باهما متقدم ومتاخر بهما  
الزما في الدهر لما في انفي التغير والجملة يتصور امتدادا ما راها وزمانا وان ما متخللا بينهما ولا يكون  
في جهة عليه ومعلومية بينهما بل مختلف الاخير عن الاول في الحصول في انفي الزمان مع غزال النظر في اية جهة  
كانت لهما غير جهة فبذلك هذا التقدم والتاخر في الاعراض الاولية للاجزاء المتفاوتة في الزمان كمتصل  
لما انما في العوارض الدخلة لهما بل على معنى ان هو يات تلك الاجزاء من القليلات والبعديات ثم  
حيث في خصوصيات ذواتها مصداق حمل العقل والبعد عليها لغير بقا شيء آخر غير نفسها ولغير جهة

نظر



عارض بحيث ذواتها مبدية تحت القبول والبعد عنها ككل منها بنفسه قبل وقبله او بعدا جديدا باعتبار  
واما عروضاها فالامر غير الزمان فلا يكون بالازمان كما ان يكون في العروضا حقيقة بل العروضا هي  
الخصائص بالمعاني في طريق من منها جزا من الزمان هي بذاتها القبول والبعد وكما كانت قد ثبتت عما يحصل الامر بها  
فان لا كبر سائر ما يتقدم الا حداثته لكون زمان حصوله قبل زمان حصول غيره لاحداثه وبالجملة لا يكون الا حداثته  
منه الا شيئا غير الزمان هذا الجواب عن التقدم والاحراز لا يخرب في عينا في زمانين او ازمان الا اذا انتهى الجواب الى  
تطعنين من الزمان فقبل كان التقدم لذلك كما اذا عارض هذا الجواب وقوع ذاريته في القطعة وذكر ان في كل اليوم والامر  
وزمان موسى وزمان الخلق عاينيا على السلام وما يتوهم ان انقراض السؤل لان التقدم على اليوم ما هو في  
مفهوم لفظه اس كذا ان الامر عن اليوم ما هو في مفهوم لفظه انما هو في مفهوم لفظه ما هو في مفهوم لفظه  
لما اذا تقدم الزمان القبول على الزمان البعد وكذلك في كل يوم معلوم التقدم على زمان موسى عليه وذلك  
او غير عنهما زمانين غير معلوم التقدم والاحراز كالصفت الشاملة لم تقطع السؤل من الاوهام المستحقة  
فمن الفطريات الا واصل ان كل زمانين فان احدهما متقدم الاصول في ارض القضا والخبر والاحراز من خبر  
المحصل فيه بالذات والامران احوالها منها متقدم وما خرب المصطلح منها والاشكال في طريق القبول التقدم  
بخصوصه او ان خبره ليس بسبيل بل الوقوع في الزمان المتقدم او الزمان المتأخر فبقين اللفظ الموضوع للزمان  
القبول والزمان البعد انما يشترط في تعيين المتقدم او المتأخر بخصوصه لان العلم بحقيق هذا الخبر من التقدم  
ان خبره بالضرورة الفطرية والعلم بوضع لفظه الامر في اليوم مثلا للزمانين القبول والبعد انما يفيد تميز المتقدم  
عن المتأخر لانه ما كان الحكم بالتقدم وان خبره كذلك فم ان انقراض السؤل علم لا يعطى الا في الوسط في الا  
وول في الوسط في الثبوت من سوا قطا والاهام اليه السؤل علم يشتمل على البرهان واللب والدليل في نقد  
بش كل خبر سبب الثبوت كان بقاء لم كان كذلك او جري ذلك في المقضات والارسل شيئا والفطريات ايضا وقيل  
عن سبب الثبوت كان بقاء لم حكمت ان كذا وكذا في الاثبات وقيل في الاثبات وقيل في الاثبات وقيل في الاثبات  
فاذا انقراض السؤل طبق برآل عما الثبوت وعما اثبات الثبوت معا وبه الوسط في الثبوت والوسط  
في الاثبات جميعا فلو كان هناك سلطة الثبوت لصح السؤل علم وان كان فطري الثبوت ففطره لا تقطع

الامر على ما هو في السؤل

الامر على ما هو في السؤل

الامر على ما هو في السؤل

الامر على ما هو في السؤل



المدال على مقتضى ما غرزة بنية له يربط الفراض مطلق السؤال عند الانتهاء الى احوالها  
ليس يتوقف ان يقال لم كان مستقدا على اليوم فكل ذلك ليس يتوقف ان يقع لم يحكم ان الدس قد انقضى  
ان يقع لم كان الواحد نصف الاثنين ولا ان يقع لم فله الواحد نصف الاثنين واما ما ورد انه لو كان السبق  
حقيقه ما ذكر لوجب ان يكون سبق العالم المعنى على معلولها ايضا مستقار ما لا دلالة فيها فيجب ان يكون مع  
الابن السبق في افران الزمان فلفظ فينتز من اجل اعتبار الحسنية والاعراض ان يكون للعلامة المعنى سبق الزمان  
على معلولها وهو حق لان محض سبقها عليه في ذلك سبق او يكون سبقها بالطبع مستقار ما لا دلالة فيها فلفظ  
المعنى من حيث انها لا تجتمع مع المعلول في افران الزمان سابقا عليه مستقار ما لا دلالة فيها من حيث يحتاج اليها المعلول في  
الوجود و هو غير محتاج اليها سابقة بالطبع وذلك ليس كل تغير في السبق فقد خشيته عدة من  
اخبار السبق في موضوع واحد بحيثيات متغايرة كالسبق بالطبع والسبق التفرع والسبق الزمان والسبق الزمان في  
بالنسبة الى احوال العنصرية وكالسبق الزمان والسبق الزمان والسبق في احوال الزمان بعضها بالنسبة الى  
وكان ان تقوم الواجب بالذات مثل ذكر متقدم على معلولها الاول تقدم ما سريدا وتقدم عليها وبالذات وتقدم ما سريدا  
وتقدم ما سريدا وتقدم ما سريدا وبالجمله احاديث الزمان يتوقف على وجودها عليها مع وجودها انبئات وجودها  
فراغى التغيير بها من ذلك اي مرتبة ما يتوقف عليه المعلول لا من حيث هو الحصول للمعنى او معناه  
متقدمه عليه تقدمها بالطبع وما غير معناه اياه فراغى التغيير لا من حيث يحتاج هو اليها او يستغنى عنها متقدمه عليه  
تقدمها بالزمان فاذن المتقدم الزمانى تقدمه ان له وجوده فراغى استمرار التغيير مع عدم استمراره او لا يكون وجودا  
في ذلك الا ان لم هو موجود فيه **التي هي في** كالتكثير ملك من قبلت الله من ملك  
عقله في مهاجرة افلم يحس ومجاورة عالم المعقول فاذن ما يربط ان يتضح التعرف حتى يتفاد  
الحكم البرهان وهو قوله الحكيم ولا يتقدم سبيل الديان فلتلقى سمعك ونوم بقلبك ان انقضى الدهر  
السري في وعار الدهر وباعتبار عرش الزمان هو الذي يجب بحسبه ان يقارن السري المتفرع في  
المتقدم في التحقق في الواقع والوجود في وعار الدهر لا وان ولا في زمان ما لا في جميع الدر من قبل في  
متضح الدليس بما هو ليس في اصل الوجود بما هو وجوده فله عدم استحباب ذلك ان يصور امدا واما ما

المراد من قوله  
التي هي في



ما تمسك ما تراه بذلك الشئ ونسب ان يكون زمانا او ان لا يكون ذلك من تفهيم العبد والمعلول  
 بل انما هو مختلف الاجزاء عن الاول في الاصل وفي وعاء الدور لا في الزمان فالتقدم السر في التقدّم ان لا يوجد  
 حقيقة في الواقع لا في التغير بل في محض عدم شئ اخر لم يكن موجودا في وعاء الدور ثم يوجد في زمانا  
 يظهر ما سابقا ان الوجود با هو وجود لا يوصف لا متلا و ما بارائه ولا يستمر السبب في وعاء ما في عاقبة بل انما  
 يكون ذلك لا بالذات بل بالواقع في التغير والخصائص بغيره زمانا او ان لا يكون اوجع الازمنة والامات كمال  
 التغير والتبدل وان مبدع الازمنة والابنية من ان يشهد الزمان والهي وتخصيص وجوده بها وحيث خزان عنه  
 لم يرب كثره ومرتبة شئ في ذات فتيه الى الوجود كما هو وجوده في زمان او ان  
 او في جميع الازمنة فقد حصل عند العقل في اخر من التقدم بحسب ما ان دخل في الفقه العقلي فانه يمكن  
 ان يكون شئان يحصل لاحدهما بعينه من الوجود كما هو وجوده في زمان او ان او في جميع الازمنة فيكون  
 حاصله الاخر في الواقع وفي وعاء الدور ولا يحصل له الا في الوجود حيث لم يكن الاخر في حاله الواقع  
 وقد قد نرى من اسم الوجود في الواقع وهو واقعا في الواقع في زمان او ان او في جميع الازمنة  
 موجب الزمان لا يجوز ان يكون زمانا بالضرورة فقد انضح ان هذا العلم الذي قد اخذت الفقه العقلي في  
 الغرض من البرهان اخبر ان لا تحقق في نفسه لان الموجود الذي يتبع في الزمان ليس  
 يتصف بالتقدم الزمانا اذ لم يكن له ان يوصف به الاجزاء الزمان بالذات ومقاربات الازمنة بالعرض  
 فاذا تقدم ذلك الموجود وحاشي ما في الوجود وتعين ان يكون تقدمه هو هذا التقدم السر الذي هو  
 الوجود في وعاء الدور والسر في زمانا فتيه في تمام هذا التقدم السر في العقل  
 لا تحقق في موضوع من الموضوعات الموجودة اوله على زمانا فتيه من بصر ان من المتقدمات المحققة للموجود  
 حقيقة **ب** ان شئ من المخرن في ان القوم الواجب بالذات غير متقدم في الوجود على احوالها في  
 مثلا تقدم لم يكن يجب ان يجمع احوالها في مع جلى ذكره في الوجود والتبديلا يكون موجودا  
 موجودا في حصول الوجود ثم انما ان احدتها في الوجود واولا اخر حدوث الموجود في الفقه  
 الاول الى ان احوالها في الوجود لم يكن له وجودا في الزمان ثم ان حدث وجوده في الزمان

ما انما هو مختلف الاجزاء عن الاول في الاصل وفي وعاء الدور لا في الزمان فالتقدم السر في التقدّم ان لا يوجد حقيقة في الواقع لا في التغير بل في محض عدم شئ اخر لم يكن موجودا في وعاء الدور ثم يوجد في زمانا

او ان  
 او ان  
 او ان



[illegible]







حادث الزمان في المبدأ الوجودي الزمان واما التقدم بالدهر فانه لا يوجب الوجه بالقياس للعدم اصله  
 الوجود في وعاء الدهر فاذا وجد الشيء في وعاء الدهر بالوقت عدمه الدهر وارتقاء جميع الواقع بالوقت لم يصح ان يكون  
 ذلك الوجود القوام في وعاء الدهر والصلاب علم الواقع واما المكان ذلك الشيء في الزمانيات ومما يكون له انقطاع الوجه  
 في افعى الزمان فالوجود الوجود اذا كانا زمانيين يصح ان يتاخر كل منهما عن الآخر تاخرا بالزمان ولا يصح من ذلك  
 التأخر الدهري مطلقا لو كان في الزمانيات وفي الدهريات لمحضه بل ان الشيء لم يكن يتاخر وجوده عن عدمه تاخرا  
 دهريا ولا يتاخر الوجود في الوجه تاخرا دهريا في شيء من الاشياء اصله ومنها ان المتأخر بالتأخر الدهري لا يعلم ان يكون  
 متأخرا بالزمان ايضا واما المتأخر بالزمان فان كان الوجود في عدمه لم ان يكون متأخرا عنه بالدهر ايضا والمكان لعدم  
 علم الوجه لم يكن متأخرا بالدهر ايضا بل يكون له التأخر زمانيا فقط ومنها ان تأخر الوجه في عدمه بالزمان لا يكون  
 للمتأخر زمانيا بحسب ذلك الوجه الذي تقدم عليه بالوجه فقد زمانيا لعدم معنى دخوله في الزمان وسجل القافية في تقدم  
 الزمان في ادب تصور ان يتجلى بين الزمان وبين من هو خارج عن افعى التغير زمان او ان لا يكون الوجه والوجود في ذلك يكون  
 معناه خلف الصلابة واما الخرج في عدمه بالدهر فانه يكون بحسبه المتأخر بالدهر خلف عن تقدم عليه الوجه فقد ما سري  
 لا كما خلفات الزمانية لمعروفه كما لو دخل في خلفه دهريا لا يعقل ان يتوهم فيه ان يكون ممتدا او غير ممتد ومما  
 او غير ممتد وان لم يمتد ولا استقامة اليه من ارفع المعارف للوجوه الدالة ولا كما دبر حتى للعقول كما وثق  
 المشهور بالحس والنفس المنوطة بالوهم ان السطح لذلك سبلا **مفحوص** كما ان ذلك الامر في التقدم  
 بالزمان والتقدم بالسرير هو ان يوجب المتأخر بالزمان وجودا بالنفع متخلفا عن وجهه متقدما بالزمان في  
 افعى الزمان خلف زمانيا وان يوجب المتأخر بالدهر وجودا بالنفع متخلفا عن وجهه متقدما بالسرير في وعاء الدهر  
 خلفا دهريا ولا بد من ذلك كون بينهما علقة ذاتية ترتيبية تتعلق بحسبها احدي الذاتين بالآخر تعلقا  
 توقفا اولاهن بينهما تلك العلاقة فان ذنك التقدم ليس من حيز الارتباط الذاتي والتعلق التوقي  
 فلك الامر التقدم بالطبع وبارزاه التأخر بالطبع التقدم بالعلية وبارزاه التأخر بالعلوية كما ان التقدم بالسرير  
 يعاينه التأخر بالدهر والتقدم بالمهنية وبارزاه التأخر بالمهنية هو ان يكون بين ذاتي المتأخر والمتقدم ارتباطا وتعلقا  
 عقلية يترتب بحسبها ذلك التقدم ترتيبا توقيفا وان هذا التقديرات من حيز التوقف الطباع والارتباط الذاتي

مفحوص



الذاتي ويثبت ان في هذا المعنى ان كل المختلفات في طبعها مع عدم استوعبها تالام ذلك مختلف فيها  
اختلافها فيحصل عاوجه متنوعة فان كان ارتباط احدى الذاتين بالاضرى يرجع بالثاني في لزوم الوجود في  
الطرفين والتقدم العقلي انما هو في استحقاق الوجود وهو به لان حصول الوجود في وجوده بسلامة استحقاق  
الى الاخرى ولا اخرى ليس كذلك البها كان تقدم المتقدم منها بالعلية وتأخرها بالعلوية فان العلية  
الوجود قبل المعلول مع باها ذاك ان ليس ينشأ ان يكون لها خاصية التقدم والتأخر ولا خاصية المعية وبها  
متضاهاان وعنده معلول نهما معا وارتباطها كان بالعودة فكلاهما كذلك ان كان احداهما بالفعل فكلاهما كذلك  
لكن بما ان احداهما الوجود بذاته او غير متعاوضا من الآخر والآخر والوجود له متعاوضا من الاول فهو تقدم عليه  
وان كان ارتباط الذاتين لا يرجع بالثاني في لزوم الطرفين فان كان ذلك من جهة التوقف في نفس الوجود  
فاحدهما لا يمكن ان توجد الاخرى الا وحيث يوجد وجوده وحيث لا توجد لرب الاخرى بوجوده كمال الوجود عند  
الاثنتين فانما كانت الثانية موجودة فالوحدة موجودة فالمتوقف عليه في وجوده متقدم بالطبع المتوقف  
في وجوده من غير بالطبع وان كان مستقلا بالاعتقالي من جهة المبدء التي هي معروضة الوجود ومنه قبل مرتبة  
الوجود اي باعتبار الترتيب في فعلية جبر الذات في تجويزه الحقيقة مع عزال النظر عن نفس الوجود والعرض  
المعارض في احداهما لا يمكن ان يتجوز حقيقة الاخرى الا وحيث تجويزه المبدء وحيث تجويزه حقيقة وليست الاخرى  
بتجويزه المبدء كمال الطب عند الحيوان فانما كانت حقيقة الحيوانية تجويزه حقيقة البنية تجويزه ولا خلاف  
في ذلك كانت حقيقة البنية تجويزه حقيقة الحيوانية لا على انه تجويزه في المرتبة عليه في تجويزه حقيقة  
بالمبدء والمرتبة في تجويزه حقيقة من غير المبدء فاذ كان تجويزه حقيقة في المعاني مختلفة فبما هي مرتبة  
فوجوده وتجويزه في المعاني المعبر عنها بوجده وتجويزه في وجوده المتقدم بالطبع والتقدم بالمبدء متفقا  
في انهما لا يوجبان للتقدم والمتأخر ان يكونا باها متقدم ومتأخر بالطبع او بالمبدء متساويان متعاكسين لزوم  
الوجود والتجويز او غير متعاكسين للزوم عما ان يمكن للتقدم ان يتوقف على الوجود في التجويز ما هو المتأخر فالتجويز  
يجب بالغير في طبعه من التقدمين هو الترتيب العقلي احدى الذاتين على الاخرى في الوجود والتجويز واما  
التعاكس اللائق في الزوم فمخرج عما يلزم طبعهما واما ما يلزم لوجود احداهما من جويزا لخصيصات المختلفات

الذاتي ويثبت ان في هذا المعنى ان كل المختلفات في طبعها مع عدم استوعبها تالام ذلك مختلف فيها



والمتخاضات لا يطبع الغنى <sup>منه</sup> عز بالطبع وبالجملة فيستحق ان يلزم اما وجوب معينة في حصول الوجود من  
كافة احدى الضرورية بالقياس الى المركب وفي تجوهر حقيقة من الطرفين كما في الفضا بالقياس الى السطح فلا يتصور ان  
يتفق ان يجمع التقدّم العقلي الذي هو بالطبع او بالملئمة والتقدم الحيزي للجمع بحسب التقدّم والحق في تلك اياها يكون التقدّم  
الصحيح فقط لكون المتقدم هو الذي فيه ما يحتاج اليه وجه الحق في او يتقدم منه حقيقة واما لا وجوب الحقيقة حصول  
هو جوده في تجوهر حقيقة على ان يكسب الاخر افر من طرف التقدم لكونه ليس هو الجزء الذي كان في احدى هاتين ياب  
الى المركب في الطبيعة الجسمية بالقياس الى السطح فيستقر ان يتفق هناك اجتماع التقدم الصحيح الذي هو بالطبع او  
بالملئمة والتقدم الحيزي يختلف الحق في من المتقدم بنية واما الحق المعبر عنه بوجوب فوجب هو التقدم بالعلية  
فانه يوجب للتقدم والحق في ما هما متقدم بالعلية ومما في بالعلوية ان يكون البنية معا في الوجود في  
الزمان والدرج جميعا الخاضعين الزمانيات اولا الذي فقط الخكان متقدم بالعلية ليس هو زمانا سوا كان  
الحق في بالعلوية زمانيا او غير زمانيا وليعبّر ان يكون الشيء مما وجبه وجب فركه ان يكون عليه  
بالحقيقة لا يجوز ان يكون الشيء حيث يقع ان يكون عليه لئلا لا وجب ان يكون الشيء في الوجود  
فلا بد من ان يكون الشيء في مكانه ان لا يكون وليس احد الطرفين او لا من الا في اولية  
وجوبه فلا شيء من حيث يمكن ان يكون عنه وجود ولا هو من حيث يمكن ان يكون معطو له  
اما في عليك فما قد سلف ان طباع ان له ان يكون له لم يخرجه من حد نسبة اجزائه الى حد نسبة  
كان نسبة ان يكون عنه شيء وان لا يكون بالامكان فكان ان يكون عنه لا يتميز عن لاكونه عنه  
تميزا اعمى من وقته احد هاتين هاتين لا فرقان اولوية كونه عنه اولوية غير وجوبية ليست  
ان يجمع مع لاكونه عنه فالنسبة جواز كون الشيء عن الحق لا وجه عنها ولا وجود عنها واحدة  
لم يتحقق اولوية وجوبية يمنع معها لا وجود عنها لم تبطل تلك النسبة اجزائه فلم تبطل استوائ النسبة  
الانقيصاين فاذله لم يفسد هناك تميز وجوبية لم يتبين وجود عنها بالوقوف بنية فالحال من  
شرط كون الشيء على نفسه ذاته فادمت ذاته موجودة لكونه عليه البنية وان لم يكن الشرط  
ذاته فقط فلم يكن عليه الا جازرة وما دامت تلك الذات على تلك الشذابة لم يجب ان يفسد



منها معلول فالقول القويح يوجب اذا صدر عنها شيء انه قد حصل بها كانه قد تميز به وجوده عنها عن لا وجوده  
الذات مع اي انه مقتضى له بها مجرته في الحق وقدر ذلك فالذات موضوع الحيلولة على سبيل الصلوة لها  
الذات في حق ان يصير عنه باليقين في شيء ما اليه اربعة اشياء او غيب او امر خارجي منتظر فانه اذا انشأ  
اليه ذلك شيء وصار بحيث يصح ان يصدر عنه معلول من غير نقصان شرط باقي فقد وجب وجوده  
عنه وهو صار به متقدما بالفعال على المعلول تقدما بالعلية ومعها بالفعال معية زمانية او معية دهرية فاذ  
وجوده كان معلول واجب مع وجود علته ووجود علة واجب عنه وجوده معلول وبها معنى الزمان  
او في الهم مع كون كونه متقدما على المعلول بالعلية لكونها تليق بمعنى التماس الحصول التوحيدي  
لان ذلك الحصول وجود ليس من حصول وجود هذا ولهذا الحصول وجود وهو من حصول وجود ذلك فلهذا  
ذلك اقدم بالقياس الحصول الموجود اذ يصل اليه الوجود لا بان يكون ما راعى هذا اوله ليعلم ان هذا  
ما راعى ذلك وهم "وتحقيق" رب متوهم من ضعف المتعلق قد اعتراه انه اذا  
كان كمالا احده من كونه او ارفع وجدا وارتفاع الا كونه فليكون احدهما بعينه او لا بعينه اولى ان يكون  
دون الآخر فحينئذ هذا الهم ونقول اولاً ان تفرقة وجوده في نفسه عن غير تفرقه ووجوده عنه  
لان تفرقه ووجوده في نفسه غير مضطرب وعن غيره مضطرب وبالطبيعة تفرقه ووجوده عن غيره هو صدور  
مهيبة ووجوده عن غيره وتفرقه له ووجوده في نفسه هو اصداره عن غيره بالحق وبالعقل  
والمحقيقة يجوز ان يكون وجوده في نفسه مأكلاً للشيء ورفعة الامكان ابداً فاذا كان يجوز ما ووجوده  
عن غيره اصداره عن غيره في حق الماكلة لشيء غير بالغ درجة الوجوب حصوله لا كما صدره عن  
غيره الا في حق غير ذلك الغير فيجوز ان لا ينافيه ثم تلك التناقض لا تعطي انقلاب النسبة الماكلة فيه  
الا ان يطلع الامر وجهها من ان لا غير يجب الصدور عنه بذاته او باليقين في شيء اليه فاذ كان يجب  
صدور الشيء عن غيره يجوز او وجود الشيء يصدر عن غيره فاذا كان غيره وجوده في نفسه غير صدور غيره  
ووجوده عن غيره لان ذلك معقول بالقياس لا غير دون ذاك ولانه يمكن ان انفصل ذاك عن المعلول  
عن ذاك لانها كالمعنى ذاك انه صدر عن غيره والمحمول غير هو صفه فالما كذا به مالم يجب حره وجوده



عن غيره لم يتجوز فلم يوجد اذا وجب كان صدوره غير تجوز او وجودا واحدا فكان بحسب تجوزها  
ممكنا باعتبار صدوره تجوزا ووجوده غير ممكن الى حيث فارقه وكل العقدة المغلطة وعساك النكاح  
قد فطنت السبيل لذلك اذ اوجبت العلة وجب الوجود فكان المعلول قد حصل تجوزا ووجودا ثم قلنا نفسه  
اولا تلك العلة بل غير ما وانما انفسه رجب تجوزا ووجودا منها لا غير ولا يصدق ذلك في جانب المعلول فانه  
اذا تجوز وجوده وجب التور والوجود انك انت العلة قد حصلت تجوزا ووجودا ثم قلنا انفسه اوجبت لها  
لا في ذلك المعلول والعقل اذا اعتبر بما بالحق لا شهد ان العلة قد تم لها تجوزا ووجودا لا في موضوع منها  
وجب وجود المعلول عنها تجوزا ووجودا وكذلك في جانب رفع فانه فرق بين ان يقال اذا رفع هذا رفع ذلك  
ان يقال ان هذا ليس بوجبه حتى لا يوجد ذلك فانه الاول مغاوه ان عدم هذا علة لعدم ذلك صحيح الثاني وجود  
الزوم فلذلك يصح ان يقال ان لم توجد العلة لم يوجد المعلول وانه اذا لم يوجد المعلول لم توجد العلة  
ان يقال اذا رفع المعلول ارتفعت العلة كما يصح ان يقال اذا ارتفعت العلة ارتفع المعلول بل اذ ثبت  
العلة ارتفع المعلول ولذا رفع المعلول فقد كانت العلة قد ارتفعت ولا بد لعلنا انصر صريح ان  
يرفع المعلول لان نفس رفع المعلول هو رفع العلة كما ان نفس رفع العلة هو رفع المعلول فرفع المعلول  
يوجد مكان رفعه في نفسه وجب رفعه علة في نفسه فادان رفع العلة وانباتها سبب معلول  
وانباته ورفع المعلول وانباته دليل رفع العلة وانباتها فليست في الزمان او في الدهر التي اوجبت  
العلة لاحد هما دون الآخر حتى يقال ليس هذا اولى بالعلة من الآخر بل ما يوجب التعيين بالعلة والعلة  
هو ان احدهما تجوزا ووجودا في الزمان او في الدهر مع الآخر لا بالآخر والآخر تجوزا ووجودا  
الزمان او في الدهر مع الاول والاول جميعا **توفيقية** **امعائية** ان الامر قد بات نظرا عنه مقتضى  
فالذي استبانته الفحص المعتبر هو ان معنى الذي فيه التقدم في التقدم العقلي الذي الوجود اوجبه  
المهية المعتبر عنها بالتجوز والتور او وجوب التجوز ووجوب الوجود اما في التقدم بالطبع في فيه التقدم  
هو نفس الوجود واما في التقدم بالمهية فنفس تجوز المهية واما في التقدم بالعلة فوجوب التجوز ووجوب الوجود  
جميعا ولست اعني بذلك ان مقتضى بالعلة لا يقدم في اصل الوجود وفي اصل التجوز بل انما يقدم في



في وجهها فقط فان تقدم بالعلية يستلزم فصل الوجه ليس يمكن ان يختلف عنه متما في المعلولية نفس الامر  
ولا يتصور ان يفرق في الوجه والتجهر اصل كما قد مرث اليه وانما هو لئلا السلفية الدائرية للامس كما ليس  
يتصور تفرقا في التجهر والوجه فذلك ليس في مرتبتهما التفرق في وجوب التجهر ووجوب الوجه  
يمكن ان يكون احدهما واجب التجهر والوجه ولا يجب في تجهر ووجوه فهل يمكن حصول التجهر  
والوجه بل وجوب فان يبي التقدم في وجوب التجهر والوجه بان وجوبهما المتما في المعلولية  
المستقدم بالعلية والمستقدم بالعلية لا يخفى المتما في المعلولية فيعمل في تلكا نفسا عن عدة ذلك البيان  
نفس التجهر ونفس الوجه لم يسبق لك ان التقدم بالعلية انما يكون حتى كونه مستقدم بالعلية مع متما في  
بالمعلولية في التجهر والوجه معينة زمانية او معينة دهرية فالعلية وادمت متجهره موجودا مع معلولها  
متقدمة عليه فقد بالعلية وهر بعد وجوه معلولها متقدم في التقدم بالعلية الاجتماع معه كما ينبغي  
اليه الا واما الحامية العارضة فذلك شئ التقدم الزماني والتقدم السري فان المتقدم على شئ ما بالزمان  
يكون له وجه ذلك الشئ تقدم زمني عليه بخلافه خلفا زمانيا ومعينة زمانية متقدمة رتبة له بعد ذلك  
التخلف مقارنه زمانية وكذا التقدم بالدهر والسرور اذا لوحظ وجه متما في عدة في وعاء الدهر كان التقدم  
سري عليه التخلف الدهر ومعينة دهرية بالثبوت اليه الاجتماع في الدهر بعد ذلك التخلف واما المتقدم  
بالعلية فلا يكون تقدمه الامم المعينة في الزمان اوفي الدهر وكذا التقدم بالطبع والتقدم بالعلية يخففان مع  
الزمانية والمعينة الدهر بتركبهما ليس البتة يوجب ان ذلك يخلف التقدم بالعلية فانه يوجب اجتماع المتقدم  
البتة في الدهر اوفي الزمان فاذن كونه السري البتة مع الشئ في التجهر والوجه في الواقع وفي حاط العقل  
معينة دهرية ومعينة زمانية لا يصادم تقدمه عليه التجهر في الوجه وفي وجوبهما تقدم بالعلية وايضا مستقدم  
بالطبع كما يكون وجوده قبل وجوده بالطبع فذلك يوجب وجوب وجوده قبل وجوده فبذلك بالطبع المتقدم  
بالمعية كما ان تجهره متما قبل تجهره متما فبذلك يوجب تجهره قبل وجوب تجهره فبذلك بالعلية ليس  
يمكن حصول وجوه وتجهره لا لوجوب فليزوم ان يكون الوجوب الصيا يرض في ما فيه التقدم في التقدم بالطبع  
المستقدم بالمعية كما هو في التقدم بالعلية في غير ذلك بل اني انما اعني انما كان التقدم بالطبع هو تقدم ما يتبع











والمفاتيح تحركت بيدي ادم تحركت يدي فاذا كانت حركتها ليس بسبب حركتها الثانية والاركان الثانية سبب  
وجودها الحركة الاولى اذ كذا لا يحتمل تقدمها الاضطرار كونها التبعية مع الرمان فيعرض عليهم ان اثار  
من تقدم العلم على المعلول كونها مؤثرة فيه لان معنى تقدم العلم متقدمة على المعلول هو ان المؤثر في الشيء  
مؤثر فيه وهو مقتضى وان لا يرد منه شيء اخر فلا بد من افادة لقصوره والوصول غلب لمرو كلام مجازي  
والتأمل بقول العرفيين ان كذا لا يكون كذا لا يفيض من ان تقدم ان في الدار من التجوهر والوجه على ان في الدار التجوهر  
والوجه يتلقاه معلوم العقل بغيره الفطرة وليس في ذلك البيان والامثلة اثبات امر هو معلوم  
ولا العرف على العرض بيان امكان تفكاكه عن التقدم الزماني فان لما يرضون ان التقدم الزماني شرط في  
حصول تقدم التقدم **مختص بمقتضى** واذا قد علمنا ان بفضل العلم الحكيم ان التقدم بالهبة هو تقدم علمه  
المهية بمعنى ما يتوقف عليه الشيء في تجوهره من حيث مهية وقوام جوهره في مرتبة الذات مع عزل العلم في مرتبة  
الوجه المتأخرة عن مرتبة فعلية نفس المهية والتقدم بالطبع هو تقدم علمه الوجه بمعنى ما يتوقف عليه الشيء في  
وجهه مع عزل العلم في مرتبة تجوهره نفس المهية المتقدمة على مرتبة التجوهرية والتقدم بالهبة هو تقدم العلم  
الموجبة اي جاعل نفس المهية التي تجعل البسيط الذي هو بعينه مفيد ووجه موجب فعلية تجوهره وفعلية موجبة  
وان التقدم الذي العقل هو الذي يجمع هذه القدرات وتا ولا يما يوجب تفكاكه عن التقدم علمه التجوهر  
معنى الدار فيه التقدم مع اشتراكها فيه اذ مهية العقلية وباعتبارها يلزم ذاتها في طاق العقل والاطفي  
الزمان اوفي الدهر تقدم في معيها في ذلك معنى الدار فيه التقدم ومنه ان تفكاك بينهما في تفكاك الزمان  
او بالدهر امتنا عاقل كذا من الجانبين وذلك التقدم بالهبة وهناك ما فيه التقدم معان ثلثة هي فعلية التجوهر  
وفعلية الوجه وفعلية وجوبها جميعها فالتقدم بالهبة يكون ان ينفك في المعاني عن المتأخر بحيث الذاتية لفعلية  
للمرئان او الدهر والمتأخر بالمعلولة لا يمكن ان ينفك عنها فالتقدم اصلا لا يكون مهية الذاتية العقلية ولا  
الزمان او الدهر وقد لا يجب ذلك بل يخص امتناع التفكاك الزماني او الدهري بالمتأخر ووجه واما التقدم  
فكما لا يمتنع ان ينفك في الزمان اوفي الدهر وذلك التقدم بالهبة وما فيه التقدم في نفس فعلية التجوهر فقط و  
في التقدم بالطبع وما فيه التقدم في نفس فعلية الوجه فقط فالتحقق بان فلك ان علمه المهية على فركي

عالمات قدوة في الدار العقلية في الدار العقلية



منها جعل نفس المهيبة العنيفة الذي تصدره نفس المهيبة واستفادته واستند اليه فاقية المهيبة اليه فاقية صدوره  
ومنها جعل المهيبة الي الذي يدخل في قوام المهيبة ويشاركه في المهيبة ومن معني ما عبره بهذا المعنوم ورا صدوره  
عن شئ واستنادا اليه بالضرورة القطرية بحيث ان تكون المهيبة محمولة برأها وصادرة عنه ليس طارئة  
التي لم تتم لها ذرية فورا انشأ المجهول ما خود في جانب المجهول وعلو في الحقيقة لجاعل وموضع عنه بالخط  
اولا حين ما يلحق استنادا انشأ الى الموضع وفاقته الى الجاعل فكيف يكون هو الموضع او ما يلحق من قبله فاقته المهيبة  
الى ما هو داخل في قوامها من حيث هو كذا نحو انشأ المهيبة مخالفا لغيره مباحي الحقيقة لافقته الصدور والفاقته  
الاستنادية فاقته المهيبة في الفعلية والمجهرية بالجعل البسيط ومنبعه طباع الاحكام ولا يخلف حكمه  
بالبساطة والتركيب بل يتم بمول استيعاب البساطة والمركبات قاطبة **واللاقته** الثاني في القوام والحق  
لما في القوام والفعلية وليس منوع من طباع الاحكام بل انما ينشع من نفس المهيبة مركبة بآثار متألقة حقيقة  
من اشياء مختلفة بالمعنوم متكررة بالمعنى من حيث هو فلو ان قد استبان سبيل اختلافها جتين وانتم افاق  
عليها فاقته المجهرية التي مر حاجتها نفس المهيبة في فعلية جوهري الى جاعل الفعل ذاتها وحيل نفسها بسطافاة  
استنادية بحسب ما ان يكون المفقور والمفقور اليه متباينين بالحقيقة في الذات وفي الوجود لا بالاعتبار وفي  
لحاظ العقل فقط وليست تنبع من نفس المهيبة بآثار تلك المهيبة مركبة كانت او بسيطة بل انما ينوعها من المهيبة  
المركبة او البسيطة بآثار طباع الاحكام لا بما في تلك المهيبة من حيث هي حتى انه لو امكن ان تكون مهيبة  
ما مركبة متجذرة في طباع الاحكام لم تكن لها تلك الفاقته مع كونها مركبة وفاقته السالف التي مر حاجتها نفس المهيبة  
في قوام جوهري في فعلية جوهري الى ما ياتلف منه فاقته لا الى ما تصد عنه نفسها متألقة فاقته خلطية  
لضميمة من جهة كون انشأ المفقور الحقيقة له المجموع الاشياء المفقور اليها فالمفقور اليه خود في حقيقة المفقور ولا  
بحسب الفاقته ان يكون المفقور والمفقور اليه متباينين بالحقيقة في الذات والوجود البنية بل ربما كان التباين بالاعتبار  
وفي نحو الخاطا العقل من حيث هو انشأ المحصل بعينه فيها تارة ومحصلا اخر ومنبعها نفس المهيبة  
المركبة مفارقة طباع الاحكام لم تكن ممكنة الا في هذه الفاقته وان وضعت خارجة عن بقية الاحكام  
فاذن للمهيبة مركبة فاقته الاستناد وفاقته السالف والثانية بحسب من حيث هو والدو كى

في هذا المعنوم من المهيبة التي تصدره نفس المهيبة واستفادته واستند اليه فاقية المهيبة اليه فاقية صدوره



فصل المبهة بان اطلاق الالهيان اذ الترتيب ليس من جنس اسبغ بل كان منه والمبهة البسيط هو الزم  
فانه المجهولية فقط وهو ما لا يوجب في نفسه شيئا في وجوده وراى معلوم  
في مبهمة فكل معلوم في مبهمة **موجب** في وجوده ما يثبت وجوده ونفسه اطلاقا لجعل البسيط وراى معلوم  
في مبهمة فكل معلوم في نفس المبهة ما يثبت وجوده ما يثبت وجوده والمبهة البسيط في نفس المبهة على ما في واحد  
ل ان المتقدم بالمبهة الذي هو جعل المبهة تقدمه بالمبهة اقدم منه في وجوده الحقيقة اقدم منه في ذاته حقيقة  
على ان يكون في وجوده حقيقة لما هو متقدم في ذاته فلا يمكن ان يكون له حقيقة متجيزة الا في المتقدم  
متجيزة الحقيقة اذ لا في المرتبة العقلية ويكون المتقدم حقيقة متجيزة والمتأخر ليس في الحقيقة بعد في  
ذلك الزم واما المتقدم بالمبهة الذي هو جزء المبهة فاما تقدمه بالمبهة انه عند العقل محقق بان يكون  
اقدم منه المبهة في المجهولية اي في وجوده الحقيقة المتقدم منه فاما على اطلاق البسيط فنفس المبهة الصالحة  
منها على العقل اذ هي ما والى ذلك الذي وجد ان الذي في الحقيقة ولها جرب ذلك  
الطبع في وجوده وراى في نفسه حيث تلك المجهولية وهو اذ واحد انما التقدم في نفسه في المبهة المتقدمة  
منه على النظر من مرتبة الوجود وتوحيها عليه في الموجودية فان لوحظ ذلك على عينه تقدمه بالطبع ايضا  
والعقل بعد التحليل في الذات التي لا يوجد اوله نفس ذلك الذي في وجوده ذلك الموجود في وجوده في ذاته  
المبهة ولا يكون ذلك الذي في ذات التحصيل والابهام ان الوجود والمبهة توحيها عليه فان جزء المبهة على ذلك  
تقدمه بالمبهة وتقدمه بالطبع كل من حيثية اخرى والطبيعة لا تترك ان كانت هي عين الطبيعة بغير شئ  
لكن لا يمكن ان يكون سببها سببها سببها في الوجود الى العقل بحسب الترتيب الذي يوقعه العقل في  
حالة التبعين والابهام فكما انما تقدمه عليه بالمبهة فكل من حيثية وجد ان لما تقدمه عليه بالطبع تقدمه  
على المركب في الطبيعة من الشئ الطبيعة كالبسيط من المركب لكن في حالة التحصيل والابهام لان الوجود ولا  
في سائر الحالات ثم رجا وتبع اليك انما محسوس التقدم بالمبهة بما تقدمه على شئ في وجوده الحقيقة ولا  
يوجب وجوده فلا يسوغ ان يطلق التقدم بالمبهة او التقدم بالطبع على اطلاق الموجود القائم وان  
كان متقدما بالنسبة على موجود في وجوده الحقيقة ولا في حصول الوجود في وجوده في وجوده واما كان

اھوں ما بھو ہر اوتار نہ دیکھ اے صل عیندوان کا ہو دو دوا دل فیما تخت پر ۴

الموجود في بلاد الحبش  
بالطبع في تقدمه على غيره



واما ما في ذلك ان ما ثبت ما يصلح ان يظن دعيا الى هذا الاختصاص بل ربما وجدت ما يحكي ان بعد هذا فسرنا  
 افضل التقدّمات بعضها عن بعض طائفتان مختلفتان وبعيدة الاختلافات فكلما كانت فاعلى على الوجه المطلوب التام فثبت  
 يتوقف عليه تجوهره لعلول مع عزل الخطوط الخاطئة كونه بعينه على نفس الهيبة وموجب تجوهره ووجوده مقدم  
 بالطبع ومن حيث كونه على وجهه لعلول التام مقدم بالعلية في التجوهر والوجه ووجوبها فان القنوم الوجوب  
 بالذات جعل ذكره له التقدّمات بسبوتها على علول الاول مثلا لا التقدّم الزايف اذ يمتنع ان يتوقف بغير الزايف  
 ولما ديات كل الوجه في صقع الربوبية ليس مفهومة وراه مفهومة التور والتجوير لان الهيبة هناك عن الالبته ولك الوجوب  
 هناك عن الوجه وعن التجوهر فالتقدم في تجوهر حقيقة هناك عن التقدم في الوجه وعن التقدم في الوجوب  
 يختلف بالاعتبار ايضا بالقياس لالحال المتاح لعلول فانه كما ان يتاخر في وجوده فلك يتاخر في تجوهره مهيبة  
 وفي الوجوب تجوهره ووجوده فاذا لوحظ تقدمه على ذكره على وجهه لعلول ولم يوجه الى غيره قبل ان تقدم  
 واذا لوحظ تقدمه على نفسه مستحق لعلول ولم يوجه الى غيره لاعتبارها بالذات قبل ان تقدم بالهبة واذا لوحظ تقدمه  
 على كل هبة لعلول ووجوده ووجوب تجوهره ووجوده قيل ان تقدم بالعلية فاختلاف الاعتبار في كل ذلك  
 التقدم لا يتبع عن التاخرات المختلفة في العلول اختلاف المعاني التي فيها التاخر في ذاتها متماخضة لا اختلاف  
 ما فيه التقدم في ذات التقدم على غير ذلك مجمع وعزّه **مفخص فضلي** واذا ذكرنا ان فاقه الصدور  
 والستاد مياينة لمع فاقه لعلول والتألف وان ذاتيات الهيبة عليها لها معنى وحيال الهيبة عليها لها معنى  
 آخر وافتقار الهيبة فاقه لعلول ورا ما افتقار الية فاقه لعلول البتة فاعلم ان كما يكون الشيء مجرب  
 فاقه لعلول على تامة يفتق بالهبة بالستاد ويرتب عليها بالذات البتة اليسا وعلى عدمها ليس فلك  
 ان يكون له فاقه التالف على تامة يفتق هو الية بالخلط ويرتب عليها بالذات البتة فحصل على طلبها  
 النفس صا مظهر وان يراد الا احد المسميات باسم لا غير فالحداد بالاسم غير المجموع باعتبار التأليف ليس اعتبار  
 جميع الاحاد المسميات بالاسم لا على تلك المعاني غير اعتبار الجميع بالاسم بل على تلك المعاني والاختلاف هو اعتبار التأليف والاول  
 هو اعتبار الية التامة بالتأليف فهذا الشيء المؤلف المتفق الى اتحاد الاجزاء بالاسم فاقه التألف لا يفتق  
 فاقه لعلول في الاجزاء فاقه التألف فاقه تامة لعلول فيه وافتقار نفس مهيبة ليس التاخير في الاجزاء بالاسم وافتقار

التوجه بالوجه تقدم بالهبة من حيث تجوهره على وجهه ووجوده على وجهه







الجزء المحلول فقط ولعل غرضه من الذي حصلنا به هو ما يرمي بقول شيخنا سيدي الله الميموني في طبعها الشفاة  
الفاعل والغاية كأنها مبداء في غير قريتين من المركب المعبر فان الفاعل لما ان يكون مؤنثا للمادة فيكون  
لديها واما في القريتين المحلول للسبب في جزاء المحلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لذيها والصورة  
القريبة والغاية سبب للفاعل في انه فاعل وسبب للصورة ومما هو سبب في كونها الفاعل للمركب  
فالمباد القريب في ان هو المبدأ والصورة ولذا وسط بينهما وبين الشيء ما علته على انها جزاء ان يكون مبداء  
وان تختلف لتقوم كل منهما فكان هذا علته على العلة التي هي ذاك فيكون قد راعى بذلك ان علته وجود المركب  
يكون افاضتها اياه بان يفيض وجوده والجزاء بالسر التي هي حجة العلة لتقوم حقيقة افاضته الى علة مفضية  
فتستحق تلك الافاضة ليعينها وجود المركب وهو مجموع الجزاء من حيث طوق اعتبار التالف فاحق ما بين الشيء والعقل  
الحدود والعلية بافاضته ليعينها اوله هو الفاعل والجزاء بالسر مجموع الجزاء الذي هو المركب يستيف افاضته الى  
يعين تلك الافاضة ولم يرم ان يفيض الجزاء من الجزاء ليعين المركب والجزاء موضح عن اعتبارها في حقيقة  
المركب حين ما يقصد ان يعتبر استناده الى العلة المفضية ومعتبره فيما هو مستند اليها وهذا قد علمنا في حيث  
يجعل ان يصح ان يفيض وجوده لانه بان يندرج نفس كهيته في ما يعين ذلك المبدأ ان يكون موجودا بل ان يندرج  
نفسها في تعني ان يكون موجودة على ان تكون هو واسطة في التأثير وكيف يعقل ان تكون هيته مؤثرة  
في وجودها قول بعض من جعل عرش التخصيص والتحقق ان المؤثر التام القريب لكل مجموع احاده سر  
ممكنه لا يمكن ان يكون غير احاده باسرها والبعيد يكون مؤثرا في الاحاد باسرها وبسببها في مجموعها والاحاد  
الذي لبعض احاده الوجب فالمؤثر التام القريب فيكون له احاده باسرها ولا يتصور مؤثر بعيد فيكون له مؤثر  
لبعض الاحاد فلو كان للمجموع مؤثر تام غير الاحاد كان ذلك المؤثر قريبا كان مؤثرا في الاحاد باسرها قبل  
تأثيره في المجموع فان صادف الحق في جهة التخصيص للفرق بين الاحاد باسرها في المجموع الذي هو موضوع الحق  
اللدقة فان الاحاد بالسر غير الكل والاولاد بالذات وغير مجموع المعروض للاعتين التالف لا اعتبارا وكلم  
بان المؤثر التام في كل مجموع يمكن ان يكون مؤثرا في احاده باسرها فان المؤثر التام في البعض ليس مؤثرا تاما  
في المجموع لكنه الصديق في جهة القول على غير محور العلية فاعلة تقوم كهيته وعلة تفرعا فكون الشيء ما ياتلف

توضيح في كلام الشيخ  
والذي هو المطلوب  
والذي هو المستند

غيره



تقوم مركبة وراكوز الش ما يفعل تقرر مركبة متسلسلة وفيفيض نفسها والحاد بالسرعة تامة تمام تقوم مجموع  
 لا انما يجعل لتقوره وهو نزل التام فيه بل هو نزل التام فيه هو المؤثر التام فيها على ما حققناه **ثم نثبت**  
 فاذن ايقان الش المركب ما هو جزوه لذاته ووجب مركبة واما ايقانه الى ما هو خارج عن فوام تحقيقه  
 فانما هو مركبة جزية فالقوة الى الجزاء من نفس الذات من حيث الذات والقوة الى المؤثر والى كل على ما يخرج  
 عن الذات من الحقيقة فانه يجوز او الدجوار باسرها وبما يفتاق هو الى بعض الدجوار من حيث الذات ولكن  
 تلك الذات جزية وذلك اذا كان ذلك البعض جزءا للجزء الاول وقد يعرض لكل من تلك الذات لجزء  
 من ذلك اذا كان ذلك البعض المادة والصورة ان تكون عنه بواسطة وبغير واسطة معاً وحينئذ لما المادة فاذا  
 كان المركب ليس بل صنفاً وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة بل هيئة عرضية فيكون المادة تقوم الوض  
 الذي يقوم مركبة ذلك الصنف من حيث هو صنف فيكون عنه بالعلة لكنها من حيث المادة جزاء من مركبة  
 مادية فلو واسطة بينهما اما الصورة فاذا كانت بصورة حقيقة فيقوم له جزاء من مركبة  
 ومركبة عنه لمركبة فتكون عنه بالعلة المركب لكنها من حيث الصورة جزاء من مركبة على صورته فلو واسطة بينهما  
 وتقوم مركبة تتركب على الدجوار بالسر بالذات ايها وليست واما الترتيب للصورة كالتسلسل  
 ولا من حيث جزاء من الدجوار بل انما من حيث انها من الجزاء الاخير والمقوم للذات المقوم بعد فاذن ذلك  
 بالسر ان لو حفظت من حيث هي اشياء كثيرة من المقومات كانت علة تامة من مقدمات وعلى تقوم الحقيقة  
 لو حفظت بما هي شئ تام التنوع والتقوم وبذلك النظر فيها من اعتبار الكثرة بالقصد الاول كانت شيئاً محلياً  
 يترتب عليه آثار التنوع والتقوم هو بعينه المتأخر المعول المتكافئ من تلك العلة وليس تفصيل ذلك الجمل النفس  
 تلك المقومات الكثيرة بالسر المحفوظ من حيث هي لا لا بشرط المعينة والداعية اصله فان تلك هي عين مجموع  
 الجمل بالذات وان غيرته بالاعتبار دون الكل الا في ادر المحفوظ فيه كل واحد وحده على اليد ليدل على الجزاء  
 كما في قولهم الدارح التوم كلهم لا معاً او تلك في تلك الحاطة من مجموع لمجرد معاً غير غايرة وبون باي  
**انصاح** التقدم بالعلية هو تقدم العلة الفاعلة من حيث قد استبدت من بالعلية او لم يندغم حصول معها  
 بالفعل شئ مما ليس منه في الدافضة بان يتحقق كل ما يفتاق اليه حصول صدره عنها بالفعل فالفاعل

و



فالفاعل هو عينه المنخفض الموجب بالذات والما للعدّة التامة وهو احد المتقدّمات بالطبع باسرها في ليست واحدا  
متقدّمات متقدّم واحد بل اشياء كثيرة متقدّمة متقدّمات عدّة كل منها تقدّم واحد بالطبع ولا يعملون متوقّفين  
عليها متوقّفين واحد بل انما يتوقّفات شئ فان لوحظت تلك المتقدّمات باعتبار التاليف حتى حصل ذلك  
الاختبار شئ واحد هو مجموعها لم يكن في ذلك استيجاب ان يكون هذا الشئ ليحقق البنية ان يتقدّم مجموع  
المتقدّمات ليس بل انه ان يكون له تلك الشئ ايضا تقدّم حتى يكون هذا تقدّم آخر وراي المتقدّمات  
التي هي للحداد والبرهان ذلك يمكن التي فرضت المتقدّمات والعن بالاسر المتقدّمات والعن بالاسر  
ومن حيث يتبين فساد كون العدّة التامة شئيا له تقدّم على العمل وراي المتقدّمات التي هي للحداد  
فانها لا يصح تبعا بالفساد ان ذلك يستلزم تقدّم المكوّنات الفيد رجبين ضرورة كون مجموع المادة  
والصور وهو نفس العمل جزاء من العدّة التامة المتقدّمه فيكون متقدّمات عليها اما ان كان كونه مادة  
والصور بما هي شيان جزائين في العدّة التامة ومن معولها ليس يستلزم كونها باعتبار التاليف جزاء  
بل انما يلزم ان يكون معتبرا بذلك الاعتبار مجموع الجزئين فان قيل خروج الكل عن شئ في دون جزو شئ  
واجزاء عنه فظهر الكسح في كل جزو من مجموعها جزو منها قطعا قيل دخل كل جزو في مجموع  
الشئ اذا كان للجزء آخر انما يستوجب ان يكون مجموع جزئيه باعبارها لا يكون كونه جزءا منه  
بقاطية الاعتبار فقد يكون جزءا منه باعتبار خارجا عنه باعتبار آخر وخروج الكل للجزء في جزو  
انما كسح في نظرية اذا كان هو بقاطية الاعتبار خارجا فاما مادة والصور بما هما ملحوظان في جزئ  
الكثرة جزآن متقدّمان وبما هما ملحوظان في جزئ الوحدة الدخلة باعتبار التاليف شئ هو مجموعهما  
فما هذا الذي يظن على محلول لاهم اجزاء العدّة ليس كل نوع في النوع الواحد انما تافه في الوحدات التي  
يجمع اجزائه لاهم الاعداد التي تحتها فكل في اجزاء العدّة التي هو اشكته مثلا جزو من العدّة الذي هو  
الاربعة وليس مجموع تلك الاجزاء وهو العدّد الاول جزو من العدّد الاخير وهذا الحكم ليس مخصوصا اذا ثبت  
للعده جزو صور كما قد ظن بل انه متمسك في مسلك التحصيل ايضا وهو انه ليس لكل عدد صورة نوعية  
مغايرة كوحدة بل ان كل منية في الاعداد نوع آخر متغير في سائر لم ارب خصوصية مادة فقط لا بصور

والا انما يكون شئ واحد هو مجموعها لم يكن في ذلك استيجاب ان يكون هذا الشئ ليحقق البنية ان يتقدّم مجموع المتقدّمات ليس بل انه ان يكون له تلك الشئ ايضا تقدّم حتى يكون هذا تقدّم آخر وراي المتقدّمات التي هي للحداد والبرهان ذلك يمكن التي فرضت المتقدّمات والعن بالاسر المتقدّمات والعن بالاسر

والا انما يكون شئ واحد هو مجموعها لم يكن في ذلك استيجاب ان يكون هذا الشئ ليحقق البنية ان يتقدّم مجموع المتقدّمات ليس بل انه ان يكون له تلك الشئ ايضا تقدّم حتى يكون هذا تقدّم آخر وراي المتقدّمات التي هي للحداد والبرهان ذلك يمكن التي فرضت المتقدّمات والعن بالاسر المتقدّمات والعن بالاسر

الاعداد المتعددة



معاصرة لموادها وهذا من خواص الكم الانفصالي وكان لفظان انما عطف عليه الامر نحو فصل الاجزاء بالاسرار  
عمن مجموع الاجزاء ولعل الدخيل بين الاعتبارين فاقابلنا عندنا مل دقيق فاذا جئت عرق التدويل ان  
احد الاعتبارين مع الآخر استوى الحكم فيما له جزء صوري او فيما يميزه وفيما ليس في ذلك كما لكثرة الصفة ثم  
هل الاجزاء الهادية والصورية باسرها في ذلك الا كالاجزاء الهادية فقط باسرها في ذلك فاما لم يكن اعتبار الاجزاء  
بالسرها اعتبارا جماعيا للاجزاء بالتالي في ذلك لم يكن اعتبار الاجزاء الهادية والصورية باسرها غير اعتبارا جماعيا  
تلك الاجزاء بحسب تلك التاليف في ذلك ايضا فلا يتوهم الفصل بين المقامين الا اذا اختلفت التاليفات في ذلك  
الوجهان فالمعول مركب مطلقا اذا كان تاليفا فيمكن ان تكون اجزؤه بالاسرار اجزاءا عليه  
التامة ومقدمة عليها واما مجموع تلك الاجزاء فعين المعول وخارج عن العلة والعداة التامة مجموع العلة  
لا العلة المقدمة وان ساءت الحق فالمعقبات اليه بالذات ليس المقدم بالعلية وهو العلة الفاعلة بالاجل  
لما عمل موجب سائر العلة فليس فيهما بالذات بل انما افيت في حصول اليها فيسمى الاستناد الى الفاعل موجب  
وصحوة الفاعل عند بالفعل فاذن المقدم لمعقبات اليه بالذات وبالوصد الاول هو عمل موجب التام واما المعقبات  
الاسائر للعلل والاعراض عنها فاما بالوصد الثاني فيتم ان ذلك ايضا ما قد يكون عليك سببا للذات غير موجب  
وفسخا للضابطات الغير متوقعة انما يصح في العلة التي رتبة غير موجبات المعول كما لا ولا وعد واما جوه  
المهمة و اجزؤه فلا يلزم ان تكون المعقبات اليه الاستناد اصلا ولو بالوصد الثاني بل انما يفيت في اليها المعول  
مركب منها فاقوة التالف في اليها موضوع في خبر المعقبات متممة لغوامه لانها ملحوظة في خبر المعقبات اليه  
اولا لضعف شيئا قد تم توهمه النوع وتاليفه مجزئي ثم ننظر فيما يفيت في ذلك الشيء في تفرقه وفعلة بالذات  
وهو المعقبات اليه فاقوة الصدور والاستناد بالوصد الاول وفيما يتوقف استناد لقوره وفعلة اليه الفعل عليه  
وهو المعقبات اليه فاقوة الصدور والاستناد بالوصد الثاني **ثم كبر** تلك غير ناس قد اسمعناك قبل ان طباع  
فبعد فوجد او وجب فوجب انما مقتضاها ان ما هو العلة مقدم بالوجوه والوجوب لان ذلك الوجوه  
الوجوه المقدمة في جملة ما هو الموضوع بالعلية فقد يكون الامر كذلك اذا كان مما تخر بالوجوه والوجوب في عوارض  
الشيء المتقدم بوجوده وهو كقولنا وجد فصار بعض فقد لا يكون كما اذا كان موجبا في عوارضه لنفسه مقدمة

هذا الاعتبار جماعي  
في كل اجزاء او في كل اجزاء



لأنه وجد مثلث فصار ذال الزوايا **حَقْبَاءُ** **مَقْصَدِي** السبق بالمهنية من جهة جعل البسيط والقياس  
 والسبق بالعلة من جهة جعل المثلث والمقصد بالسبق بالمهنية انما هو هيات مهنية بالقياس اليها ونفس المثلث بالقياس  
 الى وجودها وجعل المهنية جعل البسيط لأن سبق المهنية على وجودها ليس بالسبق بالمهنية إذ ينبغي ان يكون الوجود هو الوجود حتى  
 بالطبع او بالعلة وجوهرية مهنية كما ان له عليها سبقا بالمهنية في ما يقال ان يتصرف ايضا بالسبق عليها بالطبع  
 لكونه من عمل وجوهرية مهنية كما ان له من عمل نفسه في قوامها وذلك قلنا بكونية في ظرف الخط والتعريف او كما سبق  
 بالطبع ان قلنا ان الحكم بالكونية هناك ايضا انما هو على محاسن التشبيه الحقيقية او في حق الناطق فيقال انه  
 يقع في حيزه المتعلق في حيزه المتعلق في الية تسبق على المهنية بالطبع انما معناه ان العقل بعد التحليل على الخط التوصل اليها  
 بعد كونه مهنية اصل الوجود اوله من غير جعل الموجد لا باجاء من خارج وجوده غير ان يزل بنفسه كجده المهنية وعلني وجود  
 الذل بها من غير ان يكون له اجزاء العينية كالمادة والصورة الخارجين فاما قوام جوهرية مهنية بها بخصوص وقوعها  
 في الاعيان فسبقها على المهنية باعتبار النور انما يكون بحسب خصوصية جوهرية في الاعيان لا بنفس المهنية كما هو ذلك  
 الذل بها العقلية كالمادة والصورة العقلية انما قوام نفس مهنية بها بخصوص متعلها في العقل لا بغير مهنية  
 ولذلك ان التحد ليس له الذل بها هيات لا بالاجزاء العينية او العقلية او لحد ان يقع بما يدخل في قوام المهنية  
 المتصورة الموجهة بما هو من الاعمال الموجهة ويجعل المهنية الية تسبق عليها سبقا بالمهنية ويرى ما يتقدم عليها نقدا بالعلة  
 الية وذلك ان كان بذاته مبداء الجاهل كالتقدم الواجب الذات تعالى شأنه بالقياس الى الجعل الاول  
 فان لم يشترط في المتقدم بالطبع ان لا يكون منفردا بالعلة بل يكون علة غير متجدية وانما اعتبر مجردا ان يؤخذ  
 تقدمه بالوجود كان له في كبريائه على الجعل الاول تقدمه بالطبع الية حيث ان الوجود صفات به التقدم  
 من حيث طاقته الفاعلية والكان التقدم بالعلة ايضا متحققا من حيث ان هذا الفاعل موجب بذاته  
 واما سائر العلل فلا يلحق في سبقها على المحلول الا الوجود والنور انما يلحق بالعرضي من حيث ان الوجود لا ينفك  
 التوكل بل يتبعه لزوما على البت ثم ان النسبة لورثي محمية تقرر من جهة المهنية ولو حتى محمية الوجود في  
 الاعيان اوزة الذل والواحي محمية النور كالوجود والوجود البني والامكان ولو ازم مهنية بالاصطلاح  
 التي تقدمت على الواحي بالوجود كالاوضاع العينية او اللوازم المهنية والاصافات والاسلوب المتشعبة







الوجود المحمول سواء كان ناسخه بالمهنية أو بالطبع أو بالعلة فإنه يتحد بحسب الجود والاربط وقد عايناه بالعلة و  
 المتقدم من خزانة المعلوليات ولا يلزم من ان يتحد بها العلة معلولان انما يكون وصف العلة العقل للمعلول علة للمفهوم  
 ما في ذاتي عارض للعلة فالتقدم على الطوران بحسب العلة قد عايناه بالمهنية وما حصرناه من الشئ في ذاته واطل عليه  
 ناسخا بالمعلوليات فان كون الان حيويا سبب حجب كونه جسميا الجسمانية المحمولة على الطوران اي الوصف المتخصص  
 وكذلك كون الشئ في اسوار مثلا على وجهه كونه في اللون المحمولى عليه وان كان اللون في نفسه هو ما هو في  
 نفسه متقدما عليه بالمهنية والشر متقدم على الشرط بحسب الجود المحمول فقد عايناه بالطبع وما حصرناه من خزانة المعلوليات  
 بحسب الشئ في ذاته فان كون الشئ في ذاته سبب حجب كونه في الشرط وذلك الشئ بما هو شرطه والعلة المحمولة  
 للذات المتوكلية متقدمة عليها بحسب الجود المحمول فقد عايناه بالعلة وبثبوتها الاربط من خزانة الشئ في ذاته بالمعلوليات  
 بالمعلوليات فان كون الشئ في ذاته متوكلية على وجهه كونه في ذاته متوكلية للذات المتوكلية وكذلك كون الشئ في  
 الشئ الذي له ذات متوكلية على وجهه كونه في ذاته متوكلية للذات المتوكلية بما هو شرطه والعلة المحمولة  
 المتقدم بالذات بحسب الشئ في ذاته والوجود المحمول في ذاتها كان متقدما بالذات عند ثبوتها الاربط  
 انشأ به الى شئ من خزانة المعلوليات عن الشئ في ذاته بالمعلوليات او بالعلة او بالشرط او بالمتوكلية او بالمتوكلية  
 الى ذلك الشئ بعينه **تبيين** بقوله ان الشئ في ذاته هو كونه احد الشئين بالنسبة الى سبب محمولى وادرسنا الاخر  
 هو السبب ويراد ان يكون الشئ في ذاته نفس السبب المحمولى وادرسنا الاخر هو السبب ويراد ان يكون الشئ في ذاته نفس السبب  
 في بعض الاشياء المحمولى يكون بعضها اقرب منه وبعضها بعدد الشئ في ذاته بالنسبة الى سبب محمولى وادرسنا الاخر هو السبب  
 حكم النوعية واما بعد المطلق فالجواب هو اقرب الشئين الى ذلك السبب من حيث ان ما هو اقرب الشئين منه هو المتقدم  
 في المرتبة مثل الطب فانه يتقدم على الطوران ان احبب ذلك النوع للافضل والى ما رتبة السبب بحسب الشئ في ذاته  
 بقايل ما لم يجر الترتيب المذكورة ولذلك قد يقدح السبب في خبر الاستدلال وفي الاستدلال في الاشياء التي يكون  
 طبعا في العلل والمعلولات المتقدمة سواء اعتبرت على الترتيب في سبب العلة او على الترتيب في سبب المعلوليات وتكون  
 ومنها في الصفوف في المكان متوكلية الى سببها الوضوح فالجواب ما رتبة قد يكون في امور عقلية وقد يكون  
 في امور وضعية ثم قد يكون بالطبع كما في الاجناس والاشياء المتوكلية وقد يكون بالاتفاق كالذي يقع متقدما



في الصف الاول فيكون اوتيا الحجاب قد يكون بالآخر كما تقدم في السجوي و فاطمور يات على بارين في  
فيمران فان مقدم بالمكان قد يكون نسبة الاربعة في الوضع بالالفان كالصف الاول من صفوف المجلس وقد يكون  
في الوضع بالطبع كالمستوية في منزلة بالقياس الى الهوار و كذلك سائر الدوائر البسيطة كقولك حل مقدم على  
فلك كشمس في ان جعل محمد حميد او العكس جعل فلك القمر حميد او كذلك المتقدم الرتبة في العقليات وقد يقع  
الابن بالمرتبة في العلوم البرمانية فالمقدمات قبل الدرس والنتائج و كذلك محروف قبل الهجاء والصدور  
المخطبة قبل الاقتصار وان اختلف عليك الدم فظننت ان مقدمات قبل القياس في المرتبة على بالطبع فانه الكمال القياس  
كانت المقدمات ليس الفان المقدمات كان القياس و كذلك الحروف والهجاء قبل كالمستعمل ان قد تشر المقدمات مختلفة في  
بعضها فمحييات شئ فليس ان يكون القبل بالطبع قبله في المرتبة فوجه آخر كما ان القبل بالعلة قبل العلة في  
الارتبة الطبيعية ايضا اذ وقع الابداء في العلة فيكون فيكون في القليلة بالقياس اليه وبعده بالارتبة الطبيعية اذ وقع  
الابداء في العلة فيكون في القليلة بالعلة وبعده بالارتبة طبعيا فالمقدمة بالقياس الى القياس مقدمة بالطبع وبالمرتبة الطبيعية  
جميعا فان النظر هناك في المقدمة كالحس فليس به بل كالحس تعالى ايات في التعليم ونحن نتناول مقدمات مرة على طريق  
التحليل ومرة على طريق التركيب فكأن مسلك التركيب مقدمات قبل القياس وان مسلك سبيل التحليل  
وضن اوله فينتج ولا ان اخذ الوسيط بين الطرفين على انه مشترك بينهما في خصيصه باجدهما حتى يحصل احدا  
المقدمتين بعينه وبالاوجه يحصل الذي بعينه فيكون القياس منعقد لنا اوله ثم نتدرج منه الى اعتبار مقدمات  
مقدمة ما حله و كذلك الدوائر الهجاء والحروف فان المرتبة الى احد يكون موضوع التركيب والتحليل والمقدم مع التركيب  
المرتبة في مقدم التحليل وذلك كالحس تعالى المقدمات وهو والكائنات مقدمة بالطبع فمحييات نفسها فليست  
بالطبع فمحييات لانها بالتحليل بل به متاخرة بالارتبة طبعيا والتحليل ولذا تقدمها بالارتبة طبعيا فمحييات الاربعة  
منها بالتركيب موعين تقدمها بالطبع فمحييات نفسها فمحييات تقدمها بالطبع وبالتركيب تقدمها بالارتبة الطبيعية  
على اننا في اعتبار التقدم في المرتبة لا نولي وجوها شطر الالتفات الى حال الشئ بخلاف اولي حاله وجهه  
استعملنا اياه بل انما تلفت الى حال شئ الى طرف الخلفاء مبداء والمقدمات المنتظمة في الفطريات الدوائري وما  
يجر مجرا الى النتيجة القصور المتصون منتظمة بين طرفيها النتيجة والمبداء الاول فما هو اوتى منها فهو

النتيجة والاولى وكذا المقدمات القياس بعد النتيجة







بالذات السبق في الزمان والخلق في الزمان  
بما سبق في الزمان والخلق في الزمان

بالممكن من احداثهم انهم ليسوا سنون الاقسام فيقولون السبق الزماني عن سبق احوال الزمان بعضها على بعض  
 مثله ويجعلون ذلك سبق نوعا سادسا وهو راء السبق الزماني ورواها النوع الرابع للدرجاة الباقية من خمسة وليس هو  
 السبق بالذات فهم لم يخلفه فيعلمهم يخرجون ما هو سبق زماني بالعرض وكان الغلبة اذا ارتفعت لكن العلم في تدرج  
 التحصيل لم يكن من تدرجها في فساد هذا التسلسل واذا نحن قد بررنا على كثر السبق السرد في بالذات على انهما  
 الحقيقة وخالف حقيقة الحكم ليس في الزمان والسبق الذي بالهبة عاينه وراء السبق بالطبع والسبق بالعلية بالمعنى والمعنى  
 والحوادث فلهذا السبق الانواع وفتح صوابها بالحق والحق في الحق **تفصيل وقيل**  
 مما يفتقر المحزن على المتكلمين في السبق لانواع السبق بناء على ما بطم المحقق بالفتح انهم قد سئلوا الانواع  
 المعية بالمعية الذاتية ولم نعم ان يستلزموا ضرورة ان المفارقات لمحضة لتعاليلها عن المادة وحوادثها  
 متعالية عن كونها والسكون والزمان والمكان ومنفردة عن الصفات الزمانية والمكانية والنسب الكونية والكيانية  
 فمستحيل ان يكون في عالم الانوار العقلية معية بالزمان فمعية بالبارئ الاول عز مجبر بالنسبة الى محجولة المفارقة  
 في الوجه او بالنسبة معلولة الكيانية الزمانية ولك معية بعض محجولة المفارقة العقلية بالنسبة الى بعض الحرف  
 او بالنسبة الى الكيانات الزمانية وبالمجمل معية الثابت والثابت او معية الثابت والمتغيرة الوجه في الواقع  
 اي في عوارذ نسبت معية زمانية بل هر معية بالذات وهر خارجة عن المعيات التي هي بارز اقسام سبق  
 خمسة وهم لم يكونوا في غفول من المعية وعدا نوعا سادسا وتسميتها معية بالذات فاذا قد زعموا  
 بان ان ليس سواها النوع التقدم والناظر ايضا فان المحرر مستقدم والمتأخر في معانيها مختلفة في  
 كل ما التقدم والناظر ايضا فان المحرر مستقدم والمتأخر في معانيها مختلفة في  
 كل منها بارز المعاني في مقصورة في الآخر في بنة وهر مستغائب انهم يزعمون ان كون اقسام المعية  
 اسم التقدم والناظر في البنيات العقلية نعم انهم يحسون اسم السبق وبسوقية وليس سنون  
 اتح المعية فاذا لا ممتنع ولا محصل لهم في اثبات نوع آخر للسبق وراء خمسة بالذات المعية  
 الذميرية هو السبق بالذات والسرد وهذا التعديل عليهم قد تصدى له منذ سنين حيث اخطت  
 بكتبتهم حقيقة البيان الوثيقة البرهانية كالشفاء والنجاة والتعليلات وغيرها في الصفح الفلسفية





ثم نقف مشرفة على تلك قد تعرض له في مباحث المشرفة ولم يعرفهم من غيرنا والفصل في هذا  
 لم يكونوا في ذبول السبق بالدهر والسرد الذي هو بالزمنية الدهرية على النوع منبذات الملاحة  
 الراس القطرات للذات لغير العلم بوجه القوم والذات حل ذكره انه كان ولم يكن معه ذات اليوم مثله  
 موجود في وعاء الدهر ثم لحاق قد وجد فيه ومن كان ذا خصيل للذات في ان رب الزمان كان  
 ليكون لغة معاني لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك في زمان الالفين  
 مع شدة تعقباتهم وتوغلهم في فقد السبق او تنزله عن شوب التعقبات في الزمان والحكم ليسوا ممن يخفى عليه  
 ذلك كيف تضيضاتهم عليه في مصفهم الفلسفة الكثر في العهد ووقى ان يخص في هذا الكتاب في من غيبين  
 المصنف ان سيرة تعالى ذكره على الحوادث الزمانية وعلى كل جزء من اجزاء الزمان عندهم سبق بالدهر والسرد سبق  
 بالزمان لكنهم حتى حاولوا الفحص عن اقسام سبق في مباحث التقدم والتأخر اخذوا السبق الزماني من غير  
 ليشمل النوعين ايا سبق بالزمان والسبق بالدهر والسرد حيث قالوا سبق الزماني هو ما يجب ان يكون  
 يتحقق لمسبق غير الباقي في الوجه البديهي ولم يقيدوا ذلك بالوجه للعقل ان يتوهم تحلل متناه بالذات اوله  
 متناه بالذات بنهي الصغر ورومته بالذات ولو وضح بها في التصور او لا يصح له ذلك التوهم لا منفع  
 مرومته بالذات ولو وضح بها اصلا فلا محالة كان ذلك صفة مطلق بالذات في هذا التقدير وعدمه  
 مشتركا بين السبق بالدهر والسرد وبين السبق بالزمان فهذا اعني ما يتجسم من قبلكم الان هذا الزمان  
 ليس سبقي المحض بل فان حصل مع ما مشترك بين نوعين في السبق متباينين بالصفة ومتماثلين بالخواص والكم  
 لا يسوغ ان اسما على المحظ وعده صفة مشتركة فتاوه احد السبق بالذات وهو سبقي لصفاته اليه على محقق  
 سبقا عقليا مع مشترك بين السبق بالعلة وبين السبق بالطول وبين السبق بالهيئة ايضا ولم يكن في السبق  
 المحظ عن اعتبار تلك الانواع المختلفة وعده ذلك في محض مشترك فتاوه احدا وايضا انهم حتى حاولوا ابتداء  
 ان يشوا السرد الوجه في وعاء الدهر للعلاقات البدئية وعند محاوره اثبات وجه الزمان وفي كثير من  
 المقاصد الفلسفية يتوابعها انهم على ان السبق الذي لا يمكن بحسبهم اباي ولسبق ليس تحقق الا بحسب  
 الوقوع في الزمان وليس معروضة بالذات الا في الزمان وبالعرض الذي يخص بالوجه بالوقوع في الزمان



[illegible]



وعاء الدور مترقا واحدا معا ولونشا الله لمجمع على الذي فلا يكون مسترابطا بطلين **تخصيص** فاول تصوير  
حريم النزاع بين معلم الحكمة الجانية وبين ارسنه الفلاسفة اليونانية ان التقدم السري عند علم احد  
نوعا ما يطلع عليه التقدم الزايا في مباحث لاسبق وان باينة بحرا طلاقا تهم في سائر ابواب العلم و  
اجزاء الصنعة وانهم يظنون ان تلك المبدعات كسيرة عما اطلق سبعا نه في التقدم السري معا و  
الحائلات الزمانية والزمانية الكونية موسية التقدم في الماخرا الذي معا ومن محل عن تقدم الحكمة  
الجانية بقدر من التقدم السري عن ان يعثر في الانه في التقدم الزايا ولو لم يكن التسمية في التقدم  
ذو ذوق سليم ان ليتم رسم النوع السري في النوع البهي والطباع المتشرك بينهما ثم ان يفتق  
الحق ويوجد المتقدم بالدور والسر ولا يشترك باثبات السرية رتبة احد فيتم ان سلاسل عالم الجوارز  
بقيا لها في الجوارز ما توارثا وتبدعا تاتوا ولا تاتوا بالجملة بعضها وقضيةها متاخفة عن بعضها  
في الوجود ومعها تاتوا بالذات وما شاكلها بجلتها في الماخرا الذي على التقدم فقد ما سري الا في متصل  
ما شخبط اذا ما خرب موسية الاتصاف في تلك الاجزاء الماخرا في المفردة متشابهة وشا بهت للكل في  
الان خرمع من تقدم عليه في وعاء الدور كذلك عوا لم الامكان اي جملة ما في ختم الجوارز بالاسري  
الباري الاول سجا نه في الوجود وعما كل جزء من اجزاء الزمان وعما كل شيء آحاد والحوادث موسية  
في مجموع الزمان الشخبط المتصل من الزمان ابد وعما سلسلة الحوادث مجموعتها وكذلك هو بعينه سببه  
للاوارز المفارقة العقلية احاد ومجموعا هذا القول الفصل المقشوع عن نشر الزور والذات ليس سبل  
تقوم الحكمة الجانية البهيمة والفلسفة الدينية النضجة والتديهي من حيث الى حرام مستقيم **تنبيه**  
ان من غرضه ان يشكك حيث لم يسطر الى تعريف الامر في وعاء الدور وعما شئ السري سبلا نوع في المباحث  
المشرقية ان المعية بالدور والمعينة بالسري نوعان متباينان فيلزم ان يكونا بازاها في السري الذي  
لا يجمع بحسب مسمى الابق نوعان ايضا متباينان فيكون ذلك السري مشركا بين النوعين فيكون  
بازاها والسري بالدور والسري بالسري ويحصل السري نوع اخر وراد الانواع السبعة كما كانت طاعتك في  
الفصول الابق معتبة بان المعية المبائة للمعية **الان** في التمكن من البحث في تعريف الوجود والاحول















ارجع التقدم الزايف بالذات ويوجب الالزام الى التقدم بالطبع بل ارجع التقدم بالذات والتقدم  
بالشرف الى التقدم بالزمان ايضا يرجع الى اخير الى التقدم بالطبع واما التقدم بالرتبة فلان حال التلبس  
قبل زمان التلبس بالمثل خروجه عنه وذلك غير نقول ان قد قبل البهرة مثلا انما لا يثبت بالذات الى القامد المحذور  
ليس معنى ذلك الالزام زمان وصوله الى قبل زمان وصوله الى البهرة واما القامد المتصعد فياخذ بالرتبة  
قبل الاخر بذاته ولا يجب حتمه ولا يحاذي فاذن انما القليلة من الزمان وليس الامر كما يفهم ان تقدم الحركة على الحركة  
انما يكون بسبب تقدم المسافة على الزمان فان الحركة في نفس ذاتها تقدم واحدة تقدم احدتها على الاخرى  
مع الحاد والمقتضى ثم ارجع الطبع من غير وجود احد طرفي السلسلة فقد لا يثبت بالذات بل باعتبار اخذ الاخذ  
فاذا ابتداء من الاخر بعينه لا يصح ان يثبت بالذات ان هذا الاجزاء ليس على ان يثبت بالذات انما هو ابتداء من غير زمان في كل  
فيه مدخل واما التقدم الشرفي فغيره ايضا يجوز ان صاحب الفضيلة ربما تقدم في الشرف في الامور او في منصب  
ولا يصح تقدمه بالشرف لذلك فان اعتبر الاول رجع ذلك الى التقدم بالزمان وان اعتبر الاخير رجع الى التقدم  
الرتبي الوضعي وهو رجع ايضا الى التقدم الزايف فيرجع ذلك اليه اخيرا وعكسك كما بنيناك عليه لا يتقبل على مثال  
هذا الوضعي بسبب التقدم بالرتبة والتقدم بالشرف التقدم ما زمان لا يوجب جموعها اليه بل انما يوجب العرف  
تقدم زمانه ايضا في بعض الوجوه وقد وجد احد طرفيك التقدم في السبب كثير ما يعقل المعينان الذيان هذا ذلك  
التقدمان على ما وضح لك ونقد هل مما تترتب عليهما من استحقات التقدم في الشرع او في الجلو كيكف يكونان  
الاذل على انه ولو لم يكن الذلول عنه لكن العقل يحكم ان هذا المعنى وراة المعين المعبر عنهما فيك التقدم والرتبة  
قد يتحقق كل منهما بالفعل وتختلف في التقدم باعتبار البصير اليه القاصد في زمان متأخر متقدما بالرتبة وما لو مواصل اليه  
زمان تقدم من خزانة المرتبة وكذلك قد يوترجها حسب الفضيلة في الشرف او في الجلو مع ما يدعى تقدمه بالشرف  
بالفعل ثم السبق الرتبة العينية الذي ليس هو بالذات والواجب زوال سبق الشرف في الكمال فيحقق في الجرات  
كالطريق الكلية في المعارف المحضة كالانوار العقلية الواقعة في السلسلة الطولية بحرف في السلسلة العينية  
الواجب بالذات الذي هو نور الانوار على ذكره والزمان والمكان بمنزلة المدخل هناك فكذا تقدمه ان ذلك  
السبقين معيناك صاينك المعنى الذي هو السبق الزايف وان تحقق في الازمنة سبب رتبة ايضا بحرف اعتبار رتبة







مغشوش بليق يا ان نتقد خالصه زايغه فنقول ان لتشارك الدلوه العله في كونه نفس  
حق ليس بعداه العقل ان الشتر الكهاني هذا المقوم على سبيل وجهه على ان يكون الافتراق  
في الوجه وفي وجوده بوجه الذين بالبطح والعلية وفي سائر المقنونات التي خرجت الوجه وبز وجوب الوجه  
الذي هو بالشرف ففاسد خفيف لا يحجب عنه الدلوه الصريح ان المعنى الذي هو كالمبدأ المحرود في القدم  
بالشرف لا يعتبر على ان يكون منه المتقدم وليس للمناخ ولا يكون منه للمناخ **الدرج** انقص من المتقدم ولا يعتبر هناك  
ان يكون ذلك المعنى المتقدم وليس للمناخ ولا يكون للمناخ **الدرج** هو المتقدم فان ذلك لا يكون **الدرج** الافتراق و  
التوقف والتقدم بالشرف ليس كذلك العله بل انما هو اعتبار الكمال والاحتجاء واما التقدم بالبطح والتقدم بالبطح  
والتقدم بالعلية في انما ليست **الدرج** في المناخ الى المتقدم واستغنى المتقدم عنه اما في الوجه او في التجوهر  
اما في التلويح واما في الصدد فلا جرم يجب ان يعتبر هناك ان المعنى الذي هو مقوم كالمبدأ المحرود ولا يكون هو  
الدلوه التجوهر ونفس الوجه ونفس التجوهر والوجه يكون هو بالنفس المتقدم وليس هو بالبطح ولا يكون هو بالنفس للمناخ **الدرج**  
وهو حاصل بالفعل اوله المتقدم بانه فاذن في اعتبار التقدم بالشرف في الاختيار ليس ليس من المروءس وليس من **الدرج**  
ماده ليس كما تونا عليك في الفصل السابق لان الاختيار يقع ليس ليس للمروءس ولا يقع للمروءس **الدرج** ما هو  
فيجرب اختيار ليس في ذكره هذا الشريك ليس كذلك بعيد الدلوه الى توقف دفع الاختيار للمروءس وهو  
ليس في قبول التقدم بقده بالبطح وبصيرته **الدرج** التقدم وهو مقوم كالمبدأ المحرود وهو وجه الاختيار وهو التقدم في  
ان الافتراق بين سبق بالشرف وبين تلك الانواع **الدرج** الحقيقة لا يجوز للحصر والتخصيص مع الذي هو كالمبدأ المحرود  
في التقدم بالشرف ليس يعتبر على انه مقصور على ما عدا الوجه بل لو كان يصح في الوجه تلك الشدة والتوقف  
بعض المتكلمين في صحة اليقين اعتبار التقدم بالشرف فيه وجعل مقوم كالمبدأ المحرود ولكن لا على النحو الذي يخط في التقدم  
بالبطح بل على الوجه المعبر في التقدم بالشرف فاستثنى الوجه هناك جهة التوقف فيه **الدرج** في الشدة والضعف  
نلقا طابع سبق بالشرف فاذن معا وصحة اعتبار سبق بالشرف في معنى ما وقع التشكيك فيه بالشرف والضعف  
ومعيار اعتبار سبق بالشرف لشخص على آخر رجاءه عليه **الدرج** **الدرج** انما يتوقف على عرض  
التحقق في منزلة الشارة كيف بالشخص صاحب مطارحات فيقول الشارة الذي بالبطح بمنزلة بين ان في بالبطح



المتأخر بالعدة هو المتأخر حقيقة والمسبق حقيقة لأن المتأخر بالزمان أو بالمرتبة والاول بالمرتبة  
 متقدما وهو هو لأن المتأخر حقيقة هو المتأخر بالزمان والاول بالمرتبة والاول بالمرتبة هو المتأخر بالزمان  
 لأن المتأخر حقيقة هو المتأخر بالزمان والاول بالمرتبة والاول بالمرتبة هو المتأخر بالزمان  
 بالمتأخر بالزمان بعض مقارنات الزمان في الزمانات فليس تأخر بالمرتبة بالمتأخر بالزمان  
 بحقيقة الزمان المتأخر هو بالواقع فيه وان عني بعض الزمانات تأخره عن بعض آخر تأخر الزمان متأخر  
 ذاته وهو مرتبة كما ان تقدم ذلك البعض الآخر تقدم الزمان متأخره وهو مرتبة فلا يكون فرض المتأخر متقدما  
 والمتقدم متأخرا وبما هي بعينها وانما ظن صاحب المطرحات هذا الظن بناء على ما حكى ان التقدم والالتاخر  
 للزمنه انما هما التقدم والالتاخر بالطبع لا التقدم والالتاخر بالزمان وقد استبان لك فساد هذا  
 الظن انما يصح في المتأخر بالزمان في التاخر الذي للمتأخر بالزمان بالحقيقة فانه متأخر بنفسه وهو مرتبة للزمان  
 آخر هو مرتبة ثم ان الممكن فرض المتأخر بالمرتبة او بالشرف متقدما وهو هو بعينه انما يستلزم ان يكون ذلك التاخر  
 اعتباريا لا حقيقيا للمرتبة بعض اعتبارات الدقة لعلنا لا نحتاج بالقبض في مرتبة الوجود ولا يتوجب ان يكون  
 هو تأخر في الجار لا تأخر بالحقيقة او بالقبض الشيخ التاخر الذي بانه التاخر يكون باسحقاق الوجود فاما الشيخ به الوجود ان  
 بان هذا التاخر هو التاخر بكونه بالعدة الذاتية الدقيق فيه ولذلك سائر التاخرات فالتاخر بالزمان مثلا انما هو بالمرتبة  
 التي بالتأخر انما هي ان اعتبر في ذلك استحقاق التاخر ان يكون متأخرا في الوجود لعلنا في ذاتها التي التاخر  
 المتقدم ونوقف عليه التاخر هو الوجود بل لمجرد اعتبار التاخر في الحصول في ان التاخر فلفظ الاستحقاق حيث قال يكون  
 باستحقاق الوجود ولم يقل يكون بالوجود بل بالعدة على هذا التاخر والافتراق **شكوتوهي حقيقي** قال من شئت انت كذلك  
 في الباطن فشرقية فان قيل تقدم على معمول اما ان يكون له من الوجودية ومعمولة اول الامر انني لم يثبت من الاعتبار  
 ومعمولة الاول باطل لان حركة اليد اذا اعتبرت لم تحت انها حركة اليد اعتبرت لم تحت انها لم يكن منها تأخر وتقدم  
 معينة لان كل مهلية اذا اعتبرت لم تحت انها حركة اليد اعتبرت لم تحت انها لم يكن منها تأخر وتقدم  
 ومضان اضافان فيكون معنى في الوجود فيكون لا حصول تقدم على الآخر وهكذا القول فيما اذا حصل التقدم باعتبار مؤخره والتاخر  
 لانها ومضان اضافان فيكون معا اذا كانت ان يكون للمجموع تقدم فتقول انما لا نقضي بهذا

لم يثبت من الاعتبار  
 انما هو بالمرتبة

تمت

ص ٣٣٥  
 مكتوب